عدنان المنصر

دولة بورقيبة

فصول في الإيديولوجيا والممارسة (1956 - 1970)

تقديم الأستاذ
حسين رؤوف حمزة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة

عدنان المنصر

دولة بورقيبة

فصول في الإيديولوجيا والممارسة
(1970-1956)

تقديم

الأستاذ حسين رؤوف حمزة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة

العنوان: دولة بورقيبة.
فصول في الإيديولوجيا والممارسة (1956-1970)
المؤلف: عدنان المنصر
العنوان الإلكتروني للمؤلف: amansar2002@yahoo.fr
الطبعة الأولى: 2004
الترقيم الدولي:9-655-51-9973
الإيداع القانوني: الثلاثية الرّابعة 2004
طباعة: مطبعة التسفير الفنّي صفاقس 030 432 74

صورة الغلاف من أرشيف السيد أحمد نور الدين أمدّنا بها مشكورا الأستاذ علي نور الدّين.

دولة بورقيبة
فصول في الإيديولوجيا والممارسة
(1970-1956)

الفهرس

تقديم 9

تمهيد 15

الفصل الأول:

الدولة، الزعيم، الحزب: مقدمات في النظرية السياسية البورقيبية..... 17

1- الدولة 18

2- الزعيم 25

3- الحزب 36

الفصل الثاني:

إيديولوجيا الإجماع: "الوحدة القومية " 51

1- "الوحدة القومية": من الشعار إلى الإيديولوجيا 52

أ- نظرية "الأمة التونسية" 52

ب- الدولة الوطنية واحتكار الأمة 72

2- المجتمع إزاء إيديولوجيا الوحدة القومية 84

أ- "الوحدة القومية" في مواجهة الاحتجاجات 84

ب- مؤسسات الإجماع أو نحو الكليانية 96

الفصل الثالث:

من معركة السيادة إلى معركة الخروج من التخلف: النخبة الوطنية وأعباء الاستقلال.....121
1- بقايا العهد الإستعماري: "معركة السيادة" 122
2- معركة الخروج من التخلف 133
أ- "بناء المجتمع الجديد" 133
ب- تحدي النهضة الاقتصادية 145

الفصل الرابع:

رجل السياسة ورجل القضاء:السلطة الفردية والقضاء الإستثنائي في تونس المستقلة.....159
1- الأفق النظري لعلاقة الدولة الوطنية بالمؤسسة القضائية 161
أ – تصور جديد للقضاء 161
ب – المجهود القانوني 167
2- المحاكمات السياسية: القضاء في خدمة السلطة 177
أ – المحاكمات السياسية كأداة للتصفية 177
ب – القضاء في خدمة نظام الحزب الواحد 184
ج – القضاء في خدمة السلطة الفردية 192

الفصل الخامس:

من القايد إلى الوالي: الدولة الوطنية وتجديد النخبة الادارية في الجهات.....201
1-علاقة الوطنيين بالقياد إلى حدود إصلاح 1956 202
2- محاكمات القياد 207
أ- الظرفية العامة.....207
ب- محكمة القضاء العليا كهيكل للقضاء السياسي 213
ج- سير المحاكمات: قضاء ثوري أم قضاء ثأري؟ 218

خاتمة 227

المصادر والمراجع 231

إلى روح أخي فيصل

تقديم

هل بالإمكان اليوم كتابة تاريخ تونس لفترة ما بعد الاستقلال وبالتحديد لفترة الحكم البورقيبي التي شهدت أثناءها البلاد، بعد استرجاع واكتمال سيادتها، تحولات عدة لعل أهمها عملية بناء الدولة الوطنية؟ هذا السؤال ما انفك المؤرخون التونسيون يطرحونه ويتطارحونه بصفة ملحة، وحادة أحيانا، منذ مدة طويلة خاصة بعدما طويت صفحات الحقبة البورقيبية. وكما هو معلوم أبدى البعض من هؤلاء المؤرخين العديد من التحفظات والاعتراضات في هذا الشأن معللين موقفهم بجملة من الاعتبارات ذات الصبغة الإجرائية و/أو المنهجية التي حسب رأيهم ما زالت تحول دون إمكانية البحث بصفة جدية ومجدية في هذا التاريخ والغوص في أغوار هذا الماضي القريب الذي ما زالت آثاره مرتسمة بشكل كثيف ومترسخة بشكل عميق في أذهان ووجدان التونسيين وملازمة لأبسط مظاهر حياتهم اليومية والعمومية وما زالت تأثيراته قوية وفاعلة في مجريات الأحداث الراهنة ورهانات وتفاعلات الزمن الحاضر.

وبالطبع فإن لهذا الموقف ما يبرره. فإذا ما استثنينا بعض الوثائق التي تم تسليمها في السنوات الأخيرة لإدارة المحفوظات العامة ــ وهي وضيعة الحجم والمحتوى ــ فإن وثائق الأرشيف على مختلف أنواعها ومصادرها ولاسيما وثائق الأرشيف الأمني والعدلي والدبلوماسي والاقتصادي هي غير متوفرة للباحث. فأرشيف الوزارات ومختلف المصالح الإدارية المركزية منها أو المحلية وكذلك أرشيف الأحزاب وأغلب التنظيمات الجماهيرية (مهنية، شبابية..إلخ) بالإضافة إلى أرشيف المؤسسات المالية والاقتصادية الخاصة والعامة على حد السواء، جل إن لم نقل كل هذا الأرشيف لم يفتح بعد للباحثين لأسباب يطول ولربما أحيانا يصعب شرحها. ومن البديهي أنه بدون الاعتماد على هذا النوع من المصادر يتعسر على المؤرخ ويستعصي عليه في بعض الحالات دراسة جوانب

عديدة من تاريخ هذه الفترة واستجلاء خفايا وخبايا هذا التاريخ والمسك بمختلف الخيوط والآليات التي تحركه والديناميات والمنطقيات التي تسيره ورصد مختلف المشاعر والهواجس والمصالح التي تتجاذبه وتدفع به في هذا الاتجاه أو ذاك.

ثم إن الباحث في هذا التاريخ لا يتوفر له عموما البعد الكافي لاستطلاع هذا الماضي القريب الذي لم تكتمل بعد صيرورته ولم تتوضح ولم تتبلور بعد كل ملامحه وإفرازاته، ولاستيعاب هذا الماضي الحي الذي وإن انقضى فإنه لم يستتم بعد ولم يستنفذ بعد كامل طاقاته ويلفظ كل أنفاسه ويبوح بجميع أسراره. كما أن الباحث في هذا التاريخ غالبا ما يجد نفسه محاصرا ومكبلا بهذا الماضي-الحاضر الذي يصعب التعامل معه بكامل الحرية وحد أدنى من الموضوعية بسبب الحساسية الحادة والمفرطة التي يثيرها لدى مختلف الأطراف والدوائر السياسية وجل فصائل المجتمع وهيئاته التي لا تقبل ولا تتقبل وتنتقص وأحيانا تقصي وتلجم كل الإجتهادات وكل الطروحات والمقاربات التي لا تتوافق ولا تتطابق مع الرؤى والمعتقدات والمقولات السائدة ولا تساير المصالح والمشروعيات القائمة ولا تستند إلى كل ما يعتبر، عن خطأ أو صواب، من ثوابت وأساسيات الأمة ومقدساتها. لكن هذه الصعوبات والإشكالات، على الرغم من خطورتها وحدتها، لا تختلف جذريا ونوعيا عن تلك التي يواجهها أيضا الباحث في مجالات وحقبات تاريخية أخرى بعيدة كل البعد عن عصرنا الحالي.

فالباحث في التاريخ القديم أو الوسيط أو الحديث أو حتى الباحث في بعض جوانب تاريخ الفترة المعاصرة الاستعمارية غالبا ما يعاني هو الآخر من شح المصادر، ويجد نفسه مضطرا في العديد من الحالات للاكتفاء في أعماله بالقليل النادر من الوثائق المكتوبة أو المنقوشة. كما أن الباحث في مختلف هذه الحقبات لا يمكن له مهما ابتعد زمنيا مجال بحثه واهتماماته، التخلص والتجرد من حاضره الراهن الذي ينعكس بالضرورة وبشكل أو آخر في أعماله سواء كان ذلك في اختياره وفي طرق طرحه أو معالجته لموضوع بحثه لا سيما وأن هذا التاريخ الذي ينتجه ما هو في آخر الأمر إلا عملية أو محاولة تركيب للماضي واستقرائه من خلال آليات وتساؤلات ومقتضيات الحاضر. وليس هو، كما يدعي أو يعتقد البعض، عملية ابتعاث وإحياء لهذا الماضي الذي لا يمثل حقيقة قائمة بذاتها

تسمو وتخترق التاريخ وتجسده، كما أنه ليس دائما بإمكان الباحث في مختلف هذه الحقبات التاريخية أن يتناول وأن يعالج بكل حرية المسائل والقضايا الدقيقة أو الشائكة التي تطرحها بعض جوانب وأطوار تاريخ البلاد التونسية في العهد الإسلامي أو أثناء الفترة العثمانية أو الاستعمارية، وغالبا ما تعترضه هو الآخر الخطوط الحمراء ويتعرض لنفس الضغوطات والإحباطات ويصطدم بنفس الممنوعات والمحظورات وغالبا أيضا ما ينقاد هو الآخر بشكل واع أو لا واع إلى رقابة ذاتية تجعله يتفادى التعمق والبت في بعض المسائل "الحساسة" وأحيانا يعدل حتى عن طرحها وملامستها.

فالصعوبات والإشكالات التي يطرحها البحث في مجال التاريخ المعاصر القريب ليست إذا مرتبطة بالضرورة بطبيعة هذا التاريخ ومنهجياته، فهي تشمل في الواقع –وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة– كامل الحقبات والعديد من حقوق البحث التاريخي وتعكس في جوهرها الوضع المهتز الذي تعاني منه الدراسات التاريخية والإنسانية عموما في العديد من البلدان الفتية حديثة النشأة التي لم تتعود بعد أو لم تكتسب بعد القدرة على مكاشفة ومحاسبة نفسها ونقد ذاتها وتحمل وطأة الاعتراف بنقاط ضعفها وأخطائها والتي ما زالت تسود فيها المفاهيم الأحادية والإجماعية والمطلقية ويسود الاعتقاد لدى خاصة وعامة قومها بأن الحرية الفكرية والعقلية النقدية تمثلان ظاهرة خطرة مفعمة بالمكايد والمزالق لا يرجى منها شيء سوى إدخال البلبلة والاضطراب والشكوك في النفوس وإثارة الشقاق والفتنة بين الناس. وما زال حكامها وحتى بعض حكمائها ومتفقهيها يتبنون ويروجون لنظرة ضيقة وتوظيفية للتاريخ ويعتبرونه مجرد آلية تبريرية أو دعائية تعمل على إثبات وتثبيت شرعية الأنظمة وتسعى من خلال تمجيد أبطال الأمة وتخليد أعمالهم والتغني بخصال الوطن وخصوصياته إلى تحريك سواكن الشعوب ورفع معنوياتها وزرع روح الوطنية بين أفرادها وما زالوا ينظرون للمؤرخ كواعظ ومرشد ويعتبرونه داعية الوطن ولسان حاله وحارس معبده ويولونه أو يدفعون به إلى تقمص دور "الفداوي" المسلي الذي يسرد ويردد الرواية الوطنية ويروجها بين الناس و/أو دور "المؤدب" الصارم والممل الذي يلقن الناشئة أصول الوطنية وروح المواطنة وآدابها.

صحيح أن الباحث في مجال التاريخ المعاصر غالبا ما يعاني أو يقاسي أكثر من غيره من هذه الأوضاع ولربما هو مطالب أكثر من غيره بأن يكون متفطنا لبعض المزالق-المآزق والإنسدادات المنهجية وواعيا بنسبية و"تاريخانية" المعرفة التي ينتجها ومدى ارتباطها لا فقط بالواقع السياسي والمؤسساتي والمنظومة الاجتماعية الثقافية-التي يعمل ضمنهما- بل كذلك بواقع وآليات إنتاج هذه المعرفة وظروف وأساليب نشرها وطرق وكيفية قراءتها واستيعابها. لكن هذا الباحث مهما كانت الصعوبات والضغوطات التي يواجهها يمكن أن يتخلى عن طرح ومعالجة بعض القضايا والمسائل الحساسة أو يؤجل النظر فيها ريثما تكتمل لديه المادة التاريخية وتتلاءم له الظروف وتفقد هذه القضايا حدتها وحرقتها بل هو مطالب باستعمال كل المنافذ واستغلال كل المعطيات وأنواع المصادر المتوفرة وصياغة واعتماد أدوات ومناهج العمل الملائمة لتخطي أو على الأقل احتواء هذه الصعوبات أو التخفيف من وطأتها لا سيما إذا كان مقتنعا بإمكانية وأهمية وضرورة البحث في هذه المسائل.

ولا شك أن دراسة الحقبة البورقيبية أمر ممكن وضروري اليوم. ممكن نظرا لوجود كم هام لا يستهان به من المصادر الصحفية والشفوية والسمعية البصرية، بالإضافة إلى الكثير من الكتابات والدراسات والنشريات المتنوعة التي توفر للباحث في بعض مجالات وجوانب الحياة العمومية الكثير من المعلومات والمعطيات التي هو في حاجة إليها. وهذه الدراسة التي اعتمد فيها صاحبها هذا النوع من المصادر وخاصة المصادر الصحفية تؤكد بشكل جلي ومقنع مدى أهمية هذه المصادر وقدرتها في بعض الحالات على "سد الثغرات" الناتجة عن ندرة أو انعدام المصادر الأرشيفية لا سيما إذا ما عرف المؤرخ متى يستعملها وكيف يستنطقها ويوظفها. وهذا العمل ضروري كذلك لأن هذه الحقبة كما هو معلوم ما فتئت تحظى باهتمام متزايد من قبل بعض المختصين في العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد ...الخ وقد أعدت في شانها العديد من الدراسات التي غالبا ما اعتمدت على معطيات ومقاربات تاريخية لا يجوز للمؤرخ أن يتجاهلها وأن لا يسعى إلى مجادلة ومناقشة بعض منطلقاتها واستنتاجاتها. ثم لا يخفى على أحد أيضا أن هذا التاريخ —على غرار تاريخ الحركة الوطنية- هو ملاحق اليوم من قبل بعض قدامى السياسيين والصحافيين و"المستأرخين"

وغيرهم من المتطفلين على هذا التاريخ الذين ما فتئوا يتنازعونه ويحاولون مصادرته وامتهانه –بكل معنى الكلمة– ولا يتحرجون من كتابته على طريقتهم وطبق مفاهيمهم وأهوائهم. وبالطبع فالمؤرخ مطالب أمام هذه الأوضاع والإنزلاقات بإعادة الأمور إلى نصابها وإعادة الاعتبار إلى هذا التاريخ والعمل على تثبيت أسسه وضبط منهجياته وتوسيع آفاقه وانتشاله من متاهات التاريخ–المؤرخ وانسداداته.

وما من شك أن هذه الاعتبارات هي التي دفعت خلال السنوات الأخيرة بالعديد من المؤرخين المختصين في التاريخ المعاصر، ولا سيما من ينتمون إلى ما يمكن اعتباره الجيل الثالث من المؤرخين التونسيين، إلى اقتحام هذه الحقبة البورقيبية وإقحامها ضمن مشاغلهم وأشغالهم. وعدنان المنصر هو بالتأكيد أحد أبرز هؤلاء المؤرخين، وقد سبق له أن أنجز على امتداد العقد الأخير العديد من البحوث التي غطت تقريبا كامل الفترة الاستعمارية، وقد انتظمت هذه البحوث عموما حول محورين أو بالأحرى اهتمامين اثنين يشمل الأول الحركة الوطنية وبصفة أعم العمل التحرري بجميع أشكاله وأبعاده والثاني مؤسسات الدولة التونسية وفي مقدمتها المؤسسة البايوية وكل ما يتعلق بسير وصيرورة هذه المؤسسات في ظل النظام الاستعماري. وهذه الدراسة التي ينشرها اليوم تحت عنوان "دولة بورقيبة: فصول في الإيديولوجيا والممارسة" تندرج ضمن نفس هذه المشاغل ونفس هذه المنظومة البحثية وتعتبر امتدادا واستكمالا لأبحاثه السالفة لا سيما وأن هذه الدولة هي في الآن نفسه وريثة دولة ما قبل الاستقلال وسليلة أو وليدة الحركة الوطنية، فهي على الرغم من إلغائها للنظام الملكي وطيها للماضي الاستعماري، لم تتخل عن التراث الدولوي الحسيني و"الحمايوي" ولم تحد عن المنحى الإصلاحي والتحديثي الذي لازم مسار الدولة التونسية منذ عهد أحمد باي، كما أنها لم تقطع مع أصولها "ما قبل الدولوية" وقد استمدت من الحركة الوطنية لا فقط شرعيتها بل كذلك مناهج وآليات عملها وتنظمها واصطبغت إلى حد كبير بثقافتها السياسية وهي، كما نعلم، ثقافة شعبوية المنشأ والمترع لا تقر دائما بأولوية القانون وعلويته وباستقلالية الإدارة وحياديتها وغالبا ما تحيل إلى مفاهيم ومقولات مانوية وممارسات إقصائية و"ثوروية" تختزل الدولة في أبعادها السلطوية والردعية وتخضعها إلى منطقيات الحزبية الضيقة و/أو العقائدية المتحجرة.

وما تجدر ملاحظته أن هذه الثنائية المرجعية التي انبنت عليها دولة الاستقلال تشكل- كما حاول تبيان ذلك المؤلف- معطى أساسيا ومنطلقا هاما للإحاطة بهذه الدولة وفهم دينامية تحركها وتطورها، وهي تفسر بدون شك العديد من تلك التجاذبات والتناقضات التي شهدتها هذه الدولة والتي أعاقت أحيانا أداءها وشلت وكبلت حركتها كما أنها تفسر كذلك تلك القدرة الهائلة التي أظهرتها هذه الدولة على التكيف مع الواقع الميداني. أما المعطى الآخر الذي حاول المؤلف إبرازه كما يوحي بذلك عنوان الكتاب نفسه، فهو الدور البارز والمتميز الذي اضطلع به الحبيب بورقيبة في عملية بناء دولة الاستقلال ووضع معالمها وترسيخ كيانها فهذا الزعيم لم يكن صانع ورمز هذه الدولة وراعيها فحسب بل كان أيضا المصمم والمهندس الأول والأوحد لها. وهذه الدولة التي لم تكن دولة بورقيبة فحسب، وإن كانت له غالبا، إن لم نقل دائما، الكلمة الفصل في تسيير شؤونها وتحديد اختياراتها ومناهج عملها وطرق تعاملها مع محيطها الداخلي أو الخارجي. كما أنها كانت أيضا دولة بورقيبية قلبا وقالبا، جسدت وكرست إلى حد كبير كل المفاهيم والرؤى والهواجس التي انبنى عليها الفكر البورقيبي الذي كان يرى في ضعف وقصور الدولة الحسينية السبب الرئيسي في تغلغل الاستعمار واستعباد البلاد التونسية ويعتبر أن الاستقلال غير كفيل لوحده بإخراج البلاد من حال التخلف والتبعية وتمكينها من ممارسة سيادتها إذا لم يقترن بعملية بناء دولة عصرية شاملة إن لم نقل شمولية تضطلع لا فقط بوظيفة أمنية وحمائية (إقرار الأمن وحفظ الاستقرار إلخ ...) بل كذلك بوظيفة إصلاحية تشمل مختلف مجالات الحياة العامة ولاسيما المجال الاجتماعي وكذلك بوظيفة توحيدية تسعى على الحد من مختلف النزعات القبلية والفوارق الفئوية والطبقية بالإضافة إلى دورها في عملية بناء الهوية أو إعادة صياغتها وإنتاجها تماشيا مع مفهوم الدولة/الوطن.

حسين رؤوف حمزة

أستاذ محاضر بجامعة تونس الأولى

أوت 2004

- مدخـــل -

هذا الكتاب في الأصل مجموعة من الفصول نشرنا معظمها في أشغال الملتقيات التي نظمتها مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات بزغوان حول الزعيم بورقيبة وفي المجلة التاريخية المغربية التي تصدرها نفس المؤسسة. إن الشكر الجزيل يتوجه إلى هذه المؤسسة التي استطاعت أن تكون منبرا للحوار بين المؤرخين والباحثين الشبان حول إشكالية لم تجد مؤسسات البحث العلمي الرسمية الشجاعة الكافية لطرقها وفتحت أبوابها لنشر مقالات اعتقدت أنها لا تعدو أن تكون مساهمات علمية في دراسة تاريخنا المعاصر في حين فرضت بعض الأطراف على نفسها وعلى فضاءات البحث والنشر التي تديرها ستارا من الرقابة أقصت بموجبها هذه الحقبة، بكل ما تمثله من إشكالات علمية ومنهجية، من اهتماماتها وفارضة رؤية عفا عليها الزمن لتاريخنا المعاصر الذي يظل في نظرها مقتصرا على تاريخ الحركة الوطنية. ولو حوسبت تلك الأطراف انطلاقا من رؤيتها تلك لما أمكن لها أن تنكر أن عملية بناء الدولة والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الذي شرعت فيه دولة الاستقلال إنما هو تواصل لنفس العمل الوطني وتجسيم له من زاوية معينة. إنما نعتقد أن التخوف من تعرض مؤسسات البحث العلمي للحقبة البورقيبية ولعملية بناء الدولة الوطنية من جميع زواياها أمر لا علاقة له مطلقا بأية احترازات منهجية أو ذرائع أكاديمية وأن المسالة لا تعدو أن تكون تراكما لمجموعة من الأوهام والتخوفات التي لا أساس لها.

أنجزنا معظم هذا البحوث في الفترة المتراوحة بين سنة 1998 و سنة 2001 ما عدا الفصل الثاني الذي انتهينا منه في ربيع سنة 2004. على أن جميع هذه الفصول رغم أنها صدرت متفرقة فإنها بتجميعها اليوم في مؤلف واحد إنما تعود إلى الصيغة التي تصورناها عندما انطلقنا في هذا المشروع الذي لم يمنعنا من إصداره متكاملا سوى قلة فضاءات النشر وسوء فهم البعض للوظيفة العلمية الحقيقية لمؤسسة البحث العلمي في العلوم الإنسانية، وبقينا طيلة تلك السنوات نتحين الفرص لنشر ما تيسر من هذه الفصول. على أن ما شجعنا على تجميعها اليوم هو دون شك القبول الحسن الذي لقيه كتاب "**استراتيجيا الهيمنة: الحماية الفرنسية ومؤسسات الدولة التونسية**" الذي احتضنته كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة وتحملت تكاليف نشره وتوزيعه إلى أن نفد من الأسواق في غضون أشهر

قليلة، بعد أن قضى بضع سنوات ينتظر من مركز النشر الجامعي، حفظه الله، أن يتكرم بنشره، وسنتين أخريين تحت غبار درج مدير أحد معاهد البحوث. كما شجعنا على ذلك أيضا الحرص الذي أبداه بعض الأصدقاء على بروز هذا المشروع فقرؤوا فصوله بكثير من العناية والصرامة المنهجية وصوبوا منها ما كان قابلا للتصويب، مثل الصديق عميرة علية الصغير الذي نتوجه إليه بالشكر الجزيل ونحن نعلم أننا لن نفيه حقه. كما نتوجه بالشكر إلى الأستاذ حسين رؤوف حمزة الذي قبل بتقديم هذا الكتاب وكان طيلة السنوات التي استغرقت إعداده البوصلة التي نهتدي بها عندما كانت تتشكل علينا الأمور، كما نشكر أستاذنا محمد الهادي الشريف الذي كان له الفضل الكبير علينا وعلى الكتاب، حيث أن اهتمامنا بالإشكالات الواردة في هذا المؤلف كما في المؤلف السابق قد رأت النور في إطار مجموعة البحث حول **الدولة في تونس والمغرب العربي** التي اشرف عليها في السنوات 1995-1997 ولم يبخل علينا بالتوجيه والتحفيز كما هو دأبه دائما مع الباحثين المبتدئين. ولا ننسى أن نشكر الأستاذ عبد الجليل التميمي مرة أخرى بصفته الشخصية للاهتمام الذي ما انفك يحيط به مساهماتنا في أنشطة مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات والذي فتح لنا أبوابا أوصدها غيره خوفا أو طمعا.

هذا الكتاب محاولة للتفكير في إشكالات تطرحها مسيرة الدولة الوطنية في تونس طيلة الحقبة البورقيبية، وهو في جانب منه إعادة تأمل في إشكالية السلطة في المجتمع التونسي ومسالة التواصل بينها وبين المجتمع، تلك الإشكالية التي تناولنا بعض جوانبها الأكثر أهمية في إطار الحقبة الاستعمارية في كتابنا السابق. وهو لا يقدم خلاصات نهائية بقدر ما يثير محاور اهتمام من الضروري اليوم توجيه التفكير نحوها. ذلك أننا نعتقد أن الإشكالات المطروقة في هذا الكتاب إنما هي في صميم اهتمام الفرد كما المجموعة اليوم وغدا وبعد غد، ليس في تونس فقط وإنما أيضا في كل الفضاءات التي عمرتها الدولة الوطنية أو اعتقدت أنها عمرتها. فلم يكن هدفنا ولم يخطر ببالنا أبدا أن نطلق الأحكام وأن نقيم أحدا، فردا كان أو مجموعة أو اتجاها. على أننا نعتقد أيضا أن في الكتاب جملة من النقائص سيتفطن إليها من يطالعه، مختصا كان أو غير مختص، لو أمعن المطالعة، فأملنا أن يرجع ذلك إلى السهو أو إلى قلة التجربة، وأن يصارحنا بملاحظاته حول الكتاب بصفة مباشرة أو عبر البريد الإلكتروني[1].

عدنان المنصر. أوت 2004

---

[1] – amansar2002@yahoo.fr

الفصل الأول:

الدولة، الزعيم، الحزب

مقدمات في النظرية السياسية البورقيبية[1]

إن المتأمل في أدبيات الوطنيين التونسيين، بغض النظر عن الجيل الذي ينتمون إليه، يلاحظ المكانة الأولى التي تحتلها الدولة، ليس كجهاز سياسي فقط وإنما أيضا كنمط اجتماعي، في تصورهم للواقع أو في رصدهم للملامح التي يجب أن تطبع المستقبل. لقد أضحت الدولة تقليدا عريق الترسخ في الذهن، سواء كان الأمر متعلقا بالنخبة أو ببقية الفئات الأقل قدرة على التجريد. وسواء تم التعبير عن ذلك بطريقة واعية أو لا واعية فإن ذلك لا ينقص مطلقا من القناعة بأن الدولة هناك أو أنها يجب أن تكون هناك.

والمتأمل في نفس الأدبيات يلاحظ بنفس الكثافة حضور الفكرة التي مفادها أن الهدف من الدولة، أو بالأحرى مهمتها الأولى، هي إنشاء كيان يحفظ الأمة من التلاشي ويدافع عنها في وجه الاختراقات الخارجية، وكان ذلك

---

[1] ـ مقال صادر في أشغال الملتقى الثاني حول **بورقيبة والبورقيبيون وبناء الدولة الوطنية**، نشر مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، زغوان 2001، ص.ص. 157-178.

كافيا في نظر النخبة الوطنية ليجعل التفكير في طبيعة هذه الدولة أمرا ثانويا. فالغاية من وجودها كانت تتضمن، بطريقة أو بأخرى، فكرة أنها ستكون عاملة لخير الجميع، وبالتالي فإن إمكانية التصادم بينها وبين المجتمع الذي من المفروض أن تحميه لم تكن واردة.

ومن الهام هنا ملاحظة أن هذا التصور الوظيفي للدولة سيضمن لنفسه تواصلا عميقا من خلال عمل النخبة التي اعتبرت دوما أن الغاية من الاستقلال هو بناء هذه الدولة، وأن الغاية من هذه الدولة ذاتها هو حفظ كيان الأمة. وسوف تنشأ عن ذلك بالتدريج إيديولوجيا الدولة الوطنية التي تعتبر الدولة أداة التغيير الرئيسية إن لم تكن الوحيدة في المجتمع. بل إن الأمر سيتطور إلى أكثر من ذلك حيث سيقع قلب العلاقة النظرية القديمة التي تعتبر الدولة نتاجا للمجتمع ليصبح هذا الأخير نتاجا لها.

1- الدولة

يؤكد بورقيبة في كثير من خطبه على أن من واجبات الدولة حتى تضمن لنفسها الاستمرار ولمشروعها النجاح أن تقضي على كل مظاهر الفوضى المتولدة عن التنافس على الحكم،وتؤسس لمفهوم الانضباط لسلطة الدولة. ويعني هذا الانضباط في أحد جوانبه القبول بسيادة الدولة على الأفراد واقتناعهم بضرورة تحقيق الحد الأدنى من الانسجام مع أهدافها وأهم هذه الأهداف على الإطلاق حفظ الكيان الاجتماعي من الاندثار تحت وطأة صراع المصالح وتجاذب الأفراد.

ففي استقرائه للأسباب التي أدت إلى مؤامرة الانقلاب الفاشلة المكتشفة في أواخر 1962 يلاحظ بورقيبة أن أحد العوامل الرئيسية هي عدم قدرة "المتآمرين"، أي ثوار الأمس على اكتساب صفة الانضباط التي فقدوها منذ اندلاع الثورة المسلحة، قبل عشر سنوات، وعدم اعتبارهم للقانون وحتى لكأنه

جعل لغيرهم. فقد كانوا مثلا "يقترضون من البنوك ويمتنعون من تسديد القرض"، محاولين "الهيمنة على الدولة"، معتقدين أن "خيراتها وأموالها وكذلك ثروات الناس تحت تصرفهم"، معطلين عمل هياكل الدولة ومرهقين ممثليها بطلبات لا تنتهي، "حتى أصبحوا شجى في حلق الولاة والمندوبين وكافة ممثلي السلطة". لقد كان بإمكان هذه التصرفات في نظر بورقيبة أن تحطم كل البناء المنجز في تونس منذ حوالي القرن، أي منذ انتصاب الإدارة الفرنسية، وهو ما يعني اعترافا ضمنيا بدور الحماية في فرض تحولات في السلوك السياسي للتونسيين[1]، "وهكذا كدنا نرجع إلى تلك النزعات القديمة إذ كانت العشائر تنشر الفوضى وتشق عصى الطاعة في وجه الباي وتسلب وتنهب وتعيث في الأرض فسادا"[2].

ويفسر بعض الدارسين إدانة بورقيبة الدائمة للفوضى القبلية بانتمائه التاريخي والحضاري لمنطقة استقرار عانت من عجز الدولة الحسينية عن حمايتها في وجه نهب القبائل طيلة التاريخ الحديث[3]، وهو ما يعني الخضوع لحتمية تاريخية جعلته غير محايد في الصراع الذي كان قائما بين البداوة والتحضر. وقد يبدو للبعض أن هذا الصراع قد أصبح بعيدا وموغلا في القدم عندما شرع في بناء الدولة الوطنية، ذلك أن الدولة الاستعمارية كانت قد قضت منذ عقود

---

1 – "إن فرنسا دخلت هذه البلاد عندما وجدت بها أناسا متأخرين، وبقطع النظر عن الصراع والكفاح كانت نتيجة وجود الفرنسيين بهذا البلد تفتح الأدمغة وظهور رجال قادرين على تسيير تونس في طريق التقدم والرقي بعد أن خرجت منه فرنسا واختفى منه الحكم الفرنسي، فهو أمر يعتز به الفرنسيون ويفخرون". **خطاب** 29 جانفي 1963 بالقصرين.

2 – **خطاب** 18 جانفي 1963. أنظر نفس المعنى في **خطاب** 24 ماي 1956 بتطاوين.

3– كامو(إشراف) وآخرون: **تونس الراهنة**[بالفرنسية]، منشورات المركز القومي للبحث العلمي، باريس 1987.ص.6

- Camau, Michel (dir) et al :*Tunisie au présent: une modernité au dessus de tout soupçon?* Editions du C.N.R.S., Paris 1987

عديدة على نزعة الغزو لدى القبائل، و لم تعد المسالة سوى عنصر من عناصر النظرة التحقيرية للبداوة.

ولكن الممارسة السياسية للدولة الوطنية لم تنفك تؤكد على عدم حيادها في هذا الصراع الذي لم يعد متكافئا بين مناطق التحضر ومناطق البداوة. فمعظم موظفي الدولة من الطبقة العليا (الوزراء) والطبقة الوسطى (الولاة) سيقع اختيارهم من ضمن مناطق التحضر وخاصة العاصمة تونس ومنطقة الساحل، وهما الجهتان اللتان وفرتا للدولة معظم مستخدميها الكبار بنسب تفوق حجمهما الديمغرافي[1].

ومن جهة أخرى فإن بورقيبة سيحتفظ بنظرة استنقاص مستمرة للأرياف، ويظهر ذلك بوضوح من خلال اتهام النازحين بكونهم سبب أكبر عدد من الجرائم بالوسط الحضري، داعيا القضاة إلى عدم الرأفة بهم في أحكامهم، مؤكدا على ضرورة إيجاد نوع من التمييز بينهم وبين بقية السكان على المستوى الإداري[2]. لقد اعتبر بورقيبة سكان الأرياف عقبة أمام تقدم الأمة ، فهم أكثر تمسكا بالماضي من بقية التونسيين، أي أنهم الأكثر ترددا في الانسجام مع تصور الدولة للمجتمع الجديد، حيث تسيطر عليهم الاعتقادات الخاطئة. إنهم في نظره يمثلون "انحطاط القرون الماضية" لذلك فإن على الدولة أن تسوسهم بطريقة خاصة نظرا لجهلهم المطلق بمصلحتهم. وسيؤدي ذلك إلى محاولة تغيير جذري لنمط الحياة التقليدي/القبلي حيث ستعمل الدولة البورقيبية على تغيير حالتهم المدنية من خلال إجبارهم على اكتساب ألقاب جديدة،

---

1 – العريف-بياتريكس: أسماء: " النسق السياسي والمجال الأخلاقي" [بالفرنسية] في **تونس الراهنة**... مرجع سابق، ص.ص. 138-139.

Larif-beatrix, Asma : « L'Etat tutélaire, système politique et espace ethique », in camau : *Tunisie au présent…op.cit.* p.p. 138-139 .

2 – **خطاب** 21 جويلية 1973.

عوضا عن ذلك "التسلسل اللانهائي من الأسماء"[1]، وهو ما يعني في صيغة أخرى القضاء على الوعي بالانتماء إلى كل هيكل فوق-عائلي. ويتأكد ذلك من خلال الإصرار على تغيير طبيعة السكن وإقرار المسكن الفردي كبديل حضاري عن المسكن الجماعي، أي اختيار نمط "الأسرة النووية" عوضا عن العائلة الموسعة.

وهكذا اكتمل اختراق الدولة للفضاء الريفي الذي أصبح مفتقدا لوجوده المستقل وأصبح مجرد ظهير لمناطق التحضر، كما قضي بالتدريج، ولكن بفعالية قصوى، على الترحل وأصبح الاستقرار نمط الحياة المسيطر. ومن جهة أخرى فإن الدولة، بعد أن حطمت هياكل الحياة القبلية كلها، عملت على تدعيم اختراقها لها بربطها بحزام وثيق من الصلات الاقتصادية ستتطور بالتدريج لتصبح صلات ولاء للدولة الوطنية وزعيمها. وقد ظهر ذلك عند توزيع أراضي كبار المعمرين الذين غادروا البلاد بصفة مبكرة، خاصة بمنطقة الوسط الغربي، على مقاومي الأرياف، ونشأت بذلك قرى جديدة تضم عائلات كانت في السابق تتنقل بين الشمال والواحات[2]. كما عملت الدولة على ربط الريفيين بأراضيهم لأطول فترة من السنة عن طريق تمويل إنشاء المناطق السقوية[3].

ويستعمل بورقيبة في خطبه عبارات معينة للتعبير عن شكل العلاقة التي يرغب في تحقيقها بين الدولة والمجتمع، وهي عبارات مستمدة من القاموس العسكري. فهذه العلاقة تقوم في نظره على فكرة "التعبئة" العامة للأفراد من أجل تحقيق الأهداف الجماعية، ذلك أن الجيش يمتلك قوة لا يتسنى للأفراد امتلاكها حيث يتبع قيادته العارفة بفنون الصراع: "فالقيادة والامتثال يجعلان

---

1 – **خطاب** 18 جويلية 1957.

2 – مثل قرية النصر في منطقة المكناسي.

3 – أنظر **خطاب** بورقيبة بتاريخ 25 فيفري 1957 في جبنيانة. أنظر أيضا جريدة **العمل** بتاريخ 18 جانفي 1956"وزير الداخلية ووزير الزراعة يشرفان على توزيع 65 قطعة أرض..."

الجيش كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا عند الهجوم والتقهقر وعند الكر والفر وعند كل حركة يقوم بها، وهذا يكسبه فعالية كبرى"[1].

إن الاستعارة العسكرية[2] هنا شديدة التعبير عن طبيعة المهمة التي كان مطلوبا من الأمة أداؤها تحت قيادة الدولة. فهي هنا في معركة لا مكان فيها لغير الامتثال والطاعة المطلقة لقائدها الذي يمتلك بمفرده سبيل النجاة والانتصار. أي أن المجتمع والأفراد المكونين له مجبرون على التخلي عن حريتهم الفردية من أجل الخلاص، تلك الحرية التي وإن ضمنها الدستور فإن العلاقة التعاقدية حدت منها. ذلك أن القائد يجب أن يحمي الأمة من حنينها إلى حريتها التي تعني أيضا حنينا إلى "الوحشية" و"الفوضى"، بامتلاكه لخاصيتي القوة والعقل[3]، القوة بامتلاكه لوسائل القهر والإكراه عندما لا تكون الأمة مدركة لمصلحتها، والعقل عندما يكون عليه الملائمة بين إمكانيات الأمة والأهداف التي يجب بلوغها.

إن هذا المجهود الذي كان يرمي إلى خلق "أمة متجانسة وموحدة" قد كانت نتيجته أيضا القضاء على كل هيكل تقليدي وسط بين الدولة والفرد، وبصيغة أخرى أيضا القضاء على كل عصبية منافية للعصبية الجديدة[4] التي أرادت الدولة إنشاءها: العصبية للدولة/الأمة أو "الوحدة القومية". ورغم أن الحركة الوطنية قد استفادت من العصبية التقليدية في بعض مراحل نضالها

---

1 – **خطاب** 24 جوان 1961. أنظر نفس المعاني في **خطاب** 6 فيفري 1961 و**خطاب** 22 مارس 1962.

2 – طور ميكالز هذه الفكرة واعتبرها من خاصيات الأحزاب الاشتراكية والعمالية، أنظر: ميكالز، روبرت: **الأحزاب السياسية**، فلاماريون، باريس 1971، ص.ص. 40-41.

Michels, Robert, *Les partis politiques*, traduit par S. Jankélévitch, préface de René Rémond, Flammarion, Paris 1971.

3 – أنظر: الجويلي، محمد، **الزعيم السياسي في المخيال الإسلامي بين المقدس والمدنس**، سراس للنشر، تونس 1992، ص 74.

4 – أنظر كثافة الاستعارات الخلدونية في **خطاب** 4 جانفي 1963.

باعتبارها تمنح نوعا من الاستقلالية والتعبئة إزاء المشاريع الاستعمارية، فإن ضرورات البناء الوطني كما تصورته النخبة الوطنية كان يتضمن تحييد كل الهياكل المستقلة[1]. فالأمة يجب أن تبنى من الأفراد. والفرد، إذا ما توازى ذلك مع مجهود تعليمي وتثقيفي موجه ومكثف، يصبح أكثر قابلية للاستجابة لدعوات الدولة التحديثية، إذ لا توجد بينه وبين هذه الدولة أية سلطة، ولو معنوية تعرقل التواصل.

لذلك فإن خطب بورقيبة تتوجه دائما إلى الفرد داعية إياه إلى مزيد الجرأة على التقليد، عن طريق التخلي كلما تطلب الأمر عن جزء من حريته "لفائدة الآخرين". فالسيادة الوطنية ليست إلا خطوة أولى في سبيل تنمية الفرد التونسي. وبناء أمة يعني بالضرورة تعبئة كل فرد من أفراد المجتمع وإقناعه بقيمة الرابطة الوطنية التي يمكن له من خلال بلوغ آمالها بطريقة أنجع مما كان عليه الأمر تحت السيطرة الاستعمارية، وفي عبارة موجزة، تحويله من إنسان إلى مواطن عصري[2].

وهكذا فإن الدولة الوطنية تضع نفسها في مرتبة الوسيط الحتمي بين الأفراد، من أجل تحقيق هدف جماعي هو "فرحة الحياة"، ذلك الهدف الذي لن يتسنى بلوغه دون أمة متجانسة. وهكذا فإن بناء الأمة هو في نفس الوقت

---

1 – في نفس السياق، ولكن في إطار أشمل، تلاحظ الباحثة **حنا أرندت** أن عملية تجزئة المجتمع إلى أفراد متساوين نظريا أمام القانون ومفتقدين لأية هياكل تربط بينهم سواء كانت ثقافية أو جمعوية هو من خصائص الدولة الاستبدادية والأنظمة الشمولية منذ الفترات القديمة حيث تدعي الدولة القدرة على تعويض كل تلك الهياكل وتقحم المجتمع بالتالي في تبعية مطلقة إزاءها:أرندت، حنا: **النسق الكلياني** [بالفرنسية]، سوي، 1972، ص.ص.45-46.

Arendt, Hannah, *Le système totalitaire*, Seuil, 1972.

2 – ميكو، شارل، (وآخرون): **سياسات التحديث في تونس**[بالأنكليزية]، نيويورك 1964، ص 76.

Micaud (A. Charles), Brown (Carl), Moore (Clement-Henry): *Tunisia: the politics of modernization*, Frederick A. Praeges, New York 1964, p. 76.

هدف الدولة الوطنية وأداتها للتغيير الاجتماعي، وهنا تتوقف الدولة عن كونها نتاجا للأمة لتصبح منتجة لها.

ويعتنق بورقيبة الفكرة التي أضحت تقليدية في الأدبيات السياسية والتي مفادها أن الفرد في المجتمع لا يستطيع أن يحافظ على حريته ويتمتع بها إلا إذا كانت هناك قوة تحميها، "وهي قوة الدولة التي هي في الحقيقة قوة المجتمع". فتدخل الدولة ضروري في نظره "حتى لا ينتج عن التعسف خلل اجتماعي وغضب وأحقاد في بعض النفوس ولكي لا يحدث ما يأباه الضمير الإنساني، ونصبح أمام مشكلة حرمان غير المحظوظين ضحايا النظام الذين فقدوا حريتهم عمليا وإن احتفظوا بها من الوجهة القانونية إذ يعتبرون أحرارا يتمتعون بحق التصويت والانتخاب ولكن فقرهم وتبعيتهم لمن يستأجروهم ويمكنوهم من الخبز جعلت حريتهم أقرب إلى الخيال منها إلى الواقع"[1]. إن هذا التصور للحرية ولوظيفة الدولة كحامي للفئات المحرومة وإن كان في جزء كبير منه ناشئا عن المسحة الاشتراكية التي اصطبغت بها الدولة الوطنية في مطلع الستينات، فإنه يعبر عن قناعة حقيقية لدى بورقيبة، إذ نجد جذوره في خطب سابقة[2]. ولكن المسحة الإنسانية التي اصطبغ بها هذا الموقف وهذا التصور لدور الدولة كوسيط بين المحظوظين والمهمشين لا يجب أن يخفي الغاية النهائية التي لا يكتمها بورقيبة مطلقا، وهي التخوف من التغيير العنيف، وهو أمر يرفعه في وجه الأعراف وكبار الملاكين كتهديد مستمر للحصول على تنازلات تدعم "العدالة الاجتماعية" التي يضعها شرطا لاستمرار بناء الدولة[3]. وبالتالي فإن الغاية النهائية تبقى المحافظة على وجود الدولة، حيث أن الوساطة التي تضطلع بها هي في الحقيقة ضمان لبقائها[4]، أي أنها في خاتمة المطاف غير محايدة بل تجد نفسها، من

---

1 – **خطاب** 26 مارس 1962.

2 – **خطب** 23 جوان 1956، 14 أوت 1956، 26 فيفري 1962، وخطب أخرى.

3 – المصادر ذاتها. أنظر أيضا **خطاب** 30 مارس 1961 و 11 جوان 1961.

4 – "إنني أرجو أن تتفهموا. فالمسألة لا تقبل التلاعب ولا تترك أي مجال للنظرة الفردية ولا تتحمل

خلال دور الوساطة ذاته، في صميم الصراع من أجل دوامها تجاه عمليات الجذب التي يقوم بها الأفراد.

وفي إطار هذا الصراع تهدد الدولة باستعمال الإكراه[1]. فهي تتحدى ما يسميه بورقيبة "النصوص الفاسدة" ويعني به حق الملكية الفردية[2]، من أجل تحقيق عدالة اجتماعية أكبر بين الذين يملكون والذين لا يملكون، ومن أجل نفس الهدف تهدد الدولة بإتباع طريقة التسخير والتجنيد الإجباري لأصحاب الكفاءات العالية إذا كان ذلك ضروريا لمصلحة غير المحظوظين[3].

2- الزعيم

تمثل الزعامة نقطة مركزية في دراسة بناء الدولة الوطنية في تونس، فمن خلالها يتحقق التواصل مع فترة الكفاح من أجل التحرر، كما أنها هي التي ستصوغ مستقبل الحياة السياسية في مرحلة الاستقلال. وقد لا يكون ذلك خاصا بتونس في الحقيقة، فقد ظهرت زعامات ليست أقل قوة من زعامة بورقيبة في عدة دول أخرى حديثة الاستقلال، غير أن هذه الزعامة تميزت بجملة

الأنانية. ولتوقنوا أنه لا يمكن أن تستمر حياة الرفاهية ولا نعيم الدنيا لمن يوجد حوله جيش عرمرم من العراة والجائعين. فإن هذا الجيش حتى ولو نظر إلى المصلحة سيثور على الموسرين وينقض عليهم. وأنتم تعرفون أسباب ذلك وتعرفون الانتفاضات التي حدثت لدى عدة شعوب، فالسبب هو عدم معالجة المشكل قبل فوات الأوان أي قبل تفاقم عدد ذلك الجيش العرمرم وإحساسه بالفاقة وشعوره بالحقد كلما نظر إلى أحد الأغنياء وقبل ارتمائه في أحضان المذاهب السياسية الهدامة وخلطه بين الحقائق العلمية والنوازع الغوغائية". **خطاب** 27 نوفمبر 1963 في افتتاح مؤتمر الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة.

1 – "لكننا لا نستطيع أن نقوم بهذا بدون ضغط ولا إرهاق إلا إذا وجدنا تفهما. وهذا ما أكدت عليكم ضرورة فهمه لأن الحكومة مسؤولة عن نجاح هذه المعركة وكل من لم يفهم هذا فإن المسيرة العامة لهذه الأمة لا بد أن تدوسه وأن تتقدم إلى الأمام وتضرب على أيدي المنافسين خصوصا وأن النتائج أمامكم، والضمير مرتاح". **المصدر نفسه**.

2 – **خطاب** 27 أكتوبر 1961.

3 – إزاء الأطباء الذين يرفضون العمل بالمناطق النائية مثلا. **خطاب** 2 جوان 1956.

من المميزات التي جعلتها تمثل نوعا من التفرد. ومن أهم هده المميزات التواصل التاريخي. فقد بدأت في الظهور منذ مستهل الثلاثينات. وطيلة أكثر من عقدين ظلت تمثل نقطة الإرتكاز الأصلية في الكفاح الوطني. وبالإضافة إلى اضطلاعها بمهمة إنشاء الدولة الجديدة فقد بقيت الشخصية المركزية في فترة الاستقلال ولمدة تجاوزت الثلاثة عقود. كما أن من المميزات الأخرى، وهي ليست أقل أهمية، أن هده الزعامة كانت تستند إلى تصور نظري متكامل لذاتها يصعب التأكيد أنه كان مقتبسا من أية نظرية سياسية. ومن الأكيد أن تصور بورقيبة لزعامته قد تطور بالتدريج عبر التجارب والاتجاهات المختلفة التي واجهتها مسيرته السياسية، غير أن ذلك لا يؤثر في شيء على صلابة هذا التصور وطرافته، إذ لا يبدو أنه قد تعرض إلى أية قطيعة. بل على العكس من دلك يمكن القول أن هدا التطور كان متضمنا في شخصية بورقيبة ذاتها.

أول سمات الزعامة الحضور القوي لصورة الأب. ويعتبر ذلك في الوقت نفسه تواصلا مع مرحلة الكفاح من أجل التحرر الذي جعل من بورقيبة أب الأمة التونسية[1].وقد ذهبت بعض الدراسات بعيدا في محاولة فهم هذا الجانب من شخصية الزعيم, معتقدة من خلال بعض المؤشرات أن أصول المسألة تكمن في نوع من العقدة النفسية، وأهم هذه المؤشرات التي وقع الاعتماد عليها كثرة حديث بورقيبة عن أمه وتغييبه لأبيه، وهو ما يعني في نظر أصحاب هذه الدراسات معاناته مما يسميه علماء التحليل النفسي عقدة أوديب[2]. غير أن ذلك يبدو في نظرنا مبالغا فيه إلى حد كبير. فإثبات الذات لا يمر بالضرورة عبر وأد

---

1 – حمزة، حسين رؤوف: "الماء والنار: "سيدنا المنصف" و"سي الحبيب" في المخيال السياسي التونسي من 1942 إلى اليوم"، **مقال غير منشور**.

Hamza, Hassine-Raouf: « L'eau et le feu: « Sidna El Moncef » et « Si Lahbib » dans l'imaginaire politique tunisien de 1942 à nos jours », *article non publié*.

2 – كريشان، عزيز: **مرض بورقيبة**، سيراس، تونس 1992، 198 صفحة،ص.ص. 34-35.

Krichen, *Le syndrome Bourguiba*,Cérès productions, Tunis 1992, p.p. 34-35..

الأب، كما أن هذا الوأد غير متأكد، تدلنا على ذلك المكانة التي أفردها بورقيبة للحديث عن أبيه في خطاب 25 جويلية 1957، بطريقة جد عاطفية. كما أن كثرة الحديث عن الأم ليست سمة مشتركة عند قادة الأمم فحسب بل لدى كل البشر، لأن الأم كانت باستمرار، ودون أن يدل ذلك على أية عقدة من أي نوع، الكائن الأقرب إلى ذات الفرد.

وفي المقابل فإن إحساس بورقيبة بالأبوة تجاه أمته لا يستجيب في نظرنا إلى رغبته في الإمساك بكل قنوات التأثير على الأفراد فحسب، بل يدل أيضا على إيمان كبير بخصوصية الرابطة التي تربطه بهم.هذا الإيمان يدل عليه التواتر الكبير لهذه الصورة في خطابه السياسي. إن بورقيبة لم يعتبر نفسه قائد أمة فحسب بل أبا لها "لا يعتبر نفسه مسؤولا عن حاضرها فقط بل عن مستقبلها وفيما عسى أن تصطدم به أو يعترضها من محن الدهر أو بلاياه"[1] . لذلك فهو لا يعتبر نفسه مسؤولا عن الحاضر فقط، بل هو مكلف بضمان "الرخاء والطمأنينة" لأمته/أسرته في الحاضر والمستقبل، "حيا وميتا"[2]، فمسؤوليته وعنايته لا تقف عند حدود جيل واحد[3]. لذلك فهو لا يتردد في استخدام الأساليب العنيفة إذا ما كان الأفراد/الأبناء لا يقتنعون بسمو الأهداف التي يرمي إليها، لأن الغاية تبقى دوما مصلحتهم. وبالرغم من ذلك فهو يفضل أن تكون الوسائل في نقاء الغايات، "فلا يمكن أن يتخذ الشر ذريعة إلى الخير ولا يمكن أن يكون الباطل وسيلة إلى الحق. فالغاية لا تطهر إلا بطهارة الوسائل المستعملة لبلوغها وإلا فهي مهددة في جوهرها بحكم ما يتسرب إليها من فساد"[4]. وهو

---

1 – **خطاب** 16 مارس 1963.
2 – **خطاب** 24 مارس 1975.
3 – **خطاب** 3 جانفي 1964.
4 – **خطاب** 10 جويلية 1965.

بذلك يعطي المثل للأفراد حتى يكون سلوكهم منسجما مع "الأخلاق الشريفة" ومع مبدأ "الصدق في القول والإخلاص في العمل"[1].

وهو من هذا المنطلق أيضا يخترق المؤسسة العائلية ليتدخل حتى في وظائف الزوجين، حيث يوجههما إلى السلوكات الجديدة الواجب إتباعها. فالزوجة مثلا من واجباتها الترفع عن كتر الحلي وتوجيه كامل جهدها لنفع الأمة واقتصادها[2]. أما الزوج فعليه أن ينسجم مع مقتضيات العهد الجديد، القائم على المساواة بين المرأة والرجل، وأن لا يخجل من خروج زوجته سافرة أو من أدائها لواجبها الانتخابي[3]. لذلك فالتردد في هذا المجال غير مقبول لأن الأب الأعلى سيبقى ساهرا على رعاية الأخلاق الشريفة[4] ولأنه أدرى بمصالح الأبناء من الأبوين المباشرين[5]. فهو أكثر رأفة بالأبناء ورعاية لحقوقهم منهما[6]، كما أن الأسرة لم يعد بوسعها احتكار الوظيفة التربوية[7]. لقد أصبحت للأفراد أم جديدة هي الدولة وأب جديد هو الزعيم.

إن هذه الأبوية التي تعتمد على مؤسسة الأسرة ثم تلغيها لتعوضها في أدق وظائفها لا نجدها في أي تصور سياسي آخر، حتى في الأنظمة التي نعتت دائما بكونها مغرقة في الأبوية[8]. وسبب ذلك في الحقيقة أنها أبوية من نوع خاص، حيث تفرض نفسها من فضاء يتجاوز الحقل الاجتماعي ليلمس المقدس، وهي السمة الثانية لصورة الزعيم في المخيال البورقيبي.

---

1 – **المصدر نفسه**. أنظر أيضا **خطاب** 12 مارس 1963. وهذا المبدأ كثير التواتر في خطب بورقيبة.
2 – **خطاب** 11 أفريل 1960. أنظر أيضا **خطاب** 14 ماي 1960.
3 – **خطاب** 4 أفريل 1957.
4 – **خطاب** 14 جوان 1966 و**خطاب** 24 جويلية 1967.
5 – **خطاب** 5 ديسمبر 1957.
6 – **خطاب** 18 جوان 1957.
7 – **خطاب** 21 جويلية 1964.
8 – أنظر خطب محمد الخامس على سبيل المثال: محمد الخامس ملك المغرب: **انبعاث أمة**, الجزء الثاني (1956-1957).

من اللافت للنظر في هذا الخصوص اعتبار بورقيبة نفسه هبة إلهية للشعب حتى يحقق تحرره السياسي أولا وحتى يواصل إفادة الأمة بعد ذلك من أجل تحقيق ازدهارها ونهضتها. فهي "منة من الله لم يؤت مثلها الملوك والخلفاء وأمراء المؤمنين في سالف الحقب"[1]، لكن هذه المنة لا تغره ولا تميل به إلى الاستبداد أو الطغيان، [2]مثلما حصل سالفا مع الملوك والخلفاء وأمراء المؤمنين، لأنه يعتبرها مجعولة لخير هذا الشعب الذي يعود إليه، بعيدا عن أي غرور، ليستشيره في كل شؤونه. وبذلك فقد حقق بورقيبة بهذه السلطة التي "أحسن فهمها"، " الاحترام المكين والهيبة الحافة بالمنصب وبماضي الجهاد، والمحبة والعطف الأخوي"[3]. وانطلاقا من هذه السلطة الروحية على الشعب يقوم بورقيبة بتوضيح الطريق للتونسيين في صيغة دروس للمستقبل ستتضح قيمتها "عندما لا يكون مع الشعب ليدله على المنهج القويم"[4]، وكذلك في صيغة وصايا خالدة "إن اتبعتها الأمة فسيكون لها مستقبل عظيم"[5]. وفي مقابل هذا "التجرد والصدق والإخلاص"، يجب على الشعب أن يكون ممتثلا ومحترما لزعيمه لأنه لا يمكن أن يتصور قيادة أفضل من قيادة زعيمه "الذي عرفه وخبره منذ ثلاثين سنة"[6]. فالعلاقة بين الطرفين، بالإضافة إلى كونها "تقديرا وعطفا"، علاقة ثقة مطلقة في شخصية "لا تقف عند حدود السطحيات ولا تخدعها الظواهر، بل تنظر لأبعد بعيد وتستطيع أن تتبين ما لا يراه كثير من الناس"[7]. والرؤية هنا عقلية لا بصرية، أي أن الزعيم يعتقد أن الكفاءة العقلية هي من ضمن ما يميزه عن بقية

---

1 – خطاب 8 أوت 1957.
2 – المصدر نفسه.
3 – نفس المصدر . أنظر أيضا نفس المعنى في خطاب 9 ماي 1957.
4 – خطاب 27 ديسمبر 1956.
5 – خطاب 28 ديسمبر 1956.
6 – خطاب 18 جانفي 1963.
7 – خطاب 2 مارس 1963.

الأفراد، لذلك فإن على الأمة أن تتبعه اعتمادا على ثقتها به غالبا[1] بحكم عجزها ضمنيا عن فهم الحكمة من وراء سياساته ومواقفه وهو ما سبق أن أكدته التجربة[2].

إن نظرية "الثقة المتبادلة" التي يستند إليها تصور الزعامة لدى بورقيبة تتجاوز كل الأطر بما في ذلك المؤسسات والدستور. فالسلطة، في حالته، مستمدة "من الشعب ومن إجماع الشعب"، وهو ليس مطلقا ذلك الإجماع الذي يظهر من خلال الانتخابات بفوزه بمجموع أصوات الشعب، بل ذلك الذي ظهر من خلال عقود الكفاح الوطني الثلاثة، عندما كان الشعب "بتمامه وكماله من ورائنا وكأنه قام بأكبر استفتاء يجعل أركان الدولة من رئيسها إلى الوزراء الذين معه إلى كافة المسؤولين الذين اختارهم ليشدوا أزره ويخففوا عليه إصره يتمتعون بالمشروعية اللازمة التي تجعلهم يأمرون فيطاعون ويلزم أن يطاعوا"[3]. لذلك فهو ليس في حاجة لأن "يستظهر بهذه الثقة الجماعية وبهذه الإرادة الشعبية التي ظهرت أثناء الانتخابات"[4]. فالشرعية التي يتمتع بها الزعيم تاريخية قبل أن تكون دستورية. وهي من ناحية أخرى إجماعية أكثر منها انتخابية. لذلك فإن الزعيم لا يعتبر نفسه أسيرا لأية مؤسسة مهما علت، لأنه فوق المؤسسات جميعا[5]. كما أن "علاقة الثقة" التي تربطه بالشعب لا يمكن

---

1 – **خطاب** 27 نوفمبر 1963. أنظر أيضا **خطاب** 2 نوفمبر 1962 حول مسألة الزيت ومن أهم ما جاء فيه في هذا السياق: "وقد بينت لكم ما خفي أمره عليكم وأريد أن ألقى منكم حسن الإصغاء والإمتثال والتفهم وأن تكون قلوبكم متفتحة لما يلقى إليكم.' ومن لم يستطع أن يفهم فليسر في طريقه اعتمادا على وثوقه بي فهو يعرف أني لا أريد له إلا ما فيه صالحه".

2 – في مثل هذه المناسبات لا يغفل بورقيبة عن التذكير برسالته إلى الحبيب ثامر من سجنه بحصن سان نيكولا حول الموقف الواجب إتباعه من طرف الحزب إزاء المحور والحلفاء، وهو يستنتج من ذلك نوعا من القدرة على استباق الأحداث واختيار سبيل النجاة عندما لا يكون واضحا بالنسبة للآخرين. أنظر **خطاب** 27 نوفمبر 1963.

3 – **خطاب** 15 مارس 1963.

4 – **نفس المصدر** .

5 – " إني لست تحت رحمة الإتحاد العام [التونسي للشغل] ولا أي سلطة أخرى". **خطاب** 2 مارس

نقضها لأنها غير خاضعة لمنطق المؤسسة، إنها أكثر من ذلك علاقة روحية. وهنا تأخذ الزعامة في الخطاب البورقيبي معناها الكامل حيث تبدو أكبر من أن تسعها مؤسسة الرئاسة لأن هذه الأخيرة تخضع وجوبا إلى التداول بحكم أنها تحت الدستور وليست فوقه، ولأنها مهما اتسعت صلاحياتها فإنها تبقى ذات حدود مرسومة ومحددة سلفا بقانون اللعبة السياسية. في حين أن الزعامة مطلقة لا تعرف مثل هذه الحدود.

ومن هذا المنطلق النظري سيسعى بورقيبة إلى الاستحواذ على مجالات لا تدخل حتما في دائرة نفوذ مؤسسة الرئاسة، وأهم هذه المجالات على الإطلاق هو المجال الديني. ذلك أن بورقيبة اعتبر أن زعامته والإجماع الذي تحقق حولها يتيح له التمتع بسلطة الإمامة، وهي أوسع تأثيرا من سلطة الرئاسة: "وللإمام في الإسلام منزلة عظيمة، تجب طاعته فتقرن بطاعة الله ورسوله، رفعا لشأنه وتنويها بقدره. وقد قال جل من قائل"وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم"[1]. وتكمن خطورة مهمة الإمام في تحمله "لمسؤولية التشريع بحسب ما تمليه مصلحة الأمة أو تفرضه ضرورة الأحوال الطارئة"[2]. وهو في ذلك يستلهم مما في سيرة الرسول "من مبادئ قارة وسنن حكيمة، متدبرا منها كيف أخرج شعوب العرب وغيرها من الشعوب من حال الوثنية إلى طور التدين الحق القائم على العقل الواعي المفكر وعلى العمل الصادق الصالح وكيف استطاع أن يخلق هكذا من شعوب كانت شتاتا من العشائر والقبائل أمة موحدة ودولة قوية"[3]. ويضفي ذلك على المسيرة السياسية للزعيم قداسة إضافية إذ أنه يتمثل فيها مسيرة الرسول ويعتبر نفسه تواصلا له، بعد أن أدى جهل المسلمين لهذه الرسالة

.1957

1 – خطاب 24 مارس 1975.

2 – نفس المصدر .

3 – خطاب 3 سبتمبر 1960.

النبوية إلى دخولهم في عصر من الانحطاط[1] كانت خاتمته الاستعمار. ومن هنا فإن مهمة الزعيم تمثل بناء جديدا على أنقاض هذا الانحطاط وهو تصور لا يتجاوز النظرة السلفية مطلقا[2]، ولا ضرر في ذلك ما دام هذا التصور يضفي على مهمته قداسة أكبر.

وتأخذ هذه المهمة أحيانا طابعا أمميا يتجاوز الواقع التونسي الذي لا يمثل في نظر الزعيم سوى إطارا ضيقا. فهو يسخر نفسه ويكرس جهوده لخدمة العروبة والإسلام "في شخص هذه الأمة التونسية وفي هذه الرقعة الإفريقية"[3]، دون آن يتردد كلما سنحت الظروف في تجاوز هذا المثال التطبيقي بالاهتمام بحال المسلمين حيثما كانوا ومحاولة تعريفهم بقواعد الدين الإسلامي حتى يقووا على مواجهة حركة التبشير القوية التي تقودها الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانية[4]. وهو يعتمد على نفس الفكرة لانتقاد دعوات الإصلاح التي قامت في بعض أنحاء العالم الإسلامي على فكرة اللائكية مثلما كان الشأن بتركيا[5].

إن الإمامة لا تسمح للزعيم فقط بأن يكون اجتهاده متبعا من قبل الأئمة الأقل درجة[6]، بل هي تتيح له أيضا استثمار "مواهبه العقلية" وكل مواهبه الأخرى في الاجتهاد الذي يكون، بفعل هذه الشرعية، ملزما لكل الأمة وذلك "حفاظا على العروة الوثقى التي تنعقد بين الإمام والأمة بموجب البيعة واتصال الحوار المجدي بينهما"[7]. وقد اتضح إصرار بورقيبة على الاضطلاع بهذا الدور في

---

1 – **خطاب** 11 أوت 1962.

2 – "وعلى تلك الدعوة الإصلاحية السلفية نحن سائرون في تخطيط عملنا لإصلاح الهيكل التشريعي لجمهوريتنا"، **خطاب** 14 سبتمبر 1959.

3 – **خطاب** 3 سبتمبر 1960.

4 – **خطاب** 15 مارس 1957 إثر زيارته لغانا المستقلة حديثا.

5 – **خطاب** 2 نوفمبر 1973.

6 – **خطاب** 4 أفريل 1957.

7 – **خطاب** 24 مارس 1975. لاحظ استعمال مصطلح "البيعة" بعد أن تم استعمال مصطلح

ثلاث مناسبات رئيسية من خلال التصدي لبعض الطقوس التي اعتبرها مناقضة للفهم الصحيح للإسلام، وهذه الطقوس هي على التوالي الأضحية والصوم والحج. وتبدو المقابلة هنا واضحة بين ما يعتبره الزعيم "تقاليد بالية وأوهام فاسدة وخرافات قديمة"[1]، وهو سلوك المجموعة، وبين الفهم العقلاني والمنطقي لفروض الدين بوصفها "تمرينا وتجربة وتطهيرا"[2] ، أي بين الدين الحقيقي والدين المزيف[3].

ورغم جرأة هذا التصور[4] الذي واجه معارضة متحمسة ترجمت عنها بعض التحركات الاحتجاجية العنيفة فإن الزعيم ظل يعتقد في صلابة موقفه وفهمه للإسلام الحقيقي. كما تدعمت قناعته بعظمة دوره باعتبار أن هذه

"الإجماع" في **خطاب** سابق، والبيعة والإجماع من شروط الخلافة في الإسلام.

1 – **خطاب** 18 فيفري 1960.

2 – **خطاب** 5 فيفري 1960.

3 – **خطاب** 13 أوت 1961.

4 – أنظر مدى هذه الجرأة في خطابي 5 و 18 فيفري 1960 بالنسبة لقضية صوم رمضان وفي **خطاب** 19 أفريل 1964 بالنسبة لقضية الحج: "إن في وسعي أن أفتي بصفتي إمام المسلمين في هذه البلاد بأولوية رصد المال الذي يخصص للحج في صندوق التضامن الاجتماعي أو إقراض الدولة إياه لتصنيع البلاد وإنماء ثروتها، ومن شاء التبرك فإنه يستطيع زيارة قبر أحد أصحاب رسول الله ممن تضم رفاتهم الطاهرة تربة البلاد كأبي زمعة البلوي دفين القيروان...". لمزيد الإطلاع على هذا الجانب من المسألة أنظر:الشريف، محمد الهادي: "بورقيبة والإسلام" [بالفرنسية] في **حوليات إفريقيا الشمالية**، 1994.

- Chérif (M-H): « Bourguiba et l‹Islam », in *Annuaire de l'Afrique du Nord*, 1994.

- الصياح، جميل: "ولادة دولة-أمة"[بالفرنسية] في **كراسات الشرق**، الثلاثي الثالث، 1996، عدد 43، ص.ص. 17-24.

- Sayah (Jamil): « Naissance d‹un Etat-Nation », in *Les Cahiers de l'Orient*, 3ème trimestre, 1996, N° 43, p.p. 17-24/

- بن عاشور، عياض: "إصلاح العقليات: بورقيبة والإصلاح الأخلاقي" في **تونس الراهنة**...، مرجع سابق، ص.ص. 145-159.

- Ben Achour (Y.): « La réforme des mentalités; Bourguiba et le redressement moral » in Camau(dir) et al. :*Tunisie au présent... Op.cit*.(.p.p. 145159-).

المعارضة دليل على جسامة المهمة التي تطوع للقيام بها، و"ثقل الأمانة" التي كلف بها. وتبدو هذه الأمانة في تصوره أشبه ما تكون بالرسالة "وربما كان حملها أعسر بالنظر إلى أن قادة الأمم لا يشعرون مثل الأنبياء بالتأييد السماوي يحف بهم ويحميهم من الزلل والعثار"[1].

إن تعدد الاستعارات من الفضاء المقدس لا يبدو لدى بورقيبة حاجة عرضية يحتاج إليها لتدعيم نفوذه فحسب، انه أكثر من ذلك تصور متجانس لدوره كزعيم فوق تاريخي. ومسيرته السياسية كما صورها، وربما كما كانت بالفعل، شبيهة بمسيرة الشخصيات غير التاريخية. ويظهر دلك بوضوح من خلال تشبهه بالأنبياء وإن اعتبر أحيانا أن مهمته أصعب وأخطر. فقد نشأ في وسط فقير واضطر لبذل جهد كبير من أجل بناء ذاته. وعندما دخل فضاء العمل الوطني استطاع بخطابه المؤثر أن يجمع حوله أنصارا سرعان ما تكاثروا رغم شدة القهر الاستعماري وسوء تفهم بقية أفراد الشعب. كما أنه اضطر لبذل معظم سنوات شبابه أسيرا أو سجينا، وعندما فرضت عليه ضرورات العمل الوطني والتخوف من الاعتقال مغادرة البلاد، كان ذلك مشيا عبر الصحراء القاحلة، ليس معه من الأتباع إلا أكثرهم صدقا. كما أنه قاسى الكثير من "غدر الأصحاب"، فكلما غاب عن الأمة عادت إليها الفوضى[2]، لذلك كان يضطر إلى العودة لإصلاح الأوضاع من جديد. وقد مكنه كل ذلك الجهد في نهاية الأمر من العودة مظفرا "فاتحا" لوطنه[3].

إن بورقيبة في تمثله لزعامته شديد التشبه بالأنبياء، ولكن ليس كلهم، بل الذين انتصروا منهم فحسب، وهما موسى ومحمد، أي القوة والحكمة في آن واحد[1]. ومسيرته كما يصورها تلتقي في أهم مراحلها بمسيرة النبيين بطريقة مثيرة للانتباه وهو ما حاولنا تجسيمه في المثال الموالي:

---

1 – خطاب 2 أكتوبر 1964.

2 – خطاب 8 ديسمبر 1973.

3 – أنظر بعض هذه الملامح من صورة بورقيبة في مقال حسين رؤوف حمزة، مرجع سابق.

سيرة بورقيبة كما صورها في خطبه[1]	سيرتا موسى ومحمد من خلال النص القرآني والمخيال الإسلامي
عاش يتيما وفقيرا	صفة الأنبياء الأولى
واجه سوء الفهم وإعراض الناس عنه.	نفس مصير الدعوتين في البداية.
استطاع التأثير على الناس وفتح بصائرهم بالاعتماد على مقدرته الخطابية.	دور الكلمة في نجاح الرسالتين: التوراة وخاصة القرآن.
عانى القمع والاضطهاد في سبيل التحرر الوطني	عانيا الاضطهاد في سبيل تبليغ رسالتيهما.
هاجر لنشر قضيته عبر الصحراء إلى مصر، معانيا الإرهاق والخوف.	دور الهجرة في الدعوتين: مصر هي أرض النبي موسى. هجرة النبيين وخاصة محمد تمت في ظروف مشابهة.
هاجر متخفيا دون أن تشعر به السلطات رغم شدة مراقبتها لمنزله.	هجرة الرسول تمت في ظروف مشابهة.
اضطر للعودة "لإعادة الوضع إلى نصابه" بعد مؤتمر دار سليم ومحاولة صالح بن يوسف الاستئثار بالزعامة.	اضطرار موسى للعودة إلى بني إسرائيل بعد أن تنكروا لدعوته واتخذوا العجل إلها.
قرر الإعتماد على عدد قليل من الأنصار: 10 فقط "من ذوي البأس الشديد".	هو نفس عدد صحابة الرسول الأكثر حظوة في المخيال الإسلامي.
عاد مظفرا "فاتحا"، بعد 10 سنوات من هجرته.	عودة محمد إلى مكة فاتحا بعد مدة مماثلة من هجرته إلى المدينة.
توحيده للتونسيين وتأسيسه الدولة الوطنية.	توحيد موسى لقبائل بني إسرائيل وتوحيد الرسول لقبائل الجزيرة وتأسيسه للدولة الإسلامية.
النتيجة: بورقيبة "**صنع التاريخ**" [معرفة] في حين أن النبيين صنعا "تاريخا".	

1 – تم الاعتماد في ذلك بشكل أساسي على خطبه بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار في سنة 1973.

لقد أصبح الزعيم في هذا الإطار وبهذا التصور ذلك النبي الجديد الذي آمنت به أمته دون أن تعترف بنبوته صراحة. إنه شخصية من خارج التاريخ، ونفوذه أيضا من خارج التاريخ: لقد أصبحت له كاريزما بالمفهوم الفيبري الكامل[1].

ويمكن لذلك أن ينبئنا بطبيعة العلاقة التي ستتركز بين الزعيم بورقيبة وبين مختلف مكونات الساحة السياسية وخاصة المؤسسات. ذلك أن دوره سيتضخم بطريقة لا نهائية ليصبح مركز كل حركة. كما سيطغى هدا الدور على الحزب الدستوري الذي سيدعى للاضطلاع بمهام حكم البلاد. لذلك فإننا سنحاول في المرحلة الموالية رصد أهم التحولات التي شهدها هذا الحزب في مروره من الحركة الوطنية إلى الدولة الوطنية وخاصة تطور علاقته بالزعيم في المرحلة الجديدة.

3- الحزب

مثل حصول تونس على استقلالها مرحلة مهمة في مسيرة الحزب الدستوري التونسي، الذي كان طيلة الكفاح الوطني يكتفي بصياغة الانتقادات وتعطيل سير المصالح الاستعمارية. لذلك فإن انحسار السيطرة الأجنبية كان يتطلب منه إعادة هيكلة عميقة، على المستوى النظري عن طريق إيجاد مهام جديدة أكثر انسجاما مع المرحلة، وكذلك على المستوى التنظيمي. وستطرح هذه العملية الصعبة عدة تحديات على قيادة الحزب برزت منذ مؤتمر صفاقس في نوفمبر 1955.

---

1 – يقول مور Moore في هذا السياق:" إن الهالة التي كانت تحيط به حيثما ذهب أبلغ تأثيرا على الجماهير من عمل النخبة المثقفة[...]لقد تعود الشعب على رؤيته والإستماع إلى صوته والإحساس بوجوده بغض النظر عما إذا كان ينصت إلى ما يقوله، ولو قدر له أن يوجد في زمن آخر لكان بإمكانه أن يكون قائدا دينيا مطاعا". **سياسات التحديث...** ،مرجع سابق. ص.ص. 98/97.

فقد برز داخل المؤتمر اتجاه، مثله النقابيون خاصة، للتركيز في المرحلة الجديدة من حياة الحزب على المشاغل الاقتصادية والاجتماعية. وقد اعتبر أحمد بن صالح في هذا السياق أن هدف الحزب ليس تحرير البلاد سياسيا فقط، بل استثمار ذلك التحرير السياسي "لتحرير الشعب من كل الأمراض ومن كل ما يقاسيه من كبت في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي"، ذلك أن الحركة الدستورية كانت باستمرار "حركة الطبقات الشعبية الكادحة" وملكا مشاعا للشعب بأسره" الذي ينتظر من حزبه تشكيل "حكومة جريئة" لها مذهبها الاقتصادي والثقافي، يكون هدفها "تحقيق التمثيل الشعبي الحر في البلديات وفي البرلمان"[1].

ونجد نفس الاهتمام بالجوانب الاقتصادية في خطاب ممثل الأعراف بالمؤتمر، ولو بطريقة أقل تحمسا، حيث أكد الفرجاني بلحاج عمار على أن ما تحتاجه الأمة التونسية في هذه المرحلة هو "منهج اقتصادي واجتماعي يرضاه الجميع وبرنامج قومي موحد للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي [...] تلك هي الوسيلة الوحيدة لتجنب التطاحن والشقاق وصرف الحماس الشعبي نحو العمل المثمر والإنتاج" [2].

لقد كانت القضية بالنسبة للمؤتمر متعلقة فعلا بصرف الحماس إلى ميادين أخرى بعد أن نجح الحزب في الفوز باستقلال البلاد الداخلي.ورغم عدم تأكيده على الجانب الإقتصادي فإن الزعيم بورقيبة قد ركز على نفس الفكرة عن طريق تنبيه الدستوريين إلى صعوبة المرحلة الجديدة التي تنتظر الحزب وهي بناء الدولة. وهذه المهمة تستدعي في نظره بقاء جذوة العمل الوطني متقدة لدى المناضلين الذين يجب عليهم، في نفس الوقت، البقاء متضامنين في إطار وحدة

---

1 – الحزب الحر الدستوري التونسي: **المؤتمر الوطني بصفاقس(من 15 إلى 19 نوفمبر 1955)** الشركة التونسية لفنون الرسم، دون تاريخ، خطاب الأستاذ أحمد بن صالح، ص.ص. 40/43.

2 – **نفس المصدر** . كلمة ف. بلحاج عمار الأمين العام للإتحاد التونسي للصناعة والتجارة، ص 44.

النضال التي تركزت بينهم في فترة الكفاح السابقة، ذلك أن المهمة التاريخية التي اضطلع بها الحزب منذ الثلاثينات لم تنته بمجرد الحصول على الاستقلال[1].

ويواصل بورقيبة التأكيد على هذه النقطة مركزا على ضرورة محافظة الدستوريين على وحدتهم، وهو أمر يمكن فهمه بالإطار التاريخي الذي انعقد فيه المؤتمر والمتميز باحتداد الصراع السياسي ضد اليوسفيين، ولكن يمكن أيضا إرجاعه إلى التخوف من بروز انشقاقات داخل البورقيبيين أنفسهم على أساس طبقي مثلما ظهر من خلال خطابي زعيم المركزية النقابية ورئيس إتحاد الأعراف. لذلك يركز بورقيبة على فكرة الولاء للتنظيم واحترام الهياكل، حتى لا تكون الخدمات المسداة من المناضلين للقضية الوطنية فرصة لبروز أية مركبات غرور يمكن أن تعصف بكامل المجهود المبذول والذي لم يكتمل بعد.

إن تركيز بورقيبة على الولاء للتنظيم والوحدة والانسجام بين الدستوريين، بغض النظر عن الإطار المباشر الذي يتنزل فيه،يؤكد أن بورقيبة كان يعتبر الحزب دائما طليعة الأمة، أي أمة مصغرة تتجاوز مهمتها المراحل الآنية لتبلغ هدفا أرقى وهو خلق أمة حقيقية منسجمة وموحدة تقضي على التنافر بين الأفراد.

وينسجم ذلك تماما مع نظرية الدولة لدى بورقيبة حيث لا يتصور قيام الدولة إلا على أساس قومي. فالأمة هي التي يجب أن تسند قيام الدولة. ولكن حتى هذه الأمة في نظره غير موجودة، ومن هنا يأتي الدور الطلائعي للحزب كهيكل يضم نخبة الشعب، عن طريق مزج عناصره المشتتة في وحدة منسجمة "حتى تتكون منهم أمة بالمعنى العلمي، لا لمجرد أنها تتكلم لغة واحدة، فإن الأمة والقومية تستدعي شروطا أخرى لكي تكون قومية صحيحة وأمة حقيقية متضامنة مع بعضها سائرة صفا واحدا متحمسة إلى أهدافها"[2].

---

1 – خطاب 19 نوفمبر 1955.

2 – خطاب 15 أوت 1963.

وهكذا اتضح التباين بين تصور بورقيبة والتصورات الأخرى لمهام الحزب في مرحلة الاستقلال. ففي حين اعتبر الدستوريون أن المرحلة الجديدة يجب أن ترى توجها نحو تغليب الاهتمامات الاقتصادية، ركز بورقيبة على استمرار العمل السياسي من أجل بلوغ الهدف الأصلي لحركة التحرر، وهو بناء أمة موحدة ومنسجمة قادرة على الحفاظ على الاستقلال بعد بلوغه، وهو لا يمكن أن يتم إلا بمقاومة "التفرقة المستندة إلى الأغراض والمطامع"، أي "بالوحدة القومية". فهذه المرحلة تتطلب في نظره عدم التضايق من التضحيات التي يطالب بها الشعب. ذلك أن "الشعوب المتقدمة الواعية لا تتضايق مما تقره حكوماتها خاصة في تنقيص مقومات العيش ولا ترفض التضحيات التي تطالب بها. إن الشعب الذي لا يمتثل لمقررات حكومته ولا لأوامرها يعد شعبا متأخرا لا يفهم المعالم الروحية التي يتطلبها وطنه، وإذا رأيتم حكومة تفرض مقررات بالقوة على السكان فذلك لأنهم لا يفهمون معنى الحرية ولا مصلحة الوطن"[1].

وقد رأى بورقيبة أن المرحلة الجديدة تتطلب إعادة هيكلة للحزب تنقله من حالة الفراغ النظري التي كشف عنها الاستقلال، إلى إيجاد مهام جديدة منسجمة مع تصور الزعيم. ويعتقد بورقيبة في هذا الإطار أن ما يتهدد الأحزاب ليس الفشل والهزيمة فقط، ولكن أيضا "النصر إذا ما كان سريعا وشاملا، فإنه يفاجئ أحيانا الحزب الذي كسبه فيعرضه للانحلال والفوضى"[2].واستجابة لهذا التصور وقع إحداث "مدرسة الإطارات الدستورية" لرسكلة الدستوريين القدامى أولا، ولتوفير مناضلين جدد ذوي تكوين أكثر صلابة. ويلاحظ الباحث الأمريكي **مور** أن أكبر امتياز لجهاز الحزب قدرته على تكوين الإطارات. وقد مثلت الشبيبة الدستورية أهم قاعدة له حيث كانت تؤطر في بداية الاستقلال حوالي 100 ألف عنصر لم يستخدمهم الحزب كطليعة صدام

---

1 – **خطاب** 23 جويلية 1956.

2 – **خطاب** 2 مارس 1959 في مؤتمر الحزب المنعقد بسوسة.

فحسب بل وقعت تهيئة أكثرهم مقدرة لتسلم مسؤوليات في الجهاز الرسمي للحزب، وقد مكن ذلك من تكوين عديد الإطارات بطريقة صلبة[1].

ويستجيب التركيز على تكوين الإطارات الحزبية في الحقيقة إلى حاجتين اثنتين. فمن جهة أولى نجد أن نجاح الحزب في مرحلة الكفاح الوطني لم يكن بسبب إيديولوجيا قوية، بل نتيجة لتكوين آلاف من الناشطين المخلصين قبل الاستقلال تعودوا على أخذ المبادرة أمام السلطة الاستعمارية[2] والتضحية بأنفسهم من أجل الشعب. وبذلك فقد أصبح الحزب عائلتهم الثانية. ومن جهة أخرى يستجيب ذلك إلى التضخم الكبير في حجم الحزب منذ 1954 . فعندما توضحت نتيجة الصراع بين الحركة الوطنية والاستعمار الفرنسي توافدت على الحزب أعداد كبيرة من " المناضلين الجدد" وقد مر عدد المنخرطين من حوالي 100 ألف في أواسط 1954 إلى حوالي 350 ألفا في نوفمبر 1955 ثم إلى ما يقارب 600 ألفا بعد مارس 1956. هذا التضخم الكبير في عدد المناضلين لم يكن ليسهل مطلقا عمل ماكينة الحزب[3] خاصة وأن المناضلين القدامى ذوي التجربة والكفاءة قد التهمتهم الوظائف الحكومية وأصبح زملاؤهم على المستوى المحلي والجهوي غير قادرين على مجابهة الظروف الجديدة. ويلاحظ **مور** في هذا السياق أن عددا كبيرا من القادمين الجدد المثقفين لا يحترمون نظام الحزب، أما قدماء المناضلين فقد كانوا عرضة لاحتقار أولئك الذين انتظروا الوقت الملائم للالتحاق بالحزب. فبالنسبة للكثيرين كان الانخراط في الحزب

---

1 – **سياسات التحديث...**، مرجع سابق، ص 86/85.

2 – يظهر ذلك مثلا في اندلاع المقاومة المسلحة في 1952، فالمجموعات الأولى التي تكونت لم تصلها أية أوامر من جهاز الحزب ببدء المقاومة المسلحة. أنظر مثلا شهادة الطاهر لسود المحفوظة بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

3 – أنظر: رودبك، لارس: **الحزب والشعب: دراسة في التغيير السياسي**، [بالأنكليزية]، لندن 1969، ص.33.

Rudebeck, Lars, *Party and people. A study of political change*, C. Hurst and company, London 1969.

خطوة في سبيل الحصول على منصب في الوظيفة العمومية أو طريقة لإبراز الولاء لبورقيبة. وبالنسبة لعدد آخر كانت تلك وسيلة لإيجاد عمل أو مكان في المدرسة لأبنائهم[1].

لقد استغرقت المشاغل التنظيمية حيزا هاما من نشاط الحزب غداة الاستقلال لكن خيار الانتقاء تأكد لدى قيادته عن طريق إعطاء الأولوية للتكوين والكفاءة بعد أن تم سابقا، أي في مرحلة الكفاح الوطني، إعطاء الأولوية لتضخيم الحجم العددي.وقد تم الوصول إلى هذا الخيار بعد أن قدمت للمناضلين القدامى كل التطمينات بالمحافظة على مكانتهم في الدولة الوطنية[2]، وبعد أن استطاع جزء منهم الاندماج في التوجه الجديد بفضل "الحماس الحزبي والروح الوطنية والتجرد".

في هذا الإطار تنزلت إصلاحات 1958 التي صادق عليها مؤتمر سوسة في السنة الموالية فقد حورت هياكل الحزب في اتجاه الملائمة مع هياكل الدولة ووقع التخفيض من عدد الشعب الدستورية الذي مر من 1830 إلى 1000 شعبة

---

1 – **سياسات التحديث**...، مرجع سابق، ص 102. وقد أظهرت دراسة إحصائية قام بها **مور** في منطقة الساحل سنة 1960 وجود نسبة كبيرة من الأميين بين إطارات الحزب. فقد كان 1 بالمائة منهم فقط لهم شهادة جامعية في حين يدعي الخمس اتباعهم لدراسة ثانوية والسدس لدراسة إبتدائية. غير أن 29 بالمائة يدعون القدرة على القراءة والكتابة رغم عدم اتباعهم أية دراسة نظامية. وعلى مستوى التقسيم المهني يضيف الباحث أن 1 على 12 معلمون وأقل من 2 بالمائة أساتذة في معاهد عليا وأطباء في حين أن أكثر من الربع أصحاب مهن غير قارة و7 بالمائة يحتلون وظائف إدارية دنيا، ونجد أن أكثر من النصف كانوا فلاحين متواضعين. ويرى **مور** أن هذا النقص في التعلم وقعت تغطيته بالتجربة في النضال الحزبي ذلك أن ثلث الإطارات موضوع الدراسة انضمت للحزب قبل 1942. **سياسات التحديث**... ، ص126/125.

2 – **خطاب** 19 نوفمبر 1955. أنظر التأكيد على نفس الفكرة في **خطاب** آخر بتاريخ 15 مارس 1963: "أنا متشبث بهم وبهذا الحزب ويحق لي أن أتشبث بهم لأنهم ناصروني عندما كان الانتساب إلي يجلب لصاحبه البلاء وعندما كان التشبث بالدستور يفتح لأصحابه أبواب الزنزانات".

تقريبا. ومن جهة أخرى فقد وقع حل الجامعات الدستورية التي كان عددها يقارب الأربعين جامعة وعوضتها لجان تنسيق بحساب واحدة لكل ولاية[1].

وبهذه الطريقة أمكنت السيطرة أكثر من السابق على ماكينة الحزب. وقد برر بورقيبة هده الإصلاحات بالحاجة إلى "سلطة قوية موحدة ومنسجمة حتى تقوى فعاليتها" عن طريق "ضبط السلطة في القيادة" أي في الإدارة المركزية للحزب والبحث عن صيغ تطابق مثلى بين التنظيم الحزبي والتنظيم الإداري "منعا للنشاز"[2].

وقد تواصل المجهود التنظيمي بعد ذلك ليسفر عن إصلاحات 1963 التي سيصادق عليها مؤتمر 1964 أيضا، تلك الإصلاحات التي مست بكل مستويات الهيكل التنظيمي للحزب. وقد دخلت هذه الإصلاحات حيز التطبيق بداية من مارس 1963 وهي تتمثل أساسا في إحداث تمييز بين المنخرطين والمناضلين[3] أو بين "المنخرط البسيط والمنخرط المتحزب". وقد ورد في اللائحة التنظيمية لمؤتمر 1964 أن "المنخرط البسيط" لا يمكن أن يصير نائبا في هيئة الشعبة إلا بعد مضي سنة كاملة على اشتراكه في الحزب. في حين يجب أن تتوفر في "المنخرط المتحزب" شروط أخرى أهمها الكفاءة والإخلاص بما يؤهله للقيام بمسؤوليات حزبية، علاوة على ضرورة أن تكون مضت على اشتراكه في الحزب أو تحمله المسؤولية فيه ثلاث سنوات على الأقل[4]. وقد عهد "لمدرسة الإطارات الحزبية" التي كانت قد تحولت إلى "مدرسة تكوين إطارات الأمة"،

---

1 – في خطابه بتاريخ 21 أكتوبر 1964 سيؤكد بورقيبة على أن الولاية "ستؤول تدريجيا إلى وحدة إدارية واقتصادية وحزبية".

2 – **خطاب** 3 أكتوبر 1958.

3 – تعتقد حنا أرندت أن هذا الأسلوب مألوف في الحركات الكليانية. **النسق الكلياني**، مرجع سابق.

4 – الحزب الإشتراكي الدستوري، وثائق المؤتمر القومي السابع، بترت 23/19 أكتوبر 1964، تقرير التنظيم الحزبي.

بإعداد المنخرطين لوظيفة مناضلين و"ترقية" عدد منهم كل سنة. كما وقع توسيع المكتب السياسي للحزب من 15 عضوا إلى مكتب سياسي موسع أو لجنة مركزية تضم 32 عضوا يختار منهم رئيس الحزب هيكلا إداريا مباشرا للحزب يتكون من 4 إلى 6 أعضاء.

وعلى مستوى آخر فقد وقع حذف وظيفة المندوب الجهوي للحزب التي كانت قد عوضت الجامعات الدستورية منذ مؤتمر سوسة سنة 1959 وأصبح الوالي هو الذي يضطلع، على مستوى الجهة، بإدارة النشاط الحزبي إلى جانب مهامه الحكومية، تساعده في ذلك "لجنة تنسيق" من 40 عضوا يشكلها ممثلوا الشعب المحلية والمنظمات الوطنية وبعض الشخصيات الأخرى يختارها بنفسه.

لقد جاءت هذه الإصلاحات بعد اكتشاف أمر المحاولة الانقلابية، لذلك فقد هدفت إلى المحافظة على وحدة الحزب والانسجام الكامل بينه وبين الدولة. غير أن اللافت للنظر أنها وضعت من طرف المجلس القومي للحزب، أي المجلس الملي، وليس المؤتمر الذي سيتبناها بعد ذلك في مؤتمر 1964. ومن ناحية أخرى فإنها أوقفت العمل بمقررات أقرها مؤتمر الحزب في سوسة سنة 1959، مما اعتبر حدا واضحا من عمل الهياكل التنظيمية العليا للحزب. فإذا كانت هذه الإصلاحات قد أبقت على انتخاب المكتب السياسي فإنها في المقابل وسعته وجعلت النفوذ الفعلي في يد عدد قليل من الأشخاص يختارهم الرئيس بنفسه. أما على المستوى الجهوي فقد زالت المنافسة بين مندوب الحزب والوالي الذي أصبح يتمتع إلى جانب مهامه الرسمية في الدولة بوظيفة تمثيل الحزب في الجهة، في إطار لجنة يعين بنفسه عددا من أعضائها. كما أن التمييز بين المنخرطين والمناضلين كان يهدف إلى مزيد إحكام السيطرة على أدفاق المنتمين إلى الحزب عن طريق التكوين، والحد من المشاكل التنظيمية التي نتجت عن التضخم السريع في حجمه.

لقد تمت هذه التحولات كما أسلفنا في إطار تاريخي دقيق لم تجسمه فحسب محاولة الانقلاب الفاشلة وإنما حددته أيضا "معركة بنزرت"، وكذلك الشروع في سياسة التخطيط الاقتصادي. وبديهي أن هذه الظروف ربما أحدثت بعض التململ لدى شق من المناضلين في الحزب، ومن هنا تلك الرغبة في تلافي أن تؤول أية منافسة إلى تفتيت وحدة التنظيم، سواء تعلق الأمر بالطريقة التي وقعت بها قيادة "معركة بنزرت" أو بالاختيار الاقتصادي الجديد للحكومة منذ 1961، وهو ما يفسر عدم دعوة المؤتمر للانعقاد منذ آخر دورة له سنة 1959 إلى حد 1964. وفي الأثناء كانت كل الصلاحيات بيد عدد ضيق من أعضاء المكتب السياسي. ذلك أن المجلس الملي أو المجلس القومي كما أصبح يسمى والذي كان من المفروض أن يجتمع مرة كل ثلاثة أشهر، لم يدع للانعقاد سوى في جانفي وجوان 1956 وأفريل 1957 ثم توقفت اجتماعاته إلى حدود أواخر 1962.

ويؤكد هذا الاتجاه أن دور الحزب بالنسبة لبورقيبة كان المساندة والدعم لعمل الدولة عن طريق التعبئة المتواصلة للجماهير. ومثلما كان سلاحا بيد بورقيبة في معركة التحرر فقد وقع التوجه إليه للمساعدة في بناء الأمة. وتظهر هذه التعبئة مثلا في العمل المكثف الذي قام به أعضاء المكتب السياسي في الجهات لتفسير الإصلاحات الهيكلية الجديدة منذ بداية 1963، كما ظهر سابقا في إطار "أسبوع التخطيط" في جوان 1961 عندما قام أعضاء المكتب السياسي بالاتصال بالإطارات الحزبية الجهوية لدراسة التوجه الاقتصادي الجديد للحكومة. وبذلك فقد بقي الحزب دائما "المحرك والمنشط وظل متصلا بالشعب متمتعا بثقته قائما بوظيفته على اعتبار أنها ركن أساسي للدولة الفتية"[1]، عن

---

1 – خطاب 22 نوفمبر 1962.

طريق "تحقيق التنسيق والامتثال" و"تسهيل استعداد المواطنين للتضحية بحريتهم المطلقة"[1].

وبغض النظر عن الدعاية التي أحاطت الإصلاحات الهيكلية الجديدة للحزب، فإن ما كان بورقيبة يبحث عنه هو تحقيق استفادة الدولة القصوى من الحزب كإطار تنظيمي وتعبوي قوي برهن على صلابته طيلة حوالي ثلاثة عقود من النضال الوطني. وقد يعود ذلك مثلما يراه بعض الباحثين إلى الأولوية التاريخية للحزب[2]، فهو الذي أنشأ الدولة على عكس ما أفرزه التطور في أوروبا حيث ظهرت الدولة وبعدها نشأت الأحزاب. ويعتقد **مور** أن هذا الاتجاه أفرز أولوية الدولة على الحزب. فزيادة على أنه أمد الدولة بالإطارات فإنه لم يكن ليحكم بل ليساند الحكومة. وحتى الوظيفة الأساسية للمكتب السياسي وقع الحد منها إلى أقصى ما يمكن، وكان على جهاز الحزب بكامله أن يتغير في اتجاه أن يصبح أداة فعالة ولكن طيعة في يد الدولة[3]. ورغم الصعوبات التي شهدها التنظيم مع بداية الاستقلال فقد ظلت شعبه تسيطر على الحياة السياسية في المستوى المحلي، وبقي المناضلون مستعدين للتحرك كلما طلبت القيادة ذلك، بمناسبة انتخابات أو أزمات مثل أزمة بترت. والملاحظ أن وظيفة التعبئة الجماهيرية التي أصبح يقوم بها الحزب قد زادت بعد تأسيس وزارة التخطيط وخاصة منذ نوفمبر 1961 تاريخ دخول أحمد بن صالح للمكتب السياسي[4]، وهو ما يفسر التأكيد الذي نلاحظه على الارتباط بين الحزب والدولة.

---

1 - **خطاب** 24 جوان 1961.

2 ـ أنظر: دباش، أوديل: "تكون الأحزاب الواحدة الإفريقية"، في **مجلة الغرب الإسلامي والمتوسط**، عدد 2، 1966، ص.ص. 51-94، ص. 93.

Debbasch, Odile, « La formation des partis uniques africains », in *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, N° 2, 1966, (pp. 51/94).

3 - **سياسات التحديث** ...، مرجع سابق، ص 102.

4 - **الحزب والشعب** ...،مرجع سابق، ص 76.

غير أن هذا الارتباط قد توازى من ناحية أخرى مع ظاهرتين. فمن جهة أولى وقعت مركزة التنظيم فأثر ذلك على صلاحيات القاعدة الحزبية ممثلة في المؤتمر[1]، وهو أمر ركزنا عليه سابقا، وحتى في صورة احترام الإطار التنظيمي فإن المؤتمر لم يعد قائما بدوره السابق، أي صياغة سياسة الحزب، بل إنه أصبح مجرد قناة للقيادة تمرر من خلالها قرارات اتخذت غالبا خارج الهياكل. فمؤتمر سوسة وكذلك مؤتمر بنزرت لم يفعلا شيئا سوى المصادقة على قرارات دخلت بعد حيز التطبيق، كما وقع الانخراط في تجربة التخطيط دون أن يكون مؤتمر سوسة قد قرر شيئا في هذا السياق. وحتى المؤتمر وقع تغيير طريقة انتخابه في إطار إعادة الهيكلة، فبعد أن كان المناضلون ينتخبون نوابهم في المؤتمر بطريقة مباشرة في إطار مؤتمرات الشعب، أصبح المنتخبون على المستوى الجهوي يجتمعون بدورهم لاختيار نواب الولاية في المؤتمر[2]. وهكذا أدت المركزة بالتدريج إلى تحكم نخبة ضيقة في جهاز الحزب وفي جهاز الدولة على السواء، أي اندماج قيادة الحزب وقيادة الدولة في بوتقة واحدة جسمها بورقيبة[3]. ولا يعني ذلك مطلقا أن قيادة الحزب أصبحت تتحكم في قيادة الدولة مثلما ذهبت إلى ذلك بعض الدراسات[4]، ذلك أن هذه القيادة ممثلة في المكتب السياسي

---

1 – أنظر: كامو، ميشال: **مفهوم الديمقراطية في فكر القادة المغاربيين** [بالفرنسية]، المركز القومي للبحث العلمي، باريس 1971، ص.212.

Camau, Michel, La notion de démocratie dans la pensée des dirigeants maghrébins, C.N.R.S. Paris, 1971, p. 212.

2 – **نفس المرجع** ، ص 215/214.

3 ــأنظر:دباش، شارل: "من الحزب الدستوري الجديد إلى الحزب الإشتراكي الدستوري"، في **حوليات إفريقيا الشمالية، 1964**، ص.ص. 27-43، ص.33.

Debbasch, Charles, « Du Néo-Destour au Parti Socialiste Destourien », in *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1964* (pp. 27-43).

4 – أنظر على سبيل المثال: – موسى، هشام: **علاقات الحزب الواحد بالدولة التونسية**، مذكرة دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية، جامعة باريس الأولى، 1968، مرقونة.

Moussa, Hichem, *Les rapports du parti unique et de l'Etat tunisien*, mémoire de

أصبح أعضاؤها معينين في إطار "برايزيديوم" من طرف بورقيبة مثلما قررت إصلاحات 1963. ويعتقد **مور** أن أعضاء المكتب السياسي قد فقدوا أي دور في صنع السياسة الوطنية، ذلك أن نصفهم تقريبا كانوا إما شكليين لا دور حقيقي لهم، وإما غائبين عن البلاد في مهام رسمية لا تسمح بالاتصال المباشر بهم. كما أن المهمة النظرية للمكتب السياسي والمتمثلة في اتخاذ قرارات في خصوص الاتجاهات الأساسية في عمل الحكومة ينفذها التكنوقراطيون في مرحلة موالية، هذه المهمة النظرية انحسرت انحسارا كبيرا حيث أصبح المكتب السياسي آلية من ضمن الآليات الاستشارية العديدة التي يتوجه إليها بورقيبة ويستخدمها حسبما تمليه الظروف[1].

ومن جهة ثانية فإن هذه المركزة المتصاعدة لجهاز الحزب قد توازت مع العمل على جعل الهياكل القاعدية والوسطى فضاء للتشريك السياسي المكثف للتونسيين في إطار "حزب الأمة" من ناحية، وللمناضلين في تحمل مسؤولية سياسات الدولة من ناحية أخرى. وقد تم ذلك عن طريق إيلاء اهتمام كبير للإقناع، ذلك أن اتخاذ القرارات الهامة وإن كان يتم خارج المؤسسات القاعدية فإنه لم يكن يعني تجاهلا لرغبات القاعدة ذاتها، وهو ما يفسر الجهد الكبير الذي كانت تبذله قيادات الحزب في الاتصال بالمناضلين في الجهات لتفسير القرارات الجديدة وجمعهم في أطر للحوار مما كان يفضي أحيانا إلى بعض التعديلات مثلما حصل في "أسبوع التخطيط" في جوان 1961. كما يبدو ذلك أيضا من خلال طريقة ضبط القائمات الانتخابية حيث يتم السعي إلى الحصول على نوع

D.E.S. en Sciences politiques, Université de Paris , 1968, dactylographié.

خضار، المنصف: **الحزب الواحد والعنف السياسي في تونس**، مذكرة دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية، جامعة باريس الأولى، 1971، 90 صفحة، مرقونة.

Khaddar, Moncef, *Parti unique et violence politique en Tunisie*, mémoire de D.E.S. en Sciences politiques, Université de Paris I, 1971, 90 pages, dactylographié.

1 – **سياسات التحديث**...، مرجع سابق، ص 116–117.

من الإجماع على اختيار أشخاص معينين، وقلما وقع اللجوء إلى فرض مرشحين على المناضلين بطريقة فجة[1]. إن هذه الطريقة القائمة على المركزة من جهة أولى ودمقرطة العمل القاعدي من جهة ثانية تمثل جوهر نظرية "المركزية الديمقراطية" التي اقتبستها أنظمة الحزب الواحد في بلدان العالم الثالث من طريقة عمل الأحزاب الشيوعية[2]، غير أن المركزة كانت تنتصر في الغالب على الدمقرطة[3].

ولا يمكن فهم ذلك في الحقيقة إلا بالنظر إلى تصور بورقيبة للحزب، حيث يحتكر في نظره شرعية تمثيل الأمة. لذلك فلا يجب أن يكون "متحجرا ولا مغلقا"، بل يجب أن يواصل "الجمع بين البطولة والأعمال الجبارة والتواضع وفتح صدره للشباب وللذين لا ينتمون إليه لكي يناقشوه" وبذلك يكون جامعا "لكل الذين يريدون أن يخدموا وطنهم" وبالتالي فإن "كل من انعزل عن هذا الحزب يكون قد انعزل عن الوطن"[4]. فهو طليعة الأمة، بل ربما كان الأمة ذاتها باعتبار أنه لا يقوم على النزعات أو الطبقات بل على أساس مصلحة الأمة فحسب. لذلك فلا يمكن في نظر بورقيبة تصور قيام حزب آخر[5] يجمع حوله

---

1 – "[...] قائماتنا هذه التي اخترناها لا بواسطة فرض الرأي والتعسف وإنما بعد التشاور والأخذ والرد ومراعاة مختلف النزعات والأشخاص. ولم نترك مجالا للشك في قيمة من لم يرسموا في هذه القائمات. ولقد راعينا فيها إلى جانب ذلك الإنسجام وإمكانية العمل الجماعي الفعال"، **خطاب** بورقيبة بتاريخ 11 ماي 1963.

2 – أنظر: دباش، شارل: "الحزب الواحد وتحدي السلطة: التجارب المغاربية والإفريقية"،[بالفرنسية] في **حوليات إفريقيا الشمالية، 1965**، ص.ص. 9–36، ص.125.

Debbasch, Charles, « Le parti unique à l‹épreuve du pouvoir. Les expériences maghrébines et africaines », in *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1965*, (pp. 9/36).

3 – **نفس المرجع** ، ص 15. أنظر أيضا:بريور: "مأسسة الحزب الإشتراكي الدستوري"[بالفرنسية] في **حوليات إفريقيا الشمالية، 1966**، ص.ص121–131، ص.125.

Prieur (M.): « L‹institutionnalisation du Parti Socialiste Destourien », in *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1966*, (pp. 121/131).

4 – **خطاب** 29 جويلية 1963.

5 – **خطاب** 29 جويلية 1963. أنظر أيضا **خطاب** 11 ماي 1963.

ولو جزءا بسيطا من التونسيين، خاصة إذا كان بورقيبة هو زعيم هذا الحزب[1]. ويلاحظ **مور** في هذا السياق، "أن المشاركة السياسية قد بلغت الجماهير فعلا، بالإضافة إلى أن الديمقراطية الشكلية محترمة عموما على المستوى المحلي. كما أن المواطنين النشطاء غالبا ما يقع إقحامهم في الهياكل حيث يكون النقاش العقلاني والنقد البناء مشجعا عليه. وأكثر من ذلك فإن الحزب الدستوري الجديد قد وسع من المشاركة السياسية أولا من خلال ندوات الإطارات وكذلك من خلال المؤسسات الجهوية والوطنية المنتخبة من الجماهير. ورغم أن بورقيبة لم يرسم مخططا لتطوير الديمقراطية فإن إصلاحات 1963 تتبع منطقا معينا، ذلك أن نظام الحزب الواحد الذي شجع في البداية الديمقراطية على المستوى المحلي، أصبح يسعى لتوسيع استخدام هذا المبدأ على قاعدة أوسع"[2].

لقد أدى هذا التطور في جهاز الحزب ودوره في تونس المستقلة إلى إعطاء الأولوية للدولة إذا، وفوق ذلك للزعيم. فقد أصبحت "الدستورية" بالتدريج "بورقيبية"[3]، وهو ما يوضح مرة أخرى طبيعة الحياة السياسية التي ستتركز في تونس المستقلة. لقد كان الزعيم في نفس الوقت في قلب الدولة والحزب ومحرك النسق بكامله.

---

1 – كتابة الدولة للشؤون الخارجية للجمهورية التونسية: **كتاب أبيض في الخلاف بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية المتحدة**، المطبعة الرسمية، تونس 1958، ص ص 9/8.

2 – **سياسات التحديث...**، مرجع سابق، ص 127.

3 – "لقد أردت أن تكون هذه المعركة مثل المعارك الأخرى التي سبقتها [...] وأن يكون المذهب الذي نتخذه شعارا فيها هو ما أحب أن أسميه مذهب الحزب الدستوري الجديد والذي سمي في الخارج بالمذهب البورقيبي تماشيا ونزعة حب الأشخاص، والتسميتان لا تختلفان مع بعضهما، لأني والحزب شيء واحد[...]"، خطاب24 جوان 1961.

الفصل الثاني:

إيديولوجيا الإجماع: "الوحدة القومية"

يعتبر مفهوم الوحدة القومية من المفاهيم الأساسية في إيديولوجيا الدولة الوطنية في تونس. فقد خصص بورقيبة، المنتج الرئيسي لهذه الإيديولوجيا، حيزا معتبرا من إنتاجه النظري والخطابي لهذا المفهوم وأصبغ عليه بالتدريج جملة من السمات التي سمحت له بالتطور ليتخذ ذلك الحضور المركزي في إيديولوجيا الدولة الوطنية. والحقيقة أن الحضور الشديد لهذا المفهوم ليس حكرا على النموذج البورقيبي في بناء الدولة، ذلك أن مفهوم الوحدة ونبذ الفرقة يستمد مركزيته من جذوره العميقة التي تجعله من المكونات الأساسية في كل الإيديولوجيات السياسية وإن كانت هناك صبغة دينية قوية لا يمكن تجاهلها في المجال الحضاري العربي الإسلامي. وبالنسبة للشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية والساعية للتحرر فإن هذا المفهوم يتخذ أهمية مضاعفة باعتبار القوة المعنوية التي تمنحها الوحدة من أجل رفع تحدي الهيمنة الأجنبية. غير أن الحاجة إلى الوحدة لا تنتفي عادة باستكمال تحقيق الأهداف التي سعي لتحقيقها في البداية، حيث سيقع إعادة تشكيلها وضبط أهداف جديدة لها بمجرد دخول المرحلة الموالية، مرحلة ما بعد التحدي الأجنبي أو مرحلة بناء الدولة الوطنية. ويعتبر النموذج التونسي مثالا عن هذا التحول حيث أمكن للنخبة الوطنية التي

قادت عملية التحرر وشرعت بعد في تركيز أسس النظام السياسي الجديد، أمكن لها ملاحظة القوة الكبيرة التي يختزنها هذا المفهوم ومدى مساهمته في تعبئة المجتمع ضد الحضور الاستعماري، وهو اكتشاف سيتيح لنفس النخبة توظيف القوة الكامنة لذلك المفهوم في مواجهة تحديات المرحلة الجديدة.

1- "الوحدة القومية": من الشعار إلى الإيديولوجيا

أ- نظرية "الأمة التونسية"

إن أول مميزات الخطاب حول "الوحدة القومية" أنه يجعلها متمحورة حول الزعيم. فالوحدة إنما تتحقق حول قطب معين وإلا فإنها لن تستطيع المحافظة على ذاتها ضرورة. ويفترض المخيال السياسي العربي الإسلامي أن يكون هذا القطب متمثلا في ولي الأمر الشرعي. غير أن من شأن الوضع الاستعماري أن يدخل على هذا النموذج بعض التحويرات. ذلك أن الصراع من أجل التحرر في البلدان التي حافظ فيها الوجود الاستعماري على هياكل السلطة التقليدية سوف يؤدي إلى تأسيس نوع من التنافس بين "الزعيم الواقعي" و"الزعيم الشرعي" كنتاج للصراع بين "البلد الواقعي" و"البلد الشرعي" (Pays réel et pays légal).

وتمثل فترة الحرب العالمية الثانية وخاصة فترة حكم المنصف باي القصيرة استثناء في هذا المجال حيث اجتمع الزعيم الواقعي والزعيم الشرعي في شخص الباي الجالس على العرش. ففي هذه الفترة أصبح المنصف باي هو الذي يرمز إلى إلى الإجماع الوطني وإلى مفهوم «الوحدة القومية» واستعاد هذا المفهوم صبغته المؤسساتية والقانونية. ذلك أن الباي، الذي يمثل شرعيا "ولي الأمر"، استعاد احتكار رمزية المفهوم بعد فترة سعى فيها الزعماء الوطنيون، الذين أتوا جميعا من خارج المؤسسات القائمة، لبناء تلك الرمزية لحسابهم الخاص. غير أن ذلك لم يكن يعني إقصاء لزعامة بورقيبة بل تراجعها إلى مرتبة ثانية في انتظار تغير الظروف. كما أن عملية عزل المنصف باي واستفراد بورقيبة بالزعامة

الوطنية، لم يضعا حدا لذلك التنافس حيث نجده حاضرا إلى اليوم في المخيال الجمعي للتونسيين[1].

والمثال الذي يقدمه المغرب الأقصى أيضا عن العلاقة بين الوحدة والزعامة شديد الوضوح. فقد أصبح السلطان محمد بن يوسف منذ خطاب طنجة وخاصة منذ خلعه عن العرش الرمز الذي جمع شتات الأحزاب الوطنية المغربية. وهكذا فإن الوحدة القومية هنا محاولة لتجاوز ما يفرق بين الأحزاب الوطنية أي دعوة للتوحد في مواجهة الخطر الأجنبي وهو ما يفترض ضمنيا تأجيل طرح الإشكاليات التي تختلف الرؤى حولها. وإذا ما استطاع المنصف باي في تونس ومحمد الخامس في المغرب تحقيق ذلك الإجماع الوطني وتمثيل تلك الوحدة القومية فلأن الزعامات الحزبية الأخرى كانت لا تزال عاجزة عن ذلك باعتبار سيطرة الثقافة التقليدية ذات الجذور الدينية والمؤمنة بمفهوم أولي الأمر باعتبارهم أحق بالإتباع. لذلك فبالإضافة إلى أن الدعوة للوحدة القومية قد تمت هنا في إطار المؤسسات القائمة فقد تمت أيضا داخل نفس البناء النظري الذي يستند إليه المخيال الجمعي. ومن هنا نفهم أسس ذلك الإجماع الذي التأم حول الرمزين وهو إجماع لن يستطيع الزعماء السياسيون تحقيقه بنفس النجاح لأن أسسه تتجاوز الإطار السياسي. ويفسر ذلك في نظرنا سعي الزعماء الوطنيين لإتباع استراتيجيا ترمي في النهاية إلى عدم مصادمة الشعور الجمعي بل محاولة توجيهه الوجهة الملائمة لمقتضيات النضال التحرري. فمن جهة أولى نجدهم لا يصرحون بعدائهم للمؤسسات القائمة وخاصة للأسر الحاكمة حرصا على المحافظة عليها من جهة وسعيا لاستثمار رأسمالها الرمزي في مواجهة الحضور الاستعماري وهو ما ظهر بالخصوص في علاقة قيادة الحزب الدستوري الجديد تجاه محمد الأمين باي، كما ظهر أيضا في سياسة الوطنيين المغاربة إزاء البيت العلوي غداة سن الظهير البربري. ومن جهة ثانية، نجد الزعامات الوطنية

---

1 – يضيق المجال للإسهاب أكثر في هذا الموضوع الذي أفرد له حسين رؤوف حمزة دراسة قيمة غير منشورة بعنوان: **الماء والنار... مرجع سابق.**

تسعى لاستثمار الجانب الديني بإصباغ المسحة الدينية على دعوتها للوحدة القومية والتأكيد على التناقضات بين سياسة نظام الحماية والثقافة والشرع الإسلاميين. ذلك أن أهمية العامل الديني كعنصر توحيد في مواجهة خطر القضاء على الهوية قد زادت وضوحا، وهو ما جعل من الدفاع عن الهوية عنصرا مركزيا في إيديولوجيا الحركات الوطنية على اختلافها كما ظهر إبان قضية التجنيس في تونس وفي حركة الاحتجاج ضد الظهير البربري في المغرب.

فالدعوة إلى الوحدة القومية كانت تستثمر في الوقت نفسه ثلاث أسس واقعية: حضور زعيم ذو شعبية عالية، وثقافة يسيطر عليها البعد الديني، وحضور استعماري يشكل التحدي الرئيسي المطلوب مواجهته. والعامل الأخير ذو أهمية خاصة لأن غيابه في مرحلة موالية سيفتح المجال لتفكك الوحدة القومية. فغياب التحدي الخارجي الذي كان يستوجب الوحدة ويحث على الالتزام بها يفجر حتما التناقضات داخل المجتمع حتى وإن كانت القيم السائدة في هذا المجتمع هي نفس القيم التقليدية ذات الصبغة الدينية المؤكدة على الوحدة ونبذ الاختلاف. من هنا فإن درجة التعبئة السياسية تخف وتتلاشى شيئا فشيئا مما يطرح على الزعيم الذي يرمز لتلك الوحدة الاجتهاد لخلق تحديات جديدة تعيد بناء هذه الوحدة[1] وهو كنه عمل الدولة الوطنية والتبرير الواقعي لإعادة صياغة مفهوم الوحدة القومية.

من جهة أخرى، ينبغي أن نعيد التأكيد على شدة ارتباط مفهوم "الوحدة القومية" بالمكونات الأخرى لإيديولوجيا الدولة الوطنية في الفترة البورقيبية. ذلك أن قومية بورقيبة وطنية وقطرية، وهي على ارتباط متين بمفهوم آخر لديه يستتبعه ضرورة وهو مفهوم الأمة. ورغم أن بورقيبة كان لا يستنكف أحيانا

---

1 – فالرشتاين، ايمانوال: **افريقيا والإستقلال** [بالفرنسية]، باريس 1966، 203 صفحة، ص 105.

Wallerstein Immanuel : *L'Afrique et l'indépendance*, traduit par Arnelle De Lesquen, Paris 1966, 203 pagess.

من الحديث عن أمة إسلامية[1] فإن الأمة التي كان يتحدث عنها باستمرار كانت دون شك "الأمة التونسية". ويجد ذلك تبريره في أن النخبة الوطنية التي قادها بورقيبة وضعت لنفسها بعد خروج المستعمر مهمة ذات أولوية وهي بناء الدولة الذي يتم بدوره بالموازاة مع بناء الأمة. من هنا فإن الأمة لا تشكل معطى واقعا وإنما هي بالأساس حالة كامنة وفي أفضل الحالات مشروعا في طور التحقيق. فالمقياس الأساسي للأمة في نظر بورقيبة هي الدولة ولا يمكن أن تتحقق بدونها وهو هنا يتبنى بشكل كامل تقريبا مفهوم الدولة القومية كما ظهرت في أوروبا، وخاصة في فرنسا، يدفعه إلى ذلك تكوينه السياسي والفلسفي الليبرالي وقناعة بأن انحطاط الأمة العربية والإسلامية يعود أساسا إلى عدم استنادها إلى دولة حديثة ومركزية على النموذج الأوروبي، وهو أيضا ما سيؤهله لتبني مواقفه المعروفة من الوحدة العربية. من هنا فإن «الوحدة القومية» كمصطلح إنما تعني في الإيديولوجيا البورقيبية الوحدة الوطنية، ويتضمن التأكيد عليها أكثر من مجرد الدعوة إلى التكاتف والتآزر لتجاوز المحن،حيث ستتطور بالتدريج لتصبح الترجمة النظرية لسعي الدولة الوطنية لإعطاء العمق الواقعي والإيديولوجي الضروري لمشروعها السياسي بما يضمن دوامه، وهو ما سيؤدي إلى ترسيخ معنى مختلف وأحيانا مناقض للوحدة القومية (في مفهومها الواسع غير القطري) وللأمة العربية والإسلامية.

لقد استفاقت النخبة الوطنية الحاكمة على أن تأسيس دولة على النمط الأوروبي في وسط حديث التحرر تسيطر عليه الثقافة الدينية ليس أمرا بالغ اليسر، وأن المسألة لا تتعلق فقط بنقل جهاز من مكان إلى آخر. فقد أصبح على هذه النخبة عن طريق سياسة إصلاحات حثيثة إعادة تركيب العقيدة والواقع الاجتماعي معا بما يتفق مع نظرتها لمتطلبات قيام ونمو واستقرار هذه الدولة الوطنية التي تشكل الشرط الأول والضروري للخروج من الهامشية

---

1 – وذلك خاصة في الخطب التي يلقيها بمناسبة المولد النبوي الشريف بالقيروان.

والموت. وهكذا صار من الضروري أن يعاد بناء كل شيء على ضوء حاجات إقامة الدولة الجديدة ومن أجل ترسيخها[1]. في هذا الإطار نفهم محاولات بورقيبة تحديد مفهوم جديد للوحدة القومية وضبط الأهداف التي عليها أن تحققها في إطار مجهود أشمل يرمي إلى بناء الدولة الوطنية.

وفي هذا السياق بالذات فإن بورقيبة يبدو شديد الحرص على تدعيم الصفة القطرية "للقومية التونسية" و"للأمة التونسية" مما كان يعني أيضا إعادة صياغة "للهوية التونسية" في قالب سياسي وقانوني قطري "يحررها" من احتكار البعدين العربي والإسلامي كبعدين مؤسسين لها. وقد بدأ هذا المسار في الحقيقة منذ الشروع في إعداد الدستور التونسي الصادر سنة 1959 حيث وقع التأكيد في ديباجته على تكوين التونسيين أمة بالمعنى الكامل وإن كان في حاجة إلى "توثيق عرى الوحدة القومية" في إطار الدولة الوطنية وتحت سيادة النظام الجمهوري. فالأمة بالمعنى الوارد في الدستور هي الأمة التي عبرت عن وجودها كشعب يناضل من أجل التحرر والاستقلال، هي الأمة التي تتشكل بعد حصول الشعب على السيادة التامة بفعل الدولة التي تحدد أحكام الدستور كيانها وصورتها، مما يجعل من مفاهيم الأمة والشعب والدولة مفاهيم متناسقة[2]. كما يشير دستور 1959 إلى الأمة العربية بتعبير الأسرة العربية محتفظا بتعبير الأمة للأمة التونسية، وهو ما توضح في إعلان الجمهورية الذي بدأ بعبارة "نحن نواب الأمة التونسية". كما أن مجلس نواب الشعب غدا مجلس الأمة. ولا يكتفي الدستور بتحويل مفهوم الأمة وإعطائه صبغة قطرية فهو يحتكر أيضا عبارة قومية لتعوض القومية التونسية القومية العربية فنجد جميع مؤسسات الدولة الوطنية تستعمل لفظة قومية كمرادف للفظة وطنية، وهو ما لا نجده في الدستور الجزائري على سبيل المثال حيث تقع المحافظة على نوع من الخلط

---

1 – جماعي: **جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب**، الدار البيضاء، 1992، 277 صفحة.

2 – نصار، ناصيف: **تصورات الأمة المعاصرة**، دار أمواج للطباعة والنشر، بيروت 1994.ص 502-503.

المقصود ولا يعرف إن كان المقصود بالأمة هي الأمة العربية أم الأمة الجزائرية إلا بحسب السياق إذ تغيب عبارة "الأمة الجزائرية" تماما[1].

"لقد كان على هذه "القومية القطرية" التي ستحاول الدولة البورقيبية ترسيخها عن طريق مجهود سياسي وثقافي وتعليمي وقانوني متناسق أن تسند بل وأن تبرر الواقع السياسي الجديد المتسم بسيادة الدولة القطرية من ناحية وأن تشكل سدا منيعا في وجه الخيارات العروبية أو الإسلامية"[2]. غير أنه كان من المتوقع أن يؤدي اختيار الدولة الوطنية للهوية القطرية كانتماء نهائي إلى صدم مشاعر قطاع كبير من "المواطنين" الذين يشعرون بالتواصل مع رابطة أوسع من الرابطة الوطنية مثل "الأمة العربية" أو "الأمة الإسلامية"[3] وهو ما كان على النخب الاحتياط لانعكاساته المستقبلية عن طريق مجهود نظري وتربوي متناسق[4].

---

1 – جبور، جورج: **العروبة ومظاهر الانتماء الأخرى في الدساتير الراهنة للأقطار العربية**، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1976، ص 41.

2 – حمزة، حسين رؤوف: "الدولة في الفكر والممارسة البورقيبية" [بالفرنسية] في أعمال المؤتمر الثاني حول **بورقيبة والبورقيبيون وبناء الدولة الوطنية**، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، سبتمبر 2001، (ص.ص. 45-54.

Hamza, Hassine-Raouf : « L'Etat dans la pensée et l'action bourguibiennes », in Actes du IIème congrès sur *Bourguiba, les bourguibiens et la construction de l'Etat national*, Fondation Temimi pour la recherche scientifique et l'information, Zaghouan, septembre 2001,(p.p. 45-54). p. 54.

3 – ابراهيم، سعد الدين (وآخرون): **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988، ص 331.

4 – وبالفعل فإن الدولة الوطنية ستعتبر القومية العربية والأمة الإسلامية مفاهيم مناقضة لمشروعها السياسي ستعمل على محاربتها. وفيما بعد ستقوم النخب المنظرة للدولة الوطنية بتعليق خيبتها وفشلها في تحقيق ما وعدت به إلى درجة إرجاع تلك النخب سبب فشل قيام دولة وطنية حقيقية لهذا التعاظل ambivalence بين الإنتماء القطري والإنتماء العربي أو الإسلامي الذي فرض على الدولة الوطنية مواجهات استنفدت طاقاتها ومنعتها من التركيز على مهامها في التنمية وبناء المواطنة العصرية...الخ. أنظر بن سلامة، البشير: "الدولة الوطنية في البلاد العربية على محك الأحداث" في **المجلة الصادقية**، العدد 32، أكتوبر 2003، ص.ص.61-69.

والحقيقة أن بورقيبة قد اكتفى في هذا المجال بوضع المبادئ العامة للثقافة الجديدة المراد ترسيخها لدى الأجيال الشابة والتي سيعتبر أنها ضمانة لاستمرار مشروع الدولة الوطنية في المستقبل، في حين قامت أطراف أخرى، جمع بينها وحدة التكوين وانسجام الرؤى والحماس الفياض للمشروع البورقيبي، بصياغة هذه الثقافة الجديدة وإعطاء إيديولوجيا الدولة الوطنية بعدا أعمق عن طريق تأصيلها في الثقافة الوطنية من جهة، وعن طريق إعادة صياغة هذه الثقافة الوطنية لتصبح متماشية مع البرامج السياسية بعيدة المدى للنخبة الوطنية. ويؤكد ذلك في الحقيقة حركية هذه النخبة المثقفة الجديدة وبراغماتيتها في الوقت نفسه. فإضافة إلى اقتناعها الكامل بالمشروع الذي شرع في تطبيقه منذ استقلال البلاد، كانت هذه النخبة، التي نشأت في الصادقية وعايشت أهم مفاصل مسيرة التحرر الوطني واطلعت بحكم دراساتها العليا على ما كان يعتمل داخل الثقافة الأوروبية عموما والفرنسية منها بالخصوص غداة الحرب، صاحبة مشروع جنيني عبرت عنه منذ الأعداد الأولى من **الفكر**، وهو مشروع "التونسة" أو صيرورة "تأصيل الكيان" الوطني. وهكذا أصبحت مجموعة **الفكر**، وبصفة خاصة قطباها محمد مزالي[1] والبشير بن سلامة[2]، المجموعة التي سيعهد إليها

---

1 – من مواليد المنستير سنة 1925، درس بالمعهد الصادقي قبل أن يتحول لفرنسا حيث أتم دراساته العليا بجامعة الصوربون التي تحصل منها على الإجازة في الفلسفة سنة 1950 تاريخ عودته إلى تونس حيث زاول التدريس بالصادقية وبالكلية الزيتونية والمعهد العلوي بين 1950 و 1956.نشط في صفوف الحزب الدستوري الجديد منذ إقامته بفرنسا وكان في سنة 1949–1950 الرئيس المساعد لجمعية الطلبة الدستوريين بفرنسا وكان له نشاط ثقافي حثيث بالجرائد الوطنية منذ عودته من فرنسا. في 1955 أسس مجلة **الفكر** الشهرية وكان من مؤسسي اتحاد الكتاب التونسيين الذي ترأسه بين 1970 و 1980 بالإضافة على عضويته في مجامع اللغة العربية بالقاهرة وبغداد ودمشق والأردن. دخل الحكومة منذ 1956 كرئيس لديوان وزير التربية القومية وكلف بعد ذلك بعدة وزارات كوزارة التربية ووزارة الثقافة قبل أن يعين في 23 أفريل 1980 وزيرا أول وأمينا عاما للحزب الاشتراكي الدستوري. أقيل غداة أحداث الخبز التي شهدتها البلاد في جانفي 1984 واعتقل قبل أن يغادر البلاد سرا وأن يحاكم غيابيا. أقام في منفاه بفرنسا حوالي 20 عاما و لم يعد إلى تونس إلا في سنة 2003 .

2 – البشير بن سلامة: أصيل قصور الساف بالساحل التونسي، من مواليد باردو سنة 1934. زاول

بصياغة الثقافة الجديدة مستخدمة الإطار العام الذي حدده بورقيبة حول العلاقة بين الدولة والأمة، وهي علاقة حللنا بعض ملامحها في الفصل السابق. وقد عبر البشير بن سلامة عن ذلك في تقديم أهم مؤلفاته الذي يحمل عنوان "الشخصية التونسية: خصائصها ومقوماتها" عندما أكد على أنه إنما حاول "استكناه مسيرة الشعب التونسي عبر التاريخ في نشدانه استكمال شخصيته وفرض وجوده وحكم نفسه بنفسه"[1]، وتظل تلك المحاولة، رغم إطلاع المؤلف على مختلف النظريات والمدارس الفكرية، محاولة أصيلة طريفة باعتبار أن صاحبها لم يعتمد إلا "اتجاها واحدا، أو إذا أردنا نظرية واحدة نابعة من المغامرة الفكرية الكبرى التي ظهرت في الثلاثينات وتبناها الشعب التونسي بأكمله لأنها متلائمة معه وقادته إلى التحكم في مصيره والانتصار، أو إلى طريق الانتصار، على العراقيل التي كبلته طيلة القرون والقرون وجعلته متعثرا في سيره متلعثما تاريخيا"[2]. من هذا المنطلق فقد أطر البشير بن سلامة مجهوده النظري كمواصلة "للمغامرة الفكرية" التي كان قد بدأها الزعيم بورقيبة، ذلك أن دوره، في إطار نخبة المثقفين الوطنيين الذين "استوعبوا الطرائق العلمية الحديثة وأمكن لهم السيطرة عليها وتكييفها"[3]، هو إيجاد "النسق الفكري المناسب لها واللغة العلمية الملائمة

تعلمه بالصادقية حيث كان محمد مزالي أستاذه في مادة الفلسفة الإسلامية، قبل أن يغادر إلى باريس لمواصلة دراسته بدار المعلمين العليا حيث تحصل على الأستاذية في اللغة والآداب العربية. كان من الأعضاء المؤسسين لمجلة **الفكر** التي ترأس تحريرها كما كان له نشاط باتحاد الكتاب التونسيين. تسلم عدة مناصب رسمية كان أهمها وزارة الثقافة. له عدة مؤلفات منشورة بتونس: **اللغة العربية ومشاكل الكتابة** (1971)، **الشخصية التونسية: خصائصها ومقوماتها** (1974)، ترجم من الفرنسية مع محمد مزالي دراستين لشارل أندري جوليان هما "تاريخ افريقيا الشمالية" و"المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي"، إضافة إلى عشرات المساهمات بالجرائد والمجلات.

1 – بن سلامة، البشير: **الشخصية التونسية، خصائصها ومقوماتها**. نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس 1974، التقديم.

2 – **نفس المصدر** .

3 – **نفس المصدر** .

لمفاهيمها وتبيين طرافتها[1]" أي تحويلها إلى ثقافة وطنية تلقن للأجيال وترسخ المشروع السياسي والحضاري للنخبة الوطنية الحاكمة[2].

لقد كان الأمر يتعلق بإنشاء أجيال جديدة تؤمن بالعقيدة الوطنية مما جعل للمدرسة وللنظام التربوي الدور الأساسي في هذه الصيرورة وهو ما عبر عنه أحد أكبر المتحمسين لفكرة "التونسة" وهو محمد مزالي عندما كتب أن هذه الأخيرة "تقتضي أن يهدف الهيكل الجديد لنظامنا التربوي إلى تجسيم كل مقومات الأمة وغرس العقيدة الوطنية في نفس الشباب بحيث يؤمنون بأنهم ينتمون إلى وطن له خصائصه الحضارية وله تاريخه وأمانيه فيعتزون بالانتساب إليه ويندمجون فيه ويستعذبون البذل والتضحية من أجل نصرته ومناعته وهذا لن يكون ما لم يتم الاتفاق بين أهل الحل والعقد ورجال الفكر على محتوى هذه التونسة، وما لم يتيسر ضبط مقومات الأمة التونسية ومعرفة خصائصها، وما لم يشيد سلم القيم الروحية والأخلاقية الذي به يكيف الشباب أعمالهم ومنه يستوحون سلوكهم واتجاهاتهم"[3].

لقد عني "بالتونسة" التأكيد على محتوى العقيدة الجمعية الجديدة المراد ترسيخها لدى التونسيين، وهو ما سيسمى في مرحلة موالية "بالشخصية

---

1 - **نفس المصدر** .

2 - لا ينكر البشير بن سلامة الطابع التجريبي للثقافة الجديدة مؤكدا على أن ذلك يجب أن يحسب لها لا عليها باعتبار عدم ركونها للقوالب الجاهزة والنظريات المستوردة وتصميمها على الخلق بما يتناسب مع الواقع الوطني حيث جاء في مقدمة كتابه أيضا أن " أغلب الدارسين والبحاثين الذين كتبوا عن تونس من هذه الوجهة سواء كانوا تونسيين أو أجانب لم يتناولوا هذه المغامرة الفكرية الكبرى بالتحليل والدرس إلا عن طريق نظريات جاهزة مستنبطة من واقع أوروبي وبواسطة قوالب مكيفة على حسب نتائج أرادوها علمية صالحة لكل زمان ومكان، وبالاستناد على لغة نابعة من نسق فكري وصل لا محالة مستوى عاليا يفوق كل ما سبقه ولكنهم لم يفطنوا إلا بعضهم إلى أن هذه المغامرة الفكرية قد استفادت من كل هذه النظريات وتجاوزتها وأن مطعنها الوحيد هو أنها دخلت من أجل نجاة الشعب حيز العمل والتطبيق قبل أن تكتمل نظريا وترسي قواعدها على أركان من النظر جاهزة". **الشخصية التونسية**... ص.9.

3 - مزالي، محمد: **وجهات نظر**، الشركة التونسية للتوزيع،تونس 1984 ،ص 47-48

التونسية" قبل أن تتحول إلى "الهوية التونسية" ثم إلى "الأمة التونسية"[1]. ويتنزل هذا المجهود النظري الذي اضطلعت به النخبة المثقفة الجديدة في إطار ما أسماه محمد مزالي "إعطاء الوحدة القومية مضمونا عقائديا وفلسفيا" والتعمق في استجلاء هذه الخصائص ثم تركيزها في كل البرامج التربوية والثقافية واعتمادها في سياسة تكوين الشباب وتوجيهه، واستيحائها عند ضبط وسائل الإعلام وطرائق التوجيه، "فالوحدة القومية معناها التميز والتفرد بخصائص تتطور لا محالة ولكنها تبقى في إطارها العام مشبعة بروحها الخالدة، وكل نظرية زاغت عن هذه الحقائق كذبها التاريخ وسفهتها التجربة"[2].فالوحدة القومية تقتضي من التونسيين، في نظر محمد مزالي، "الإيمان بأننا أمة قبل كل شيء، ومعرفة مقوماتنا ثم العمل على تغذية هذه المقومات وجعل الأجيال الصاعدة تتعرف إليها وتتغذى منها وتعتز بها ثم تعمل بدورها على إشاعتها وتنميتها وتبليغ الأمانة إلى الأجيال التي تأتي بعدها" [3]. من هذا المنطلق يفند محمد مزالي الادعاء بمرحلية الوحدة القومية، كونها مجرد موقف ظرفي ينحصر في "وحدة الصف" في مرحلة الكفاح من أجل التحرر، بل يعطيها مضمونا حضاريا وثقافيا يعتمد على شعور التونسيين أنهم يكونون أمة "لها خصائصها ولها حاضرها ولها مستقبلها وتقتضي إيمانا بوجوب الحفاظ على جملة المقومات القارة التي تجمع بينها وصونها من التلاشي والضياع"[4].

---

1 – أنظر النقد الشديد الذي وجهه جورج طرابيشي لبرامج التدريس المعتمدة في تونس خاصة بالنسبة لمادة التاريخ حيث رأى فيها إسقاطا واضحا وميلا إلى الانتقائية بهدف ترسيخ مفهوم الذاتية التونسية لدى الناشئة في مواجهة الانتماء للأمة العربية. كما انتقد طرابيشي تأكيد كتب التاريخ المدرسية على أن تعريب تونس كان واحدا من عواقب الغزوة الهلالية معتقدا أن ذلك ليس من مصادفات الأمور خاصة مع تفصيل الكتب المدرسية للفظائع التي ارتكبتها القبائل الهلالية التي زحفت على البلاد ودمرت كل شيء. طرابيشي، جورج: **الدولة القطرية والنظرية القومية**، دار الطليعة، بيروت 1982، ص.ص. 189-190.

2 – مزالي، محمد: **مواقف**، الشركة التونسية للتوزيع،تونس 1984 ص 55-56.

3 – **نفس المصدر** ، ص 44.

4 – **نفس المصدر** ، ص 53.

إن أهمية اجتهادات كل من محمد مزالي وبصفة خاصة البشير بن سلامة تكمن في تناولها مسألة ذات صبغة إشكالية واضحة، فقد حاول كل منهما تأكيد مقولة "نحن أمة" التي قامت عليها فلسفة التحرر الوطني، مؤكدين على وجود جملة من الخصائص تجعل من التونسيين أمة بالفعل. وهنا يقعان بفعل تأكيدهما على أن الدولة لا تعدو كونها خاصية من خصائص الأمة أو أحد انتاجاتها في أفضل الحالات، للوهلة الأولى، في تعارض واضح مع نظرية بورقيبة التي وضحنا بعض ملامحها في الفصل السابق والقائمة على فكرة انعدام شيء اسمه الأمة التونسية وأن إيجادها هي مهمة الدولة الوطنية ومبرر وجودها. غير أنه من الضروري الإشارة إلى أن الاختلاف بين الموقفين ليس أمرا خاصا بالساحة التونسية فقد أثير دائما إبان التحولات التاريخية الكبرى وكان من الإشكالات التي اعتبرت النخب الوطنية المثقفة أن عليها التفكير فيها باعتبار أن العلاقة بين الدولة والأمة متوقفة على حلها. وقد تناول جمال حمدان في عمله الضخم "شخصية مصر" هذه المسألة فأكد من منطلق التجربة التاريخية المصرية أن الدولة نتاج الأمة بمعنى أن الأمة سابقة على الدولة، ذلك أن العملية تبدأ بتبلور تدريجي لكيان وشعور وطني بين مجموعة من السكان يقطنون إقليما معينا، نتيجة إحساسهم بالتجانس والانتماء الواحد فيعملون على تنظيم أنفسهم في نظام سياسي واحد فتنشأ بذلك الدولة، "تلك هي النظرية الكلاسيكية في قيام الدولة، والأساس الجوهري فيها هو أن الدولة قد تتحلل وتسقط ولكن الأمة تظل باقية كالنواة الصلبة الدفينة التي قد تقفز من جديد بقوة ديناميتها الكامنة فتنبعث الدولة من جديد إلى الوجود، وهكذا دواليك، قيام وسقوط للدولة ثم بعث وإعادة خلق بفضل "قانون بقاء الأمة". فالأمة، كالمادة، لا تفنى ولا تستحدث من العدم"[1]. ويناقض هذا الرأي رأي آخر عبر عنه **إيف قوبلي**[2]

---

1 – جمال حمدان: **شخصية مصر**، الجزء الثاني، القاهرة 1981 ، ص 474.

2 – قوبلي، إيف: **الجغرافيا السياسية وخريطة العالم**، (بالأنقليزية) لندن 1955، ذكره حمدان في **شخصية مصر**، مرجع مذكور.

Yves GOBLET عندما رأى أن الأمة لا يمكن أن تسبق الدولة إلى الوجود أبدا. ففي البداية كانت الدولة، وفي إطارها تتكون الأمة من شتات عناصر متنافرة ومختلطة، ولكنها تنمو وتتوحد وتتجانس بالتدريج عبر الأجيال والقرون حتى تصبح كائنا عضويا موحدا حقيقيا. ويكمن الخلط في نظر قوبلي في أنه عندما تتعرض الدولة للتحلل والانهيار وتقوم الأمة بإعادة بنائها يبدو لنا أن الأمة هي السابقة عليها في الوجود وهي الأصل في قيامها "أما الحقيقة في نظر قوبلي فهي أنه في البدء كانت الدولة، أما الأمة فنمو تاريخي وعملية تراكمية ولا تظهر إلى الوجود كاملة أو فجأة، والدولة هي خالقتها الأولى وسببها الأصلي، أما هي فنبتتها ونتيجتها"[1]. وإذا ما نظرنا في الإنتاج النظري البورقيبي فإننا نجده أميل إلى اعتبار الرأي القائل بأسبقية الدولة على الأمة[2] وهو أمر حاولنا الوقوف عنده في الفصل السابق، في حين نجد النخبة المثقفة التي ينتمي إليها مزالي وبن سلامة أكثر إلحاحا على عملية التراكم التاريخي التي جعلت التونسيين أمة تسعى لتحقيق تحررها وبناء كيانها السياسي المتمثل في الدولة الوطنية، وهو أمر خصص له البشير بن سلامة كثيرا من جهده النظري. على أنه ليس من الحتمي النظر إلى الأمر على أنه تناقض بين نظرتين متعارضتين، فمزالي وبن سلامة يريان كلاهما أن الدولة كمشروع إنما تحققت في إطار حركة التحرر. فهي، مثل الاستقلال تماما، حالة ذهنية سيقع تجسيمها بعد 1956، وهو ما سنعود إلى توضيحه لاحقا. أما جمال حمدان فإن حله لهذا التعارض يتم بطريقة أقل تعقيدا

GOBLET (Yves) : *Political geography and the world map*, London, 1955.

1 - **نفس المرجع** ، ص 475.

2- من الضروري الإشارة هنا إلى التطور الحاصل في النظرية البورقيبية بخصوص الأمة، فقبل الشروع في بناء الدولة الوطنية وفي مرحلة الكفاح التحرري نجد إلحاحا كبيرا من طرف الزعيم بورقيبة على المقومات الحضارية العربية الإسلامية لتونس، غير أن التأكيد على هذه المقومات سيخف بعد حصول البلاد على استقلالها حيث تحولت الأمة إلى منتج من منتجات الدولة وخضعت مثل بقية العناصر لنظرية الدولة التي تبناها بورقيبة. أنظر في ذلك الفصل الأول وانظر بالخصوص مقال حسين رؤوف حمزة سالف الذكر: "الدولة في الفكر والممارسة البورقيبية".

حيث يؤكد أن حل التناقض يكمن في أن الأمة لا تستحدث من العدم كما أن الدولة لا تعمل في الفراغ وإنما على خامة وطنية أو قومية قائمة من قبل "وهي خامة الأمة تصنعها الجغرافيا والتاريخ ثم تصنعها وتشكلها الدولة والسياسة"[1].

يؤكد محمد مزالي أن "لهذه البلاد تاريخا وتاريخا مجيدا، وأن شعبنا ظل صامدا حيا رغم تعاقب الغزاة وشراسة الطامعين، لم يذب قط في الغير بل هضم ما استساغته روحه الحضارية وأخذ عن الأقوام ما تصادى مع أخص خصائص عبقريتهن وتصدى للغاصبين فردهم على أعقابهم وكثيرا ما لعب دورا إيجابيا فأخذ وأعطى واستوحى وأوحى.." وقد أدت تجربة التونسيين في العيش مع بعضهم وتوالي المحن والغزاة إلى تبلور تلك "الإرادة المشتركة في الحياة الجماعية، وهي الإرادة التي تتكون بها الأمم"[2]. وقد لاحظ مزالي من خلال استقرائه لتاريخ الشعب التونسي أن هناك خصائص كبرى تجمع بين أفراده وتجعلهم يكونون أمة بالمعنى الكامل وهذه الخصائص لخصها في ما أسماه بالقاعدة الروحية ذات المنبع الشرقي، وجدلية العلاقة مع حضارات وشعوب البحر المتوسط التي تجسمت عبر القرون تارة في الاحتكاك السلمي وطورا في التصادم الحربي "مما أورث فينا النظرة الواقعية"[3]. من هنا استنتج مزالي أن تونس "ليست مجرد فرع من أصل، إنها وطن متميز، له كيانه المعروف وحيزه الجغرافي المضبوط وإن دينها الإسلام معتقدا وحضارة وتراثا، سلوكا ونظام حياة ونظرة إلى الوجود، وإن لغتها العربية... الركن الركين للشخصية الوطنية والعنصر المتين للذاتية القومية"[4].

ونجد لدى الوطنيين المغاربة، أو لدى أبرز زعاماتهم على الأقل، تأكيدا على نفس المفاهيم تقريبا، ولكن في حدود جغرافية أكثر اتساعا. فعلال الفاسي

---

1 - **شخصية مصر**، مرجع سابق.

2 - مزالي، محمد: **مواقف**، الشركة التونسية للتوزيع،تونس 1984ن ص 24-25.

3 - **نفس المصدر** .

4 - **نفس المصدر** ، ص 25-26

يعطي الأولوية للمغرب التاريخي، أي المغرب العربي، حيث يعتقد أنه يكون أمة وقومية قديمة تعود إلى ما قبل قيام الدولة الموحدية، وهذه الجذور هي التي سمحت لها بالترسخ لاحقا. وهو هنا، يعتمد على تطور الكيان السياسي المغربي في فترات الوحدة بالخصوص إذ يرى في انتقال السلطة من بيت إلى بيت دون الارتباط بإقليم معين (مثال انتقال الخلافة في العهد الموحدي من المهدي بن تومرت أصيل الجنوب المراكشي إلى عبد المؤمن أصيل بلاد الجزائر) دليلا على الوحدة السياسية للمغرب التاريخي وهو ما يعبر في نظره عن وحدة أعمق وهي وحدة العنصر البشري. بل إن علال الفاسي يعتقد، في اختلاف واضح مع الكتابات التي برزت قبل نيل أقطار المغرب العربي استقلالها، أن العروبة والإسلام وإن شكلا مكونين أساسيين في هوية الأمة المغربية (المقصود هو أمة المغرب العربي) فإنهما عنصران ركبا على هوية موجودة من قبل حيث يرى أن التضامن القبلي هو الذي صنع الأمة المغربية قبل دخول العرب حاملين معهم الإسلام. لقد جاء الإسلام إلى بلاد المغرب في رأي علال الفاسي فوجد البلاد أمة متحدة فقبلته كدين ولكنها لم تقبل أن تتخلى عن وجودها كأمة ذات سيادة خاصة. فالأمة المغربية في نظره، مثل العقلية المغربية، لا تقبل أي اتجاه إلا إذا كان في إطار الوجود المستقل للوطن المغربي[1].

وإذا كان علال الفاسي قد غاص في الماضي قبل الإسلامي للبحث عن جذور للأمة المغربية، فإن عناصر أخرى من النخبة المغربية اعتبرت أن العروبة هي العنصر الحقيقي المشكل للاندماج الاجتماعي المغربي، وهي رابطة ارتضاها السكان الأصليون لحاجتهم إلى ما يمنح شخصيتهم تماسكا وقوة في وجه القوى المعادية المتربصة بهم وباستقلالهم، فكانت العروبة والإسلام هما ما منح شخصية البلاد كيانها المستقل دون إدراجها في نظام مركزي يستلب السيادة من جديد[2].

---

1 – الفاسي، علال: **دفاعا عن وحدة البلاد**، سلسلة الجهاد الأكبر، مؤسسة الرسالة، الرباط 1972، ص 41.

2 – ابراهيم، عبد الله: **صمود وسط الإعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير**، ص 80. ذكره

هذه الفكرة هي التي عبر عنها أيضا عبد الكريم غلاب الذي رأى في ما ادعاه الفاسي من كون الرابطة القبلية هي العنصر المتين للأمة المغربية قصورا عن فهم حقيقة الأمة المغربية التي لا تتحدد بغير العروبة وإرثها الحضاري الذي يمنح المغرب قدرته على الصمود في وجه الغزاة وتجعله غير قابل للهضم والاستيعاب الثقافي والحضاري الخارجي، ومن هنا فهي تصبح حاجة للمستقبل أيضا حيث تضمن وحدته الوطنية الداخلية لإنجاح حركته التحررية الاستقلالية[1].

إن التأكيد على الرابطة المغربية الذي يبدو حاجة مشتركة للحركات الوطنية في المغرب العربي في فترة كفاحها التحرري تلتجئ إليها في الوقت نفسه لإثبات وجود أمة عريقة التكوين وذات هوية مستقلة مستعصية على الابتلاع والفرنسة من جهة ولتكتيل الرأي العام الوطني حول هدف الاستقلال من جهة ثانية، هذا التأكيد لا نجده في فترة الكفاح من أجل الاستقلال فقط بل نجده عنصرا قارا في الإيديولوجيا السياسية للنخب الوطنية التي تسلمت الحكم في الأقطار الثلاثة ضمنته دساتيرها وقدمته أحيانا على الرابطة العربية ذاتها[2]. غير أن هذه النخب بدت متفقة كذلك على كون العروبة والإسلام هما العنصران الأساسيان في الثقافة الوطنية مثلما عبرت عن ذلك النخبة البورقيبية في تونس.

ورغم أن ملامح وصفات هذا الانتماء الحضاري تبدو أمرا بديهيا إلا أن طبيعة السجال الإيديولوجي والسياسي الذي عرفته تونس بين دعاة التشريق ودعاة التغريب قد جعلت مهمة منظري الذاتية التونسية صعبة نوعا ما. وإذا ما

بلقزيز، عبد الإله، وآخرون: **الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947–1986. محاولة في التأريخ**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992، ص 48.

1 – غلاب، عبد الكريم: **الاستقلالية: عقيدة ومذهب وبرنامج**، ص 27، ذكره بلقزيز، المرجع السابق، ص 49.

2 – نجد الدستور التونسي ينص في ديباجته على تصميم التونسيين على التعلق بتعاليم الإسلام، وبوحدة المغرب الكبير، وبانتمائه للأسرة العربية، في حين أن دستور المغرب الأقصى لا يذكر أي انتماء للأمة العربية بل يذكر وحدة المغرب الكبير ويتعهد بالعمل لصالح الوحدة الإفريقية. راجع في هذا الشأن البحث المقارن الذي قام به جورج جبور: **العروبة ومظاهر الإنتماء...**، مرجع مذكور.

كان من اليسير نسبيا على هؤلاء مجابهة دعاة التغريب فإن مواجهة الخصوم الآخرين لم يكن بمثل ذلك اليسر، من هنا فإن التمسك بالثقافة العربية وبالدين الإسلامي كمكونين أساسيين في تلك الشخصية التونسية كان يرمي أولا إلى رد تهم الفئات التقليدية والأطراف القومية -التي شكلت هذه الفترة وخاصة قبل هزيمة جوان 1967 عهدها الذهبي- بسعي الدولة الوطنية في تونس إلى الخروج عن دائرة الانتماء الحضاري العربي الإسلامي. لذلك نجد محمد مزالي يواصل في ذات السياق التأكيد على أن "الأمة التونسية عربية إسلامية منذ الفتح الإسلامي، تغلغلت فيها الروح الدينية وصهرت شعبها وطبعته بطابعها حتى أصبح الدين الإسلامي من أخص خصائصها وأمتن مقوماتها، لا يمكن أن تتنكر له أو تزور عنه دون أن تفقد ذاتها وتمسخ شخصيتها" [1]. غير أن الاعتزاز بهذا الانتماء لا يجب أن يخفي في نظر النخبة التونسية المثقفة طبيعة المعركة التي أصبح على الأمة خوضها، وهي معركة التحرر الاقتصادي والاجتماعي، وسعيها إلى "تجديد مفاهيم الحرية والعدالة والسعادة بما ينسجم ومثلها العليا في الحياة وما يمليه عليها ضميره الحي"[2]. من هذا المنطلق فإن الدين الإسلامي الذي "وقى الأمة في الماضي شر التشتت ودرأ عنها خطر الاندماج رغم السياسة الاستعمارية ومكائدها وزود مجاهديها بالطاقة على الكفاح والإيمان بالنصر، يمكن، بل يجب، أن يكون محركا للعزائم وحافزا على العمل، والقوة على العمل، والثقة "بأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"[3].

ويؤكد البشير بن سلامة على نفس المبدأ في التعامل مع الانتماء العربي الإسلامي لما يسميه الأمة التونسية وإن كان أكثر إسهابا. فهو يرى أن تأكيده على وجود ما أسماه الشخصية التونسية هو تأكيد لوجود أمة تونسية دون أن يعني ذلك مطلقا أي استنقاص من أهمية انتساب هذه الأمة إلى الأمة العربية

---

1 - **الفكر**، السنة 11، العدد 9، 1966.

2 - **نفس المصدر** .

3 - **نفس المصدر** .

اعتقادا منه " أنه لا تزدهر هذه الأمة الكبيرة التي ننادي بإقامتها والتي أصبحت الأمل الذي يجب أن يتحقق إلا بقيام الأمم العربية أي أن تصبح هذه الشعوب المتأرجحة في ثنائية يائسة أمما بأتم معنى الكلمة تنصهر في نهر الأمة العربية الكبير وإلا فإنها ستبقى أجزاء مبعثرة يوحدها الأمل ويفرقها الواقع"[1]. فالعصر أضحي عصر وطنيات، والوطنية أصبحت العصبية الجديدة التي أصبحت تقوم عليها الأمم: " إننا نعيش فترة الوطنية والوطنيات بعد أن عاشت الإنسانية من قبل فترات العصبيات بألوانها. فنحن نشهد اليوم أن للأمم عصبيات من نوع أرقى وأسمى هي عصبية الوطن يقول بها جميع الشعوب وتمارسها حكوماتها(...) فنحن اليوم في مرحلة الوطنيات ومن واجبنا أن نسلم بذلك وأن نعمل على إبراز وطننا وأمتنا بين الأوطان والأمم فلا نتخاذل ولا نذوب في غيرنا ولا نتلاشى باسم نظريات سابقة لأوانها..." [2]. انطلاقا من هنا سعى البشير بن سلامة لإثبات فرضية وجود "الأمة التونسية" فلاحظ أن علماء الاجتماع والفلاسفة قد اتفقوا على أنه "لا يمكن لشعب يصبح أمة إلا إذا أظهر بصفة مستمرة حية، **إرادة جماعية للعيش عيشة مشتركة** وإذا عرف **كيف يكون لنفسه الهياكل اللازمة لوجوده كأمة قائمة الذات** وكذلك إذا هو أمكن له أن تكون له نوع من **الثقافة** ونوع من **القدرة على أن يحكم نفسه بنفسه** ويدير شؤونه"[3].وينطلق البشير بن سلامة من استقراء للتاريخ التونسي منذ الفترات

---

1 – بن سلامة، البشير: **الشخصية التونسية**...،مصدر سابق ،ص 33

2 – **نفس المصدر** ، ص 29.

3 – **نفس المصدر** ، ص 45. تجدر الإشارة إلى أن جمال حمدان الذي تناول نفس المسألة في خصوص إثبات الشخصية المصرية أكد على الأسس الكلاسيكية لنشوء الأمم التي قامت عليها الوحدة المصرية فلاحظ أنه "إذا كان للوحدة الطبيعية قيمة كبرى، فإن الوحدة الوطنية هي بلا ريب أبرز ملامح المجتمع السياسي الذي احتواه ذلك الوطن عبر العصور كقطعة من البشرية. ومن جماع ومجموع هاتين الخاصيتين بالدقة والضبط، الوحدة الطبيعية والوحدة الوطنية، جاءت وحدة مصر السياسية بلا زيادة ولا نقصان. فمن الوحدة الإثنية، إلى الوحدة الدينية، إلى الوحدة اللغوية، إلى الوحدة السيكولوجية. على هذا الترتيب نصل إلى متوالية تصاعدية أساسية، وإلى هذه المتوالية جاء تطور الوحدة الوطنية. والوحدات الثلاث الأخيرة مفهوم أمرها. فبغير الوحدة اللغوية لا وحدة لشعب

القديمة ليثبت مدى مطابقة هذه الفرضيات للحالة التونسية بما يجعل التونسيين أمة وليس مجرد شعب، باعتبار أن الأمة كما عرفها مرحلة متقدمة على المرحلة التي يمثلها الشعب. فقد توصل من خلال تمعنه في تاريخ البلاد أن المقوم الأول من مقومات الأمة وهو الإرادة الجماعية في العيش المشترك أمر أثبتته الوقائع السالفة والراهنة حيث بلورها التونسيون في الحروب التي شنوها على الدخلاء[1]. فهذه الإرادة "حية موجودة على هذه الرقعة في أعنف مظهر وهي لم تفتر إلا لتشتد في فترة أخرى ولا تضعف في دولة إلا لتقوى عند قيام دولة أخرى"[2].

أما المقوم الثاني من مقومات الأمة فهو قدرة الشعب التونسي على إبداع الهياكل التي تحفظ وجوده كأمة، أي قدرته على تأسيس نظام سياسي مركزي ذي مؤسسات مستقرة إلى حد ما ، فهو أمر ثبت للبشير سلامة كمعطى تاريخي حيث أكدت التجربة التاريخية وتوالي الدول والأنظمة على هذه الرقعة الترابية "أن هذا الشعب يعرف كيف ينظم نفسه ويلتف حول حاكميه في رعاية هياكل متمدنة ذات فاعلية كما أنه عرف كيف يثور عليها عند اختلال التوازن بينه وبينها وعندما تصبح مصلحته ثانوية بالنسبة لحاكميه... فقيام الدول المتعاقبة على هذه الأرض واستقلالها في كل مرة ينبئ بان هناك طاقة في

في الحقيقة، إنها وحدة الفكر. وبغير الوحدة الدينية قد تقاسي وحدة الشعب كثيرا، إنها وحدة القلب. والإثنتان معا تؤلفان الوحدة الثقافية التي هي تراث التراب الوطني وطابع الأمة المميز.". جمال حمدان، **شخصية مصر**، مرجع سابق، ص.ص. 507-508.

1 - "وهذا لا يحتاج إلى الإفاضة فيه لأن كتب التاريخ زاخرة به من تكتل افريقية بعاصمتها قرطاج ضد الزحف الروماني المنظم، إلى الثورات التي لم تنفك تنخر الإمبراطورية الرومانية والمتمثلة في تكتل الأفارقة القاطنين بإفريقية، إلى خروجهم على الفاتحين العرب في أول الأمر وتكوينهم بعد إسلامهم لدويلات تابعة للإمبراطورية الإسلامية، إلى انفصالهم عنها واستقلالهم وتشييدهم لإمبراطورية كادت توحد الأمة الإسلامية آنذاك، إلى اقتصارهم على الاكتفاء بشؤونهم والدفاع عن حوزة وطنهم، إلى وقوفهم في وجه الاحتلال الفرنسي وإقامة دولة مستقلة..." **الشخصية التونسية**...، ص 46-47.

2 - **نفس المصدر** .

البلاد قادرة على تكوين الهياكل الاقتصادية والسياسية ورعايتها ورعاية استقلالها ولو مدة محدودة" [1].

وإذا ما تجاوزنا الشرط الثالث الواجب توفره في الشعب ليصير أمة وهو توفر نوع معين من الثقافة باعتباره لا يطرح عموما أي إشكال، فإننا لا يمكن أن نتجاوز المقوم الرابع الذي يبدو شديد الارتباط بالمقوم الثاني باعتبار أنه يتعلق بقدرة الشعب على حكم نفسه بنفسه "وهذا يقتضي وجود دولة أولا وسيطرة أهل البلاد على مقاليد الحكم ثانيا". ويعود البشير بن سلامة هنا إلى ابن خلدون مقتبسا من نظريته ما يسمح له بملاحظة انعكاسات ذلك الصراع التقليدي والأزلي بين البداوة والتحضر على استقرار الدول التي تكونت على هذه الرقعة من الأرض منذ "الأحقاب والأحقاب". غير أن ذلك كله يغدو أمرا ثانويا مقارنة مع الإصرار الذي أبداه التونسيون منذ القديم على حكم أنفسهم بأنفسهم "إذ كانوا يرون، وهذا ما تقره الأحداث، أن هذه الدول لم تقم إلا على كواهلهم ولهذا فهم أحق الناس بالسيطرة على الحكم فيها فإن استوثق لهم الأمر فذاك وإلا فهو العصيان والتمرد والثورة حتى وإن كانت الدولة منبثقة منهم مثل دولة الصنهاجيين"[2] من هنا فإن دولة الاستقلال تتنزل في سياق هذه الصيرورة الأزلية، صيرورة استعادة أهل البلاد للسلطة التي أفتكت منهم سواء على يد الفرنسيين أو قبلهم على يد الأتراك، حيث صمم "الشعب بكامله على تحرير بلاده من المستعمر وكان ما كان وانتهى الأمر بتكوين دولة لها لأول مرة في تاريخ البلاد صفة الدولة بأتم معنى الكلمة لأنها ترتكز على شعور المواطنين بأنهم يكونون أمة قائمة الذات لها لغتها ودينها وذكرياتها الممتدة في التاريخ ومصالحها العاجلة والآجلة وردود فعلها المشتركة الموحدة تجاه نفس الأحداث"[3]. غير أن العنصر الجديد في هذه المسيرة الطويلة هو "الاستقلال

---

1 - نفس المصدر ، ص 48.

2 - نفس المصدر ، ص 56.

3 - نفس المصدر ، ص 57.

بالدعوة للنفس" الذي برز إبان الكفاح التحريري لدى التونسيين وصهرهم في "وحدة صماء" فكان تتويجا لمسار بناء الأمة، ذلك أن التونسي أصبح يشعر بالانتماء إلى "كيان قائم الذات ماثل للعيان قد ارتقى من المفهوم الضيق للشعب إلى المفهوم الواسع الذي تقتضيه عبارة أمة[...]إننا نكون أمة هي الأمة التونسية"[1]. من هنا يبدو إنشاء الكيان السياسي تتويجا لمسار بناء الأمة، وأن سبب وغاية وجود الدولة حماية الكيان الاجتماعي المتمثل في الأمة. فمفهوم الدولة ذاته "لم يتم و لم يكتمل في هذه البلاد إلا عندما اكتمل مفهوم الأمة وبرز للعيان في وحدة شاملة ضد الاستعمار الفرنسي"[2]. هنا يوافق البشير بن سلامة جمال حمدان في القول أن دور الدولة هو "بلورة كيان الأمة الموجود، دون أن تخلقه من العدم أو من التنافر. وبعد ذلك، وبعده فقط، تتبادل الدولة والأمة التأثير والتأثر ويؤكد كل منهما الآخر ويعيد تشكيله وتلوينه"[3].

والبشير بن سلامة هنا لا يخرج عن الإطار الذي تشكلت فيه الرؤية النظرية للحركة الوطنية التونسية بوصفها عملية إحياء للثقافة وللأمة وبكونها رفضا للذوبان في الثقافة الفرنسية الغازية وبرهانا على استمرارية الكيان الوطني. فنجد أن على البلهوان، وهو أول الوطنيين الذين تناولوا هذه الإشكالية بكثير من الاهتمام، نجده ينتصر للفكرة التي تجعل من الدولة مجرد مظهر من مظاهر الأمة، ذلك أن الأنظمة تتغير وتزول وتتوالى العائلات الحاكمة ويندثر بعضها "غير أن الحكم السياسي للأمة لا ينمحي بسبب تلك التغييرات بل يبقى مستمرا دائما"[4].ولا يعني ذلك أي استنقاص من أولوية دور الدولة في فكر البشير بن سلامة، بل إنه على العكس من ذلك تماما يجعلها تتويجا لمسيرة دامت قرونا

---

1 - **نفس المصدر** .

2 - **نفس المصدر** .

3 - **شخصية مصر**، مرجع سابق، ص 476.

4 - غير أنه يرى مع ذلك أن لا حياة للأمة إلا في استقلال دولتها. البلهوان، علي: **نحن أمة**، ورد في الذوادي، زهير: **الوطن والحرية، مقدمة في الكتابات السياسية لعلي البلهوان**، الدار العربية للكتاب، تونس 1977، ص .ص.104-105.

وقرونا وينيط بها مهمة تحويل بعض الخصائص الحضارية السلبية إلى خصائص أخرى ايجابية.

ب- الدولة الوطنية واحتكار الأمة

لقد كان التساؤل حول أسباب عدم استقرار الأنظمة السياسية في البلاد التونسية منذ العصور القديمة كنتيجة للصراع الأزلي بين البداوة والحضارة سؤالا شديد الحضور لدى النخبة الوطنية المثقفة التي حاولت استقراء التاريخ للخروج بإجابات ثابتة حول هذا الخطر المهدد لكل أشكال النظام الدولتي. فقد تساءل بورقيبة بحيرة عن سبب التحول الدوري الذي يشهد عليه تاريخ البلاد من المدنية والرقي إلى الترحل والتقاتل والاغتراب واعتقد أن حالة الغربة بين الدولة والمجتمع يمكن أن تكون السبب العميق لذلك[1]. لقد كان توقيت ذلك التساؤل المتزامن مع المحاولة الانقلابية التي كشف عنها في ديسمبر 1962، مقياسا لدرجة الإحباط الذي أحس به الزعيم بورقيبة وتعبيرا عن التخوف من أن تكون الدولة الوطنية التي سعى لبناء دعائمها بعزم لا يفتر مجرد حلقة من حلقات الصراع الدوري الأزلي بين الحضارة والبداوة وبين النظام والفوضى: "إن تاريخنا حافل بالأحداث والعبقريات ولكن الظروف عملت على تشتيت أمجادنا وإني لأخشى أن يحدث مثل ذلك بعدي مثلما حدث في الماضي إذ يكفي طاعون يقضي على رجل معين حتى تتبدد الأمة وتنزل إلى الحضيض وتعمها الخصومات والأحقاد والانقلابات ويسودها الغدر والنفاق والإفساد. ولقد حدث مثل هذا ثلاث أو أربع مرات ولو درست هذه الفترات وحللت لأدركنا السبب في عدم إمكان بعث دولة متماسكة لمدة ألف سنة كما هو الشأن بالنسبة لبريطانيا وفرنسا"[2].

لقد بدا بورقيبة في الخطب التي تلت اكتشاف المؤامرة الانقلابية متخوفا على مشروع الدولة الوطنية فكانت مناسبة لمراجعة ما أنجزته النخبة الوطنية بعد

---

1 - **خطاب** بورقيبة بتاريخ 4 جانفي 1963 وبتاريخ 15 أوت 1963.

2 - **خطاب** بورقيبة بتاريخ 15 أوت 1963.

ست سنوات من حصول البلاد على استقلالها. غير أنها مراجعة ستدفع بنفس النخبة إلى مواصلة سياسة التحديث التي شرعت فيها بعزم أكبر على إنجاح مشروعها السياسي. ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن هذا التساؤل عن سبب نزوع الأمة إلى التوحش بعد أن تكون قد ذاقت من نعم التمدن عليها سيظل تساؤلا حاضرا كلما واجهت النخبة الوطنية تحديات مهددة لمشروعها. وقد تعرض الثنائي مزالي/بن سلامة إلى هذه الإشكالية، فنجد أن محمد مزالي الذي أصبح ينظر للموضوع من زاوية المسؤول السياسي أكثر منه من زاوية المثقف المنظر، يقصر المشكلة في عدم استجابة القطيع المتوحش لراعيه الفذ من منطلق الخيانة التي تتربص بالمنجزات الدوائر، ويجعل من هذه الخيانة عنصرا من عناصر شخصية القطيع[1]. أما البشير بن سلامة فإنه يتعامل مع المسألة في علاقتها بمكونات "الشخصية التونسية" وتجربتها التاريخية حيث يؤطرها في إطار الصراع بين ثنائية أو بين روحين: "روح المقاومة المستمرة" و"روح التعاون والمؤالفة". فهو يرى أن الحضارات التي شهدتها البلاد لم تكن لتنشأ وتستمر لولا وجود روح التعاون والمؤالفة تلك مما سهل على سكان البلاد هضم ثقافة الغزاة وجعلها جزءا من بنائهم الحضاري وهو ما اعتقد بن سلامة انه خاصية تونسية لم يجد مثيلا لها في باقي أقطار شمال إفريقيا حيث سادت باستمرار روح المقاومة والمناوأة مما منع تكون الدول فيها باعتبار تعدد العصبيات القبلية وتصارعها وعدم قدرة إحداها على فرض نفسها على الأخرى. وعلى العكس من ذلك فإن سيادة روح التعاون والمؤالفة هي التي مكنت من توفير الأرضية الصلبة"والمد

---

1 – "مصيبة هذه الرقعة من إفريقيا الشمالية أو "إفريقية" هي أن هناك رجالا عباقرة يجود بهم الدهر في هذه التربة أسسوا دولة ووطدوا أركانها ثم خانهم قومهم. إن أسباب الضعف لا تأتي من الخارج بل هي كامنة فينا نابعة منا فيجب أن نتقي شرها فنستأصلها ونطهر أنفسنا منها وان نحترم الدولة والنظام والعقد الاجتماعي الذي يربط بيننا جميعا، وأن نطور الأمور بحسب ما تراه الجماعة وبحسب ما تمليه الحكومة الشرعية مهما كانت الملابسات وحتى الأخطاء، وهذا أفضل بكثير مما لو حاول كل فرد أن يقلب الوضع بمحض اجتهاده الشخصي..." مزالي، محمد: **مواقف**، الشركة التونسية للتوزيع،تونس 1984 ،ص 69.

المتواصل الثابت الذي يستغله الرجال الأفذاذ[1] ويصنعون منه الاستقرار النسبي والمدنية الخلاقة والحضارة المشعة. فتاريخ البلاد التونسية هو صراع إذن بين روح المقاومة المستمرة وبين روح التعاون والمؤالفة... صراع بين الحضارة والوحشية، صراع بين روح الاستقرار والإنشاء وبين التهديم والوندلة والتخريب...فروح التعاون والمؤالفة سيصطدم دائما بظاهرة أخرى وهي التخريب والتهديم وروح الفتنة والتناحر وتقويض البناء عندما يشيد وتظهر مزاياه"[2]. ولا يمكن لدولة الاستقلال في نظر البشير بن سلامة أن تشذ عن هذه القاعدة الأزلية حيث ستجد نفسها وهي تسعى لترسيخ روح التعاون والمؤالفة "وتكوين دولة قائمة الذات منيعة قادرة على إنشاء حضارة متميزة خلاقة آثارها باقية على مر الدهر"[3]، في وضعية صراع مستمر ضد روح المقاومة والمناوأة. ولكن هذه الأخيرة لن تأخذ لباس النعرات القبلية مثلما حدث في الماضي بل ستعود في شكل جديد، " في صورة أخرى قاتلة مخربة"[4] مثل الانقلاب العسكري أو التمرد أو "المعارضة الهدامة". من هنا يتضح لنا بعد هام من أبعاد نظرية الأمة التونسية في علاقاتها ببرامج الدولة الوطنية كما اتضحت لدى منظري ذلك المفهوم. فالدولة الوطنية إنما تضع نفسها في مسار البناء والإنشاء والمدنية والحضارة، في حين أن جميع الأخطار الداخلية التي تسعى لتقويض مجهودها لا يمكن إلا أن تكون من احياءات روح التهديم والتخريب، أي أن الدولة الوطنية والنخبة المشرفة على حظوظها في سعيهما لترسيخ "روح التعاون والمؤالفة" ستعتبران كل معارضة تهديدا لذلك المسار، ومن هنا فإن إزاحتها إنما هو إقصاء لغريزة المقاومة التي تصبح في هذا السياق تخريبا ووندلة[5].

---

[1] - لاحظ أن المفتاح هنا هو "الرجال الأفذاذ" الذين لا تساوي تلك الأرضية الصلبة وذلك المد المتواصل شيئا بدونهم.

2 - **الشخصية التونسية**... ص 204-205

3 - **نفس المصدر** .

4 - **نفس المصدر** .

5 - يرد هشام جعيط على ذلك بالقول أنه "إذا أحسنت الدولة فعلا في تحطيم قوى الانتفاض

من هنا فقد قدمت النخبة المنظرة لمفهوم الأمة التونسية من حيث لا تشعر- أو من حيث تشعر- مبررا لاختيار طريقة معينة في التعامل مع خصوم الدولة الوطنية، وهو أمر لا يبدو أنه كان بعيدا عن ذهن هذه النخبة في الإطار السياسي المميز للفترة بين نهاية الستينات وبداية السبعينات. كما أن الدولة الوطنية تضع نفسها في إطار مسيرة المحافظة على وحدة الأمة في حين تحكم على المعارضة، التي قد تأخذ شكل نعرات قبلية عشائرية أو جهوية أو شكل تيارات سياسية، بأنها تهدد تلك الوحدة. من هذا المنطلق فإن النخبة المثقفة البورقيبية ستنيط بزعيم الدولة الوطنية أهم دور له على الإطلاق، ذلك المتمثل في حفظ كيان الأمة بعد أن قام بنشره من تحت الأنقاض. فبورقيبة هو الذي "ألف بين التونسيين حضرا وبدوا وأبرز هذا التوق الموجود في أهل البلاد منذ القديم في ثوب عصري جديد فكانت المؤالفة والتعاون بين الجميع التي تطورت إلى فكرة الوحدة القومية المقامة عليها الوطنية في معناها العصري"[1]. من هنا فإن الزعيم هو الذي يحفظ كيان الأمة وليس الدولة، وهذا تقهقر واضح حتى بالنسبة لبورقيبة وتجسيد شديد التطرف للدولة الوطنية في شخص زعيمها الذي نفخ فيها من روحه فأيقظ فيها الشعور الإنساني. كما أن الشعور الوطني يبدو هنا كمعطى مركزي في العلاقة بين الدولة والأمة. فهذا الشعور المجسم في الحزب الدستوري الجديد، والمجسد بدوره والممركز في شخص الزعيم بورقيبة، (منجب الرجال الأفذاذ)، هو الذي أنتج في نظر كل من مزالي وبن سلامة الأمة وهو الذي تكفل، كنتيجة حتمية لذلك، بإنجاز الدولة. من هنا فلا تناقض مطلقا بين الممارسة البورقيبية ونظرية مزالي/بن سلامة. فالنظرية جاءت على قياس

والاضطراب ودجنت غريزة العداء وتركيبة الرجولة التي قامت باستمرار في وجهها فيما مضى، فإنها لم تحسن فعلا لما شجعت على امتداد نسق المحاباة إلى كافة المجتمع وكذلك حركة الخضوع، وهو النسق الذي لم يكن حتئذ سوى سمة للأرستقراطية الحاكمة. لقد أصبح التملق اليوم صفة مميزة للشخصية التونسية"، جعيط، هشام: **الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي**، دار الطليعة، بيروت 1990، ص 175.

1 - **الشخصية التونسية**... 259-260

الممارسة، والممارسة البورقيبية بدورها حادت كثيرا عن التصور الغربي للدولة القومية حيث عوضت الزعامة المؤسسات. وهكذا فإن الممارسة البورقيبية هي التي أنتجت النظرية التي عبر عنها كل من مزالي وبن سلامة وهي تركيب هجين بين التكوين الفلسفي الغربي والممارسة اليومية القائمة على التجربة والخطأ التي سميت فيما بعد بالبورقيبية[1].

والتأكيد على بناء الزعيم للأمة معنى متواتر في الخطاب البورقيبي. فقد كان ذلك هدف حركة التحرر التي قادها: "لقد أحدث الاستعمار في نفسي رجة جعلتني أستنفد كل طاقاتي لتحسيس أمتي بها عساني أن أنشئ من ذلك المجتمع المشتت جمهورا منظما متراصا يحركه وازع التضامن والوحدة، ويدفعه إلى يقظة الشعور بالكرامة الإنسانية والمدنية والتقدم"[2]. فالعملية التحررية لم تكن في جوهرها إذا عملية تهديم للبناء الاستعماري بقدر ما كانت عملية بناء لذات الأمة التونسية، ولم تكن مقاومة بقدر ما كانت مؤالفة. ويعبر البشير بن سلامة عن ذلك بقوله أن ذلك كان متضمنا في الاستراتيجيا النضالية البورقيبية التي استقرأت التاريخ فبنت كفاحها على مقوم التعاون والمؤالفة وهو ما يختلف في خط مستقيم مع استراتيجيا المقاومة والمناوأة التي بنى عليها الحزب الدستوري القديم عمله السياسي[3]. فهو بناء في اتجاهين: بناء للذات الوطنية وإيقاظ لمفهوم الأمة، وبناء لمستقبل جديد للعلاقة مع فرنسا[4]. وكما أغفلت الأحزاب الأخرى العناية بمقومات المؤالفة واستغرقت في منطق المناوأة والمقاومة فإنها لم

---

1 - أنظر الفصل الأول من الكتاب.

2 - **خطاب** 31 مارس 1964 بتونس

3 - **الشخصية التونسية** ...ص 229-230.

4 - "لقد أخرج بورقيبة الصراع بين الظالم والمظلوم والمستعمر والمستعمر من النتيجة التي كانت حتمية في صراع يوغرطة مع رومة وهو أن يكون هناك في النهاية هازم ومهزوم فكان يوغرطة هو المهزوم بينما في الكفاح التحريري بيننا وبين فرنسا أبعدنا من حسابنا هذه النتيجة وأثبتنا جدلية أخرى صعبة المرامي أخطارها أبعد أثرا ولكنها الحل الطبيعي بالنسبة لهاته البلاد وهو انتشال روح التعاون من التردي في الصراع بين قوتين فيه العنف والدماء والدموع". **نفس المصدر**

تتفطن أيضا إلى عناصر الذات الوطنية الواجب إحياؤها فانساقت في ترسيخ قيم الانحطاط التي لا يمكن أن يقوم عليها بناء سليم. أما الجيل الجديد ففهم كنه الصراع من أجل إثبات الذات وخلصها من الشوائب "واعتبر أن المسألة لا تعدو إلا تخليص الشخصية القومية من كل ما يهددها من تفسخ وذوبان وما يعتري مقوماتها من أوهام وخرافات وإزاغة عن القصد. هذا الجيل الجديد ظهر في الثلاثينات وعبر عن أخلص خصائص المجتمع التونسي الذي هزته طيلة أكثر من خمسين سنة أحداث جلى ورجت كيانه نخبة كان لها الفضل في تواصل النفس وإن هي غرقت في كثير من الأوهام والتعلات والمواقف المرتجلة وردود الفعل العنترية والتواكل على قوى وهمية وانتظار النجدات التي لا تصل أبدا "[1].

ولا يشكل الاستقلال في نظر النخبة البورقيبية نهاية هذه المهمة بل دافعا أكبر لإتمامها، ذلك أن عملية بناء الأمة لم تكتمل بعد إذ يجب الحفاظ على وحدتها ودفعها إلى الأمام من أجل تحقيق غايتها في الوجود[2]. فبورقيبة يعتقد أن مهمته بعد الاستقلال أصبحت المحافظة على الكيان الجديد وترسيخ أسسه بعد أن ضمن الكفاح التحرري عدم تفسخه، من هنا كان يتوجب عليه مواصلة الجهد من أجل"إدماج الأفراد في بوتقة واحدة وتكوين أمة من فئات متفاوتة في مستوى التفكير ومختلفة العنصر أحيانا"[3]. فالاستقلال منظورا إليه من هذه الزاوية لا يصبح غاية في حد ذاته بقدر ما هو أمر يستلزمه بناء دولة ترتكز على الأمة الموحدة بين جميع الفئات والتي تلم شتات الشعب "لأنها المطمح المنشود منذ الدهور، لا حصيلة تفكير مجرد، منفصل عن الواقع لنخبة من المثقفين"[4].

وقد أكد بورقيبة على خصوصية المسار الذي انخرطت فيه النخبة الحاكمة منذ حصول البلاد على استقلالها السياسي، ذلك أنه عوضا عن

---

1 – بن سلامة البشير: **قضايا**، الدار العربية للكتاب، ليبيا–تونس، 1977. ص 20/19.

2 – **الفكر**، س 4، ع 6، 1959.

3 – **خطاب** 12 مارس 1964 بالكاف.

4 – **قضايا**، مصدر سابق، ص 37.

اصطناع الالتحام اصطناعا بمقاومة عدو خارجي، وقع خلقه "بالحماس والعمل المنتج وتوجيه المواطنين نحو معركة البناء والتشييد" مما يؤكد نجاح الدولة في تحقيق هدفها البعيد حيث "أصبحت الأمة التونسية جسدا حيا قائم الذات لا خلايا مبعثرة كل منها على حدة، لقد أصبحت مجموعة خلايا يتكون منها جسد حي"[1].

وكما وضعت النخبة الوطنية لنفسها مهمة جديدة منسجمة مع منطق البناء والمؤالفة فإنها أناطت بمعارضيها مهمة جديدة أيضا متواصلة مع روح المقاومة والمناوأة. فهذه النخبة سترى في الأطراف التي أحرجتها الإصلاحات وهدد كيانها سعي الدولة الوطنية إلى "تجديد الإنسان التونسي بتجديد وتحسين ظروف عيشه المادية والاجتماعية وتطوير ذهنيته وشعوره بفتح أبواب التعلم والتثقف أمامه"[2]، سترى في هذه الأطراف عودة "للمفاهيم البالية والقيم الزائفة التي أورثتها عهود الانحطاط وكانت مجلبة للاستعمار"[3]. وقد أخذ التهجم على المعارضة حدة خاصة إبان الأزمات التي أثارت من جديد مشكلة هوية الدولة الوطنية وموقفها من مكونات الشخصية كما حددتها هي نفسها، وظهر ذلك عندما أثيرت قضية صوم رمضان فانبرى رموز النخبة البورقيبية للدفاع باسم الحداثة عن أولويات الدولة الوطنية منكرين على الأطراف المحافظة احتكار تأويل تعاليم الدين الإسلامي[4] وجاعلين من الدولة الطرف الوحيد المؤهل للتحدث باسمه والمحتكرة للتأويل والاجتهاد إما عن طريق رمزها السياسي

---

1 – **خطاب** 25 جويلية 1962 بتونس.

2 – **الفكر**، س 11، ع 5، 1966

3 – **الفكر**، س 11، ع 5، 1966

4 – "وكذلك اختار واختارت الأمة قاطبة أن تستمر الثورة وأن يتواصل الكفاح ولو وقف سدنة التحجر والجمود موقف المناهضة بدعوى الدفاع عن الدين أو صيانة الخلاق، فإنما هم كالصخرة في وجه أمواج التقدم لا بد من أن تنخر وتتحطم كما تحطمت صخرة الاستعمار". **الفكر**، س 6، ع 5، 1961

المتمثل في الزعيم بورقيبة أو بواسطة المشايخ والمفاتي التي تنيط بهم تلك المهمة[1]. فالمعارضة من هذا المنطلق، مهما اختلفت ألوانها وأشكالها، إنما ينظر إليها كشبح للفوضى والفتنة يروم تعطيل الأمة عن خوض معركتها من أجل التقدم وإغراقها في جدل عقيم وهو موقف وتصور ستحافظ عليهما النخبة الوطنية طيلة العهد البورقيبي سواء كان خصومها السياسيون من المحافظين أو من التحديثيين[2].

إن المتمعن في تطور الخطاب السياسي للنخبة الوطنية ولبورقيبة بالذات خاصة إبان الأزمات التي عرفتها البلاد غداة الاستقلال يلاحظ دون أدنى شك ذلك الميل من طرف الدولة الوطنية ومن طرف النخبة الحاكمة إلى احتكار تمثيل المجتمع والتحدث باسمه. بل إننا إذا نظرنا في تطور مفهوم الأمة ذاته نلاحظ أنه قد أخذ لدى النخبة البورقيبية مسارا جديدا هو بالزعامة البورقيبية أشد ارتباطا

---

1 – أنظر طرافة التأويلات التي انساق فيها رجال الدين الرسميون لأحكام الصوم وخاصة "بيان المشايخ الأيمة بمدينة بترت" و"بيان الشيخ محمد المهيري مفتي صفاقس السابق" في **الثورة الكبرى للقضاء على التخلف الاقتصادي والفكري**، منشورات الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري التونسي، مصلحة التوجيه والنشر، مطبعة العمل، مارس 1960.

2 – "فكانت حركة الحبيب بورقيبة التي نجحت في تخليص الشعب من كل الأوهام السابقة ولاحقة، من التعلق بكل ما يحول الشعب عن غايته القصوى وهي الإطاحة بنير الاستعمار والاستعباد للظفر بالسيادة من أجل الحياة الكريمة. وكانت الأوهام والعراقيل كثيرة تستخدم تارة الإسلام مطية وتارة أخرى العروبة وطورا الشيوعية وطورا آخر الاشتراكية. ولكن حركة الحبيب بورقيبة عرفت كيف تفضح المتاجرة بالدين وبالعروبة والشيوعية والاشتراكية والطرقية وجميع الظواهر التي كانت في العصور الغابرة تحشد الجماهير من أجل خير موعود وتقام دول وتشاد أنظمة فتثرى بعض العائلات ويموت خيار الناس ولا خير يأتي. وتبقى الأغلبية الساحقة تمدهدها فكرة أو تحجب عنها الحقيقة القوة الغاشمة وكبت الحرية. هذه تجربة الشعب التونسي وما زالت مستمرة إلى اليوم تبعد عن الجماهير كل الترهات والخرافات التي تتعلق بشعارات اتخذت من كلمات الحق باطلا: من القومية العربية التي فرق بها بعضهم العرب أكثر مما وحدهم، من شعار الوحدة الذي شتت الصفوف ولم يوحد، من الإسلام الذي دعا إلى الإخاء فكانت الفرق والنحل. فكان كل الذي جعل ليوحد بين الشعوب العربية فرقهم: الدين، اللغة، التاريخ المشترك، علاوة على ما ينخر شعوب العالم كلها من دعوات فوضوية يسارية كانت أو يمينية بينما الشعوب كلها لا تتوق إلا إلى السلم والحرية والكرامة لتقتسم خيرات عرق الجبين بعدالة ولينتفي الفقر والجهل والمرض". **قضايا**، مصدر سابق، ص 45.

منه بتلك الحركية التي نشأت عبر العصور وصهرت التونسيين في بوتقة واحدة مثلما أكدت على ذلك كتابات كل من محمد مزالي والبشير بن سلامة. فنقرأ في مجلة الفكر منذ سنة 1957 وغداة القضاء على النظام الملكي اختزالا كاملا لتجربة الأمة في تجربة الحزب الدستوري الذي أصبح في الحكم، حيث أسند له الفضل الأول في ميلاد الأمة، فهو الذي أنشأ هذه الأمة وليس من عوامل أخرى مؤثرة على عملية الخلق تلك: "نشأت "الأمة" التونسية وتبلورت مقوماتها وانتشر الوعي القومي بين أفرادها منذ ظهور الحركة الوطنية عامة وغداة مؤتمر قصر هلال الخالد خاصة إلى يوم إعلان الجمهورية"[1]. ولم يعط مؤتمر قصر هلال الأمة وجودها فقط بل الأشياء مفاهيمها أيضا، حيث نجد محمد مزالي أيضا يكتب في ذات المجلة أنه في هذا "المؤتمر الخالد" نشأ المفهوم الحقيقي للاستقلال الذي حدد للنخبة الوطنية مهماتها الإستراتيجية التي تتجاوز خروج المستعمر في حد ذاته وتشرع لكل التضحيات التي سيطالب بها التونسيون في المستقبل[2]. وهكذا تتحول الأمة ليس إلى نتاج للتاريخ ولا إلى الدولة في أدنى الحالات بل إلى نتاج للحزب الدستوري الجديد تأسست يوم تأسس وصاحب نموها تلك المغامرة الفكرية الكبرى التي تأسست في الثلاثينات، على حد تعبير البشير بن سلامة، والتي قادت الشعب إلى سبيل النجاة بعد مسيرة طال تلعثمها واضطرابها قرونا وقرونا. وهكذا فإن النخبة الوطنية لا تحتكر التعبير عن خلجات المجتمع فحسب بل إنها تحتكر الأمة فتجعل حدودها هي حدود الحزب الذي قاد مسيرة

---

1 – **الفكر**، أكتوبر 1957، ص 6.

2 – "ذلك أن [التونسيين] مدركون منذ تأسيس الحركة القومية وبالخصوص منذ مؤتمر قصر هلال الخالد معنى الاستقلال الإدراك الحق. إن الاستقلال عندهم ليس حلية يتباهى بها القوم أو غاية ينتهي الكفاح بمجرد بلوغها كما خيل لبعض الشعوب، ليس الاستقلال ذلك بل هو في حقيقته شرط ضروري ووسيلة حتمية إلى جهاد أكبر وأمر وأقسى على النفس جهاد في سبيل تطوير المجتمع ورفع أنواع المظالم وأسباب التقهقر التي تراكمت عليه منذ قرون الانحطاط ووطدها الاستعمار، جهاد لتنمية الإنتاج وتوزيع الثروة توزيعا عادلا وتوفير أسباب العدالة الاجتماعية والعيش الكريم لجميع المواطنين". **الفكر**، س 4، ع 6، 1959

التحرر وأمسك بمقاليد الحكم في البلاد غداة الاستقلال ليواصل ما شرع فيه من بناء للكيان. كما أن احتكار الأمة أصبح يستوجب في الظروف الجديدة احتكار «الوحدة القومية» وإعطائها مفهوما مبالغا في الارتباط ليس بالأمة ككل وإنما بجزء من الأمة وهو الحزب، ولكنه ذلك الجزء الذي يقصد به الكل أي تلك الأمة المصغرة التي يراد بها بناء الأمة النهائية. بل إن عملية التركيز تتواصل لينتج عنها في نهاية الأمر اختزال لكل هذا البناء في رمز الزعيم بورقيبة[1].

لقد بدأ مفهوم «الوحدة القومية» إذا يأخذ صبغته الاصطلاحية ومغزاه الإيديولوجي منذ المرحلة التأسيسية لتجربة الدولة الوطنية في تونس، وهو تجنيد المجتمع لبناء الدولة بعد أن أثمر تجنيده في السابق تحقيق التحرر الوطني. ومعنى ذلك أن الدعوة إلى «الوحدة القومية» هنا ستتم لصالح نخبة معينة بهدف تحقيق الأهداف السياسية لتلك النخبة وهو ما يفترض حتما توقع المعارضات والاحتجاجات، وبذلك تتحول تلك «الوحدة القومية» إلى شعار إيديولوجي لقمع الاحتجاجات عن طريق الإيهام بأن المهمة المراد تحقيقها من تلك الوحدة لم تستكمل بعد، حيث لا يزال المستعمر جاثما على بعض أجزاء الوطن وحيث وجب التوجه إلى "الجهاد الأكبر" وهو مقاومة التخلف. وعوض أن تتسع هذه «الوحدة القومية» إلى كل الأمة فإنها تصبح فضاء يضيق باستمرار ويرفض المحتكرون له أن يتسع لمن يناقضهم الفكر، وبذلك فإن «الوحدة القومية» تصبح أداة إقصاء عوضا عن أن تكون بالفعل أداة توحيد. وقد ظهر ذلك بصفة واضحة إبان تفجر الصراع داخل الحزب الدستوري بين الحبيب بورقيبة وصالح

---

1 – "إن أشد سلاح قاوم به الشعب التونسي الاستعمار وأجبره على ترك فريسته هي «الوحدة القومية» التي بهر بها العالم، تلك الوحدة التي تجلت أيام المحنة وشهدها العالم يوم عودة الرئيس الجليل لأرض الوطن لأول مرة وقد حاول بعضهم بعنوان المعارضة تحطيم تلك الوحدة كما هو معلوم والبلاد ما تزال في حاجة إليها لكفاح البناء والتشييد وإرجاع الحياة للفريسة التي تركها الاستعمار منهوكة القوى ثم ولاستكمال مقومات الاستقلال"، **العمل** بتاريخ 29 مارس 1956، الافتتاحية.

بن يوسف. لقد أكدت الدعاية الرسمية باستمرار على أن المحافظة على «الوحدة القومية» حاجة جماعية غير أن التجربة أثبتت أن هذه الحاجة كانت بالأساس متعلقة ببرامج الدولة. لقد أصبحت الدولة الوطنية تحتكر استخدام المفاهيم وهو ما أسندته باستمرار دعاية قوية وفعالة سخرت لها جميع الأساليب التقليدية والأجهزة الحديثة كالراديو وفيما بعد التلفاز. وكان على أصحاب الآراء المخالفة أن يهيئوا أنفسهم ليس لتحمل تهمة معارضة الدولة والحزب فحسب وإنما أيضا للتهم بمعاداة «الوحدة القومية» والعمل على تشجيع الفتنة كمقدمة لإقصائهم من مفهوم الأمة. ذلك أن إيديولوجيا «الوحدة القومية» كانت باستمرار، وعلى عكس ما يبدو، أداة إقصاء وليس أداة توليف، كما أن الخطاب حول «الوحدة القومية» هو أيضا خطاب أزمات لا يطفو على السطح إلا عند مواجهة النخبة الحاكمة، وليس بالضرورة المجتمع، لأزمة قد تثير الشك في جدوى اختياراتها. إن خطاب «الوحدة القومية» بوصفه تعبيرا عن إيديولوجيا الدولة الوطنية في الفترة البورقيبية هو أيضا تعبير عن كليانية هذه الدولة من جهة أنها لا تقبل الاختلاف وتجعل منه مرادفا للفتنة والفرقة. فالخطاب يجب أن يفهم من جهة الناطق به وليس من جهة محتواه، وبما أن الدولة الوطنية لا تنطق عن الهوى فإن الوحدة القومية التي تنادي بها هي «الوحدة القومية» الحقيقية في حين أن ما يدعو إليه خصومها هي «وحدة قومية» مزيفة. وفي حين يحتكر الزعيم التعبير عن الأولى فإن العناصر الفاسدة تمثل الثانية. وفي حين أن الحقيقية تجمع بين عناصر متجانسة فإن المزيفة تؤلف بين عناصر مختلفة. لذلك فإن «الوحدة القومية» الحقيقية أي الرسمية هي وحدة ترفض الاختلاف ولا تستطيع التعايش معه[1].

---

1 – "وهنا يلزم أن نكون صرحاء في الاختيار فالحزب قد اختار الكفاح من أجل الوحدة لكن بعد القضاء على المتمردين لتتألف الوحدة من حول الحزب... ". **خطاب** بورقيبة بتونس بتاريخ 22 ماي 1958.

إن استعمال النخبة الوطنية الحاكمة لثنائية الوحدة والانشقاق يبين اتجاها واضحا نحو احتكار قسم من هذه النخبة لمصطلح «الوحدة القومية» من أجل إقصاء اتجاهات أخرى داخل هذه النخبة نفسها وليس استبعاد اتجاهات خارجية مناوئة فحسب. ورغم أن الحزب الذي احتضن هذه النخبة قد نشأ هو أيضا في تربة الانشقاق (الذي تم بانفصال جماعة الديوان السياسي عن جماعة اللجنة التنفيذية في مارس 1934) فإن الإيديولوجيا الرسمية جعلت منه الوحيد الذي شذ عن القاعدة وأنتج وحدة قومية على عكس بقية الانشقاقات التي يكون من نتائجها تدمير تلك الوحدة. ويأخذ هذا الاتجاه الإقصائي معناه الواضح من خلال عمليات التطهير السياسي التي عرفها الحزب منذ استلامه مقاليد السلطة حيث أصبحت النخبة الحاكمة تضيق بكل اختلاف في الآراء وتشرع في تهيئة الرأي العام لعمليات تصفية جديدة بداعي الحفاظ عن «الوحدة القومية» المهددة. ولعل المثال الذي تقدمه لنا أزمة العلاقة بين الحزب والإتحاد العام التونسي للشغل التي شهدتها سنة 1956 يوضح أكثر من غيره سيادة ذلك الاتجاه الإقصائي في التعامل مع المعارضة. ويزداد هذا الاتجاه وضوحا إذا ما علمنا أن الاتحاد العام التونسي للشغل لم يكن مجرد طرف سياسي وطني بل شريكا هاما في عملية التحرر، ولكن اختلاف آراء قيادته عن آراء قيادة الحزب سوف تدفع بهذه الأخيرة إلى إقصائه عن لعب أي دور ريادي في عملية بناء الدولة. وكان ذلك في الحقيقة بذريعة محاربة المبادئ الهدامة[1] ومن أجل تمتين «الوحدة القومية» التي تستوجب التضحية بالمصالح الطبقية لفائدة بناء الأمة[2].

---

1 – :" إن الوحدة خرجت من فتنة صالح بن يوسف أشمل وأمتن من ذي قبل وهذا درس للمستقبل عندما لا أكون معكم لأدلكم على المنهج القويم وعندما تتذكرون ما يقصد من مفهوم الوحدة كذلك فيما يخص الوحدة النقابية وتشتيتها. إن الوحدة الوطنية في خطر من أجل اتجاه خاطئ ظهر في الأشهر الأخيرة في الوحدة النقابية نفسها، فكانت النتيجة التخلص من هذا الاتجاه ومن المبشر به في الوسط النقابي" ، **خطاب** بورقيبة في المجلس التأسيسي بتاريخ 27 ديسمبر 1956.

2 – أنظر: **سياسات التحديث في تونس**، مرجع سابق، ص 74 و ص 87.

2- المجتمع إزاء إيديولوجيا الوحدة القومية

أ- "الوحدة القومية" في مواجهة الاحتجاجات

لقد قمنا فيما سبق بتوضيح مراحل وخلفيات تطور مفهوم الوحدة القومية لدى الفئة المثقفة المرتبطة مصالحها وقناعاتها بالدفاع عن النظام السياسي الذي أسس في البلاد منذ الاستقلال، غير أن هذه الفئة لا تمثل إلا جزءا من النخبة المثقفة في تونس غداة الاستقلال وإن كان ما تمثله هو الجزء الغالب داخل هذه النخبة. ومثلما دافعت النخبة البورقيبية عن أفكارها بخصوص الوحدة القومية وقدمت بذلك التبرير النظري للسياسة العامة للدولة الهادفة إلى تكتيل المجتمع وراءها في معاركها المختلفة، فإن النخبة غير الرسمية بشقيها الزيتوني والشيوعي غالبا ما قدمت نقدا لاذعا لذلك المفهوم المقدم للوحدة القومية وطرحت مفاهيمها البديلة لها. غير أن مواقف هذه النخبة اتسمت، مثلما سنرى ذلك، بطابع رد الفعل أكثر منه بطابع الاستمرارية والتركيز المميز للنظريات، لذلك فهي لم تقدم نظرية بمثل صلابة وتحديد النظرية التي صاغها بالتدريج المثقفون الرسميون. وبما أن الخطاب الرسمي حول الوحدة القومية هو خطاب أزمات كما أسلفنا، فإن الخطاب غير الرسمي حول الوحدة القومية، الذي تنتجه أطراف مستقلة أو معارضة للسلطة، هو أيضا خطاب لا يعبر عن نفسه إلا إبان الأزمات نفسها. وبما أن «الوحدة القومية» أصبحت أداة إيديولوجية تستعملها الدولة ضد خصومها وليس مجرد دعوة تقليدية لنبذ الفرقة، فإن المبالغة في استعمالها لهذه الغاية أدت إلى ظهور جدل حول المفهوم بين مختلف الأطراف الوطنية التي كان لا يزال مسموحا لها بالتعبير عن بعض آرائها. وحيث أنها تحولت إلى إيديولوجيا فقد أصبحت "الوحدة القومية" شعارا يستحث الخلاف أكثر من دعوته للوحدة، وخطابا ينتج الشقاق أكثر من إنتاجه الائتلاف. وكما أسلفنا فإن المسألة لا تتعلق بمضمون هذا الخطاب بقدر ما هي متعلقة بالهدف المراد تحقيقه، للسلطة ولخصومها على حد سواء، من

وراء استعماله. بل إن الأمور تطورت إلى درجة جعلت من هذا الشعار يرمز إلى كل ما هو خطاب رسمي، إلى كل تبرير يهدف لتسويق سياسات الدولة الوطنية أو التغطية على فشلها، وبخلاصة إلى إيديولوجيا نظام الحكم. ومن جهتها فإن النخبة الوطنية ستعمل على احتكار هذا المفهوم وفرض تعريفها الخاص للوحدة القومية. ولا تتعلق المسألة في نظرنا بتعريف الوحدة القومية في حد ذاته، ذلك أنه ليس هناك اختلاف جوهري بين تعريف وآخر، وإنما بالنسق المراد ترويجه من خلال إيديولوجيا الوحدة القومية. إننا هنا إزاء مفهوم يختصر كل إيديولوجيا الدولة الوطنية بالفعل، لذلك فإن التعرض له، مهما تفننا في التمسك "بلب المسألة"، لا يعفينا مطلقا من التعرض لكل المسائل الخلافية المتعلقة بالممارسة السياسية للدولة الوطنية. فخلف الوحدة القومية كإيديولوجيا تكمن سياسة الإجماع التي حاولت الدولة الوطنية معززة بنخبتها المثقفة تطبيقها في جميع ميادين السياسة والاقتصاد والمجتمع.لقد أصبغ بورقيبة على «الوحدة القومية» طابعا اجتماعيا وسياسيا هدف من خلاله إلى تكتيل التونسيين وراء الدولة ساعيا بذلك إلى تحقيق نوع من "الإجماع" حول الاختيارات الكبرى للدولة وراسما حدودا ضيقة لما يسمى بالاختلاف في الآراء وهو ما ظهر بصورة واضحة منذ الاستقلال الداخلي وترسخ غداة الاستقلال التام وإعلان النظام الجمهوري ليغدو بعد ذلك، وخاصة إبان معارك الجلاء ومعركة التخطيط، بمثابة المعطى القار في سياسة الدولة الوطنية.

فقد أدى الخلاف حول تقييم اتفاقيات الاستقلال الداخلي ونشوء ما سمي بالمعارضة اليوسفية[1] إلى اضطرار النخبة الوطنية المتأزمة، بفعل حالة الانشقاق الكبيرة التي تعرض لها الحزب الدستوري الجديد، إلى بداية تغيير في خطابها حول وحدة الأمة الذي طورته خلال فترة الكفاح من أجل التحرر،

---

1 – ليس هدفنا فيما سيأتي دراسة الخلاف البورقيبي اليوسفي وتطوراته، وهو موضوع خصص له كثير من الباحثين مواضيع بحث مستقلة، وإنما تتبع تطور الخطاب الوطني حول الوحدة القومية بالموازاة مع تطور هذا الصراع.

فظهر اتجاه جديد نحو تحوير مفهوم تلك الوحدة، ليس بإدخال فئات أخرى إلى حرمها، وإنما بإخراج قسم هام من الأمة ذاتها من ذلك الحرم، وهي مفارقة تبدو غريبة. فالنخبة الحاكمة بدأت بتضييق مجال الوحدة القومية عكس ما كان منتظرا من كون العهد الجديد، عهد الاستقلال، سيلغي الكثير من التناقضات السابقة وسيؤسس "لتونس جديدة يبنيها كل أبنائها". وهكذا فإن تفجر الصراع اليوسفي البورقيبي هو الذي سيدفع بالزعيم بورقيبة إلى تقديم أول تعريف لما يسميه بالوحدة القومية، وهو تعريف لا يرمي في نظرنا إلى تفسير أبعاد العبارة بقدر ما يرمي لتبرير عملية إقصاء جزء ممن يفترض أن تشملهم الوحدة القومية.فالوحدة القومية في نظر بورقيبة "ليست عبارة عن سلة ندس فيها ما نشاء وإنما هي وحدة مقامة على أساس متين ولأجل اتجاه مضبوط معين. وتقتضي الوحدة التخلص من عناصر الفساد إذا ما كانت ضمنها لتتكون الوحدة حقا[...] والغرض منها هو توحيد قوى متظافرة تسير في صعيد واحد، إذ وحدتها تكون قوتها وتجعلها أكثر مفعولية. ولكن إذا ما حاولت توحيد عناصر متباينة الاتجاه فإنك قد عطلت الأعمال بإقدامك على ذلك. والعنصر الفاسد يفسد الطيب أي يعطله على أقل تقدير وعليه فإن المصلحة تقتضي إذ ذاك الإقدام على التخلص من العناصر الفاسدة حتى تعود الوحدة على أساس صحيح، على أساس فيه فائدة. وإننا لن نتمكن من تخليص هذه الأمة من العناصر الفاسدة التي نعتبرها حجر عثرة في سبيل التقدم من أجل السيادة والاستقلال وإن هذا الحزب نفسه الحزب الحر الدستوري الجديد ليس اسمه جديدا إلا لأنه تخلص من عناصر صار اسمها قديما ورأى أنها غير صالحة بدون طعن في صدقهم وإخلاصهم. بيد أننا رأينا أن طرقهم ليست صالحة[...] وبدلا من أن ندجل على بعضنا وأن نبقى ضمن الوحدة الوهمية تخلصنا من تلك العناصر وتمكنا من توحيد الأمة على أساس متين واتجاه جديد وغاية معقولة

وكانت النتيجة إذ ذاك وكان النصر وكان النجاح"[1]. إن هذا التعريف يقدم جملة من الأفكار بطريقة جد مكثفة، يحيل كل منها إلى فضاء معين. فالزعيم بورقيبة يقدم المبدأ العام والقاعدة النظرية التي من المفترض أن تفهم الوحدة القومية في نسقها. فالوحدة لا تتم أولا إلا بين عناصر متجانسة، أي موحدة أصلا. ومحاولة توحيد العناصر المتباينة وإن كان أمرا محبذا من ناحية المبدأ الأخلاقي بالنسبة لأمة تسعى لتعبئة كل جهودها في مواجهة ما بقي من تحديات، إلا أنه سعي ينقلب في نهاية الأمر، حسب التعريف البورقيبي، على الأمة ذاتها لأنها تكون بذلك قد عطلت سيرها وخاطرت بإفساد العناصر الصالحة تحت تأثير العناصر الفاسدة. وهنا يستشهد بورقيبة بتجربة الانشقاق التي قادتها جماعة "العمل التونسي" وأسست بمقتضاها الحزب الجديد في مؤتمر قصر هلال. غير أن الاستشهاد يبدو للوهلة الأولى في غير محله، فهو يدين انشقاق صالح بن يوسف وجماعته ويستشهد في الوقت نفسه بانشقاق مارس 1934 الذي قاده بورقيبة والذي كان من نتائجه "بعث الروح التحررية" من جديد في التونسيين. لكن تفسير ذلك في نظرنا هو أن بورقيبة يؤكد بهذه الطريقة على أن التجربة أثبتت صواب اختياراته كلما التبست الأمور على غيره، فقد نجح في عملية الإنقاذ التي قادها إبان انشقاق مارس 1934 رغم أن ذلك بدا في البداية كمغامرة، لأن تلك العملية كانت نابعة من قراءة موضوعية لتطور الوضع الوطني بينت أن البقاء في "بيت متداع" بدافع الوحدة إنما هو في نهاية الأمر "تدجيل"، لأن تلك الوحدة "وهمية"، وهنا بنيت وحدة جديدة لم تكن العناصر القديمة جزءا منها، وحدة كان بورقيبة وأصدقاؤه من جماعة "العمل التونسي" نواتها التأسيسية، وهي نواة أمدت هذه الوحدة "الحقيقية" بمضمون جديد مكن من "النصر" ومن "النجاح".

---

1 – **خطاب** بورقيبة بالمجلس القومي التأسيسي بتاريخ 27 ديسمبر 1956.

من هذا المنطلق فقد ظهرت شرعية جديدة تعتبر نفسها هي القاعدة وتعتبر كل خروج عنها شذوذا وفتنة وفسادا تحتم مصلحة الأمة (التي احتكر هذا الخطاب تمثيلها والتعبير عنها) التخلص منها جميعا حتى "تعود الوحدة على أساس صحيح". إنها إذا وحدة في حالة تأسيس متواصل، لا تهدف إلى الإجماع إذا كان ذلك الإجماع وهميا، ولا إلى توليف إذا لم تكن من وراء ذلك التوليف فائدة. إن المسألة متعلقة بمصير دولة ناشئة، مثلما تعلق الأمر في 1934 بمصير أمة ينبغي الحفاظ علي هويتها من التفسخ والفرنسة. وفي الظروف الجديدة فإن وحدة الأمة التي تهدد قيام الدولة تصبح وحدة فاسدة، وهمية، لا فائدة منها: "هذه الدولة ناشئة وفي طور التكوين يجب الدفاع عليها لإبعاد الأشرار عنها والمحافظة عليها في هاته الفترة الدقيقة من أيدي العابثين الذين في قلوبهم مرض والذين يبعدون للخارج ويبثون السموم ويغلطون الأمة"[1]. كما أن الدولة في تصديها "لعبث" الذين في "قلوبهم مرض" إنما تمثل الأمة الملتزمة بالدفاع عن وحدتها "الحقيقية" إزاء بعض أبنائها الذين أصبحوا أعداءها: "كل واحد من الآن يريد إدخال اضطراب أو يخل بالأمن فهو خائن لبلاده ليس له مبرر وليس له عذر وليس له ظرف تخفيف يعامل بكل الشدة والصرامة. هذا شيء متفق عليه ليس من طرف الحكومة فقط بل من كامل الأمة بأسرها"[2]. ويعتبر إحداث المحكمة العليا نتيجة لهذا الإجماع على التصدي للخطر المحدق بالدولة والأمة، وهنا تصبح حدود الدولة هي حدود الأمة، وأعداء الدولة هم أعداء الأمة بالضرورة. فكما أن مفهوم الوحدة القومية مفهوم يبحث عن حدوده باستمرار كذلك الأمة تبحث عن مضمون تحدده لها الدولة، فليست لمواقفها قيمة إذا كانت خارج ما تضبطه النخبة الحاكمة، وإذا لم تكن هذه النخبة نواتها فإن وحدتها وهمية فاسدة لا فائدة منها.

---

1 – **خطاب** بورقيبة في المجلس القومي التأسيس بتاريخ 24 أفريل 1956، ورد في **الرائد الرسمي**، مناقشات المجلس القومي التأسيسي العدد 2، 24 ماي 1956.

2 – **نفس المصدر** .

ومن الملاحظ أن التحضير لهذا المنطق في التعامل مع المعارضة للاتفاقيات قد بدأ منذ نوفمبر 1955 أي غداة التحركات السياسية التي قام بها صالح بن يوسف وخاصة خطابه في جامع الزيتونة، وغداة مؤتمر الحزب الدستوري الجديد الذي انعقد بصفاقس في نوفمبر 1955 دون مشاركة اليوسفيين، وقبل أن تتخذ هذه المعارضة طابعا عنيفا. كما ينبغي ملاحظة أن إتباع الفئة البورقيبية التي تسلمت مهام الحكم هذا المنطق قد تزامن مع ظاهرتين متناقضتين مبدئيا: إشراف النخبة الحاكمة على بناء مؤسسات سياسية ونيابية سوف تصبح الناطق الرسمي باسم الأمة مثل المجلس القومي التأسيسي، وظهور بوادر تغلب الاتجاه اليوسفي على الاتجاه البورقيبي وهو أمر بدا واضحا في أغلب جهات البلاد ما عدا الساحل تقريبا، وذلك قبل أن تميل الكفة لصالح الشق البورقيبي لاحقا. هذه الظروف أدت إلى اتخاذ النخبة الوطنية الحاكمة صاحبة المشروع السياسي الذي سمحت بالشروع في تطبيقه اتفاقيات الاستقلال الداخلي، أدت بها إلى إتباع سياسة تقوم على اعتبار أن المؤسسات الموجودة والتي تكونت في الحقيقة خارج الإجماع (ونعني بذلك خاصة المجلس القومي التأسيسي) هي المؤسسات الوحيدة التي تحتكر تمثيل الأمة، ومحاولة إقحامها في الصراع ضد المعارضة، وهو ما ستنجح فيه الحكومة إلى حد كبير وما سيحدد مستقبل المؤسسة التشريعية وموضعها من الصراع السياسي في البلاد طيلة عقود من الزمن. بالإضافة إلى ذلك سيشرع بورقيبة في إعادة بناء الصف الذي يستند إليه بمزيد السيطرة على ماكينة الحزب من جهة وبتسمية الأنصار في المواقع الحساسة في أجهزة الدولة وبظهور توجه نحو الاعتماد على العنصر الجهوي الساحلي[1] وهو أمر سيزيد

1- يلاحظ رؤوف حمزة في هذا الإطار أنه إذا كان تركيز وتدعيم جهاز الدولة وتعاظم تأثيره على مجريات الأمور بالبلاد قد أدى إلى تحطيم الهياكل الجمعية وتدمير أسس التنظيم والإيديولوجيا القبلية فإنه أدى في الوقت نفسه إلى تشجيع نوع من الزبائنية والمحاباة ذات الطابع الجهوي خاصة وأن بورقيبة لم يتردد منذ سنة 1955- 1956 في استعمال النعرة الجهوية الساحلية للتصدي للحركة اليوسفية. حسين رؤوف حمزة: "الدولة في الفكر والممارسة البورقيبية"، **مرجع سابق**، ص 51.

اتضاحا في المستقبل. ومن شأن ذلك أن يدفع إلى التساؤل حول ما بقي حقيقة من نموذج الدولة العصرية الذي كانت النخبة الوطنية تبشر به.

كما كان من مميزات هذه السياسة محاولة نزع أي غطاء سياسي تحتمي به المعارضة وتبلغ من خلاله مواقفها وتدعي به شرعية جماهيرية أو سياسية ما. وفي هذا الإطار بدأت النخبة الحاكمة في مجهود متناسق يرمي إلى تشويه هذه المعارضة وإلصاق التهم برموزها[1] واحتكار الإعلام[2] وحل المنظمات التمثيلية التي اختارت مساندة الشق اليوسفي وتأسيس منظمات منافسة لها. فمن جهة أولى بدأت الصحافة البورقيبية تحضير الرأي العام منذ نوفمبر 1955 وتعبئته ضد

---

1 – "وإذا نظرت إلى الذين مرقوا عن صفوفنا وقاموا اليوم علينا ما رأيت منهم إلا الكاذب باسم الفلاحة وما أبعد ما بينهم وبين الفلاح والعامل الجاد، وما رأيت فيهم إلا المستند إلى ماله وثروته يصرف تجارته ليمتص بها دم ذلك الشعب البائس الفقير وما رأيت منهم إلا ذلك المثقف المزيف الذي علمه الشعب فرجع إليه عارفا يبيعه المعرفة بيع البضاعة الخاسرة، وما رأيت فيهم إلا الخمول الكسول الذي اعتاد الحياة في ظل القصور ومن فتات أصحابها، وما رأيت فيهم إلا كل منافق وكل غرور وكل كذاب أثيم وكان جميعهم عضوا مريضا نال منه الورم فانقطع عن جسد صاحبه ولو لم ينقطع لكان من الضروري قطعه وفصله. أولئك أعراض لم يكن لها إلا أن تزول والحزب جوهر لا يجوز فيه إلا البقاء. أولئك زبد ذهب جفاء والحزب منفعة بقيت للشعب"، **العمل** بتاريخ 25 جانفي 1956. وقد واصلت العمل على نفس المنوال في عددها لليوم الموالي حيث جاء في افتتاحيتها أن "الأمة التونسية تشق طريقها جادة وفي حزم لتحقيق رسالتها في بناء السيادة والاستقلال. ويحاول قوم آخرون بعضهم من بقايا الاستعمار وأذناب الاستعمار وآخرون تزيوا – آخر موضة- في أزياء الوطنية وأصبحوا يعملون لعرقلة سير الحكومة وتعطيل خطى الشعب في اتجاهه التحريري وإثارة شيء من البرازيت في الجو بتلفيق الدعاية وخلق المزاعم وذر وريقات من حين لآخر سموها صحفا (...) ويزينون ما يقوله ويشير به كبيرهم الذي علمهم السحر"، **العمل** بتاريخ 26 جانفي 1956.

2 – حيث أجبرت جريدة الصباح على تغيير موقفها المساند للشق اليوسفي بعد لقاء هدد فيه بورقيبة مديرها بتحمل التبعات بشكل شخصي في حالة استمرار الجريدة في إبراز التعاطف مع اليوسفيين. أنظر في ذلك اللقاء الصحفي الذي أجراه ش. صوماني مع بن يوسف بتاريخ 23 جانفي 1956 والذي نشره بمجلة *Les Temps Modernes* لشهر مارس 1976 قبل أن يعيد محمد الصياح نشره في سلسلة تاريخ الحركة الوطنية: **الدولة الجديدة: الصراع ضد المؤامرة اليوسفية (1956–1958)**[بالفرنسية]، الجزء3 ، دار العمل، تونس 1983، ص.ص. 308–317.

Histoire du Mouvement national tunisien*: Le Nouvel Etat : aux prises avec le complot youssefiste(1956-1958)*, vol. 3,Dar Al-Amal, Tunis 1983

اليوسفيين[1] كما قامت هذه الصحافة بنزع صفة المعارضة عنهم من أجل تبرير خصوصية الرد الذي من المفترض أن تواجههم به حكومة خاب أملها في قيام معارضة بناءة: "كنا نأمل إذاك وننتظر أن تقوم في البلاد معارضة نزيهة قوية تعتمد على الحجة وتستند على الصدق فتقف لا في وجه الحكومة كي تصدها عن السير بل وراء ظهرها تستنشطها وتحفز خطاها وتضطرها إلى الإنجاز وسريع التقدم. وكنا نأمل ذلك وننتظره إيمانا بما خلقنا عليه من ديمقراطية وتمسكا بحق المواطن في إبداء رأيه بكل حرية وبدون قيد واعتقادا منا أن المعارضة الإنشائية النزيهة شرط من شروط الديمقراطية الأساسية. ولكن جدت الأحوال على غير ما أملنا وتطورت الأمور خلافا لما توقعنا فلقد ظهرت معارضة ولكنها اصطبغت بصبغة لا تمت إلى السياسة بسبب ولا تراعي في عملها الواقع التونسي ولا المعطيات التونسية ولا حتى المصلحة التونسية [...] وإذا بها منظمة تتوسع شيئا فشيئا وتمتد في البلاد امتداد السرطان وتدعو الناس إلى الخروج عن القانون وقلب النظام وبث الهلع في النفوس وقتل كل نفس زكية رأت أن الاستقلال الداخلي يجوز أن يكون مرحلة"[2]. فالمقياس الذي على أساسه يجب أن توصف معارضة ما بأنها بناءة هو مدى مراعاتها الواقع التونسي والمعطيات التونسية والمصلحة التونسية، لذلك فإن أكبر الصفات التي اعتز بها بورقيبة وأنصاره هي كونهم ينحون منحى الواقعية في سياساتهم، وهو في حد ذاته جزء ذو قيمة كبيرة في إيديولوجيا الدولة الوطنية[3].

---

1 – " والأمة وهي سائرة جادة في سيرها سوف لا تنجر في تيار يقودها إلى الهاوية، وسوف لن تسمح لأحد بالعبث بمشاعرها ومصالحها، وللحرية حدود مرسومة من الخير أن لا نتجاوزها، وللصبر حدود لا نريد أن نجتازها"، جريدة **العمل** بتاريخ 22 نوفمبر 1955.

2 – **العمل** بتاريخ 26 جانفي 1956.

3 – انظر في هذا السياق أطروحة العلوم السياسية التي خصصها المنصف خضار لهذا الجانب من إيديولوجيا الدولة الوطنية بعنوان **الخطاب والواقع السياسي في تونس**، بالفرنسية، مرقونة، جامعة باريس الأولى، 1977.

Khaddar, Moncef: *Langage et réalité politique en Tunisie*, thèse en Sciences

من هذا المنطلق فإن النخبة الوطنية ستعتبر أن خصوصية الظرف تقتضي منها تأجيل تطبيق بعض المبادئ المتفق عليها وطنيا، وخاصة المسألة الديمقراطية، مخافة أن يستغلها "الذين في قلوبهم مرض" ضد الدولة وضد الأمة. من هنا فإن النخبة الحاكمة ستعتبر، تواصلا مع نفس المنطق، أن ما هو جيد لها هو بالضرورة جيد للأمة، فإذا كان تأجيل تطبيق الديمقراطية يمكن من تحييد الخصوم والمعارضين، فإن ذلك سيمكن حتما الأمة من المحافظة على وحدتها[1]، ذلك أن "سلامة الدولة وصيانة الأرواح البشرية في ظل الحكم الوطني لأفضل عند الله وعند كل من يريد الخير لهذه الأمة من حرية مشوهة تعود بالمضرة على البلاد والعباد".[2] وللوصول إلى هذه الغاية فإن ما يحتاجه الوضع هو سياسة زجرية تنقذ الوضع وليس فتح الباب أمام ممارسة الديمقراطية التي قد يستفيد منها أعداء الأمة: " كونا هذه المحكمة العليا بالنسبة للخارجين عن الدين والوطن وللذين يريدون العبث، المارقين، ولتقتص من القتلة والإرهابيين الذين اقترفوا جرائم".[3]

إن النعوت التي يقع إلصاقها بالخصوم في الخطاب البورقيبي والخطاب الرسمي والمستمدة في اغلب الحالات من القاموس الديني توضح لنا أبعادا أخرى من مفهوم بورقيبة والنخبة الوطنية عموما للأمة وللوحدة القومية على حد سواء. فالمعارضة هنا إنما هي فتنة، وخروج على إجماع الأمة، وعداء للأمة

---

politiques, dactylographiée, Université de Paris I, 1977.

1 – "وإطلاق حرية الرأي والنشر والقول دون قيد لا سيما والبلاد على أبواب انتخابات لا ينبغي أن يؤول والبلاد في ظروف انتقالية كإطلاق لحرية الحث على البغضاء والشتم والثلب والاتجار في دماء الضحايا ولا أن يفسر بأنه حرية التحريض على تقويض أركان هذا النظام أو التحريض على العنف. وعسى أن يقدر الجميع الحرية في أسمى معانيها فإنه لا يشرف تونس الناهضة أن يستغل أحد أبنائها الحريات أسوأ استغلال"، **العمل** بتاريخ 14 جانفي 1956.

2 – **نفس المصدر**.

3 – **خطاب** بورقيبة في المجلس القومي التأسيس بتاريخ 24 أفريل 1956، مصدر مذكور.

وللدين، وسرطان يهدد جسدها السليم[1]. وهي في الحقيقة نفس النعوت التي حاول الدستور القديم إلحاقها ببورقيبة وجماعته غداة انشقاق 1934. غير أن الأهم من ذلك هو أن اكتساب هذه النعوت حدة متزايدة كلما تصاعد الصراع ضد الشق اليوسفي، تزامن مع نوع من تخفيف في اللهجة المعادية للفرنسيين وهو ما يوحي بإعادة ترتيب للأولويات لدى الشق البورقيبي . وفي اعتقادنا أن أسبابا أخرى غير اقتناع التونسيين بمضمون الخطاب البورقيبي حول الوحدة القومية (وهي مسألة تتجاوز نطاق بحثنا) هي التي ساعدت على حسم الصراع ضد اليوسفية، ولكن ذلك لا يعني أن نسق استعمال الدولة الوطنية لهذا الخطاب سيخف أو يتراجع. بل على العكس من ذلك أنه سيتم باستمرار رفع هذا الشعار بالموازاة مع ظهور أية احتجاجات على سياسة هذه الدولة.

والحقيقة أن الصراع ضد اليوسفيين وإن استنزف جانبا كبيرا من طاقة النخبة البورقيبية إلا انه لم يكن الصراع الوحيد الذي خاضته هذه النخبة. ورغم اعتقاد بعض الأطراف المصنفة ليبرالية بأن "الفتنة اليوسفية" قد حكمت نهائيا على إمكانية قيام معارضة في البلاد[2]، إلا أن هذه المعارضة قد وجدت بالفعل وأتاح وجودها نوعا من الصراع بين قوى سياسية متباينة وناضجة على مستوى خطابها السياسي، وخاصة في الفترة المتراوحة بين الاستقلال الداخلي والمحاولة الانقلابية الفاشلة لسنة 1962.

لقد أثارت عملية بناء مؤسسات الدولة الوطنية وخاصة منها المؤسسات التمثيلية، وطبيعة الطريقة التي أدارت بها النخبة الوطنية الحاكمة شؤون الدولة

---

1 – لمزيد الإطلاع على هذا الجانب من الخطاب البورقيبي وعلى صورة المعارض عموما في الخطاب الرسمي انظر البحث الطريف الذي قدمه صديقنا عميرة علية الصغير بعنوان: "صورة المعارض في الخطاب البورقيبي: الوجه والقفا" في أعمال المؤتمر الدولي حول **السلطة وآليات الحكم في عصر بورقيبة بتونس والبلاد العربية**، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان 2003، ص.ص. 151-161.

2 – مقال البشير بن يحمد في **أفريك أكسيون** *Afrique-Action* بتاريخ 21-27 نوفمبر 1961 بعنوان Le dirigeant et le citoyen. (سنشير إليها لاحقا بأفريك أكسيون فقط).

الوليدة ونوع المشروع المجتمعي الذي بدأت تلك النخبة الترويج له لدى قطاعات الشعب المختلفة، أثارت جدلا حول مفهوم الوحدة القومية بين النخبة الحاكمة والمعارضة حاولت فيه هذه الأخيرة العودة إلى المفهوم الأولي للوحدة القومية باعتباره ضرورة للتغلب على الصعوبات وليس إيديولوجيا لنظام الحكم. غير أن هذا الجدل كان يعبر في الحقيقة عن صراع شديد بين النخبة البورقيبية وفئات معينة من التونسيين لاحظت، من خلال تلك السياسات والاختيارات، انزلاق البلاد إلى نظام حكم فردي استبدادي متمحور حول الحزب الدستوري الجديد ومتمركز على الزعامة البورقيبية. فقد نبهت الصحافة الشيوعية إلى "الأخطار الكبرى الكامنة وراء "الوحدة القومية" الرسمية التي أصبحت أداة لحد الحريات ولطمس الحركة النقابية وإخمادها وتعطيل مطالب العمال المشروعة"[1]. "فنظرية" الوحدة القومية من هذه الزاوية ليست سوى محاولة من طرف الحزب الدستوري "للحد بشكل أو بآخر من النشاط السياسي المستقل للجماهير الشعبية. فقد فرض هذا الحزب احتكارا كاملا للحياة السياسية أصبحت معه حرية الانتظام في جمعيات أو أحزاب هي، مثل بقية الحقوق والحريات المذكورة في نص الدستور، حرية شكلية أكثر منها فعلية. فليست الوحدة القومية من هذا المنطلق تعبيرا عن سعي الحزب لتحقيق تحالف ديمقراطي لكل الطبقات الاجتماعية الوطنية من أجل تحقيق أهداف مشتركة وفي كنف احترام المصالح الشرعية الخاصة بكل منها. إنها على العكس من ذلك تماما نفي لحقيقة وجود طبقات اجتماعية من أجل تبرير تذويبها داخل الحزب الواحد، حزب البرجوازية الوطنية"[2]. لقد طالب الشيوعيون التونسيون أن يتحول شعار الوحدة القومية إلى عملية تحالف وطني حقيقي بين قوى منظمة ومعبرة عن مصالح فئات اجتماعية موجودة واقعيا، معتقدين أن احتكار الحزب لهذه الوحدة القومية

---

1 – **الطليعة** بتاريخ 14 جوان 1959.

2 – **منبر التقدم** *Tribune du Progrès* العدد 16-17، مارس-أفريل 1962.(سنشير إليها لاحقا بمنبر التقدم فقط).

سيؤدي لا محالة إلى تجنيد كامل فئات المجتمع التونسي لخدمة مصلحة فئة بعينها تسعى لخدمة مصالحها الخاصة تحت غطاء المصلحة العمومية. فالوحدة الحقيقية من هذا المنطلق ليست ذوبان الطبقات في جسم واحد، ولا هي ذوبان التنظيمات والأحزاب الوطنية في تنظيم واحد ولو كان هذا التنظيم يمسك بكل السلطة. وهي لا يجب أن تكون وحدة في المطلق وإنما يجب أن تكون نتيجة التقاء جميع الأطراف والقوى الحية في المجتمع على أهداف موحدة ولفترة معينة بسبب خصوصية مرحلة تاريخية ما، ولا يجب أن يكون شكل هذه الوحدة التنظيمي هي الأمة ضرورة وإنما يمكن ضبط أشكال أخرى لهذا الالتقاء المرحلي. وطالما رفض الحزب الحاكم هذه النظرة للوحدة القومية فإنه في نظر الأطراف الشيوعية إنما يغطي على محاولته احتكار الحياة السياسية وتجنيد المجتمع بفئاته المختلفة والمتناقضة أحيانا لخدمة مصالحه الخاصة التي ليست في نهاية الأمر سوى مصالح طبقة اجتماعية معينة هي البرجوازية الوطنية التي تسعي لترسيخ أقدامها في السلطة بتكميم كل الأصوات المعارضة. وهكذا فقد تفطنت المعارضة إلى تحول الوحدة القومية إلى إيديولوجيا لنظام حكم غير ديمقراطي يسعى للتغطية على أخطائه في ميادين السياسة الداخلية والخارجية بمصادرة حق الفئات والطبقات الاجتماعية في التعبير عن رؤاها ومصالحها بواسطة تنظيماتها الوطنية عن طريق إنكار وجودها تماما، وكذلك بمحاولة تسويق نوع من "الخصوصية التونسية" التي تمنع تركيز ديمقراطية على النمط الكلاسيكي وتبرر عبادة الشخصية:" إن خدعة من هذا النوع يمكن أن تنجح أحيانا وإلى حد معين غير أن الستار الذي تختفي وراءه لن يلبث أن يسقط، وهناك لن يكون بد من ممارسة الديكتاتورية في أقسى أشكالها أو الدخول في مواجهة دامية مع المجتمع"[1].

---

1 – منبر التقدم العدد 3 لشهر فيفري 1961.

لقد كان المخرج في نظر المعارضة تطبيق نظام حكم ديمقراطي يحاول تكتيل الفئات على أساس مصالحها المشتركة وفي ظل الاعتراف بوجودها بعيدا عن أي مسعى لإقصائها وتدجينها. وهكذا تحول الجدل حول الوحدة القومية من أداة حاولت النخبة الوطنية من خلالها تكتيل المجتمع حولها إلى فرصة لنقد سياسة هذه النخبة واتهامها بالسعي لفرض رزنامتها الخاصة على بقية الأطراف، وهذا بالضبط ما سعت تلك النخبة في الحقيقة لتلافيه عندما حرصت على أن يتشكل المجلس التأسيسي وباقي الهيئات من الأتباع والموالين فحسب، وأن تهمش المعارضة إلى أقصى الحدود قبل أن ترمي بها خارج الوحدة القومية كما كانت تراها ثم بعد ذلك خارج الأمة وخارج الوجود الشرعي.

ب- مؤسسات الإجماع أو نحو الكليانية

مثلت فترة إعداد الدستور التي طالت أكثر من ثلاث سنوات وتواصلت من قيام المجلس القومي التأسيسي إلى إعلان النص الدستوري في جوان 1959 المرحلة الأكثر حساسية في هذا المسار، حيث وضعت فيها أسس النظام الجديد وتباينت خلالها الطروحات حول شكل دولة الاستقلال ومكانة الحريات. ويعود طول الفترة التي استغرقها الدستور إلى عاملين. فمن ناحية أولى لم تكن النخبة الوطنية تمتلك مشروعا سياسيا جاهزا للتطبيق مما جعلها تخير إتباع منهج تجريبي يتيح لها التأكد عمليا من مدى ملاءمة سياساتها للواقع التونسي. لذلك فإن إعلان الدستور[1] قد تم عندما أكملت النخبة الحاكمة تجربة طريقة عمل

---

1 – تم ذلك في 1 جوان 1959وهي الذكرى السنوية لعودة الزعيم بورقيبة من فرنسا أو ما سمي بعيد النصر وليست ذكرى الاستقلال ولا ذكرى إعلان قيام النظام الجمهوري. وفي هذا الإطار لاحظت الصحافة الشيوعية في مستهل الستينات هذا السير نحو تغليب الطابع الشخصي على الذكريات الوطنية فاستغربت أن يقع إيلاء عيد ميلاد الرئيس بورقيبة أهمية أكبر من ذكرى إعلان الجمهورية، وأن تتغلب ذكرى 1 جوان على ذكرى الاستقلال "وهو دليل على سير النظام سيرا حثيثا نحو عبادة الشخصية المناقض للمبادئ الجمهورية والذي ستكون له انعكاسات سلبية في المستقبل"، منبر **التقدم** العدد 20، سبتمبر 1962.

الهياكل والمؤسسات وتفاعلها فيما بينها، أي عندما أصبحت هناك ضمانات عملية لحسن سير النظام الجديد[1]. ومن جهة أخرى فقد كان الزعيم بورقيبة في حاجة ماسة لهذا الهيكل التأسيسي لإصباغ نوع من الشرعية على السياسات التي يتبعها في فترة حساسة من عمل حكومته كان عليها فيها أن تستكمل مقومات السيادة وأن تواجه معارك مختلفة مع أطراف عديدة في نفس الوقت، على المستوى الداخلي والخارجي. فقد كان المجلس القومي التأسيسي أداة تغيير النظام من ملكي إلى جمهوري، كما كان هيكلا مساندا لسياسة بورقيبة إزاء المشكل الجزائري وكذلك إزاء المشاكل الناجمة عن مخلفات النظام الاستعماري. من هنا نلاحظ أن الزعيم بورقيبة كان لا يفوت الفرصة لطلب مساندة هذا المجلس التأسيسي كلما احتاج إليها غير أن ذلك يتنافى في الحقيقة مع المهمة المفترضة التي يطلب من مجلس تأسيسي ما القيام بها: لقد أصبح هذا المجلس مؤسسة ترمز إلى الإجماع وهو مالم يكن الحصول عليه صعبا بالنسبة لبورقيبة ذلك أن هذا المجلس كان لا يضم سوى الأنصار والأتباع.

فإذا عدنا إلى تركيبة هذا المجلس نلاحظ أن انتخابات 25 مارس 1956 لم تجر فقط في ظرفية من الفوضى الناجمة عن الحرب الأهلية وفي إطار من التضييق والقمع والترهيب وعمليات الإغتيال ضد الخصوم السياسيين، وإنما تمت أيضا وفق قانون انتخابي هدف من خلاله إلى تركيز سيطرة مطلقة للحزب الدستوري الجديد على المجلس التأسيسي، وهي نفس الأداة التي ستستعمل لاحقا لضمان سيطرة ذات الحزب على الحياة التشريعية فيما بعد. ذلك أن أمر 29 ديسمبر 1955 الذي نص على انتخاب المجلس القومي التأسيسي عن طريق الاقتراع العام المباشر لم ينص على الطريقة العملية لإجراء العملية الانتخابية وإنما

---

1 – عبد الله، رضا: "الحزب الدستوري الجديد منذ الاستقلال" [بالفرنسية] في **المجلة القانونية والسياسية لما وراء البحار**، العدد الرابع، أكتوبر–ديسمبر 1963، ص.ص. 573–642، ص 598. .
Ridha (Abdallah): "Le Néo-destour depuis l'indépendance", in *Revue juridique et politique d'Outre-mer*, N° 4, oct-déc. 1963, pp. 573-642.p 598.

أوكل ذلك للقانون الانتخابي، وفيما بعد سنلاحظ أن الدستور لن يفصل أيضا طريقة الاقتراع وتراتيبه وأوكل ذلك للسلطة وللقوانين الانتخابية. وبما أنه ليس هناك من قانون انتخابي بريء مثلما يرى المختصون في القانون الدستوري، فإن اللجوء لطريقة اقتراع دون أخرى يتم دائما اعتبارا لما يرجى تحقيقه من الانتخابات[1] وخاصة استمرار سلطة الأطراف الموحية بالقوانين الانتخابية وتجديد نيابات النواب المصوتين عليها. في هذا الإطار يتنزل قانون 6 جانفي 1956 الانتخابي الذي قيد من حرية الناخب تقييدا شديدا فحجر الخلط بين القوائم المتنافسة ومنع التشطيب، فكان مطلوبا منه أن ينتخب قائمة وليس مترشحين مما جعل من الانتخابات انتخابات مبايعة، ذلك أن نتيجة قانون مماثل لا يمكن أن تكون سوى سحق أي شكل من أشكال المعارضة للحزب القوي والمهيكل الموجود على الساحة، وهو الحزب الدستوري الجديد والمنظمات النقابية والمهنية المتحالفة معه في إطار الجبهة القومية، ومن هنا فقد كان هذا القانون الانتخابي "أول لبنة لاحتكار الحياة السياسية من طرف كتلة انتخابية معينة"[2]. ولم يكن ذلك أمرا مستهجنا في الحقيقة فقد نظر إلى الانتخابات دائما كمناسبة لإبراز تمسك التونسيين بالحزب وبقيادته، وكون جميع نواب المجلس التأسيسي، والتشريعي فيما بعد، ينحدرون من الحزب أمر لم يكن الحزب

---

1 – بن عاشور، رافع: "انتخاب المجلس القومي التأسيسي وتركيبه"، في **المجلس القومي التأسيسي**، أعمال ملتقى الجمعية التونسية للقانون الدستوري (ماي 1984)، نشر مركز الدراسات والبحوث والنشر، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية والاقتصادية، تونس 1986، ص.ص. 33-88، ص 35.

2 – **نفس المرجع** ، ص 36. كما يلاحظ رافع بن عاشور أنه لم يراع في تقسيم الدوائر الانتخابية التقسيم الإداري المعمول به آنذاك، فقام بتقسيم المملكة إلى 18 دائرة انتخابية تضم كل منها أكثر من عمل بهدف تهميش الأعيان المحليين الذين ربما كان التقسيم القديم المبني على الانتماء القبلي سيمكنهم من البروز في حالة الترشح في إطار قوائم محلية. بالإضافة إلى ذلك يلاحظ أن حدود الدوائر الانتخابية كما ضبطت بمناسبة انتخابات المجلس القومي التأسيسي كانت مطابقة تقريبا لحدود الجامعات الدستورية وهي الهياكل الجهوية للنشاط الحزبي. هذه الاعتبارات هي التي قد تكون دفعت بجملة المنظمات القومية والنقابات للتحالف مع الحزب في إطار الجبهة القومية بعد أن بدا لها أن منافسته في ظل هذا القانون الانتخابي أمر غير ممكن.

ليخجل منه بل ليثبت به أسبقيته وجدارته باحتكار تمثيل السيادة الشعبية. وهو أيضا متجانس مع الإيديولوجيا العامة للأحزاب التي قادت عملية التحرر في الأقطار الإفريقية، ذلك أن تنازل الشعب عن سيادته تتم هنا لفائدة الحزب وليس لفائدة المؤسسات الجديدة وإن تمت في فضاء هذه المؤسسات. كما أنه ليس بوسع المؤسسات التمثيلية العصرية أن تدعي احتكار تمثيل السيادة الشعبية إلا بطريقة غير مباشرة. وهكذا تتم انتخابات هذه المؤسسات لإعطاء الحزب المهيمن على الساحة أداة شرعية لاتخاذ القرارات أكثر منها لتشكيل هيكل يمثل الشعب، من هنا فإن النظام الانتخابي يقع اختياره بالطريقة التي تمنع أية قوى معارضة للحزب الواحد من منافسته وبالتالي الدخول للبرلمان وادعاء تمثيل الإرادة الشعبية[1]. فليس اختيار هذا النموذج من النظام الانتخابي أمرا مستقلا عن التصور العام الذي كانت النخبة الوطنية الحاكمة تحمله عن مستقبل ممارسة السلطة في تونس المستقلة وعن موقفها من مسألة الوحدة القومية التي يجب على الانتخابات أن تبرزها[2]. فالاقتراع بالأغلبية ومن دورة واحدة في نظر هذه

---

1 – أنظر دباش، شارل: "الحزب الواحد وامتحان الحكم: التجارب المغاربية والإفريقية" [بالفرنسية]، في **حوليات إفريقيا الشمالية، 1965**، ص ص 9-36، ص 21.

Debbasch (Ch.): "Le parti unique à l'épreuve du pouvoir. Les expériences maghrébines et africaines", in *Annuaire de l' Afrique du Nord*, 1965, pp. 9-36. p 21.

2 – فنقرأ في تعليق لجريدة **العمل** على الانتخابات التشريعية الفرنسية لسنة 1956 التي أوصلت اليسار للسيطرة على البرلمان: "ولعل أكبر العلل هي القاعدة الانتخابية التي فرضها البرلمان السابق على الشعب [كذا]. فهاته القاعدة كانت سببا في تعدد التشكيلات والأحزاب التي لم يظهر البعض منها إلا من أجل الانتخابات (...) فكان من الطبيعي أن تأخذه الحيرة وأن يرتبك في اختياره وأن لا ينتخب عن ثقة تامة وعقيدة راسخة اللهم إلا القليل منه (...) و لم يكن إلا ما يحتمه المنطق أي نشأة برلمان مشتت الأفكار مشتت الاتجاهات مشتت القلوب(...) وشتان بين ما نراه اليوم في البرلمان الإنجليزي من وضوح واستقرار وبين ما يعرضه البرلمان الفرنسي من غموض وتدحرج(...) وعسى أن يكون لمشرعينا في تونس عبرة بما يجري في البلاد الأخرى فلا يضعوا إلا قانونا انتخابيا يقي الناخب سوء الحيرة ويقي بلادنا الجديدة الشابة وخيم التدحرج وسوء التردد ولا يجعل للتطرف الأعمى أحمر كان أو أصفر وسيلة للأخذ بناصية الشعب وتوريطه في مجاهل الضلال"، **العمل** بتاريخ 5 جانفي 1956، الافتتاحية.

النخبة أمر محمود لأنه يمنع التفتت المبالغ فيه للقوى السياسية: "إن تونس لا تملك الآن إلا تشكيلة حزبية صالحة وحيدة وهي الحزب الدستوري الجديد، وإن إقرار الانتخاب حسب نموذج نسبي لن يكون من نتائجه نشأة تشكيلات أخرى بنفس الجدية. إن الأمر على العكس من ذلك تماما فهي لن تشجع إلا على تطور فوضوي لمجموعات صغيرة بدون محتوى سياسي محدد. كما أن بعض المصالح ستعمل على الانفصال عن الحزب الدستوري الجديد أو مواجهته، يشجعها على ذلك الأمل في تحقيق نجاح ما بواسطة الاقتراع النسبي، ولكن دون قدرة على تشكيل قطب يجذب إليه الرأي العام. وعلى العكس من ذلك فإن إتباع طريقة الاقتراع بالأغلبية المطلقة ومن دورة واحدة من شأنه أن يجعل الناخبين يفرقون بين تشكيلة وأخرى على أساس ما تقدمه من برامج سياسية متناسقة ينسجم معها قسم هام منهم، غير أنه يمكن تطوير طريقة الاقتراع تلك بمنح الناخب حق الاختيار بين مترشحين من نفس القائمة، أي أن تكون القائمة مفتوحة مما من شأنه التلطيف من تسلط اللجان المحلية أو المركزية للأحزاب السياسية. وهكذا يقع احترام الخط السياسي العام مع ترك حد معين من الحرية لمناضلي حزب ما للاختيار بين عدة مترشحين"[1].

وهذا الموقف يعيدنا إلى مفهوم المركزية الديمقراطية والذي يجعل من هياكل الحزب الحاكم الفضاء الوحيد للحياة السياسية الشرعية، وليس المؤسسات التمثيلية التي ترمز مبدئيا لسيادة الشعب. من هنا فإن خليطا هجينا بين نظام الحكم الديمقراطي ونظام الحكم الشمولي قد وقع اختياره كنظام حكم للبلاد[2] وقد تم ذلك تحت تبرير واحد دائما، وهو أن الحزب هو الذي وحد

---

1 – صحيفة **لاكسيون** *L'Action* بتاريخ 28 أكتوبر 1957. (سنشير إليها لاحقا بلاكسيون فقط)

2 – أنظر حول هذا الموضوع قونيداك، "تصورات الديمقراطية في دول العالم الثالث"، [بالفرنسية]، في **المجلة القانونية والسياسية**، العددان 1 و 2، جانفي-جوان 1986، ص.ص. 1-15.

Gonidec (P. F.): "Les conceptions de la démocratie dans les Etats du Tiers-monde", in *Revue juridique et politique*, N° 1-2, janvier-juin 1986, pp. 1-15.

الأمة ومنحها كيانها السياسي وقاد معركتها التحررية، تلك المعركة التي برزت فيها وحدة الأمة، قادر على قيادتها نحو التقدم، وأن حصول البلاد على استقلالها لا يمثل نهاية لدور الحزب الذي يجب أن يبقى الناطق الشرعي باسم رغباتها. فاختيار مرشح معين لا يعني اختيار فرد بقدر ما يعني تجديدا لعملية الثقة في الحزب، من هنا نفهم إصرار القانون الانتخابي على منع التشطيب في القوائم، فاختيار قائمة الحزب ليس عملية انتخابية روتينية وشكلية، إنها تعبير عن تواصل الإجماع على زعامة الحزب للأمة ومبايعة له ولزعيمه على مواصلة الرسالة وعلى منح البلاد مؤسسات عصرية،دون أي اعتبار للهوية الشخصية للمترشحين. وحتى بعد حصولهم على المقاعد في المجلس النيابي فإن النواب يظلون مناضلين في الحزب عليهم إطاعة الأوامر النابعة من هياكله[1]. من هنا فإن الحزب هو الهيكل الممثل للإرادة الشعبية وليس البرلمان، وهذا الأخير لا يعدو كونه ضرورة شكلية ومؤسسة يصادق فيها على الإجماع الذي تحقق قبل ذلك في إطار الحزب. فالعملية الانتخابية من هذه الزاوية لا تعدو كونها عملية مبايعة يصرح فيها التونسيون بوحدة الهدف الذي يسعون لتحقيقه بقيادة الحزب والزعيم، ومثلما عبروا عن وحدتهم إزاء مطلب التحرر داخل هياكل الحزب فإن عليهم مواصلة التمسك بهذا الفضاء، وهو تمسك لن يكون من نتائج التصويت سوى إثباته. وكما أن أولويات الأمة حددت في هياكل الحزب فإن على الأمة أن تعرب عن الولاء له دون غيره من المؤسسات المستحدثة من أجل تحقيق البرامج المرسومة[2]. وهكذا فإن نظام الحكم القائم على الإجماع تقع ترجمته واقعيا في شكل نظام حكم ممركز. وإن أهم مميزات هذا النظام، التي لم يقم دستور 1959 سوى بإثباتها، هي بدون شك مركزيته المفرطة وأحادية القرار داخله واحتكار الحياة السياسية وتطابق المؤسسات الحكومية مع الهياكل

---

1 – كامو، ميشال: **مفهوم الديمقراطية ...**، مرجع مذكور، ص. 312.

2 – **نفس المرجع** ، ص 184.

الحزبية وهي مميزات تهدف في نهاية الأمر إلى تيسير تحكم نخبة ضيقة يقودها الزعيم الملهم في مصير الدولة والأمة والتصرف فيهما كملكية خاصة[1].

غير أن النخبة البورقيبية تقر أن هذا النظام ليس إلا مرحلة قبل بناء الديمقراطية، إذ أن الديمقراطية تتطلب توفر جملة من الشروط وتربية معينة، وهذه التربية إنما تتم داخل الحزب[2]. فالديمقراطية "جهاز دقيق يتطلب التدريب ولا يمكن أن توكل إدارته إلا لذوي الخبرة والمعرفة وإلا انقلب وبالا"[3]. فالمسألة في نظر بورقيبة[4] هي مسألة نضج[5]، وطالما أن الشروط التي تخول للشعب التونسي أن يمارس الديمقراطية دون أن تهدد وحدته القومية لم تتوفر بعد[6] فإنها

---

1 – فلوري، كوراني، مانتران، كامو وأغات: **الأنظمة السياسية العربية** [بالفرنسية]، المنشورات الجامعية الفرنسية، باريس 1990، 558 صفحة، ص.ص. 420-421 .

Flory (M.), Korany (B.), Mantran (R.), Camau (M.), Agate (P.): *Les régimes politiques arabes*, P.U.F., Paris, 1990, 558 pages.

2 – "إن نظام الحزب الواحد هو بمثابة مدرسة للتربية المدنية وللوصول إلى الديمقراطية الحقيقية. فإنه يسمح بالنقد والمعارضة داخل الحزب نفسه، بل يعطي وزنا كبيرا له حتى أن الحزب لا يتردد في تغيير سياسته وأوضاعه ليتجاوب مع النقد الإصلاحي والمعارضة البناءة. وبهذه الطريقة يمكن تربية أعضاء الحزب تربية سياسية وديمقراطية صحيحة مع مراعاة المصلحة العامة أولا وبالذات والإشتراك في مجهود موحد لفائدة الجميع"، رزق الله، عبد المجيد: **نظرات في إشتراكيتنا**، الشركة القومية للنشر والتوزيع، تونس 1963، ص 62.

3 – **خطاب** بورقيبة بتاريخ 26 أفريل 1966.

4 – وفي نظر كامل النخبة الوطنية التي قادت الكفاح من أجل التحرر وأمسكت بزمام الحكم أيضا: "لا أتذكر يوما من الأيام ولا سمعت يوما الأوساط الوطنية تنادي بأن الوقت قد حان حتى يتمتع بالفعل الشعب بحقوقه فالشعب عندئذ كان كله تقريبا (80 بالمائة) من الأميين والعروشية متغلغلة فيه. فالمثقفون سواء ثقافة غربية أو شرقية، أعني زيتونية، كانوا متفقين على وجود خاصة وعامة"، **شهادة الباهي الأدغم** في ملتقى الجمعية التونسية للقانون الدستوري، مرجع مذكور، ص 138.

5 – أنظر هذا الجانب من المسالة بإسهاب أكبر في مقال عميرة، علية الصغير: "هل نجح بورقيبة في مشروعه التحديثي؟"، في أعمال المؤتمر الثاني حول **بورقيبة والبورقيبيون وبناء الدولة الوطنية**، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، سبتمبر 2001، ص.ص. 101-116.

6 – "النظام الديمقراطي يكفل حرية الأحزاب والنزعات والزعامات، ولكنه لا يضمن أن يتبع الشعب ضالا إذا ضل أو معتديا إذا اعتدى أو غاضبا إذا اختلط عليه القول فحسب نفسه حزبا وحسب نفسه شعبا، وأباح لنفسه ما أجمع الشعب على إنكاره عليه"، **العمل** بتاريخ 12 جانفي 1956.

ترف وأمر غير ضروري، خاصة في حضور زعيم هو أكبر ضمان لسيادة العدل والقانون والمصلحة العامة[1].

إن الحزب الدستوري في نظر بورقيبة هو أحسن ما يمكن تقديمه للتونسيين: "أفهل هناك حزب أحسن من هذا؟ وهل ثمة أفضل من حزب يجمع بين البطولة والأعمال الجبارة والتواضع وفتح صدره للشباب وللذين لا ينتمون إليه لكي يناقشوه ولا يطلب منهم مقابل ذلك إلا النزاهة والإخلاص وحب الخير للوطن؟ فكيف يصح بعد هذا لأحد أن يستنكف من هذا الحزب أو يتحرر منه؟ إن هذا الحزب ليس حزبا بالمعنى الضيق الذي يوجد في أوروبا حيث تكون الأحزاب عبارة عن مجموعة من البشر ملتفة حول أفكار أو طرق عمل معينة كاللائكية والرأسمالية أو غيرهما بل إن هذا الحزب يجمع كل الذين يريدون أن يخدموا وطنهم وهو مستعد للمناقشة وتبادل الرأي وقابل للمعارضة ما دامت في دائرة مصلحة الوطن ولهذا فإن كل من ينعزل عن هذا الحزب يكون قد انعزل عن الوطن".[2] إن "الخصوصية التونسية" تجعل من إمكانية بروز أحزاب أخرى غير الحزب الدستوري أمرا غير ممكن نظريا وواقعيا، إذ أن الحزب يجمع داخله كل الأمة، وهي أمة لا يمكن تقسيمها إلى مصالح أو طبقات لأنها موحدة ومتضامنة، وبالتالي فإن أية أحزاب تتكون إنما تتكون خارج الأمة، وبما أن الديمقراطية ممارسة تتم داخل الأمة فإنها تتم ضرورة داخل الحزب. وبذلك نعود إلى النقطة الأساسية في نظرة بورقيبة للحزب كونه يعتبره طليعة الأمة والمكلف ببنائها، وهو موقف تناولناه في الفصل السابق. ومن شأن هذا التصور أن يجعلنا نفهم في الحقيقة لماذا لم يكن بورقيبة يقيم أي وزن للمؤسسات التمثيلية والمهنية على حد سواء. فوفاء التونسيين يجب أن يكون

---

1 – "وما دمت أنا موجودا فإن ما يعرفه الجميع من إخلاصي وصدقي وتفاني في خدمة هذه الأمة يحول دون الظلم والحيف والقهر"، من **خطاب** لبورقيبة بتاريخ 12 جانفي 1961.

2 – **خطاب** بورقيبة بتاريخ 7 أوت 1963 بالبالمريوم في افتتاح ملتقى إطارات الشباب.

للحزب وليس للنقابة أو للفئة أو للطبقة، لأن هذا الحزب يمثل الأمة ولأن الوفاء يجب أن يكون قبل كل شيء لهذه الأمة.

غير أن هذا النموذج تعرض لبعض الهزات، فقد فشلت بعض قائمات الحزب المقدمة للانتخابات البلدية في سنة 1957 في الإحراز على ثقة الناخبين مما شكل صدمة لوعي بورقيبة الذي دعا الدستوريين إلى أخذ العبرة من هذا "الفشل" معتقدا أنه ليس فشلا للنموذج بقدر ما هو سوء فهم بعض المناضلين للممارسة الديمقراطية كما يدعو إليها الزعيم[1]. إن عدم استعداد النخبة الوطنية لتقبل أي هزيمة مهما بدت شكلية إنما يبرز في نظرنا عدم استعدادها لقبول أي استثناء قد يوحي بوجود خلل في النموذج، ذلك أن خطورة تراجع قائمة أو قائمتين للحزب في الانتخابات البلدية إنما يبين أن الوحدة حول الحزب وحول الزعيم ، أي درجة التعبئة، لم تبلغ المرحلة القصوى.

وفي الواقع فإن انعدام أي برنامج سياسي واضح المعالم لدى الحزب الدستوري الجديد الذي وجد نفسه فجأة في سدة الحكم أدى إلى تمتع النواب في البرلمان بحد أدنى من الحرية حيث أنه فيما عدا المسائل الهامة وخاصة السياسة الخارجية لم تكن هناك قرارات مسبقة ولا تعليمات بعينها. غير أن ذلك الهامش من الحرية يتراجع تماما إذا ما بانت الأبعاد السياسية للمسألة المطروحة على المجلس النيابي[2]. وقد لوحظ أنه في خصوص مسألة الحريات بالذات، لم يكن

---

1 – "... كل ذلك لا يمنعنا بطبيعة الحال من درس نتائج الانتخابات البلدية الأخيرة ومن إمعان النظر فيها لنعلم ما هي الأسباب التي جعلت جانبا عظيما من الناخبين التونسيين لا يقبلون على القائمة التي زكاها الحزب ولنتدارك أسباب الضعف والهفوات التي قد تكون ارتكبت عن حسن نية من طرف بعض المناضلين بدعوى الغيرة المتناهية على الوطن الذي ضحى من أجله بكل مرتخص وغال فتراه يبيح لنفسه بعض التصرفات التي من شانها أن تثير حوله غضب المواطنين. ومعلوم أني لا أرتضي هذا السلوك ولا أزكيه لأني أمقت التجبر والكبرياء والحال أني أول من بعث حركة المقاومة في هذه البلاد" ، **خطاب** بورقيبة في نابل بتاريخ 9 ماي 1957.

2 – دباش، شارل: "المجالس النيابية في تونس" [بالفرنسية]، في **حوليات إفريقيا الشمالية، 1962**، ص.ص. 81-112. ص 109.

Debbasch , Charles: "Les assemblées en Tunisie"in *Annuaire de l'Afrique du Nord,*

المجلس على رأي واحد فانقسم إلى مجموعتين، فنجد من ناحية أولى أعضاء الحكومة والنواب الموالين مباشرة لها الذين عارضوا مبدأ إطلاق الحريات دون قيود، فكانوا يصرون على إضافة عبارة "حسبما يضبطه القانون" إلى كل فصل يتعلق بهذا الميدان، غير أن جانبا آخر كان يضم أيضا دستوريين متحمسين كان يدفع باتجاه منح أقصى الحريات الخاصة والعامة[1]. وفي حالات أخرى نجد أن بعض أركان النظام الجديد الذين دافعوا عن النظام الرئاسي وعن تجميع السلطات في يد رئيس الجمهورية يتبنون مواقف مختلفة عن مقترحات الحكومة، مثلما كان شأن الباهي الأدغم في مناقشات الفصل السابع عشر من الدستور[2]. غير أن ذلك نابع في نظرنا من افتقاد الحزب لبرنامج واضح المعالم أكثر من كونه قرارا بترك النواب أحرارا في ضبط مواقفهم بما يتماشى مع قناعاتهم الخاصة. فقد كان بورقيبة، الطرف الوحيد القادر على توجيه أشغال المجلس، يتدخل كلما اختلطت السبل على النواب، ليفرض النظام ويحدد المطلوب دون توقف عند "الشكليات"[3].

لقد أدى افتقاد الحزب لبرنامج سياسي واضح حول شكل النظام المستقبلي وانعدام أجنحة داخله والهيمنة المطلقة للكاريزما البورقيبية وكذلك وجود المعارضة خارج المجلس وليس داخله إلى السير التدريجي نحو إقرار نص دستوري يعطي رئيس السلطة التنفيذية أغلب السلطات ويحصر المؤسسة

1962, p.p. 81-112.

1 بوقرة، عبد الجليل: **المجلس القومي التأسيسي**، مذكرة لنيل شهادة الكفاءة في البحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس، 1986، 184 صفحة. ص 51-52.

2 – فقد حاول الباهي الأدغم الحد من مفعول عبارة "حسبما يضبطه القانون" بعبارة "إلا في الحالات الاستثنائية" وذلك في خصوص الفصل 17 الخاص بحرية الفكر والتعبير والصحافة وتأسيس الجمعيات. **نفس المرجع** .

3 – "هناك في الحقيقة مجلسان، مجلس بدون بورقيبة يميزه التردد والحيرة والميوعة يجدف باستمرار، ومجلس آخر ببورقيبة مشمر عن ساعده، يشتغل جيدا وبسرعة، يتقدم باستمرار ولا يتوقف عند حبة الرمل التي تحجب الصحراء، يتلافى الشكليات ويحافظ على صلته بالواقع وبكل ما هو ضروري"، **لاكسيون** بتاريخ 4 جوان 1956.

التشريعية في دور تزكية للمشاريع التي تتقدم بها السلطة التنفيذية ويقيد الحريات بحسب حاجة الحكومة. ذلك أن الحكومة سعت أثناء المداولات الخاصة بالدستور إلى الإبقاء على الفصول التي تمنح رئيس السلطة التنفيذية معظم الصلاحيات، بدعوى أن استثنائية الوضع لا تسمح سوى بنظام رئاسي. وقد أوضح الباهي الأدغم في شهادة له أن الفوضى كانت سائدة أحيانا داخل المجلس "فاتضح لنا أنه لا وجود لغير السيد الرئيس لسد الفراغ وكان لزاما أن يعتني بالكبيرة والصغيرة. كان ذلك محتما ولم نفكر قط أنه قد يتولد على هذا احتكار للحكم أو شيء من هذا القبيل بل كان شيئا طبيعيا أن نسير نحو نظام رئاسي وسلطة مركزة"[1].

لقد لاحظ باحثون عديدون أن سيطرة الوطنيين على دواليب الإدارة ونشأة الدولة الوطنية وبناء المؤسسات ذات الطابع الجمهوري تزامن في تونس مع تصاعد في الممارسات الاستبدادية واستعمال متزايد للوسائل الزجرية[2] مما يثير التساؤل عن الغاية من خلق تلك المؤسسات والمغزى الحقيقي لإعلان النظام الجمهوري. فما جدوى عملية التحرر من نظام استبدادي إذا كان الهدف تركيز استبداد آخر؟ ذلك أن مجمل أعمال المجلس القومي التأسيسي قد تركزت على تمتين أسس نظام سياسي يقوم على هيمنة حزب واحد عوضا عن التحضير لتركيز نموذج ديمقراطي تعددي[3] منسجم، نظريا على الأقل، مع التكوين السياسي والفكري للنخبة العصرية التونسية.

إن علينا هنا أن نوضح أن النخبة الوطنية، وبورقيبة بشكل خاص، كانت باستمرار ترفض تصنيف النظام الذي أنشأته غداة الاستقلال في إطار الأنظمة

---

1 – شهادة الباهي الأدغم، مصدر مذكور.

2 – الباجي، هالة: **خيبة أمل وطنية** [بالفرنسية]، ماسبيرو، باريس، 1982، ص 45.

Béji(Hélé): *Désenchantement national. Essai sur la décolonisation.* Maspéro, Paris, 1982

3 – دباش، شارل، **المجالس النيابية...** ، مرجع سابق، ص 103.

الاستبدادية، وهذا الموقف وإن لم يكن مستغربا فإن الإضافة التي يقدمها تكمن أساسا في التفريق بين الحكم المطلق وبين الاستبداد. فنحن نجد بورقيبة يؤكد في إحدى خطبه على أن ماضيه النضالي لا يمنعه من استمالة "المواطنين بكل لين ليحصل الالتفاف حولي وإجماع الأمة حول شخصي وبالرغم مما لدي من نفوذ مطلق لا أركن البتة إلى الاستبداد بالرأي بل أقبل التفاهم مع كل من يطلب ذلك مني وعند الاقتناع لا أستنكف عن مراجعة موقفي"[1]. فهو وإن أقر بالطابع المطلق لسلطته، وذلك قبل إعلان النظام الجمهوري ورغم أنه كان واقعيا رئيسا لحكومة أمر الباي بتشكيلها، إلا أنها سلطة مطلقة في حالة كمون وليس مجبرا على استعمالها، مفضلا عليها الإجماع الطوعي للتونسيين والتفافهم حول زعامته. وهي أيضا سلطة لم يؤت مثلها أحد في الماضي، أنبياء كانوا أم خلفاء[2]، لأنها نابعة من محبة التونسيين له وعطفهم عليه. من هنا فهو يرفض تماما أن تخضع للمؤسسات ولو كانت هذه المؤسسات ترمز نظريا للسيادة الشعبية. من هنا فعندما يتحدث بورقيبة عن الاستبداد فهو يتحدث عن الاستبداد بوصفه ظلما وقهرا يمارسه الحاكم على المحكوم[3]، ويفضل كبديل عنه الخضوع الطوعي المستند إلى إجماع الأمة على قيادة زعيمها لها. غير أن ذلك لا يعدو في نظر

---

1 – **خطاب** بورقيبة في نابل بتاريخ 9 ماي 1957، مصدر مذكور.

2 – **خطاب** 8 أوت 1957.

3 – ففي معرض الحملة التي كان قد شرع فيها لإعداد الرأي العام لإلغاء النظام الملكي، نجد بورقيبة يعبر عن موقف شديد الوضوح، نظريا، من الاستبداد: "أظهرت لنا التجارب والتاريخ أن السلطة إذا كانت استبدادية متجسمة في شخص مهما كان عظيما وعبقريا لا يخلو من غلطات ومن انزلاق وإتباع الهوى(...) إن الديمقراطية ركن وشرط للسلام داخل الشعوب وخارجها. داخل الشعوب لأنها تضمن للأفراد ما يصبون إليه من عزة بدون تفاوت كبير، بدون قهر طبقة على طبقة أخرى يضمن أسباب وشروط الاطمئنان، أسباب وشروط الرفاهية للجميع حتى لا يكون هناك طبقات أو إقطاعية أو أفراد يعتبرون أنهم أرقى وأعلى، ويترفعون على إخوانهم... الحكم الشعبي الديمقراطي ينقذ الشعوب والأمم من هاته العاهة التي هي في الحقيقة تؤول إلى حرب داخلية ما بين أفراد أمة واحدة". **خطاب** بورقيبة في المجلس القومي التأسيسي، مناقشات المجلس القومي التأسيسي، **الرائد الرسمي** بتاريخ 28 مارس 1957، العدد 8.

البعض أن يكون غطاء إيديولوجيا لميزان قوى جديد وقع تركيزه منذ الاستقلال، وهو ميزان قوى مائل بوضوح لصالح الدولة وزعيمها. فهاجس الوحدة القومية والإجماع لم يؤد إلى زيادة الوحدة بقدر ما زاد في حدة الطابع التسلطي للدولة على المجتمع، فكلما أبدى هذا الأخير توقا للتعدد والتنوع والتحرر كنتيجة للتحول من الوضع الاستعماري إلى وضع الاستقلال، كلما منعته الدولة الوطنية من ذلك. وهكذا لم تعد الإيديولوجيا الوطنية مظهرا واضحا للإجماع بل مجرد تعبير عن خلل واضح في التوازن بين مجتمع يتحسس حياته الجديدة ودولة ترفض أن يعبر هذا المجتمع حتى عن تناقضاته الطبقية[1]. بل إن نظام الحزب الواحد الذي وقع تركيزه شيئا فشيئا قد عكس أيضا هذا الخلل وأصبح الحزب ذاته أداة من أدوات الاستبداد بعد أن كان قائد الأمة في عملية تحررها، وطورت الإيديولوجيا الرسمية صورته كجسم متعال عن بقية المجتمع، حيث اعتقد أن قيادته المظفرة لمسار التحرر الوطني تعصمه من الخطأ والفساد[2]. غير أن ذلك لم يكن رأيا مشتركا بين كل التونسيين. فقد لاحظت المعارضة بصفة مبكرة أن الخطاب حول الوحدة القومية أصبح شيئا فشيئا ستارا لاستحواذ الحزب الدستوري الجديد على كامل السلطة وتسخير الحكومة لجميع المؤسسات الرسمية من أجل خدمة ذلك الهدف، وهكذا نشأ اختلاط كبير في الصلاحيات والسلطات إلى درجة همشت جميع مكونات المجتمع المستقلة الأخرى. ففي استعراضها لجملة الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذتها حكومة الحبيب بورقيبة انتقدت صحافة المعارضة دعوات بورقيبة المتكررة للحفاظ على الوحدة القومية، إذ أن حكومته لم تعمل بهذه الوصية بل

---

1 – علوي، حمزة: "الدولة والطبقة في رأسمالية الأطراف"، [بالفرنسية]، في سؤال، عدد 6، أفريل 1987، ص.ص. 9-31، ص 27

Alavi (Hamza): "Etat et classe dans le capitalisme périphérique", in *SOU'AL*, N°6, avril 1987, pp. 9-31.

2 – خيبة أمل وطنية، مرجع سابق، ص 53.

حرصت، على العكس من ذلك تماما، على إغضاب جميع طبقات المجتمع التي تضررت من تلك السياسة: "وهكذا نرى أن الشعب التونسي بغالب طبقاته غاضب ناقم على ما تقوم به الحكومة الحزبية من حيف ومحاباة بغير مبالاة أو نظر للعواقب أو إلتفات إلى بقية أفراد الشعب التونسي أو سعي حقيقي للإتحاد والتآخي غير كلمة يقولها رئيس الحكومة أمام المذياع من حين لآخر"[1]. كما أدانت المعارضة طول الفترة الانتقالية التي استغرقها إعداد الدستور ملاحظة أن الهدف من ذلك واضح وهو إطلاق يد الحكومة. فقد كان الأمر العلي الصادر في 21 سبتمبر 1955 والمتعلق بالنظام الوقتي للسلطات العمومية يخول للحكومة سلطة لا يحدها قيد وهو ما استغلته حكومة الاستقلال الداخلي وحكومة الاستقلال عن طريق إصدار أوامر تعزز من سلطاتها المطلقة وتعطل الكثير من الأنظمة والتراتيب المسنونة من قبل التي كان يجري عليها العمل الحكومي، وتسمح لها بخرق محدود المدة لأحكام تلك الأنظمة والتراتيب. وهكذا قامت الحكومة بتطوير الممارسة السياسية في الاتجاه الذي يتفق مع "أهدافها ويلائم فرض نفوذها غير المحدود وجعل الوظائف العامة في الدولة بيد من يرضى عنهم العهد الجديد ... إنهم يرغبون في العمل في هذا الميدان أحرارا لا تقيدهم قيود ولا تلاحقهم رقابة ولا مسؤولية برلمانية... وهم لذلك يريدون أن تطول فترة الانتقال الحالية"[2]. فوظائف الدولة أصبحت "متسعا حيويا" لعناصر الحزب على حساب الكفاءة الواجب توفرها في من يشغل مناصب رسمية، وهذا الحزب "قد فرض نفسه على الحياة العمومية للشعب وعلى هيكل الدولة فأراد أن يطبق برنامجه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي رغم كراهية الشعب لكثير منه وأسكت هذا الشعب في الإذاعة فأصبحت لسان دعايته وفي الصحافة فطاردها بالإيقاف الإداري الذي لا يتماشى مع نظم الديمقراطية ووضع يده على دواليب الحكم وصيرها نظاما فرديا حصر السلطة التشريعية والتنفيذية في يد واحدة

---

1 – **الاستقلال** بتاريخ 24 أوت 1956.

2 – **الاستقلال** بتاريخ 8 فيفري 1957.

أصبحت تهدد الشعب في أخلاقه وقيمه بقوانين تسطر في المكاتب... إننا نبذنا الملوكية لنتخلص من العهد البائد عهد الإتاوة والهراوة لنتنفس حياة الحرية والكرامة الفردية التي اختنقنا بفقدها وهذه الأماني لا تتحقق إلا بتحقيق النظام الديمقراطي في بلادنا وحكم الشعب نفسه بنفسه وفرض سلطانه على المتوظفين حتى يكونوا خدمة لا أسيادا"[1].

وقد تم ذلك كله في إطار ما أسمته النخبة الوطنية الحاكمة بالتعبئة التي تقتضي التضامن والوحدة. فكلما واجهت سياستها نوعا من التشكيك أو المعارضة زادت حدة تمسكها بهذه الإيديولوجيا وانغلاقها على نفسها بعد فترة أولى حاولت فيه توسيع قاعدتها الاجتماعية وربط سائر الفئات بسياستها حتى يغدو الدفاع عن النسق السياسي الجديد دفاعا عن المصلحة العمومية. وبالفعل فقد شكل الحزب والوظائف الحكومية أهم أدوات عملية توسيع القاعدة الاجتماعية لنظام الدولة الوطنية. وقد تم ذلك بالموازاة مع استعمال أدوت القهر السياسي المعتادة في الأنظمة ذات الحزب الواحد، ومع إتباع سياسة اجتماعية معينة هي الانعكاس التلقائي لتصور معين لدور الدولة لدى النخبة الوطنية الحاكمة (سياسة دعم المواد الاستهلاكية الأساسية كنتيجة لتبني فكرة الدولة-المعيل)، وكذلك استمرار الحماس الوطني كعامل مؤثر في درجة تعبئة المجتمع حول الدولة. فتركيز بيروقراطية واسعة يأتي إذا في إطار محاولة تسويق النمط السياسي الجديد لدى أوساط واسعة من المجتمع وخاصة لدى الفئات المثقفة وكذلك لدعم عملية تأطير شاملة للمجتمع بالمعنى الثقافي والأمني على حد سواء، وهو ما يفسر أن معظم الوظائف الجديدة قد تم خلقها إما في قطاع التعليم وإما في القطاع الأمني، بالإضافة إلى الإدارات المركزية. وبالنسبة للتونسيين فقد كان ذلك كافيا (إلى حد ما؟) لإصباغ الشرعية على نظام استعاد السيطرة على دواليب الدولة وللقضاء على إحساس الاغتراب الذي

---

1 – **الاستقلال** بتاريخ 27 ديسمبر 1957.

كان يسود علاقتهم بكل ما هو رسمي ورمز للسلطة. وقد قدر بعض الدارسين أن تكون حركة توسع البيروقراطية قد بلغت حدا هائلا إذ تضاعف عدد الموظفين حوالي العشر مرات في عقدين من السنين[1] وهو نمو هائل بمقياس البلاد التونسية ولكنه معقول بالنظر لحاجة الدولة لتوسيع قاعدتها الاجتماعية، لأنه مكن من إصباغ شرعية على وجودها وتحقيق تعبئة واسعة حولها وإن أدى لاحقا إلى تراكم نوع آخر من الصعوبات، خاصة على الصعيد الاقتصادي. غير أن بعض البحوث رأت أن ذلك لم يقض على توترات المجتمع بقدر ما أخفاها، حيث غطى بشكل خاص على فشل الدولة الوطنية في إعطاء الاستقلال مضمونا اجتماعيا ملموسا، في حين أدى فراغ الإطارات إلى تكثيف عمليات الانتداب لشغل الوظائف العمومية "فاتسعت قاعدة الدولة وأوهم كل فرد أنه قادر على الإسهام في الدائرة الحكمية السحرية، ولكن الطبقة الحاكمة تدعمت وتشكلت وانغلقت وتحدد عددها، فتباعدت عن بقية المجتمع وقفلت عصر البراءة والآمال الخاطئة"[2].

---

1 - لوفو، ريمي: "أفكار حول الدولة في المغرب العربي" [بالفرنسية] في كامو، ميشال: **التحولات السياسية في المغرب العربي** [بالفرنسية]، المركز القومي للبحث العلمي، باريس 1991، (ص.ص. 268-280) ص 274.

Leveau (Rémy): « Eléments de réflexion sur l'Etat au Maghreb », in Camau (Dir.): *Changements politiques au Maghreb*, CNRS, Paris 1991, pp. 268-280.

2 – جعيط، هشام: **الشخصية العربية**... مرجع مذكور، ص 174.أنظر دور هذه السياسة في تضخيم حجم النخبة في تونس من خلال نموذج "انتداب" النواب بالبرلمان التونسي في البكوش(عبد الرحمان) وبلانكو (الهادي): "انتداب النواب بالمجلس الوطني التونسي: تحليل الانتخابات التشريعية التونسية من 1959 إلى 1974" في **المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية**، العدد 64، السنة 18، 1981، ص.ص. 11-35.

Baccouche(A.) et Blanco (H.)M « Le recrutement des députés à l'Assemblée nationale tunisienne : analyse des élections législatives en Tunisie de 1959 à 1974, in Revue *tunisienne des sciences sociales*, N° 64, 18è.année. 1981, p.p. 11-34.

أنظر المقاربة التي يقدمها نزيه نصيف الأيوبي لقدرة الدولة في مصر على توسيع قاعدتها الشعبية في كتابه **الدولة المركزية في مصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989، 236 صفحة، ص

هل تحول الحزب الذي قاد حركة التحرر وحقق حوله إجماع الأمة في توقها لصناعة مستقبلها إلى طبقة حاكمة منغلقة على نفسها بالتدريج؟ وهل خرج التونسيون من اغتراب ليدخلوا اغترابا أشد عليهم وأقسى؟ إن أمرا جديدا قد حصل بالتأكيد، وهو ذلك التراجع الواضح عما ميز الوطنية التونسية خلال مرحلة الكفاح من أجل التحرر من توق للفصل بين السلطات وتحقيق عدالة اجتماعية أكبر يكون عمادها الانسجام بين المجتمع والدولة[1]. وفي مقابل ذلك قامت النخبة الحاكمة بإقحام المجتمع في معارك جديدة كل يوم، وتضخم النداء للحفاظ على التضامن والوحدة القومية في الخطاب السياسي الرسمي والحزبي. لقد كان من المنتظر أن تنشأ في البلاد دولة قانون يترك فيها الإجماع بالضرورة مكانه لتعدد هادئ وخصب يحتكم إلى دستور يوضع لحماية ذلك التعدد الخلاق، ولكن الدولة الوطنية، عوضا عن ذلك، صنعت أعداء آخرين وعملت على مواصلة تعبئة المجتمع ضدهم. وقد يكون هؤلاء الأعداء، مثل التخلف والفوضى والقبلية أعداء حقيقيين بالفعل، غير أنه حتى لو لم يكونوا كذلك فإن الدولة كانت ستضطر لخلقهم حتى من بين عناصر المجتمع الذي تحكمه، ذلك أن "الدولة التي نشأت بفعل نضال المحرومين والمضطهدين أصبحت تشعر أنها مهددة من قبل نفس تلك الفئات"[2].

---

139 وما بعدها.

1 – أنظر في ذلك علية الصغير، عميرة:"الفكر الدستوري في تونس بين الخطاب والممارسة"(1907-1987)"، مقال مرقون. أنظر أيضا البكوش، الهادي: "المطالبة بدستور عبر تاريخ حركة التحرير الوطني"، مداخلة في الملتقى الخاص بالذكرى الأربعين لإصدار الدستور التونسي (1و2 جوان 1999)، تنظيم الجمعية التونسية للقانون الدستوري، نص مرقون، 19 صفحة.

2 – **خيبة أمل وطنية**، مرجع مذكور، ص 50. ما هو مغزى الصدامات الدامية التي حصلت في برج علي رايس بتونس العاصمة عندما أطلقت قوات الشرطة النار على الفقراء المتهمين بعرقلة مشاريع الدولة الإسكانية؟ وما هو مغزى أحداث مساكن والوردانين في أواخر فترة التعاضد عندما أطلقت قوات الشرطة والجيش النار على صغار ملاكي الزياتين المحتجين على الاشتراكية القسرية؟ ينبغي في نظرنا فهمها في هذا الإطار.

وشيئا فشيئا أيضا أصبح الخطاب الوطني منحصرا في جملة من الشعارات التي ازدادت فراغا مع الأيام[1]، غير أن ما مكنه من المحافظة على نوع من القوة والقدرة على الإقناع كان بدون شك الزعامة البورقيبية التي يبدو أنها كانت البرنامج الصلب الوحيد داخل حزب فاجأه الاستقلال و لم يقدر على استيعاب كل الذين دخلوا فيه أفواجا. ولكن هل كان ذلك كافيا للقضاء على اغتراب الدولة عن المجتمع؟

لقد كان بورقيبة، بعد أن تجاوز محنة الصراع ضد ابن يوسف، عامل توحيد حقيقي للتونسيين، إلى درجة جعلت جانبا من النخبة الوطنية معروفا "بتطرفه الجمهوري" يتبنى دون تحفظ نظرية ممارسة السيادة بالوكالة عن الشعب[2]. غير أن هذه الوكالة التي رسخها الدستور وأصبحت من قبيل الأمر الواقع لن تمنع ظهور احتجاجات حادة أحيانا على طبيعة نظام الحكم وعلى الأداء السياسي لبورقيبة خاصة.وفي مواجهة هذه الاحتجاجات[3] كان الخطاب الرسمي يركز على طبيعة الأولويات التي يجب أخذها بعين الاعتبار: "نسي هؤلاء القوم أنه لا يصح الحديث عن صيانة الحريات قبل صيانة الأرواح وأنه لا يمكن احترام المعارضة قبل أن تحترم النظام لا سيما وفي أيدي البعض سلاح لم

---

1 – "إن الحزب ثورة متواصلة ما تواصل الإيمان، متجددة ما تجددت الحياة، وإن النصر سيكون حليفه دائما مثلما كان حليفه إلى اليوم، لأن المصلحة العليا هدفه والإخلاص المطلق رائده وثقة الشعب قوام كفاحه"، **الثورة الكبرى للقضاء على التخلف الاقتصادي والفكري**، مصدر سابق، من المقدمة.

2 – "وإن الشعب هو الذي يحرر ويحكم نفسه بنفسه، وإذا كان اليوم زعيمنا وقائد سفينتنا ورئيسنا هو الذي يباشر قيادة السفينة ويتقدمنا في الكفاح والحكم والدولة، فلأن الشعب بتمامه وكماله يثق به ويطمئن إليه ويأتمر بأوامره"، من مداخلة للرشيد إدريس في بالمجلس القومي التأسيسي في جلسة 25 جويلية 1957، ورد في مناقشات الرائد الرسمي، **الرائد الرسمي** بتاريخ 10 أوت 1957.

3 – "إن الحكومة حين وضعت قانون الانتخاب الجديد أخطأت كل الخطأ لما لم تتجرد فيه عن النزعة الحزبية الجامحة، وكان عليها أن تدرك أن المهمة المناطة بها هي في الدرجة الأولى مهمة قومية، وأنه لذلك يجب عليها أن تعالج المشاكل القومية معالجة قومية وتبذل جهدها للتجرد الكلي عن الاعتبارات والنزعات الحزبية"، **الاستقلال** بتاريخ 13 جانفي 1956.

يترع وفي قلوب الكثيرين أحقاد لم تهدأ. والمقارنة بين عهد الاستعمار وبين هذا العهد غير ذات موضوع، فقد كانت السلطة تستعمل ضد الشعب لفائدة نفر من المستغلين ونريد أن تستعمل السلطة اليوم لفائدة الشعب"[1]. ولكن ما هي الحدود بين حكم يتم باسم الشعب لاستغلاله وآخر يتم باسمه أيضا لخدمته؟ وهل يكفي أن يكون الحكم وطنيا حتى يصبح استبداده مقبولا[2] والإجماع حوله فرض عين؟

لقد تحولت الديمقراطية إذا من نظام يحكم فيه الشعب نفسه نظريا، إلى نظام تحكم فيه فئة باسم الشعب. ولكن ماهي وظيفة الديمقراطية في البلاد حديثة العهد بالاستقلال؟ إن تخلف الوضع الاجتماعي الذي يمثل حقيقة لا مراء فيها لا ينظر إليه من طرف النخبة الوطنية الحاكمة باسم الشعب على أنه من السلبيات التي يجب أن تعالج ومن الأمراض القابلة للعلاج بتثقيف الشعب وتوعيته بحقوقه، بل يقع الاستناد إليه لتبرير عدم العودة للإرادة الشعبية واعتبار الشعب قاصرا إلى ما لا نهاية. وهنا فإن الأصول الاجتماعية المتواضعة للطبقة الحاكمة أو للجزء الغالب فيها على الأقل وصفتهم الوطنية وإرثهم النضالي تلعب دورا قويا في تبرير استمرار هذا القصور وطمأنة الشعب على حسن نوايا الدولة الوطنية. وهنا يكمن في الحقيقة لب المسألة: إبقاء الشعب قاصرا إلى الأبد، لأن الاعتراف برشده إنما يهدد نمطا معينا من الحكم بني على نفي الإرادة الشعبية. من بإمكانه هنا ملاحظة الفوارق بين نظام حكم استعماري ونظام

---

1 – **العمل** بتاريخ 10 جانفي 1956.

2 – "... ما جرى ويجري ببلادنا من انتصاب شعب حزب الديوان السياسي في طول البلاد وعرضها كانتصاب الحاكم بأمره في عبيده وما ملكت يمينه، من اعتداءات وإلقاء القبض على المواطنين وسجنهم وجلدهم وضربهم بلا شفقة ولا رحمة الأمر الذي كنا جميعا ننتقد ونشنع بأقل منه إذا صدر من جانب غير تونسي أيام الحكم المباشر(...) كيف نريد أن نجعل من هاته الأمة أمة حرة مستقلة محفوظة الكرامة مرفوعة الرأس وفي الوقت نفسه نسلط بعض المواطنين على البعض الذي لا نتفق معه في الرأي فنبعث بذلك حب السيطرة والظلم والإعتداء..."، **الاستقلال** بتاريخ 2 مارس 1956.

حكم "وطني"؟ أليس الاستعمار غير مصادرة لإرادة شعب ما وتربيته على الشعور بالقصور وتعويده على انعدام المسؤولية؟ ألم يكن يتوجب على الاستقلال إنشاء نظام وطني يوفر الشروط المعنوية والنفسية الحقيقية للشعب حتى يعبئ كل طاقاته وبعد ذلك منحه حق الاختيار؟ لكن الدولة الوطنية كانت تريد أن تقوم هي نفسها بتحقيق تلك التعبئة وسعت لأن تتم حول برامج وأهداف ضبطتها بنفسها ولم يكن مطلوبا من الشعب القاصر سوى أن يعبر عن إجماعه عليها. وقد استفادت في ذلك عناصر اعتقدت أنها تضمن نجاح برنامجها التعبوي: تعود المجتمع على انعدام المسؤولية واعتباره السياسة شأنا محرما عليه، سيطرة أفكار التواكل واعتبار أنه ليس بالإمكان أفضل مما هو كائن، التخلف الفكري والثقافي وانهماك المجتمع في صراع البقاء، وتلك الهالة من الشرعية التاريخية النضالية المدعومة بالثقة في الكفاءة التي تحيط بالنخبة الحاكمة[1].

ولكن إلى أي مدى كان بإمكان النخبة الوطنية، والزعيم الملهم نفسه، منع وقوع الأخطاء، وإلى أي مدى كان بإمكانها الاحتفاظ بتلك الهالة من الشرعية التاريخية والإفلات من إغراء السلطة المطلقة "وأخواتها"؟[2]

لقد بينت النخبة الوطنية المنغلقة على نفسها محدودية تجربتها في إدارة الاقتصاد وفي السياسة الخارجية أيضا، وهو ما ظهر بالتأكيد من خلال عدم قدرتها على تجاوز تبعات خروج الرأسمال الفرنسي على اقتصاد الدولة الوليدة، وعلى سوء تقديرها للإطار السياسي العام مثلما اتضح من خلال إدارتها لأزمة بترت. وقد كان ذلك في حقيقة الأمر تصديقا لتوقعات المعارضة بوصول

---

1 – استفدنا في هذه الفقرة بصفة أساسية من مقال مطول نشره الطاهر شريعة بجريدة **منبر التقدم** في العدد الثاني بتاريخ جانفي 1962.

2 – أنظر ميل السلطة إلى البذخ في فترة من الأزمة الاقتصادية (في **منبر التقدم** العدد 18-19 بتاريخ ماي-جوان 1962 مقالا بعنوان "قصر قرطاج"، ومقالا آخر بعنوان "قصر المرمر" في نفس الصحيفة في عددها العشرين لشهر سبتمبر 1962): ألم يكن من الأجدر أن تقدم الدولة النموذج على التقشف الذي كانت تدعو المجتمع إليه؟

الدولة الوطنية إلى طريق مسدود إذا ما واصلت الإنفراد بالقرار السياسي وعرقلت عملية تشريك التونسيين من خارج الحزب في إدارة شؤون الدولة ومنعت فتح حوار وطني حول السياسة العامة للدولة[1].

وعلى العكس من ذلك فقد واصلت النخبة الوطنية تجاهل دعوات الانفتاح وتشريك الطاقات الوطنية في السلطة، بل إنها واجهت بكثير من الشدة الجناح الليبرالي داخل الحزب والحكومة مثلما اتضح عندما طرد البشير بن يحمد ومحمد المصمودي من الهياكل القيادية للحزب الدستوري غداة الزوبعة التي أحدثها المقال الذي نشراه بعنوان "السلطة الفردية"[2]. لقد كان الهدف من ذلك المقال مثلما أوضح بن يحمد فيما بعد فتح النقاش حول طبيعة السلطة السياسية بعد خمس سنوات من الاستقلال وقناعة بضرورة إدخال شيء من الحرية على الحياة السياسية مما سيكون له تأثير مباشر في المحافظة على الوحدة القومية وتضامن التونسيين مع دولتهم[3]. غير أن ذلك لم يكن مقبولا إطلاقا بالنسبة للنخبة الوطنية التي اعتبرت أن ذلك من قبيل إضعاف معنويات الأمة[4] ومبررا كافيا لتشديد القبضة على الحياة السياسية وعلى الحزب على حد سواء[5]. فلم

---

1 – **منبر التقدم** العدد 20 بتاريخ شهر سبتمبر 1962.

2 – **أفريك أكسيون** بتاريخ 13/7 أكتوبر 1961، مرجع سابق.

3 – **أفريك–أكسيون** بتاريخ 21–27 نوفمبر 1961.

4 – "وإذا كان أحد أعضاء الديوان السياسي قد شذ أو رأى رأيا خاصا فإننا لا نعامله كما يعامل غيرنا أمثاله إذ يزجون بهم في السجون أو المحتشدات باعتبارهم غير منسجمين مع النظام[...]رغم الظروف الحرجة التي نمر بها، وهي ظروف تبرر إعلان حالة الحصار، لأنها ظروف حرب في الجزائر وفي بنزرت، وظروف جهاد اقتصادي يتوقف عليه مستقبل الأمة. إن هذه الظروف يمكن أن تقوم عذرا لاتخاذ إجراءات صارمة في سبيل حفظ كيان الدولة، وتوحيد الصفوف، والضرب على أيدي الشواذ الخارجين عن الصف، فقد سمحت بذلك مثل هذه الظروف حتى في البلدان العريقة في الديمقراطية، على أن الدستور يمكننا من استعمال كل الوسائل التي تضرب على أيدي الذين يزرعون بذور الفتنة والوهن والتفرقة، ويعملون على إثارة الشك في العقول وبعث البلبلة في النفوس، وإشاعة التفرقة في صفوف الشعب وهو يخوض هذه المعركة التي هي معركة الحياة أو الموت" **خطاب** بورقيبة بتاريخ 18 نوفمبر 1961.

5 – أنظر في الفصل السابق عملية المركزة التي شهدها الحزب خاصة في هذه الفترة.

يكن معقولا أن تظهر انتقادات للزعامة البورقيبية في صفوف الحزب الذي كان يمثل في نظره الأمة بأسرها، بل مقدمة وطليعة هذه الأمة. من هنا فإن عملية المحافظة على الوحدة الحزبية تقتضي التخلص من "بذور التفرقة" لأنه ليس ممكنا لحزب منقسم على نفسه ينتاب مناضليه الشك في حكمة قيادته أن توكل إليه مهمة إنشاء أمة وبناء وحدتها القومية[1]. وهكذا فقد فوتت النخبة الوطنية على نفسها فرصة لتجديد شرعيتها وإصباغ طابع ديمقراطي على ممارستها في فترة كانت البلاد تتهيأ فيها لتحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة. وعوضا عن ذلك فقد استغرقت النخبة الحاكمة في البحث عن أعداء وهميين وعن الاهتمام بالاعتبارات الأخلاقية وتقديمها على ما عداها مما كان يمنعها بالتأكيد من رؤية كافة أبعاد المشكل. فالنقد يصبح "قدحا وكفرا بنعمة ولي النعمة ...الذي منح تونس وجهها الحالي وصور[كذا] بلاده منذ ثلاثين سنة وامتاز بإرادة هائلة وبعد نظر يكاد يكون من باب الوحي، فهو فكر لامع له صفاء مذهل يعمل بسرعة مدهشة، فقد أقعدت الدهشة مرات عديدة كل الذين يظنون أن لهم سلطة عليه حتى أصبح المحيطون به ذوي عقد نفسية. فهو ليس من صنف ماكيافال[2] لأنه ذو عاطفة يمنعه عمقها أن يكون ماكيافال. وهو صارم ولكنه ليس مستبدا لأنه يتألم شديد الألم لو يشعر أن شخصا لا يحبه. فهذا هو الشخص الذي توفق إلى تغيير مصير تونس التي يعتبرها من صنعه الخاص. وليس من العدل أن يلام على ذلك لأن اعتباره تونس من صنعته اعتبار عاطفة لا اعتبار ملكية"[3].

---

1 – "إن ثقتنا في متانة النظام وفي نضج هذا الشعب وكذلك ثقة الشعب بنا، تجعلنا نغض الطرف ونسمح بالانتقاد حتى لو تناول مقام الرئيس وسياسته وكيفية تسييره لشؤون الدولة، لكن على أساس الوضوح، فلا يجوز أن نترك مجالا للقول بأن الديوان السياسي منقسم على نفسه، أو بأن الحزب قد دخلته الفوضى"، **خطاب** بورقيبة بتاريخ 18 نوفمبر 1961.

2 – باعتبار أن مقال "السلطة الفردية" قد شبه بورقيبة بطريقة غير مباشرة بماكيافال.

3 – **العمل** بتاريخ 4 نوفمبر 1961، مقال للحبيب بولعراس بعنوان "الديمقراطية والحكم الفردي".

فكان طبيعيا أن تؤدي المحاولة الانقلابية الفاشلة لسنة 1962 إلى زيادة انغلاق النخبة الوطنية على نفسها عوضا عن محاولة النفاذ إلى لب المشكل، فهذه المحاولة وحالة التململ التي تجاوزت المعارضة وبدأت تخترق الأوساط الرسمية وبعض الفئات المعروفة تقليديا بولائها للنظام(قدماء المحاربين) لم ينظر إليها كدليل على وجود مشكل ما في علاقة الدولة بالمجتمع وكنتيجة لانغلاق السلطة على نفسها، بل كبرهان على أنها استهانة بالدولة والزعامة البورقيبية وتأكيدا لضرورة تشديد القبضة على المجتمع[1]. ولكن كلما شددت النخبة الوطنية قبضتها تلك كلما زادت الاحتجاجات على انسداد الأفق السياسي، وهو ما سيتم في النصف الثاني من الستينات بوجه خاص. وبغض النظر عما أحدثه هذا التجاذب من تأثيرات بين النخبة الوطنية ومعارضيها فقد أدى إلى أزمة ضمير داخل بعض أوساط تلك النخبة ذاتها كان أحمد التليلي أحد أبرز المعبرين عنها، حيث لاحظ في رسالته المفتوحة إلى بورقيبة في سنة 1966"الانخفاض التدريجي في الحماس الشعبي سواء في كامل البلاد وحتى داخل الحزب، و حالة الخمول والاستقالة والغضب المكتوم وأخيرا العداء الكامن شبه العام، أي القطيعة الواقعية والفعلية بين الشعب ونظامه"، وهو ما يهدد البلاد بدخول وضع خطير قد يتطور في مستقبل قريب إلى وضع دون مخرج، ذلك أن نظاما يفرض نفسه على شعب ما بالقوة ويرفض تشريكه في إدارة شؤونه الخاصة مآله الحتمي الفشل...، وإنه لا يمكن تحقيق أي تطور ملموس في الميدان الاقتصادي والاجتماعي في إطار نظام سياسي يستبعد الشعب تماما من المشاركة في القرار".[2]

---

1 – "هناك من يتهمنا بكبت الحريات ومطالبتنا بمزيد من الديمقراطية بدعوى أن في ذلك متنفسا يروح عن النفس كلما قوي عليه الضغط لكننا أكثرنا من منافذ التنفس حتى استهانوا بنا وأصبحوا يقدحون في رئيس الدولة على أعمدة الصحف ويتهمونه بالحكم الفردي وبغير ذلك من التهم التي كالها له من لا خلاق لهم في الصحف السيارة"، **خطاب** بورقيبة في افتتاح المجلس الملي للحزب بتاريخ 2 مارس 1963.

2 – التليلي، أحمد: **رسالة إلى بورقيبة 1966**، بالفرنسية، تونس 1988.

ولكن رغم تفطن بعض عناصر النخبة الحاكمة إلى مكـــامن الـــداء في العلاقة بين الدولة الوطنية وزعيمها من جهة، وبين المجتمع من جهة أخرى، فإن الدولة الوطنية ستستمر في استخدام نفس الإيديولوجيا رغـــم تغـــير الوضـــع الاجتماعي والثقافي بالبلاد. وسيؤدي عجز الدولة عن الإقناع واتسام خطابهـــا الإيديولوجي بالفجاجة إلى زيادة الاعتماد على الأساليب العنيفة من أجل إقصاء الخصوم وهو ما تم من خلال المحاكمات العديدة التي نظمت للمعارضة علـــى اختلاف أطيافها طيلة العهد البورقيبي، تلك المعارضة التي كانت تـــزداد حـــدة كلما ازداد شعار الوحدة القومية ترهلا، نتيجة فـــشل الاختيـــارات التنمويـــة وتسارع حركة التجديد الاجتماعي التي أتت للساحة السياسية بأجيال جديدة ومثقفة ومتحررة من الثقل التاريخي للزعامة البورقيبية.

Tlili, Ahmed : *Lettre à Bourguiba 1966*, Tunis 1988.

الفصل الثالث:

من معركة السيادة إلى معركة الخروج من التخلف

النخبة الوطنية وأعباء الاستقلال[1]

استغرقت مسألة العلاقة بين الدولة التونسية الفتية ومستعمر الأمس حيزا هاما من اهتمامات النخبة الوطنية غداة الاستقلال. ولعل مرد ذلك هو طبيعة الاتفاقيات التي نالت تونس بموجبها استقلالها الذاتي. ذلك أن هذه الاتفاقيات ستعرقل بطريقة جدية انتقال التونسيين إلى ممارسة سيادتهم الكاملة، حيث بقيت للفرنسيين مواقع أساسية في الإدارة والأمن والقضاء سوف لن يتخلوا عنها إلا بصفة تدريجية، بالإضافة إلى استمرار وجود عسكري فرنسي هام بالبلاد.

وكان من شأن هذا الوضع أن يقنع التونسيين بأن جهدا كبيرا مازال في انتظارهم لتحقيق كامل طموحاتهم الإستقلالية، وأن يقنع النخبة الوطنية التي تسلمت مهام الحكم أن شرعيتها التاريخية مازالت تحتاج إلى مزيد التأكيد. لذلك فإن الحياة السياسية ستبقى في حالة تمحور شبه كامل حول مسألة العلاقات مع فرنسا والمهام الجديدة التي يجب إنجازها لتحقيق الإنعتاق الكامل كشرط للتمتع باستقلال حقيقي.

---

[1] - مقال صادر في **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 104، 2001، ص.ص. 499-517.

إن أهمية هذه الفترة تكمن أساسا في جمعها بين نقيضين: استمرار حركة التحرر كتواصل للحركة الوطنية، والشروع في صياغة سياسة وطنية هي من خصائص الدول المستقلة، وهو واقع حقق موضوعيا استفادة للنخبة الوطنية التي ستتمتع بتواصل حركة التعبئة لإنجاز مهام تتعدى الميدان السياسي لتشمل ميادين أخرى مثل إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تحقيق "الرقي المادي والفكري للتونسيين".

1- بقايا العهد الاستعماري: "معركة السيادة".

من الهام أن نؤكد هنا على أن نظرية الدولة لدى بورقيبة، كما تسمح لنا خطبه بتتبعها، تقوم بالإضافة إلى توحيد الدولة/الأمة وتحقيق خضوع المجتمع لها، على فكرة أخرى أساسية هي السيادة. وفي الحقيقة فإن مسألة السيادة في خطاب بورقيبة لا تظهر في هذه الفترة فحسب، بل تعود إلى بدايات نضاله السياسي والصحفي، حيث اعتبر الحفاظ على السيادة التونسية الهدف الأسمى الذي يجب أن يسعى إليه كامل العمل الوطني في مواجهة سعي الإدارة الفرنسية إلى القضاء عليها بصفة بطيئة ولكن محققة. لقد لاحظ بورقيبة منذ مطلع الثلاثينات أن السلطات الاستعمارية قد ركزت جهدها، منذ فرض معاهدة الحماية على الباي، على تحطيم مقومات السيادة التونسية رغم أن نص المعاهدة كان يطلب منها العمل على عكس ذلك، وفي المقابل فقد كان التونسيون يشاهدون عاجزين تفتت دولتهم التدريجي وذوبانها في إطار دولة أخرى، وليس

أدل على ذلك في نظر بورقيبة من أن المقيم العام هو الذي أصبح يتولى تنصيب الباي[1].

وانطلاقا من هذا الموقف فإن بورقيبة سيركز جهده الوطني على ضرورة حماية السيادة التونسية من جهة، ومن جهة أخرى حماية الشخصية التونسية. وإن الربط بين المفهومين يبدو شديد الوضوح من خلال أن السيادة هي نظريا الشكل السياسي الذي بوسعه أن يحمي ذاتية وطنية متميزة، أي أمة بالمفهوم الكامل، لها ثقافتها وتاريخها، وهو ما يجد تبلوره الواضح في نظرية الدولة القومية لدى الزعيم بورقيبة.

لذلك فإن بورقيبة سيسخر كل نشاطه للدفاع عن هذه الذاتية بمختلف مقوماتها الظاهرة والباطنة. فدفاعه مثلا عن الحجاب[2] رغم اعتباره مجرد قالب فارغ، ينطلق من نفس الموقف الذي دفعه لمقاومة سياسة التجنيس. لقد كان الهدف من خلال ذلك كله هو منع ذوبان الشخصية التونسية، رغم ما فيها من سلبيات لا يتردد في الإقرار بها، تحت ضغط الفرنسة. وعلى مستوى آخر منع انهيار المؤسسات الشكلية الباقية التي ترمز إلى وجود سيادة تونسية ودولة تونسية، رغم العيوب التي تعتري سيرها، مثلما هو الشأن بالنسبة للقضاء الشرعي حيث ذهب إلى اعتبار سياسة الإهمال التي تسلكها فرنسا تجاهه هادفة إلى إذلال المؤسسة الوحيدة التي بقيت تونسية بالكامل[3].

---

1 – صوت التونسي *La Voix du Tunisien* بتاريخ 23 فيفري 1931.

2 – أنظر مقاله بعنوان "الحجاب" في جريدة **اللواء التونسي** *L'Etendard Tunisien*، بتاريخ 11 جانفي 1929. وانظر نفس الموقف من مسألة الشاشية في مقال بجريدة **لاكسيون تونيزيان** بتاريخ 6 مارس 1933.

3 – مقال صادر بجريدة **لاكسيون تونيزيان** بتاريخ 25 نوفمبر 1932 بعنوان "البؤس الكبير للقضاء التونسي".

من هذه الزاوية نفهم التركيز الكبير الذي أولاه بورقيبة في نشاطه السياسي والصحفي لمسألة المؤسسات، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات التعليمية[1] أو الاقتصادية[2] وكذلك لموضوع الميزانية[3]. لقد كان الأمر يتعلق بتأكيد الصراع على الجبهة القانونية وهي سمة وإن أكدت تواصلا مع تجارب وطنية سابقة[4] فإنها ستصبغ بصبغتها الخاصة مستقبل العمل الوطني للحزب الحر الدستوري الجديد وزعيمه بورقيبة.

ويلخص بورقيبة أهداف الحزب الحر الدستوري في استعادة السيادة التونسية التي وإن ضمنتها معاهدة الحماية فإن السياسة الاستعمارية قد داستها بالكامل[5]. غير أن ذلك لا يمكن أن يتم في نظره بمعزل عن فرنسا ذاتها. وهنا يتوضح بعد آخر لمفهوم العلاقات بين تونس وفرنسا في الفكر السياسي البورقيبي يمكن تلخيصه في مقولة "التعاون الحر". ذلك أن بورقيبة لم يكن يرمي مطلقا إلى استقلال يكون معناه قطع العلاقات تماما مع فرنسا. فتونس في نظره

---

1 – **صوت التونسي** بتاريخ 26 فيفري 1931.

2 – **لاكسيون تونيزيان** بتاريخ 19 نوفمبر 1932، 8 فيفري 1933، 12 أفريل 1933.

3 – **لاكسيون تونيزيان** بتاريخ 1 نوفمبر 1932، 17 مارس 1933 وجريدة **صوت التونسي** بتاريخ 20 مارس 1931.

4 – المقصود هنا حركة الشباب التونسي فقد استغرق الصراع بينها وبين النخبة اليهودية حول مسألة القضاء والجنسية حيزا هاما من نشاطها، متطورا بعد ذلك إلى سجال حول مسألة السيادة التونسية. أنظر ذلك في المقالات التي صدرت بجريدة *Le Tunisien* وجمعت فيما بعد في كراس: باش حامبة (علي)، القلاّتي (حسن) والزّاوش (عبد الجليل)، **القضاء التّونسيّ، اليهود التّونسيّون، اليهود والقضاء**، [بالفرنسيّة]، مقالات صدرت بجريدة **التّونسيّ *Le Tunisien***، تونس، الشّركة خفيّة الاسم للمطبعة السّريعة، 1909.

Bach-Hamba (Ali), Guellaty (Hassen) et Zaouch (A.): *La Justice tunisienne, les Israélites Tunisiens, les Israélites et la justice*, Tunis, société anonyme de l'imprimerie rapide, 1909.

5 – تاريخ الحركة الوطنية التونسية: **قضية بورقيبة**، نشر وزارة الإعلام، تونس 1983، ص 37، محضر استنطاق بتاريخ 15 جوان 1938.

"قطر صغير يقع في مفترق طرق [...] وقد كان عملنا يهدف دائما إلى تحويل الروابط التي تربطنا بفرنسا تحويلا تدريجيا يجعلها قائمة على قبول حر مرغوب فيه من قبل الشعب التونسي"[1]. وقد أكد بورقيبة على "التجاذب الروحي والتضامن في المصلحة" الذي نتج عن تعايش طويل مع فرنسا لا يمكن أن تكون نتيجته المنطقية إلا معاهدة حرة "بإمكانها أن تقيم العلاقات الفرنسية التونسية على قواعد وأسس غير التي أقيمت عليها معاهدة باردو أو اتفاقية المرسى"[2]، وبإمكانها أيضا أن تدوم "شريطة أن تكون مركزة على رؤية واضحة للمصالح المشتركة"[3].

إن الإيمان بشدة الروابط بين تونس وفرنسا هو الذي سيرافق، على مستوى الخطاب السياسي البورقيبي، الإيمان بضرورة تحقيق السيادة التونسية. ويعني ذلك ضمنيا أن السيادة، مثلما هو شأن التحرر، تتحقق في إطار التعاون. غير أن هذا التعاون يأخذ في أحيان عديدة طابع الارتباط المصيري. ولا يبدو ذلك تعبيرا عارضا عن فكرة أملتها ظروف بعينها، فنحن نجد هذا المفهوم الخاص للتعاون في كتاباته في الثلاثينات[4]، ويعترضنا نفس المعنى في الأربعينات[5]

---

1 – **المصدر نفسه**، ص 82، محضر استنطاق بتاريخ 4 فيفري 1939.

2 – **المصدر نفسه**، ص 91، محضر استنطاق بتاريخ 6 فيفري 1939.

3 – **المصدر نفسه**، ص 105، محضر استنطاق بتاريخ 8 فيفري 1939.

4 – ورد في مقال له صادر بجريدة **صوت التونسي** بتاريخ 23 فيفري 1931 بهذا الشأن " أن شعبا تونسيا راشدا لا يمكن أن يخرج عن فلك هذه القوة [فرنسا] التي يدين لها بتحرره".

5 – مثال ذلك المنشور الذي وزع بتونس غداة دخول الحلفاء إليها والذي جاء فيه خاصة دعوته التونسيين إلى الإلتفاف حول فرنسا باعتبارها السبيل الوحيد للنجاة: .ورد في: تاريخ الحركة الوطنية: **الدستور الجديد في مواجهة المحنة الثالثة 1952–1956**[بالفرنسية]، الجزء الأول، دار العمل، تونس 1979، ص.41

Histoire du Mouvement National: *Le Néo-Destour face à la troisième épreuve 1952-1956*, Tome 1: *l'échec de la répression* , dar El-Amal, Tunis, 1979

وكذلك في الخمسينات[1]، بغض النظر عن الظروف المباشرة التي عبر في إطارها عن هذا الموقف. إن هذا المبدأ يرقى إلى مرتبة المعطى الثابت في الخطاب البورقيبي، لذلك فلن يكون من اليسير فهم تطور العلاقات التونسية الفرنسية غداة الاستقلال إلا انطلاقا منه[2].

لقد تعرضت العلاقات التونسية الفرنسية غداة الاستقلال إلى تطورات عديدة ميزتها أحيانا هزات عنيفة لم تقوض تماما آمال بورقيبة في بناء علاقات من النوع الذي أكد عليه طيلة الفترة السابقة. غير أن اللافت للنظر أن هذه الهزات، بما انطوت عليه أحيانا من صدامات عنيفة، تبدو من خلال تصوير بورقيبة لها خيبات أمل[3] سيحاول دائما تجاوزها بأسرع وقت.

وفي الواقع فإن الإستراتيجيا البورقيبية في هذه الفترة لن تشهد أي تغيير هيكلي مقارنة بما قبل سنة 1956. ذلك أن بورقيبة الذي حافظ على نفس المبادئ الأولى في خصوص العلاقة بين تونس وفرنسا، سيواصل، إزاء بقايا الوجود الاستعماري، استعمال نفس المنهج الذي أكد جدواه في فترة الكفاح من أجل الاستقلال. ويقوم هذا المنهج على التعبئة الشعبية أولا، ثم استثمار هذه

---

1 – أنظر تعليق بورقيبة على مذكرة 15 ديسمبر 1951 في **نفس المصدر** ، ص 51، أنظر أيضا نداءه الصادر في لي **بتي ماتان** *Le Petit matin* بتاريخ 31 ماي 1955.

2 – أنظر في هذا الخصوص مقالنا: "العلاقات التونسية الفرنسية غداة الاستقلال من خلال خطب بورقيبة"[بالفرنسية]، في **التاريخ الشفوي والعلاقات التونسية الفرنسية من 1945 إلى 1962: الكلمة للشهود**، أشغال الملتقى الدولي الثامن 510 و 11 ماي 1996، منشورات المعهد العلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 1998، ص.ص. 191-200.

Mansar, Adnen: « Les relations tuniso-françaises aux lendemains de l‹indépendance dans les discours de Bourguiba », *in Histoire orale et relations tuniso-françaises de 1945 à 1962: la parole aux témoins*. Actes du VIIIè colloque international tenu les 10 et 11 mai 1996 à Tunis, publications de l'I.S.H.M.N., Tunis, 1998, p.p. 191-200.

3 – أنظر مثلا خطب 4 جويلية 1957، 12 سبتمبر 1957، 20 مارس 1958...إلخ.

التعبئة التي يجسمها "التفاف الشعب » حول قيادته، في إجبار فرنسا على التنازل شيئا فشيئا عن امتيازات وجودها بتونس.

وتنبع هذه الطريقة من القناعة بأن إجبار فرنسا على التخلي عن مصالحها بالعنف غير متاح بالنظر إلى عدم توازن القوى: "لذلك فإننا نسعى لجعلها تنسحب بمحض إرادتها. وهي لا تقبل بالانسحاب دفعة واحدة، ولذلك وجب أن نزحزحها تدريجيا. وهي لا تبدي عنادا في التزحزح، إلا إذا اقتنعت بأن الخطوة التي تخطوها هي أخف الضررين"[1]. وهذه الطريقة هي التي سميت "البورقيبية" بوصفها طريقة مميزة لحركة التحرر التونسية تقوم على "التصلب في الهدف والمرونة في الوسائل".

والحقيقة أن مسألة التعبئة والتفاف الشعب حول زعيمه الذي يستثمر هذه التعبئة لتحقيق أهداف التحرر ليس خاصا بميدان العلاقات مع فرنسا فحسب، بل إنه يتعداه إلى جميع جوانب حياة الدولة الوطنية في هذه الفترة. فيظهر أن ما كان يرمي إليه أكبر جزء من نشاط النخبة السياسية الوطنية في هذه الفترة هو تحقيق هذه التعبئة وتضخيمها والإبقاء عليها في حالة اتقاد، وبعد ذلك يأتي استغلالها. إن هذه القدرة ليست سمة جديدة للنخبة الوطنية غير أنها أخذت بعدا أكبر عندما برزت إلى الوجود الدولة الوطنية. وهذه القدرة على التعبئة هي التي ميزت بالفعل الحزب الحر الدستوري الجديد عن غيره من الأحزاب الوطنية الأخرى سواء تعلق الأمر بتونس أو ببقية أقطار المغرب العربي[2]، وذلك من خلال الانتشار الواسع لخلاياه في البلاد إضافة إلى إنشائه

---

1 – **خطاب** 2 مارس 1959.

2 – أنظر في هذا الإطار خاصة: الزغل، عبد القادر: " تصفية الاستعمار والدينامية الجديدة للبناء الوطني في تونس" [بالفرنسية]، في **المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية**، السنة الرابعة، أوت 1967، العدد 10، ص.ص. 73-89.

Zghal (Abdelkader): « Décolonisation et nouvelle dynamique de la construction

لعدة منظمات شبابية واجتماعية ونقابية مثلت رافدا للعمل الوطني لا تنكر قيمته. وعندما شرعت النخبة الوطنية في بناء الدولة استمر العمل من خلال هذا الإطار التنظيمي الكفؤ وأيضا من خلال أدوات نفوذ جديدة مثل الإذاعة والصحافة والبرلمان. وهكذا فقد تطورت هذه التعبئة من أداة للتأثير إلى غاية في حد ذاتها، بوصفها أصبحت ترمي إلى تحقيق الإجماع حول القيادة الوطنية وكل مشاريعها، وقد مثلت أزمة بترت أوج هذه المرحلة[1].

ذلك أن هذه الأزمة برغم الظرف السياسي العام الذي اندلعت فيه لا يمكن فهمها إلا من خلال منطلق حاجة النخبة الوطنية الحاكمة إلى تدعيم هذه التعبئة في مرحلة أولى ثم توظيفها في تحقيق مطلب أساسي لحركة التحرر الوطنية وهو جلاء الجيوش الأجنبية، أي تحقيق السيادة للدولة على مجالها الجغرافي. لذلك فإن معركة بترت، بالرغم من كل الجدل الذي أحاط بها، لم تكن في جوهرها سوى عملية اعتادت النخبة الوطنية تنظيم مثيلات لها منذ اندلاع أول الخلافات حول بقاء الجيوش الفرنسية بتونس، غير أنها إعادة من نوع خاص فقد تطورت إلى نحو من الدموية لم يسبق بلوغه. وهنا فقط يأتي دور الظرفية العامة لأحداث بترت: تصلب المعارضة اليوسفية بالخارج بمساندة مصر الناصرية، تلويح منظمة عدم الانحياز برفت تونس من عضويتها بسبب مواقف سياستها الخارجية التي اعتبرت كثيرة الانحياز للمعسكر الغربي، والتطورات المتفاعلة لحرب التحرير الجزائرية من جهة وللساحة السياسية الفرنسية من جهة أخرى[2].

---

nationale en Tunisie », in *Revue Tunisienne des Sciences sociales*, 4è année, août 1967, N° 10, p.p. 73-89.

1 – **سياسات التحديث...**، مرجع سابق، ص.ص. 135-136.

2 – أنظر في هذا الخصوص: الدقي، نور الدين: "أزمة بترت"[بالفرنسية] في **العلاقات التونسية الفرنسية من خلال النخب في القرنين 19 و 20**، أشغال الملتقى الذي نظمته كلية الآداب بمنوبة في

لقد كان بورقيبة بالفعل في حاجة إلى عمل دعائي قوي يزيد من درجة تعبئة التونسيين وتكتلهم حول زعامته على المستوى الداخلي[1] (خاصة بعد الانعكاسات السلبية للازمة الاقتصادية وتدهور الوضع الاجتماعي وتناقص الحماس حول بورقيبة بعد الجدل الذي أحدثه موقفه من مسالة صوم رمضان وهو ما لم يهمل خصومه الزيتونيون واليوسفيون استغلاله لصالحهم) ويمكنه من فك عزلته في محيطه العربي وضمان موقف متعاطف على الساحة العالمية والبروز بمظهر المحارب للإستعمار مما يمكنه بلا ريب من منافسة زعامة عبد الناصر وبن بلة ودحض اتهامات اليوسفية له بمهادنة فرنسا. ولا ينبغي كذلك إهمال دواعي الساحة الوطنية التي يبدو أنها كانت ذات تأثير كبير على مسيرة النظام في هذه الفترة. فضرورات التجاوب مع المشاعر الوطنية القوية للجماهير تجاه قضية الجزائر كان يفترض إثارة مشكلة جلاء القوات الفرنسية عن بترت، خاصة مع توضح النوايا العدوانية لقادة الجيش الفرنسي بالجزائر. كما أن اعتماد القوات الفرنسية المكثف على "حق التتبع" اعتبر من جهة أخرى مهددا لسيادة الدولة الوطنية. وعلى المستوى الداخلي أيضا لا ينبغي إهمال الاختيارات الاقتصادية الجديدة التي تجسمت بدخول أحمد بن صالح للحكومة منذ سنة 1960. لقد أفرزت هذه الحركية معارضات من قبل فئات المصالح اعتبرتها النخبة الوطنية

ديسمبر 1994، تونس 1997، ص.ص. 215-226.

Dougui (Noureddine): « la crise de Bizerte: le choc de dux stratégies complexes », *in Les relations tuniso-françaises au miroir des élites (XIX-XXè siècles),* Actes du colloque organisé à la Faculté des Lettres de la Manouba, décembre 1994, Tunis 1997, p.p. 215-226.

1 – لا ينبغي هنا إهمال دور الإصلاحات التحديثية في تدعيم المعارضة، وخاصة موقف بورقيبة من بعض المسائل الدينية، في تكتل اليوسفيين مع المحافظين وهو أمر زاد توضحا بمناسبة مؤامرة الانقلاب الفاشلة.

مهددة لمشاريعها الجديدة و"للوحدة القومية" بصفة عامة. لذلك فإن إثارة أزمة في العلاقات مع فرنسا كان يحقق في نفس الوقت كل أهداف القيادة السياسية.

ومن هنا فإن الخطوة التونسية كانت محسوبة في البداية بحيث يتم تحقيق كل المهام بأقل التكاليف وبطريقة لا تقضي على الآمال في قيام تعاون حر مع فرنسا في المستقبل. ومن هذا المنطلق فقد حرصت القيادة السياسية منذ البداية على عدم إعطاء العسكريين أية صلاحيات وخولت كل المهام في المقابل للسلطات المدنية بمقتضى قانون الطوارئ. وحتى لا تفلت الأمور من بين أيدي الحزب فقد طلب من كل قادة الجيش مغادرة منطقة بترت قبل اندلاع الأحداث[1].ومن جهة أخرى فلم تكن للتونسيين أية خطة هجومية ولا حتى دفاعية لمجابهة القوات الفرنسية المتمركزة بالقاعدة[2]. وفي المقابل كانت عمليات حفر الخنادق حول القاعدة وإقامة المتاريس توحي للفرنسيين بعمل منظم وتصميم قوي على المواجهة مما جعل العسكريين الفرنسيين يعتبرونه من نوع الاستفزازات التي تسبق المعركة. ولزيادة درجة التوتر توارد على بترت عشرات الآلاف من المدنيين من مختلف الأعمار ومن الجنسين.

وبديهي في هذه الحالة أن القيادة السياسية كانت تنتظر أحد الأمرين: إما أن يتراجع الفرنسيون أمام هذه التعبئة الجماهيرية وتعلن حكومتهم عن الاستعداد للتفاوض حول مستقبل القاعدة، وبذلك يتحقق نصر ديبلوماسي كبير يدعم السيادة التونسية. وكانت هذه الإمكانية هي الأكثر ورودا بالنظر إلى أن التجارب السابقة قد أفضت إليها[3]. وفي هذه الحالة كان يتوجب اتخاذ

---

1 – أنظر في هذا الشأن خاصة: قريمو، نيكول: **تونس تبحث عن أمنها**، [بالفرنسية]، المنشورات الجامعية الفرنسية، 1995، 222 صفحة.

Grimaud (Nicolle): *La Tunisie à la recherche de sa sécurité*, P.U.F.,1995, 222 pages.

2 – **نفس المرجع** .

3 – حيث ظهر حرص الحكومة الفرنسية على تجنب الصدام والخضوع إلى التفاوض تحت الضغط

كل الضمانات حتى لا يبدأ عسكريون متحمسون من الجانب التونسي المناوشات وهو ما تم بالفعل بعزل الجيش عن الأحداث وتسلم مسؤولي الحزب كامل المسؤوليات.

أما الإمكانية الثانية فكانت أن يخضع العسكريون الفرنسيون للاستفزاز فيطلقوا النار على المدنيين العزل وتقع بالتالي مجزرة في صفوف التونسيين تستطيع الآلة الديبلوماسية استغلالها لتحقيق إدانة عالمية واسعة للسياسة الفرنسية تسفر ضغطا يؤول إلى قبول الحكومة الفرنسية التفاوض حول مستقبل القاعدة، وهو ما سيتم بالفعل.غير أن تبعات ذلك على المستوى الداخلي لم تحسب بطريقة دقيقة، لأنه لم يكن منتظرا مثلا أن تتجاوز العمليات محيط القاعدة، لذلك لم تتخذ في البداية احتياطات جدية لحماية المدينة والمناطق المجاورة. كما لم يكن منتظرا أن تتسلم القيادة الميدانية فئة من العسكريين الوطنيين الذين حاولوا الصمود رغما عن الأوامر[1].

وهكذا فإن الهدف الذي كان تحقيقه مضمونا من الإمكانية الأولى والثانية هو دفع فرنسا إلى التفاوض مع الحكومة التونسية، وتمكين هذه الأخيرة من إتمام شروط سيادتها. أي أن الهدف لم يكن البتة تحقيق انتصار عسكري، ليس فحسب لأن هذا الهدف كان غائبا عن ذهن القيادة السياسية، وهو أمر مقبول بالنظر إلى التفاوت الكبير في قدرات الطرفين، بل خاصة لأن "المعركة" لم تكن في تصور نفس القيادة من النوع العسكري.

ومن هنا فقد كانت إعادة لغيرها من المعارك السابقة، غير أنها أدت فقط إلى خسائر تجاوزت المطلوب، كما أنها أدت إلى نتائج أخرى أقل بروزا وهي

الرسمي والشعبي إبان أزمات سابقة في 1957 و 1958 و1959.

1 - تونس تبحث عن أمنها، مرجع سابق.

احساس المؤسسة العسكرية الوطنية الناشئة بالإهانة وبأن القيادة السياسية قد "خانتها" وهو ما يفسر في جانب كبير محاولة الانقلاب الفاشلة لسنة 1962 [1].

ومن جهة أخرى فقد اعتبرت هذه المعركة دليلا لدى غالبية الرأي العام الفرنسي على أن بورقيبة ليس مسالما بالقدر الذي بدا به إلى ذلك الحين وأنه لا يتورع عن استخدام العنف من أجل تحقيق أهدافه[2]. غير أن هذا الموقف لا ينظر إلى مسيرة بورقيبة كاملة، فقد أثبتت التجربة أنه لم يكن من محبذي الطرق العنيفة في التحرر[3]، لكن جزءا من منطقه السياسي كان يتضمن دفع الطرف المقابل لاستخدام العنف مما كان يسمح له بالبروز في صورة الضحية. ومن جهة أخرى فإن هذه الطريقة لم يكن يقع الالتجاء إليها إلا عند انسداد آفاق العمل السياسي السلمي.

والواقع أن مسألة عنف الطريقة لدى بورقيبة، في إطار الحركة الوطنية وإلى حدود 1962، تبدو اعتقادا شائعا لدى التونسيين أكثر منها حقيقة. فقد طور المخيال السياسي التونسي هذه السمة إلى درجة طغت معها على السمات الأخرى، وأصبح في نظر الشعب ذلك الفارس المحرر والمقاتل الذي لا يمكن إخضاعه[4]. غير أن هذا التصور وإن استجاب أحيانا لضرورات النضال الوطني

---

1 – أنظر تقرير إدارة الأمن الوطني حول المؤامرة في: سلسلة تاريخ الحركة الوطنية: **تونس المحررة** [بالفرنسية]. الجزء الأول، وثائق جمعها وعلق عليها محمد الصياح، دار العمل ، تونس 1984
Histoire du Mouvement national Tunisien: *La république délivrée 1959-1964.* Tome 1*: de la tentation militaire*, Dar El Amal, Tunis, 1984, p.p. 581-612.

2 – الدقي، مرجع سابق.

3 – فقد وقع تلافي أزمة بترت مرة قبل ذلك.

4 – أنظر هذا الجانب من المسألة في مقال رؤوف حمزة "الماء والنار..." مرجع مذكور.وانظر أيضا **عكاضية تونس لسنة 1957**، المطبعة الرسمية، 1377 هجري وخاصة قصيد الشاذلي عطاء الله. أنظر أيضا بوذينة، محمد، **الأغاني والأحداث الوطنية**، 304 ص، دون تاريخ، وخاصة الصفحات 243—254.

لدى بورقيبة وليله للاعتداد بنفسه أحيانا أخرى، فإنه لا يبدو منسجما مع تصوره لدوره السياسي كنضال من أجل التفاهم وفرض التعاون الحر. وما يدل على ذلك هو الطريقة السريعة التي كانت تتم بها تجاوز الأزمات في العلاقة مع فرنسا رغم خطورتها. لقد كانت المسألة تتعلق في نظر بورقيبة دائما بالتخلص من الماضي لبناء المستقبل، ذلك المستقبل القائم على ارتباط أساسه السيادة والمصلحة.

2- معركة الخروج من التخلف

أ- بناء "المجتمع الجديد"

اعتبرت الدولة الوطنية مقاومة "التخلف الفكري" مهمة مركزية في فترة الاستقلال لذلك فبالموازاة مع عملها على تدعيم سيادتها، قامت بحركة إصلاحات عميقة في الواقع الاجتماعي. ولعل أهم ميدان عبرت فيه هذه الإرادة الإصلاحية عن نفسها هو ميدان المرأة من خلال إصدار مجلة الأحوال الشخصية.

ولا شك أن سرعة مبادرة دولة الاستقلال بهذا الإصلاح يدل على نظرة خاصة للموضوع حيث منحت له أولوية مطلقة تجسمت منذ بداية شهر ماي 1955 عن طريق تأسيس لجنة الدراسات القانونية عهد إليها بمساعدة وزير العدل على إعداد مشاريع قوانين جديدة. وقد أخذ عمل هذه اللجنة منحى خاصا بالتركيز على مسألة الأحوال الشخصية مما يوحي بأن عملها كان مؤطرا من لدن بورقيبة بصفة مباشرة[1].

---

1 – كان هناك انقسام داخل الحكومة حول الحدود التي يجب الوقوف عندها في خصوص إصلاح الأحوال الشخصية غير أن موقف بورقيبة هو الذي رجح الكفة لصالح المشروع. أنظر ذلك في **الدولة**

إن خصوصية تجربة الإصلاح الاجتماعي لبورقيبة تبرز أولا من خلال أنها تطرح نفسها من داخل المنطق الديني وليس من خارجه. ذلك أنه سوف يدعي باستمرار الأهلية للاجتهاد في أمور الدين، خاصة وأن الهدف من حيث سموه لا يمكن أن يكون معارضا لتعاليم الإسلام. كما يضع بورقيبة هذا التصور كتواصل لعمل مصلحين سابقين اعتقدوا أن الدين لا يعارض الاجتهاد، خاصة إذا كان هذا الاجتهاد يهدف إلى "توطيد أركان مجتمع سليم بطرق أخرى تتماشى مع متطلبات العصر الحاضر"[1].

وفي تعرضه لهذه المسألة لا يتردد بورقيبة في استقراء التاريخ الإسلامي مؤكدا على الانقلاب الجذري الذي أحدثه الإسلام في حياة العرب حيث نقلهم من الجاهلية، بوصفها نفيا للعقل، إلى إطار جديد يدعوهم إلى استخدام العقل الذي به يتميز الإنسان عن بقية المخلوقات. ومن هذا المنطلق فإنه يؤكد على ضرورة اعتماد المسلمين عموما، والتونسيين بصفة أخص، النظرة النقدية للواقع. فاحتقار المرأة واعتبارها غير مساوية للرجل لا يعبر إلا عن عبودية يجدر إنهاؤها "لأن الشعور تغير الآن، والعقل البشري صار خلاف ما كان عليه"[2].

وهكذا فقد كان الأمر يتعلق لدى بورقيبة بإنهاء الاستثمار الخاطئ للدين، ذلك الذي "يرجع بالأمة إلى الوراء"[3] في مقابل الاستثمار الذي يجب أن يكون، ذلك الذي يلائم بين مقتضيات الحياة العصرية والمبادئ العليا للإسلام. وبذلك فقد اتضح موقف النخبة الوطنية الحاكمة بصفة مبكرة من قضية

الجديدة: **الصراع ضد المؤامرة اليوسفية**... مصدر سابق، الجزء الثاني، ص. 154.أنظر أيضا **شهادة أحمد المستيري**، وزير العدل آنذاك، المحفوظة بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

1 – خطاب 3 أوت 1956.

2 – نفس المصدر .

3 – نفس المصدر .

التحديث والدور الذي يجب أن يلعبه الدين إزاء هذه المسألة عن طريق احتكار شرعية التأويل والتأكيد على مهام الإمامة وما تسوغه من أهلية للاجتهاد.

ورغم توقع المعارضة من قبل "المؤسسة الدينية" فقد حاولت النخبة الوطنية تمرير هذا الإصلاح عن طريق تشريك رجال الشرع في إعداد المشروع، ولو بطريقة شكلية، فقد حاول بورقيبة في البداية استثمار العلماء الذين "بمجرد ما أيقنوا بأن الدولة الإسلامية تعمل لصالح الوطن لم يبخلوا علينا بالتأييد، بل وافقونا على إدخال إصلاحات جوهرية على الإجراءات الشرعية لتكون معقولة متماشية مع مقتضيات العصر عوض أن تواصل السير في المنعرجات مما ينتج عنه ضياع حقوق الأمة"[1]، معتبرا أن هؤلاء العلماء، بموقفهم هذا لا يقلون شأنا عن محمد عبده وجمال الدين الأفغاني[2].

والحقيقة أن المساندة التي تحدث عنها بورقيبة لم تكن تؤكدها أية مؤشرات جدية. كما أن حقيقة موقف العلماء سرعان ما اتضحت، حيث اعترف بورقيبة بوجود معارضات لمشروع الإصلاح وإن حاول إبقاء الجدل في إطاره الفقهي بتأكيده على أن ظاهر النص القرآني ومضمونه لا يعارض التوجه الجديد[3]. لكن المعارضة كانت قد توضحت بعد، خاصة من خلال تبرؤ شيخ الإسلام عبد العزيز جعيط من القانون الجديد. ومن هنا فلم تعد هناك إمكانية لإخفاء الخلاف الذي انتقل بصفة سريعة إلى الشارع الذي انقسم إلى تيار أول مدافع عن الإصلاح جسمته جريدة **لاكسيون** وتيار محافظ التف حول جريد **الاستقلال** لسان اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي. وفيما حاولت الأولى إبراز لا مسؤولية موقف العلماء وعجزهم عن إدراك الانسجام

---

1 - نفس المصدر .

2 - نفس المصدر .

3 - خطاب 10 أوت 1956.

بين روح الإسلام والمجلة الجديدة[1]، حاولت الثانية الدفاع عن العلماء باعتبار أن موقفهم يعبر عن روح الشريعة[2].

لقد حاولت النخبة الوطنية استعمال ما أتاحه لها تسلم الحكم من نفوذ للفراغ بسرعة من مسالة المعارضة للإصلاحات الجديدة، وقد تم ذلك بطرق مختلفة. فمن جهة أولى حرص مشروع إصلاح القضاء، الذي تم بالموازاة مع إصلاح الأحوال الشخصية، على إلغاء القضاء الشرعي كمؤسسة مستقلة وإقحامه في القضاء المدني. ورغم معارضة بعض قضاة الشرع فقد أنجز المشروع الذي سيجعل "المؤسسة الدينية" عنصرا من عناصر الإدارة القضائية الموحدة ويحرم معارضي التحديث بالتالي من هيكل يعبرون من خلاله عن معارضتهم. كما قامت الحكومة بإحالة رموز هذه المعارضة، وخاصة الشيخ عبد العزيز جعيط، إلى التقاعد بعد أن تذكرت أنهم تجاوزوا "السن القانونية"[3]، مستغلة نفوذها الإداري في دعوة الأئمة والخطباء بالجهات إلى تلافي التعرض بالنقد لمجلة الأحوال الشخصية[4].

وكما عملت النخبة على استمداد مبررات الإصلاح من حاجات العصر ومشروعيته من النسق الديني، فإنها سعت من جهة أخرى على إبرازه كضمان لوحدة الأسرة واستمرار المؤسسة العائلية[5]. فتحرر المرأة، إلى جانب أنه يحفظ كرامتها، يحمي الأخلاق، لأنه تحرر تحميه وتراقبه الدولة[6].

---

1 – أنظر خاصة **لاكسيون** بتاريخ 17 سبتمبر 1956.

2 – خاصة عن طريق محمد منصف المنستيري في افتتاحيات ومقالات عديدة بتاريخ 17 أوت 1956 و28 سبتمبر 1956 و10 ماي 1957...إلخ.

3 – **الدولة الجديدة: الصراع ضد المؤامرة اليوسفية**... مصدر سابق، الجزء الثاني ص. 165.

4 – **الاستقلال** بتاريخ 28 سبتمبر 1956.

5 – **خطاب** 4 جانفي 1957.

6 – **خطاب** 5 ديسمبر 1957.

ويمكن اعتبار التجربة التحديثية الأولى للدولة الوطنية نموذجا عن محاولات الإصلاح الفوقي ودليلا على وجود فارق كبير في هذا الخصوص بين وعي النخبة ووعي السواد الأعظم من المجتمع. وبالرغم من أن هذه النخبة لم تأل جهدا في الإقناع بصواب اختياراتها، باستعمال كل أنواع المبررات، إلا أنها لم تكن تستبعد مطلقا اللجوء إلى القوة لفرضها[1]، اعتبارا للوقت الطويل الذي يستغرقه التحاق وعي الشعب بوعي نخبته[2]. ولضمان استمرارية الإصلاح سوف تعمل الدولة على الاستعانة بمنظمة سوف تؤسس للغرض منذ 1956 وهي منظمة "الإتحاد النسائي القومي التونسي"، حيث اعتبر بورقيبة أن النهوض بالمرأة مهمة مشتركة بين الدولة والمنظمة[3] التي هي "بمثابة شعب للحزب"[4]. كما سيعهد إلى المؤسسة التعليمية ببث الأفكار الجديدة في الناشئة بعد تأكد النخبة من أن لا فائدة ترجى من مجادلة الجيل المعارض للإصلاح.

ومن جهة أخرى فقد لاحظت النخبة الوطنية حدة التناقضات التي فجرتها الإصلاحات مع المؤسسة الدينية التي واجهت القوانين الجديدة بمعارضة أضعفت من الإجماع الوطني حول النخبة الحاكمة. وقد أدى ذلك إلى حصول القناعة لدى النخبة الوطنية بالعمل على تلافي أمر مماثل في المستقبل خاصة وأن

---

1 – "إننا نود من المسؤولين عن الأسر وخاصة الآباء والأمهات أن يتفهموا جيدا دعوتنا هذه لأن ما نحاول تطبيقه في هذا المجال أمر في صالح بناتهم وفي صالح الأمة عموما. فنحن نوجه الناس نحو هذا الإصلاح العظيم باللين والحسنى مع مراعاة الظروف والإمكانات ومرحلة التطور وفترة الانتقال، فإذا ما ظهر من يحاول أن يعرقل هذا السير منعناه بالقوة"، **خطاب** 5 ديسمبر 1957، أنظر نفس المعنى في **خطاب** 7 أفريل 1958.

2 – **خطاب** 13 أوت 1960.

3 – **خطاب** 7افريل 1958. أنظر أيضا **خطاب** 15 ديسمبر 1961.

4 – **خطاب** 13 أوت 1960. حول هذه المسألة أنظر الحداد، راضية: **مذكرات** [بالفرنسية]، منشورات عليسة، تونس 1995، صفحة 49.

Haddad, Radhia, *Parole de femme*, Ed. Alyssa, Tunis 1995. pages 49.

فكان طبيعيا أن تؤدي المحاولة الانقلابية الفاشلة لسنة 1962 إلى زيادة انغلاق النخبة الوطنية على نفسها عوضا عن محاولة النفاذ إلى لب المشكل، فهذه المحاولة وحالة التململ التي تجاوزت المعارضة وبدأت تخترق الأوساط الرسمية وبعض الفئات المعروفة تقليديا بولائها للنظام(قدماء المحاربين) لم ينظر إليها كدليل على وجود مشكل ما في علاقة الدولة بالمجتمع وكنتيجة لانغلاق السلطة على نفسها، بل كبرهان على أنها استهانة بالدولة والزعامة البورقيبية وتأكيدا لضرورة تشديد القبضة على المجتمع[1]. ولكن كلما شددت النخبة الوطنية قبضتها تلك كلما زادت الاحتجاجات على انسداد الأفق السياسي، وهو ما سيتم في النصف الثاني من الستينات بوجه خاص. وبغض النظر عما أحدثه هذا التجاذب من تأثيرات بين النخبة الوطنية ومعارضيها فقد أدى إلى أزمة ضمير داخل بعض أوساط تلك النخبة ذاتها كان أحمد التليلي أحد أبرز المعبرين عنها، حيث لاحظ في رسالته المفتوحة إلى بورقيبة في سنة 1966"الانخفاض التدريجي في الحماس الشعبي سواء في كامل البلاد وحتى داخل الحزب، و حالة الخمول والاستقالة والغضب المكتوم وأخيرا العداء الكامن شبه العام، أي القطيعة الواقعية والفعلية بين الشعب ونظامه"، وهو ما يهدد البلاد بدخول وضع خطير قد يتطور في مستقبل قريب إلى وضع دون مخرج، ذلك أن نظاما يفرض نفسه على شعب ما بالقوة ويرفض تشريكه في إدارة شؤونه الخاصة مآله الحتمي الفشل...، وإنه لا يمكن تحقيق أي تطور ملموس في الميدان الاقتصادي والاجتماعي في إطار نظام سياسي يستبعد الشعب تماما من المشاركة في القرار".[2]

---

1 – "هناك من يتهمنا بكبت الحريات ومطالبتنا بمزيد من الديمقراطية بدعوى أن في ذلك متنفسا يروح عن النفس كلما قوي عليه الضغط لكننا أكثرنا من منافذ التنفس حتى استهانوا بنا وأصبحوا يقدحون في رئيس الدولة على أعمدة الصحف ويتهمونه بالحكم الفردي وبغير ذلك من التهم التي كالها له من لا خلاق لهم في الصحف السيارة"، **خطاب** بورقيبة في افتتاح المجلس الملي للحزب بتاريخ 2 مارس 1963.

2 – التليلي، أحمد: **رسالة إلى بورقيبة 1966**، بالفرنسية، تونس 1988.

برامجها التحديثية لن تقف عند حدود موضوع الأحوال الشخصية[1]. وستتجسم هذه القناعة في السعي إلى إخضاع المؤسسة الدينية عن طريق توظيفها وجعلها بالتالي رسمية،لذلك فإنها ستؤسس مصلحة تابعة لرئاسة الحكومة مباشرة تكون مهمتها "السهر على الشعائر الدينية ومباشرة شؤون الدين ومراقبة وعزل القائمين على الشعائر الدينية"، بالإضافة إلى إحداث خطة مفتي الديار التونسية الذي سيكون "ممثلا للهيئة الدينية الإسلامية والمكلف بالمراسم والتشريفات، ويشرف على الأئمة وكل ما يخص الوعظ والإرشاد [...] ويفتي للعموم في أمور دينهم وعقائدهم". وهكذا فقد أكد هذا الإصلاح اضطلاع الدولة الوطنية بمهمة تمثيل الدين "واستثماره بطريقة سليمة". فالأمور الدينية، مثل الأمور السياسية، غدت "من خصائص الحكومة والدولة"[2].

وقد زاد يأس النخبة الوطنية من إقناع الفئة المحافظة بالإصلاحات وضوحا من خلال مسألة صوم رمضان ومدى ملاءمته لاحتياجات معركة الخروج من التخلف الاقتصادي التي أثيرت في 1960، حيث سيتبع بورقيبة نفس الإستراتيجيا التي اتبعها لفرض الإصلاح السابق. ففي مرحلة أولى سوف يستغرق في الجدل الفقهي حول الإفطار في رمضان من داخل النسق الديني باستعمال القياس على السنة النبوية[3]. وبالموازاة مع ذلك يؤكد بورقيبة على

---

1 – انطوت هذه المعارضة على خطورة نسبية حيث أنها حققت إلتقاء العناصر الدينية المحافظة بالحزب الدستوري القديم وخاصة بالمعارضة اليوسفية، (أنظر في هذا الخصوص رسالة صالح بن يوسف في: كتابة الدولة للشؤون الخارجية للجمهورية التونسية، **كتاب أبيض في الخلاف**...مصدر سابق) ورغم ذلك فإنها لم تنتج ردود فعل شعبية واسعة. أنظر: بن عاشور، عياض: **السياسة والدين والقانون في العالم العربي**، [بالفرنسية]، منشورات سيراس، تونس 1992، ص.215.

Ben Achour, Yadh, *Politique, Religion et Droit dans le Monde Arabe*, Cérès productions, Tunis, 1992, p.215.

2 – **خطاب** 1 مارس 1957.

3 – **خطاب** 5 فيفري 1960.

مساندة المؤسسة الدينية، التي أصبحت رسمية منذ 1957، لهذه القراءة، رافعا في نفس الوقت قدرته على الاجتهاد والإفتاء بوصفه إماما تجب طاعته[1]. ولكن رغم مساندة المؤسسة الدينية الرسمية[2] فإن ذلك لم يمنع حصول اضطرابات في الجهات وخاصة بالقيروان تلك المدينة التي حاول بورقيبة باستمرار تضخيم سمعتها الدينية[3]. وعندما ستندلع هذه الإضطرابات لن تتأخر الحكومة في اتخاذ التدابير التي تضمن لها استعادة السيطرة السريعة على الوضع[4].

إن جرأة الدولة الوطنية في الإصلاح والتحديث قد استندت في جانب هام منها إلى الشرعية التاريخية للزعيم وعلى قوة الحزب وانتشاره في البلاد بالإضافة إلى الضعف الهيكلي للمعارضة. فمن جهة أولى استند بورقيبة دائما إلى شرعيته النضالية في مواجهة معارضي التحديث. لذلك فإنه كان يقدم على تحديهم معتمدا على "سمعته وتأثيره وماضيه وما له من تفكير ومجد"[5]، مشهرا برجال الشرع الذين لم يساندوا الإصلاحات مواصلين بذلك سيرتهم اللاوطنية القديمة[6]. وفي مقابل هذه الشرعية القوية التي استندت أيضا إلى جهاز تنظيمي قوي جسدته الدولة والحزب، كانت المعارضة الدينية أضعف من أن تتحول إلى

---

1 – **خطاب** 18 فيفري 1960.

2 – أنظر الفتاوي المساندة للحكومة في جواز إفطار رمضان للمشتغلين في **الثورة الكبرى للقضاء على التخلف الاقتصادي والفكري**... مصدر سابق. ص.115.

3 – حرص بورقيبة منذ بداية الاستقلال على إلقاء خطاب سنوي بمناسبة ذكرى المولد النبوي بجامع عقبة بالقيروان، كما أنه سيدعو التونسيين الراغبين في الحج والباحثين عن البركة إلى توفير أموالهم وزيارة ضريح الصحابي أبي زمعة البلوي بذات المدينة عوضا عن ذلك، وكأن القيروان أصبحت مكة جديدة.

4 – **منبر التقدم** لشهر فيفري 1961.

5 – **خطاب** 13 أوت 1960.

6 – "وأنا أيضا بصفتي رئيسا مسلما لدولة إسلامية لي أن أتكلم باسم الدين نظرا لما أسديته من الخدمات للإسلام يوم كان أولئك المشايخ يبعثون بأطباق المأكولات والحلويات إلى الجنرال قرباي قائد جيوش الاحتلال ويوم كنا نكافح لإعلاء كلمة الدين"، **خطاب** 18 فيفري 1960.

معارضة منظمة وحقيقية. فعلاوة على أن المؤسسة الدينية قد شهدت تراجعا لدورها بسبب عدم انخراط معظم رموزها في النضال الوطني، جاءت الإصلاحات الوطنية لتقضي عليه كمؤسسة مستقلة عن الدولة عن طريق القضاء على قاعدتها المادية (بحل الأحباس) والتنظيمية (بتوحيد وعلمنة التعليم والقضاء) لتقحمها في النهاية في نسق الدولة ذاته (إصلاحات 1957). وهكذا فقد كان الهجوم على المحافظين آمنا نسبيا مهما بدت جرأته لكن "الطابع الدرامي" الذي أخذته معركة التحديث بهاجمة الحكومة للمقدسات مثل صوم رمضان سوف يجعلها أكثر حذرا في المستقبل[1]، إذ سيقع التوجه إلى التأثير على الأجيال الشابة بطرق أقل حدة وصرامة ومصادمة لشعور المجتمع، ولكن ناجعة[2] لعل أهمها المدرسة.

لقد استوجبت حركة التعبئة السياسية الواسعة للمجتمع ضد "التخلف الذهني" إذا إيلاء أهمية أساسية للثقافة والتعليم. ذلك أن النخبة السياسية الجديدة لم تأت، مثلما عبرت عن ذلك بعض الدراسات الجدية، من طبقة اجتماعية معينة، بل من المتخرجين من المدارس الفرنسية والفرنسية-العربية. لذلك فإن التنافس بين الزيتونة والنظم الدراسية الغربية قد تقرر أن تنتصر فيه الثانية حتى بعد الاستقلال مما ضمن هزيمة النخبة التقليدية وانتصار النخبة العصرية[3]. وكانت هزيمة الأولى في حد ذاتها ضمانا لتلاشي أية محاولة معارضة تستند إلى القيم المحافظة. لذلك فقد أصبح بإمكان الدولة الوطنية أن تواصل جهدها لخلق المجتمع العصري والمواطن الجديد مستفيدة في ذلك من المؤسسات القائمة الأكثر تأثيرا وبصفة خاصة المدرسة.

---

1 – **سياسات التحديث**...، مرجع سابق، ص.138.

2 – **الحزب والشعب**... مرجع سابق. ص. 63.

3 – **سياسات التحديث**...، مرجع سابق، ص.18.

ضبط بورقيبة للمدرسة مهام خطيرة في سيرورة الإصلاح الاجتماعي، واعتبر دورها ملازما وشرطا لنجاح التحديث واستمراره على المدى البعيد. ومثلما كانت مهاجمة التقليد ترمي إلى تحقيق التطور الذهني، فإن التعليم وتثقيف الجماهير كان يرمي إلى تركيز الفضائل الوطنية الجديدة. لذلك فإن الدولة الوطنية ستعير النهوض بالتعليم أهمية كبرى من خلال عملها على توحيده والإعداد لإصلاحه إصلاحا جذريا يتلائم مع حاجيات المجتمع العصري. ذلك أن كل ميدان، في نظرها، "يتوقف على التعليم الذي هو المحرك الحقيقي للإنسان »[1].

وهكذا فقد جاء قانون إصلاح التعليم لسنة 1958 منسجما مع الأهداف العامة للدولة الوطنية من حيث "تزكية الشخصية وتنمية المواهب الطبيعية عند جميع الأطفال، العمل على ترقية العلوم وتمكين جميع الأطفال من التمتع بفوائد هذا الرقي، المساعدة على تنمية الثقافة القومية وتحقيق ازدهارها"، وأخيرا "إعداد الطفل للقيام بدوره كمواطن وكإنسان وتكوين الإطارات الصالحة الكفيلة بنمو النشاط القومي على مختلف وجوهه وفي جميع الميادين"[2].

لقد أرادت النخبة الوطنية بالتركيز على ميدان التعليم تجاوز النقص الذي نتج عن السياسة الاستعمارية طيلة ثلاثة أرباع القرن، لذلك فإن الإصلاح "اتخذ من بعث الروح القومية هدفا أساسيا له، فجعل التعليم قوميا أي مبنيا على أسس الواقع القومي الذي يقوم على التراث اللغوي والثقافي القديم والحديث لهذا البلد ذي الحضارة العربية الإسلامية وعلى تاريخ البلاد وجغرافيتها وتاريخ

---

1 – خطاب 25 جوان 1958.

2 – قانون إصلاح التعليم الصادر في 4 نوفمبر 1958.

العالم الإسلامي والمغرب العربي منه خاصة وكذلك على حاجيات الأمة في ميادين الإطارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"[1].

ولتحقيق هذا "البعث القومي" كان على الدولة الوطنية أن تخصص جزءا كبيرا من مجهودها الاستثماري لتركيز التجهيزات الضرورية وتكوين الإطارات، وقد تمكنت بذلك في ظرف وجيز من تحسين نسبة التمدرس التي مرت بين سنتي 1956 و1957 من 23 بالمائة إلى 32 بالمائة في إطار من المجانية الكاملة، وكان الهدف هو بلوغ نسبة 100 بالمائة في مطلع 1966 ، غير أن ذلك المجهود الذي سخرت له ميزانية 1956 حوالي 15 بالمائة من مصاريفها[2] اصطدم بحاجة الدولة في دولابها الإداري إلى عدد كبير من الإطارات وفر التعليم الجزء الأعظم منها[3]. وقد انعكس ذلك بصورة سلبية على حجم الإطارات في هذا الميدان. كما أن تقلبات العلاقة مع فرنسا كانت تحديا إضافيا عبرت عنه عمليات إنهاء الإلحاق المتكررة من جانب السلطات الفرنسية لعمل المتعاونين في التعليم العمومي[4]. ومن هنا فقد سعت الدولة إلى تكثيف عمليات تكوين إطارات التعليم، وأدى ذلك إلى التأثير جديا على نوعية التعليم المسدى في المدارس العمومية، ذلك أن جانبا كبيرا من الإطارات الجديدة ستكون ذات ثقافة عربية بحتة.

---

1 – كتابة الدولة للتربية القومية، **انبعاثنا التربوي منذ الاستقلال**، منشورات الديوان التربوي، تونس 1963، 180 صفحة، ص 32.

2 – مرت هذه النسبة إلى 20 بالمائة من الميزانية سنة 1958 و27 بالمائة سنة 1969 لتستقر في حدود 32 بالمائة في مطلع الستينات.

3 – أنظر مقال عبد العزيز بن حسن في جريدة **لاكسيون تونيزيان** بتاريخ 3 سبتمبر 1956، وانظر أيضا جريدة **أفريك–أكسيون** *Afrique-Action* بتاريخ 20 فيفري 1961 (مقال بعنوان: « Sadiki (ou comment on devient ministre »

4 – أنظر حوارا مع حمدة باكير مدير التعليم الإبتدائي في جريدة **لاكسيون تونيزيان** بتاريخ 1 أكتوبر 1956.

لقد أحدث اهتمام النخبة الوطنية بمسائل الثقافة والتعليم حركية فكرية كبرى في هذه الفترة كانت تواصلا لتلك التي سبقت حصول البلاد على استقلالها. وقد تمحورت هذه الحركية حول مسؤولية المثقف في عهد الدولة الوطنية وحول ماهية "الثقافة التونسية".

اعتبر جزء هام من النخبة التونسية المثقفة أن النهوض بالتعليم وبناء المجتمع الجديد من مسؤولية الدولة وحدها، ذلك أن مشاركة الشعب في تسيير الشؤون العامة لا تتم إلا بتحصيلهم على نصيب ضروري من المعارف[1]. فمهمة الدولة والمنظمات القومية السهر "في وعي على توحيد الجهود وتوجيهها"[2] من أجل "الرفع من مستوى الجماهير الكادحة وتمكين كل مواطن من أن يثقف ويهذب من نفسه ويسمو بذاته درجات حسب طاقته وميوله"[3]. لقد اعتبر جانب هام من النخبة المثقفة في ذات الإطار أن الهدف من التعليم والثقافة تحقيق أوسع تجانس ممكن بين فئات الشعب. ذلك أن تعميم التعليم ونشر الثقافة ستكون نتيجته اتساع الفئة المثقفة لتشمل الجمهور وزوال الهوة بين العامة والخاصة[4].

غير أنه في انتظار أن تشمل الثقافة والتعليم الجزء الواسع من المجتمع، كان على النخبة المثقفة أن تواصل القيام بمهمتها عن طريق تكثيف الالتزام بقضايا الجماهير ومعاضدة جهود الدولة، "فالمثقف الحق هو ذلك الذي يكون مرتبطا بشعبه متضامنا مع أمته ودولته"[5]، ساعيا لأن يؤدي "رسالته الاجتماعية" من

---

1 – **الفكر**، السنة 3، العدد 5، فيفري 1958، مقال أحمد عبد السلام، ص.ص. 6ـــ8.

2 – **الفكر**، جانفي 1961، الإفتتاحية.

3 – **الفكر**، نوفمبر 1962. حوار مع الشاذلي القليبي كاتب الدولة للشؤون الثقافية.

4 – **الفكر**، العدد 9، مقال عامر غديرة.

5 – **الفكر**، السنة 6، العدد 4، جانفي 1961، الإفتتاحية بقلم عامر غديرة.

وسط المجتمع الذي يريد تثقيفه وليس من "برجه المعلق"[1]. وهكذا تطور مفهوم رسالة المثقف بوصفها "ضربا من الالتزام"[2] ونوعا من الإيمان والاستعداد للتضحية واليقظة المستمرة ومشاركة للشعب في مصيره، وما عدا ذلك فهو "نفاق وجبن وضعف وغرور"[3]. وأصبحت هذه الرسالة تعبيرا عن "الثورة الكبرى"[4] التي أصبحت تعيشها البلاد في عهد الدولة الوطنية.

لكن النخبة الوطنية وإن أجمعت على ضرورة الالتزام ومشاركة الدولة مجهودها في النهضة والتحديث، فإنها ظلت منقسمة على نفسها إزاء محتوى هذه النهضة ومضمون الثقافة التي يراد نشرها، أي حول هوية الثقافة الوطنية، فكان السجال في هذا الميدان مواصلة لذلك الذي احتضنته الحياة الثقافية بالبلاد منذ مطلع الخمسينات. لقد انقسمت النخبة المثقفة، مثلما هو الشأن دائما إزاء هذه المسألة كلما طرحت، إلى جانب يرى أن الثقافة التونسية "قوامها اللغة العربية والدين المحمدي والتاريخ الإسلامي والجنس العربي الممزوج بالبربري والتركي وغيرهما"[5]، وآخر يعتقد أن الثقافة الجديدة يجب أن تكون "ثورة هوجاء وتحطيما لا يبقي ولا يذر على القيم الإسلامية المحافظة"[6]. وفي مقابل التيارين تطور تيار ثالث أصبح شيئا فشيئا إيديولوجيا الدولة الوطنية وهو تيار "الثقافة القومية" أو تيار "التونسة"، الذي يقوم على اعتبار أنها ثقافة "لا شرقية ولا غربية"[7]. فالثقافة القومية تصبح بهذا المعنى توفيقا بين نقيضين: "هي توق إلى الاتساع والشمول وهي في الآن نفسه تقيد بحدود الأمة والبلد"، فهي جمع بين

---

1 – **الفكر**، نفس العدد، مقال مصطفى الفارسي "أرباب الفكر عندنا والحرية والثقافة"، ص 12.

2 – **الندوة**، السنة الأولى، العدد 9، سبتمبر 1953، مقال "ماذا نطلب إلى الأدب" للشاذلي القليبي.

3 – **الفكر**، السنة 6، العدد 5، فيفري 1961، الإفتتاحية.

4 – **الفكر**، السنة 6، العدد 4، جانفي 1961، الإفتتاحية.

5 – **الفكر**، العدد 9، مقال محيي الدين عزوز، ص 74.

6 – **نفس المصدر** ، مقال محمد فريد غازي، ص.ص. 81ـــ82.

7 – **الفكر**، العدد 7، أفريل 1956، مقال "تونس بين الشرق والغرب" لمحجوب بن ميلاد".

"الاتساع، أي النزعة الإنسانية، وبين العمق، أي النزعة القومية"[1]. وبعيدا عن مفهوم الثقافة/الوعاء والثقافة/الجسر[2] انتصرت النخبة الوطنية لمفهوم "الهضم"[3] الذي سيتبلور في مشروع إصلاح التعليم حيث سيقع التخلي عن فكرة التعريب التي أثيرت في وقت من الأوقات[4] من أجل تعليم أكثر تواصلا مع الثقافة الفرنسية/الإنسانية ولكن أقل اغترابا عن التراث العربي الإسلامي. وسيؤدي ذلك على المدى البعيد إلى تلاشي المعارضة السياسية المستندة إلى القيم المحافظة وهو ما مكن الدولة الوطنية من التفرغ بطريقة أكثر تركيزا إلى الجوانب المادية في التحديث بمواجهة مشكل التنمية الاقتصادية.

ب- تحدي النهضة الاقتصادية

اعتبرت المسألة الاقتصادية أيضا معركة مثل كل المعارك الأخرى التي خاضها التونسيون أو كان يتوجب عليهم أن يخوضوها. فقد تصورت النخبة الوطنية هذه المعركة معركتها أيضا، ذلك أن التحرر لا يقف عند حدود رموز السيادة وهياكل الإدارة. ويظهر ذلك خاصة من خلال اهتمامات الدستوريين

---

1 – **الندوة**، سلسلة جديدة، العدد 4، جوان 1954، الإفتتاحية.

2 – جاء في مقال لفرحات الدشراوي: "وقديما كانت أرضنا جسرا بين الحضارات ووعاء تمخضت فيه تياراتها المتنوعة وأزبدت زبدة إنسانية شهية فأدت رسالتها البشرية أداء مذكورا"، **الفكر**، أفريل 1961.

3 – في حوار منقول عن مجلة **الآداب** البيروتية صرح محمود المسعدي قائلا: "إن الثقافة بتونس كانت ولا تزال أشد الثقافات، الشرقية منها على الأقل، استقلالا عن الثقافة الفرنسية لأنها كانت ولا تزال أشدها ملاصقة لها وأكلا وهضما وأشدها تغذيا بها وامتلاكا لقواها [...] إن الثقافة التونسية موفية كل الوفاء إلى طبيعتها العربية الإسلامية. فأي ضير عليها بعد هذا من التغذي بالثقافة الفرنسية، في الماضي وفي المستقبل، أو بغيرها من الثقافات الغربية إن هي استطاعت أن لا يمسخها الغذاء إلى غير ما ينبغي أن تكون بحسب إرادتها الوجودية"، **الفكر**، السنة 3، العدد 1، أكتوبر 1957، ص 80.

4 – حوار مع حمدة باكير، مصدر سابق.

في مؤتمرهم المنعقد بصفاقس سنة 1955 حيث رسموا صورة قاتمة للوضع الاقتصادي الذي نتج عن سبع عقود من السيطرة الاستعمارية.

فقد جاء في "لائحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية" أن الحالة الاقتصادية التي تركها نظام الحماية هي حالة يمثل خلل التوازن سمتها الجلية: خلل توازن بين الحاجيات والإنجازات جعل التونسيين عرضة للجوع والبطالة والجهل والأمراض. ففي الميدان الفلاحي حصر الاستعمار الاهتمام بجهات دون أخرى على مستوى التمويل والتجهيز. وفي الميدان الصناعي وقع "خنق" الحرف وأصبحت البلاد منجما كبيرا يمول الصناعة الفرنسية بما تحتاجه من خامات وهو ما منع تكون صناعة وطنية قادرة على امتصاص العاطلين الذين لفظتهم الأرياف وعلى توفير حاجيات السكان التي بقيت في أعظم جانب منها مستوردة من المتروبول. أما على مستوى الميزانية فقد وصف التقرير سياسة الحماية بالتبذير، حيث لم تراع إمكانيات البلاد ولا حاجاتها عند إنجازها للأشغال الكبرى رغم أن 80 بالمائة من الميزانية كان يوفرها الأهالي. وقد كانت النتيجة المنطقية لذلك أن المصالح الأجنبية هي التي تطورت وازدهرت في حين لم تنشأ مصالح وطنية مكافئة، كما كانت نتيجة هذه السياسة اختلال ميزان الدفوعات مما أوقع البلاد في تبعية كبيرة للمتروبول.

وانطلاقا من هذا الحكم اعتبر الدستوريون أن الحل يمر حتما عبر توجيه العناية إلى إحياء الأراضي في الجنوب والوسط، وهو أمر لا يمكن أن يتم إلا بخوصصة الملكيات الجماعية وتحرير الأحباس، أي اختيار الملكية الفردية كأساس للنهضة الاقتصادية والاجتماعية. وفي المقابل فإن مؤتمر الحزب تلافى التأكيد على استرجاع الأراضي التونسية من المعمرين، وهو أمر يمكن فهمه بالنظر إلى الإطار السياسي الذي انعقد فيه المؤتمر، وهو إطار تميز بعدم الرغبة في إثارة تخوفات المستثمرين الفرنسيين.

لقد اعتبر الدستوريون من جهة أخرى أن تحقيق "الازدهار الاقتصادي والرقي الاجتماعي" مسؤولية جميع أفراد الأمة. ولبلوغ هذا الهدف وضع المؤتمر جملة من المبادئ الأساسية التي تعتبر أنه لا يمكن الحديث عن ازدهار اقتصادي دون نتيجته المنطقية، أي الرقي الاجتماعي. وبما أن الهدف هو إسعاد الجميع فلا يمكن للمشروع أن يكتب له النجاح إلا إذا قام على جهود جميع التونسيين وحماسهم وتعاونهم. كما أنه لا ينبغي النظر إلى الازدهار الاقتصادي على أنه لزيادة الدخل القومي فحسب، بل إن الهدف الأشمل وراء ذلك هو ضمان رفاهية الجميع وزيادة دخل العائلات وتحسين مستوى عيش الطبقات الضعيفة. لذلك فإن "الهدف المستعجل" هو توفير الشغل للجميع وتكاتف الطبقات وخاصة تجنب التبذير. وقد أقر المؤتمر أن أحسن وسيلة لتحقيق هذا التكاتف في سبيل الازدهار الاقتصادي هو النظام التعاضدي[1].

ويهدف هذا التكاتف إلى التأليف، في إطار الوحدة القومية، بين مصالح الطبقة الموسرة، المعترف ضمنيا بتروعها إلى التبذير، والطبقات الضعيفة ذات الدخل المنخفض. وكان بإمكان ذلك في نظر الدستوريين تلافي الصراع الطبقي في تونس المستقلة. فلم يكن مطروحا في هذه الفترة مهاجمة البورجوازية ولا تقديم وعود صريحة باقتصاد في صالح الفئات الضعيفة لأن المعركة الوطنية لم تشهد بعد نهايتها. وقد أخذت الوحدة القومية هنا معنى الرفع من الإنتاج باعتباره ضمانا للانتصار في كل المعارك الأخرى، فالبلاد التي لا تجد حلا لمعضلة الإنتاج لا يمكن أن تطمح، في نظر الحزب الدستوري، إلى الاستقلال الكامل حيث تظل عاجزة عن القيام بحاجيات سكانها، وفيما عدا ذلك فإنها

---

1 – **المؤتمر الخامس للحزب الحر الدستوري، مؤتمر صفاقس**، نشر وزارة الشؤون الثقافية والأخبار، تونس، 1971، التقرير الاقتصادي والإجتماعي، ص 101.

تكون مجبرة على إتباع أحد الحلين: "إما أن ترفع في الضرائب فينتج عن ذلك إرهاق اقتصادي، وإما أن ترضى بالإفلاس، وذلك مدخل إلى العبودية"[1].

والحقيقة أن التصور الدستوري لمشاكل الواقع الاقتصادي وسبل تجاوزها لم تحقق حولها إجماعا كاملا، ذلك أن جزءا هاما من الدستوريين، وهم خاصة النقابيون المنتظمون في الإتحاد العام التونسي للشغل، وإن تبنوا نفس القراءة لنتائج السياسة الاستعمارية وانعكاساتها على المجتمع التونسي، فقد اعتقدوا أن تجاوزها لا يمكن أن يتم بتشجيع الملكية الخاصة ولا في إطار وحدة قومية من النوع الذي دعا إليه المؤتمر الخامس للحزب.

فقد سعى الخطاب النقابي إلى التعرض بالنقد لسلبيات النهج الرأسمالي في الاقتصاد معتقدا أن البديل الحقيقي هو التأميم[2] باعتباره استرجاع الدولة لما هو من حقها كممثلة للمجتمع، وهو ما يشير إلى رفض الإتحاد السكوت عن استمرار المصالح الاقتصادية الاستعمارية في بداية عهد الاستقلال. ذلك أن المركزية النقابية الوطنية ظلت تعتبر الحماية شكلا من الحكم موجها لرعاية وتدعيم المشاريع الاقتصادية الأجنبية، وبالتالي فإن نهاية الحماية كشكل سياسي يجب أن تتبعها نهاية الرأسمالية: « لقد فقدت الرأسمالية في تونس المستقلة قوتها المهيمنة أو، على كل حال، يجب أن تفقدها"[3].

---

1 - **نفس المصدر** ، ص 105.

2 – حوار أحمد بن صالح في جريدة **لوموند** *Le Monde* بتاريخ 15 مارس 1956.(سنشير إليها لاحقا بلوموند فقط).

3 – **التقرير الاجتماعي للإتحاد** المقدم في مؤتمره سنة 1956 في **مؤتمرات الإتحاد العام التونسي للشغل (1946–1978)** [بالفرنسية]، مركز التوثيق القومي، 1981، ص.ص. 181–194.

Centre de Documentation naltionale: *Les congrès de l'UGTT (1946-1978)*, Tunis 1981, p.p. 181-194.

وهكذا فقد جاء "التقرير الاجتماعي" المقدم في مؤتمر سبتمبر 1956 للإتحاد العام التونسي للشغل يحمل تصور النخبة النقابية الوطنية للمجتمع الجديد، فقد ارتبطت إدانة الاستعمار بإدانة واضحة للرأسمالية، لذلك فإنها ستطلب من حكومة الاستقلال أن تسرع بإعادة النظر في العلاقات الاقتصادية مع فرنسا[1]. كما أن النخبة الوطنية ستناقض فكرة الوحدة القومية بدعوتها الحكومة، التي كانت قد أعلنت تشبثها بالملكية الخاصة، بالإسراع في إنجاز إصلاحات اجتماعية جذرية تقضي على مصالح فئات مشبوهة أثرت تحت نظام الحماية وسلطت على الأهالي قهرا مضاعفا. وفي نفس الوقت وقعت دعوة الحكومة إلى "القضاء على الظلم الاجتماعي المميز للواقع الوطني حتى لا يؤدي تفاوت المداخيل إلى الحكم على الطبقات الضعيفة بالجوع والجهل والبؤس والموت"[2].

وفي الواقع فإن طبيعة حركة التحرر الوطني في تونس، باعتبارها حركة سياسية بدرجة أولى، والمرحلية التي اصطبغت بها لم تكن تسمح للنخبة الوطنية بإتباع سياسة اقتصادية جريئة في السنوات الأولى من الاستقلال. ذلك أنها التزمت قبل الاستقلال الداخلي وغداة الاستقلال التام بالحفاظ على المصالح الاقتصادية للمستثمرين الفرنسيين بتونس. وبالإضافة إلى هذا العامل فإن النخبة الوطنية لم تكن تعتقد في إمكانية تحقيق الازدهار الاقتصادي ولا حتى المحافظة على نسق النمو المحقق في آخر سنوات الحماية دون الاعتماد على رأس المال الأجنبي. فقد سعت سياسة التنمية في بداية عهد الاستقلال إلى محاولة المحافظة على حجم الاستثمارات الموجود بعدم إثارة تخوفات لدى رؤوس الأموال الأجنبية. وفي نفس الوقت حاولت الدولة حث التونسيين على بذل جهد أكبر

---

1 – بيان الهيئة الإدارية للإتحاد المنعقدة بتاريخ 30 جويلية 1956، أنظر **لوموند** بتاريخ 31 جويلية 1956.

2 – التقرير الاجتماعي للإتحاد، مصدر سابق، ص 182.

للادخار والاستثمار، في إطار سياسة تقشف لم تنجح في تحقيق إجماع كامل حولها. فطيلة الفترة المتراوحة بين 1958 و 1962 اهتمت الدولة ببناء هيكل إداري جديد، محاولة وضع ميزانية أكثر استجابة لحاجيات التنمية. وكانت نتيجة ذلك التجاء الدولة لإتباع منهج كلاسيكي عن طريق الزيادة في الضرائب ودفع التونسيين إلى المساهمة، بطريقة طوعية مبدئيا، في المجهود الاقتصادي العمومي عن طريق التخفيض في أجور الموظفين وفتح اكتتابات عمومية متتالية، مثل اكتتاب الجيش والقرض الوطني، ودفع البنوك للمشاركة في الاستثمار[1]. وسوف يتواصل ذلك "حتى ظهور أول التصدعات في البناء الذي أقيم حول أسطورة مجتمع بلا طبقات"[2].

لقد توجه الخطاب السياسي الرسمي في هذه الفترة إلى المجتمع باعتباره كلا متحدا رافضا الاعتراف بأية اختلافات في المصالح وأية تقسيمات طبقية[3]. "فالشعب هو الذي يجب أن يبني صرح الاقتصاد التونسي"[4] لأنه "عائلة واحدة"[5] تسوسها "دولة شعبية تكونت من صميم الشعب وتعمل لفائدة الشعب بجميع أفراده"[6]. فتحقيق التنمية يتطلب إذا شيئا من الصبر والتعاون

---

1 – أنظر: بونصي، جان: "الاقتصاد التونسي منذ الاستقلال"،[بالفرنسية] في **حوليات إفريقيا الشمالية، 1969**، ص.ص. 93-114. ص.94.

Poncet (J.): « L'économie tunisienne depuis l'indépendance », *in Annuaire de l'Afrique du Nord*, 1969, (p.p. 93-114), p. 94.

2 – أنظر: بونصي، جان: **تونس تبحث عن مستقبلها**، المنشورات الاجتماعية، باريس 1974، ص.58.

Poncet (J.):*La Tunisie à la recherche de son avenir*, éditions sociales, Paris, 1974.

3 – خضار: **الخطاب والواقع السياسي**...مرجع سابق، صفحة 226 وما بعدها.

4 – **خطاب** بورقيبة بتاريخ 25 جانفي 1957.

5 – **خطاب** 27 ديسمبر 1956.

6 – **نفس المصدر** .

والإتحاد"[1]. وانطلاقا من هذه الإيديولوجيا ستسعى الدولة إلى استثمار الحماس الوطني في ميادين منتجة عن طريق دعوة الأهالي للمشاركة في أول قرض وطني في عهد الاستقلال باعتبار أن ذلك يمكنهم من المساهمة في نهضة البلاد وبذلك يكون الاعتماد الأساسي على الأمة، "العمود الفقري للاقتصاد التونسي"[2].

غير أن التجربة أظهرت حدود نجاح هذا التوجه. فقد انهار حجم الاستثمار الخاص بالدينار الثابت من 6,8 مليار سنة 1956 إلى 3 مليار سنة 1957، ولم يتسن بلوغ مستوى استثمار مقارب لسنة 1953 ، وقيمته 110 مليار، إلا في سنة 1959[3]، ولم يكن ذلك في الحقيقة نتيجة تقصير في الاستثمار المحلي بقدر ما كان انعكاسا لهروب رؤوس الأموال الأجنبية. ففي سنة 1957 فحسب، قدرت خسارة رأس المال الناجمة عن حل شركات أو التخفيض في رأسمالها بما بين 6 و 7 مليار[4]. كما هاجر نصف المعمرين بين 1956 و 1960 مما أضعف القدرات المالية للبلاد بصفة واضحة. وكنتيجة مباشرة لحرب الجزائر قطعت فرنسا عن تونس إعانتها المالية التي كانت تمثل سنة 1957 حوالي 15 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، وغادر البلاد 12000 موظف فرنسي. وفي المقابل زادت مصاريف الدولة حيث مرت ميزانية التجهيز من أقل من 10 مليار في 1958ـــ1959 إلى أكثر من الضعف في 1959ـــ1960، كما مر عدد الموظفين من 12 ألفا سنة 1955 إلى حوالي 80 ألفا سنة 1960 مما مثل عبئا ثقيلا على كاهل اقتصاد ضعيف.

---

1 – **خطاب** 5 جانفي 1957.

2 – **خطاب** 25 جانفي 1957.

3 – البنك المركزي التونسي: **التقرير السنوي لسنة 1959**، [بالفرنسية]ن ص 28.

Banque Centrale de Tunisie: *Rapport annuel 1959*, p. 28

4 – بونصي، **تونس تبحث**... مرجع سابق ، ص.55.

وكانت نتيجة هذا التطور السلبي للوضعية الاقتصادية بدء الدولة في إتباع سياسة أكثر جرأة مثلت ردة فعل على خيبة الأمل في التعاون التونسي الفرنسي. فأسست عملة وطنية وألغت الوحدة الجمركية مع فرنسا واتجهت في الوقت نفسه إلى منابع استثمار أخرى غير فرنسية وهي بصفة خاصة أمريكية مثلت سنة 1958 حوالي 9,2 مليار وسنة 1959 حوالي 14 مليارا معظمها في شكل هبات. كما خلقت شبكة بنكية شبه حكومية عهد إليها بالتصرف في الاستثمار.

وهكذا مرت الدولة الوطنية، شيئا فشيئا، من الليبرالية الاقتصادية التي هدف من خلالها عدم إثارة تخوف المستثمرين الجانب، إلى التدخل المباشر في الاقتصاد الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى الاشتراكية[1]. وبعد أن اتسم تدخلها حتى أواخر الخمسينات بالجزئية والتردد، سيتحول إلى تدخل شامل[2]، وكان ذلك في الحقيقة بحكم الضرورة الاقتصادية، ولكن أيضا الاجتماعية. فقد زاد عدد العاطلين بدرجة كبيرة وكان على الدولة الوطنية أن تحل مشكلة التشغيل بسرعة فوجدت ذلك في "حضائر مقاومة التخلف": "لقد كان الأمر يتعلق باستخدام وسائل توفرها المجموعة الوطنية والإعانة الخارجية، في إطار برامج حكومية[3] قليلة الجدوى. غير أن أعمالا كبرى في المناطق الريفية أنجزت

---

1 – أنظر أمين، سمير: **المغرب المعاصر**، [بالفرنسية] منشورات مينوي، باريس 1975.

Amin, Samir, *Le Maghreb moderne*, éditions Minuit, 1975, p. 138.

2 – الهرماسي، عبد اللطيف، **الدولة والتنمية في المغرب العربي: تونس أنموذجا**، سراس للنشر، تونس 1993، ص 52.

3 – أنظر:بونصي، جان: **التخلف مهزوما؟ إيطاليا–تونس–رومانيا**، [بالفرنسية] المنشورات الاجتماعية، باريس 1970، ص.72.

Poncet, J., Le *Sous-développement vaincu? Italie - Tunisie - Roumanie*, éditions sociales, Paris, 1970, p. 72

بتكاليف منخفضة[1]، كما أمكن تحقيق شغل كامل لحوالي 200 ألف تونسي من العاطلين والفلاحين الفقراء وبالتالي تحقيق إجماع أكبر حول الدولة في إطار من الحماس الشعبي. وأدى ذلك إلى حصول قناعة متزايدة بأن الدولة وحدها هي القادرة على الاضطلاع بمجهود التنمية، تلك القناعة التي أكدها المستثمرون بترددهم في المغامرة، وهكذا سيتم الانزلاق في رأسمالية الدولة التي تمثل جوهر اشتراكيات العالم الثالث[2].

لقد اعتمدت الدولة أن البورجوازية الوطنية قد خانتها مثلما خانتها أحلام تعاون تونسي فرنسي متكافئ. وستتخذ خيبة الأمل الثانية هذه طابعا إيديولوجيا عن طريق عودة الجدل حول الملكية الخاصة ووظيفتها الاجتماعية، وأصبحت النخبة الوطنية الحاكمة مستعدة أكثر من السابق للدفاع عن « المصلحة العامة" في وجه الاحتكار والتصرف الفردي، معتبرة أنه لا يجب عليها أن تتقيد "بالنصوص القانونية الفاسدة التي تحد من حرية الاستثمار أو تعرقل حركة الإحياء والتنمية، فهي تلغيها وتمارس العمل مباشرة أو بواسطة رجال الإنتاج الحقيقي"[3].

إن التوجه الاقتصادي الجديد قد جاء في إطار شامل من الأزمة الاقتصادية كان أهم مظهر لها الانهيار الكبير في الإنتاج الفلاحي[4] بسبب

---

1 – كان الأجر اليومي للعامل في الحضائر 200 مليما وكمية من الدقيق، كانت تصرف من اعتمادات خارج الميزانية وخاصة من المساعدة الأمريكية.

2 – أنظر :أمين، سمير: **النمو اللامتكافئ**، [بالفرنسية]، منشورات مينوي، 1973، ص.304.

Amin, samir, Le développement inégal. Essai sur les formations du capitalisme périphérique, éditions Minuit, 1973, p. 304

3 – **خطاب** 27 أكتوبر 1961.

4 – انهار إنتاج القمح الصلب في سنة 1961 إلى 2 مليون قنطار مقابل 3,7 مليون قنطار سنة 1960، وإنتاج القمح اللين في نفس الفترة من 1,2 مليون قنطار إلى 0,4 مليون قنطار وزيت الزيتون من 128 ألف طن إلى 32 ألف طن.

الجفاف، وفي المقابل فإن أحلام بناء صناعة وطنية قد تقلصت بسبب إبطاء رأس المال الأجنبي في القدوم إلى البلاد كنتيجة لوضعية عدم الاستقرار التي أنتجها طول المشكل الجزائري. و لم يقابل ذلك نمو كبير في الاستثمار الداخلي الخاص بسبب بحث المستثمرين التونسيين عن الربح السهل وتبذيرهم وتعاطيهم الرشوة[1]. ودعمت هذه النتائج السلبية مطالب المعارضة الشيوعية التي بقيت تطالب بتغييرات عنيفة في البنية الاقتصادية الوطنية دافعة الدولة إلى مزيد الاعتماد على القدرات الذاتية لتلافي ضغط الرأسمال الأجنبي[2]. وهكذا كان على الدولة الوطنية أن تختار، في نظر زعيمها، أحد سبيلين: "فإما أن نجنح إلى النظام الاستبدادي الذي يقوم على القهر لتوطيد أركان الدولة [...] وليس من المستبعد آنذاك أن تضطر السلطة إلى صد هجوم الجائعين على أصحاب الأرزاق باستعمال القوة والبطش، لأن الجوع كما يقول المثل كافر. وإما أن نتوخى من الآن السبل الكفيلة بحل تلك المشاكل على ضوء تجارب غيرنا وفي نطاق إمكانياتنا وما يتوفر لدينا من الإعانات الخارجية"[3].

لقد جاء التوجه إلى الاشتراكية إذا نتيجة لضغط ديمغرافي متزايد وخلل توازن مستمر وعدم قيام الاستثمار الخاص بدوره التنموي مما أدى إلى انخفاض

---

1 – **خطاب** 9 ديسمبر 1960.

2 – أنظر هذا الموقف خاصة في: النافع، محمد: "تونس والاستعمار الجديد" في **المجلة الدولية الجديدة**، أكتوبر 1960، ص.ص. 59-75.

Ennafaa, Med, « La Tunisie et le Néo-colonialisme", in *Nouvelle Revue Internationale*, octobre 1960, p.p. 59-75

3 – **خطاب** 18 نوفمبر 1961. في هذه السنة قدر عدد العاطلين بحوالي 300 ألف شخص معظمهم من صغار فلاحي الأرياف الذين تركوا أراضيهم الفقيرة للبحث عن شغل في المدن مما أدى إلى "عدم استقرار اجتماعي كان انعكاسا للضعف الهيكلي ولخلل توازن الاقتصاد التونسي". أنظر:قن، المنصف: **تونس المستقلة في مواجهة اقتصادها**، [بالفرنسية]، تونس 1961، ص.ص.48-50.

Guen, Moncef, La Tunisie indépendante face à son économie : enseignement d'une expérience de développement, imp. La rapide, Tunis, 1961, p.p. 48-50

كبير في مستوى العيش و لم يكن بالإمكان قلب الوضع إلا بتوفر إرادة وطنية للتخطيط مثلما جاء في لوائح مؤتمر الحزب لسنة 1955. لقد اعتبرت النخبة الوطنية التخطيط إذا خيارا لا بد منه للحفاظ على الاستقلال والقضاء على حالة الفوضى الاقتصادية التي تركتها الإدارة الفرنسية المباشرة والتي جعلت البلاد رهينة المساعدة الأجنبية[1]. وقد وقع تلخيص ذلك في مقولة "أنسنة المجتمع". ذلك أن التخطيط، "بعيدا عن تحطيم جزء من الأمة لفائدة آخر، يهدف إلى توزيع عادل للثروات"[2]. وكان ذلك يعني في الحقيقة تدعيم تدخل الدولة التي ستصبح المستثمر الوحيد في البلاد عن طريق مركزة متزايدة للاقتصاد[3] وإعطاء دور أكبر للبيروقراطية التي سيعهد إليها بإدارة رأسمالية الدولة[4].

غير أن التوجه نحو الاشتراكية الدستورية التي دعي إليها "كعودة للجذور"[5] لم يغير بطريقة عميقة تصور الدولة الوطنية للنهضة الاقتصادية

---

1 – أنظر: كتابة الدولة للتخطيط والمالية: **الآفاق العشرية للتنمية1962–1971**، [بالفرنسية]، تونس المطبعة العصرية، دون تاريخ، ص.7.

Secrétariat d'Etat au Plan et aux Finances: *Perspectives décennales de développement 1962-1971*, Tunis, Imp. Officielle, sans date .

2 – **المصدر نفسه.**

3 – أنظر تفاصيل هذا الاتجاه نحو مركزة النشاط الاقتصادي في كل القطاعات في: كتابة الدولة للتخطيط والمالية:"المخطط الثلاثي 1962–1964: السنة 1962"، [بالفرنسية] في **النمو الاقتصادي**، عدد خاص، عدد 4، سبتمبر 1963.

Secrétariat d'Etat au Plan et aux Finances: »Plan triennal 1962-1964, Année 1962 », in *Progrès économique,* Numéro spécial, N° 4, septembre 1963.

4 – **النمو اللامتكافئ**، مرجع سابق، ص. 303..

5 – أنظر الخطب العديدة لبورقيبة في هذا الاتجاه. أنظر أيضا: الحزب الإشتراكي الدستوري، مصلحة التوجيه، لجنة الدراسات الاشتراكية: **الوحدة القومية والنظرة إلى الإنسان والمجتمع**، منشورات مصلحة التوجيه وتكوين الإطارات، تونس 1969، ص 5..

كتحقيق للوحدة القومية، وهو خيار لم تؤثر فيه الانتقادات[1]. فقد هدف إلى تحقيق الاشتراكية الدستورية دون صراع طبقات ودون زيادة في الأجور التي جمدت بعد تخفيضها منذ 1955 ودون سياسة جبائية تقضي على الفوارق الفادحة في المداخيل ودون التخلي عن المساعدة الأجنبية ودون إصلاح زراعي عميق، مما جعل السياسة الجديدة مزيجا ساذجا بين الليبرالية والاشتراكية[2]. ذلك أن ما كانت النخبة الوطنية تبحث عنه هو الدولتية (étatisme) أكثر منه الاشتراكية بوصفها مزيجا بين نظرية الدولة لديها، كمنتجة للاقتصادي والاجتماعي والقيمي، وبين ضرورات التنمية. وهكذا تحولت الدولة الوطنية إلى دولة ـــ معيل[3] تتكفل بتلبية كل الرغبات وتتوجه إليها كل الطلبات.

إن خصوصية تجربة الحكم في الفترة الأولى من الاستقلال تكمن في كشف النخبة الوطنية عن أكثر مشاريعها جرأة وخاصة تلك التي تتعلق بتحقيق التطور الذهني للمجتمع التونسي. ذلك أن المعارك السياسية التي توجب على

---

1 – أنظر نقد الآفاق العشرية للتنمية من جانب الحزب الشيوعي التونسي في: الحزب الشيوعي التونسي: **وجهة نظر الحزب الشيوعي التونسي إزاء الآفاق العشرية للتنمية**، [بالفرنسية]، مطبعة الشمال، دون تاريخ، 23 صفحة.

Parti Communiste tunisien, *Point de vue du P.C.T. sur la perspective décennale de développement*, Imp. du Nord, sans date, 23 pages .

2 – أنظر: عدة، سارج: **التجربة التنموية التونسية في الستينات وفشلها**، [بالفرنسية] مذكرة دبلوم الدراسات العليا في العلوم الاقتصادية، جامعة باريس الأولى، 1975، 97 صفحة، مرقونة، ص.21.

Adda, Serge : *L expérience tunisienne de développement des années 1960 et sa mise en échec*, mémoire pour le D.E.S. en sciences économiques, Université de Paris I, 1975, 97 pages, dactylographié.

3 – أنظر: القلمامي، عبد المجيد: **السياسة الاجتماعية في تونس من 1881 إلى اليوم**، [بالفرنسية] لارمتان، 1996، 293 صفحة، ص.134.

Guelmami, Abdelmajid, *La politique sociale en Tunisie de 1881 à nos jours*, L'Harmattan, 1996, 293 pages.

الوطنيين خوضها خاصة لتأكيد مكسب الاستقلال لم تشغلها عن محاولة تثوير الأسس الذهنية التي يقوم عليها المجتمع العتيق، مع ماكان يتضمنه ذلك من تأثير في الإجماع التي نجحت في تكتيله حولها طوال الفترة السابقة. ورغم تأخر الاهتمام بمسائل التنمية الاقتصادية فإن هذه النخبة سرعان ما أخضعت سياستها في هذا الميدان، بعد فترة من التردد، إلى نفس النظرة التي كانت تقود سياستها العامة. لقد أصبحت الدولة وأجهزتها الأداة المثلى في يدها لاحتكار تمثيل المجتمع وقيادته إلى ما كانت تعتقد أنه السبيل الوحيد المتاح للتغيير في مجتمع حديث الاستقلال وفي" أمة في طور التكوين": الدولتية.

الفصل الرابع:

رجل السياسة ورجل القضاء

السلطة الفردية والقضاء الاستثنائي في تونس المستقلة[1]

شرعت النخبة الوطنية منذ منتصف الخمسينات في مرحلة جديدة من نضالها السياسي ستعتبرها أصعب وأشق من المرحلة التي سبقتها والتي توجت بنيل الاستقلال وتحقيق "السيادة الوطنية"، فهذه النخبة كانت تعتقد أن الحصول على الاستقلال ليس إلا منطلقا لعمل أكبر يهدف إلى توحيد التونسيين في بوتقة بناء وطني يجسمه مجتمع عصري ودولة وطنية مبنية على النمط الحديث. وهكذا فإن سنوات الاستقلال الأولى خصصت لإنجاز الإصلاحات الكبرى التي مست بجميع ميادين الحياة التونسية: انتخاب مجلس قومي تأسيسي، إعلان الجمهورية، سن دستور، إصلاح الإدارة والقضاء والأحوال الشخصية. غير أنه يجب التأكيد مع ذلك أن الشرعية التاريخية التي كان يتمتع بها الزعيم بورقيبة هي التي ستمكن بصفة أساسية من إنجاح هذه الإصلاحات وبالتالي من توفير الأسس الأولى لبناء الكيان السياسي الوطني الجديد على أسس من الحداثة. غير

---

[1] - نص منقح لمقال صادر بالفرنسية **بالمجلة التاريخية المغربية**، العددان 91-92، ماي 1998، ص.ص. 329-348.

أنه كان على هذه النخبة أن تواجه الانعكاسات الخطيرة للصراع السياسي الذي تفجر في تونس غداة الإمضاء على بروتوكول الاستقلال الداخلي. ولعل أهم انعكاسات الصراع اليوسفي البورقيبي أنه أدى إلى تفتيت وحدة التونسيين والدستوريين منهم بالخصوص، في القاعدة كما في القمة. لذلك فإن مشروع الدولة الوطنية سيكون بالأساس مشروع الفئة المنتصرة في هذا الصراع مما سيغريها بتوجيه المكتسبات الجديدة من أجل ترسيخ هيمنتها على الساحة السياسية وهو ما سيؤدي دون شك إلى ترسيخ هيمنة الدولة على المجتمع مهما كانت الذرائع المقدمة لتبرير ذلك.

في هذا الإطار وقع استعمال مؤسسات الدولة الوطنية الجديدة وبخاصة القضاء كأداة تأثير فعالة في يد النخبة الحاكمة من أجل تحقيق تطور المجتمع. وبالفعل فإن هذه النخبة بامتلاكها التصرف المطلق في المؤسسة القضائية سوف تتمكن، إلى حين، من تجاوز المعارضات الشديدة لمشروعها الاجتماعي والسياسي. ومن جانب آخر يلاحظ مدى اليسر الذي ميز بسط السلطة التنفيذية لسطوتها على المؤسسة القضائية حيث نجد أنه فيما عدا بعض محاولات الصمود القليلة والمتفرقة واليائسة لم تواجه المؤسسة القضائية مساعي هيمنة السلطة التنفيذية بكثير من الإصرار والحرص على حماية استقلاليتها، ولعل ذلك كان نابعا من الدور الذي أصبح على المؤسسة القضائية أن تلعبه في تصور رجال القضاء، وهو تصور يمكن القول أنه كان يعكس إلى حد كبير التصور البورقيبي للمسألة.

1- الأفق النظري لعلاقة الدولة الوطنية بالمؤسسة القضائية

توضح خطابات بورقيبة تمسكا قطعيا بفكرة الفصل بين السلطات، غير أنه يجب مع ذلك ملاحظة الشروط التي يضعها لتطبيق هذا الفصل الذي لا يتأتى إنجازه، حسب اعتقاده، في وسط متخلف. ذلك أن بلوغ معظم التونسيين درجة معينة من النضج الذهني والسياسي تكون ضمانا للوحدة القومية ولاستمرارية الدولة أهم شروط تطبيق ذلك المبدأ. هذه الإيديولوجيا المؤكدة على أولوية الدولة والحاجة إلى عملها في مجتمع متخلف هي التي ستحدد بدون شك تصور بورقيبة للقضاء في تونس المستقلة.

أ – تصور جديد للقضاء

حرر بورقيبة طيلة حياته الصحفية والسياسية طيلة فترة الكفاح من أجل الاستقلال عددا هاما من المقالات الصحفية غير أن واحدا فقط عرض لمسألة القضاء[1] وهو أمر يمكن فهمه بالاعتبارات السياسية الخاصة بتلك الفترة: " [إن] وضعيتنا لما كنا نطالب بإصلاح تلك الحالة كانت دقيقة جدا لأننا رغم مشاهدتنا للفساد ولمسه لمس اليد لم يكن في إمكاننا التشهير به لأن دواليب الحكم لم تكن بأيدينا ولم يكن من صالحنا القضاء على هيبة المحاكم الشرعية وإبراز نقاط ضعفها والتشهير بالارتشاء وبالسرقات التي كانت تقترف يوميا بها. ولئن وقفنا هذا الموقف فلتخوفنا من أن تعتمد سلطات الحماية تذمراتنا لتقضي تماما على هذه المحاكم التي كانت تمثل على كل حال شيئا من بقايا

---

1 – وهو مقال بعنوان "بؤس العدلية التونسية" [بالفرنسية]، **لاكسيون** بتاريخ 25 نوفمبر 1932

الإسلام بهذه الربوع وتحولها إلى محاكم أخرى. فسلطات الاستعمار لم تكن تسعى إلى تقويم ما فسد وتحوير هذه المحاكم حسب مرغوب المتقاضين المسلمين بل كان في مقدورها إلغاؤها تماما وتعويضها بمحاكم فرنسية، وهو أشد ما كنا نخشاه. فلهذا اخترنا أن نقف موقف الصمت من هذه القضية"[1].

غير أن نيل الاستقلال سيكون نقطة انطلاق لجملة من الإصلاحات التي مست بالمؤسسة القضائية والتي ستضع فيما بعد حدا لتطبيق تلك المعاهدة القضائية التي كانت تمس بسيادة الدولة التونسية[2] وكذلك بمبدأ العدالة ذاته. لقد مكنت هذه المناسبة بورقيبة من توضيح تبنيه لكل مطالب الشبان التونسيين والحزب الحر إزاء هذه المسألة من خلال تأكيده على ضرورة توحيد صفوف الأمة في مجهود جماعي في اتجاه العدالة الحقيقية "دون التوقف عند المحرمات المزيفة التي يدعيها العلماء المزيفون"[3]. وبإمكان قسوة اللهجة المستخدمة أن يوضح لنا أي نوع من المعارضة كان يواجهها مشروع إصلاح القضاء الشرعي وسن قانون الأحوال الشخصية عندما شكك مشايخ الزيتونة في أهلية بورقيبة للتشريع وهو رأي يبدو أيضا أن عددا هاما من التونسيين كان يعتقده. وكان ذلك سببا كافيا لانطلاق هجوم لاذع على معارضي الإصلاحات الذين وقع نعتهم بكونهم فقهاء حبسوا أنفسهم في حدود التقليد وأصبحوا عبيدا له: "إنه

---

1 – **خطاب** 3 أوت 1956

2– حدت الإتفاقية القضائية التونسية الفرنسية من ممارسة الدولة التونسية سيادتها في الميدان القضائي. فقد أحدث الفصل الثاني من الإتفاقية المذكورة محاكم مختلطة تصدر أحكامها باسم الباي. كما أن الفقرة الثالثة من الفصل المذكور يجعل من النظر في كل نزاع ينشأ بين تونسي وغير تونسي من صلاحيات هذه المحاكم. أما الفقرة الثالثة من الفصل الثالث فإنه ينص على وجوب مرور 15 عاما قبل تعيين الحكومتين للجنتين مهمتهما النظر في مدى توفر الشروط التشريعية والقضائية الكفيلة بإحالة جميع القضايا إلى محاكم الدولة التونسية أنظر نص المعاهدة في **لاكسيون تونيزيان** ، بتاريخ 4 جويلية 1955.

3– **خطاب** 3 أوت 1956.

من غير الممكن أن نشكك في حق رئيس الدولة التونسية بالتصرف كمصلح وبتجسيم الطموحات العميقة للشعب التونسي دون أن نوسم[...] بالرجعية"[1].

لقد دخلت مجلة الأحوال الشخصية حيز التطبيق في أول جانفي 1957، وكانت إجراءاتها تمنع تعدد الزوجات وتشترط الطلاق بأمر قضائي كما تمنع زواج البنت قبل بلوغها الخمسة عشر عاما وتربطه بموافقة الأبوين إذا كان سنها بين الخمسة عشر والعشرين عاما. لقد كان هذا القانون ثوريا بالنظر إلى الإطار الاجتماعي الذي تم فيه وكان عليه أن يدخل التونسيين عصر الحداثة. بل إنه كان يعني في نظر من أوحى به استجابة "لصوت الضمير ولضرورة ترسيخ الاستقلال وضمان شروط كرامة وتحرر كل المواطنين رجالا ونساء"[2]. لقد نزع هذا القانون "إلى تحقيق توازن المجتمع بطريقة تيسر تطوره المتجانس"[3].

كما أن هذا القانون كان يعني أيضا إنصافا للمرأة التي كانت لعهود طويلة واقعة تحت سيطرة نظام اجتماعي جائر وناكر للجميل، حيث أصبح عليها أن تشعر بالتغيير وأن تلج الحداثة أخيرا. ومن هنا فإن تطوير المجتمع لم يعد مهمة الرجل بمفرده وعلى الميدان القضائي قبل كل الميادين الأخرى أن يضع في اعتباره هذه الضرورة وبعد ذلك أن يعبر عن مستوى تطور المجتمع[4]. وفي السياق نفسه فإن خطب بورقيبة تضع على عاتق القضاء مهمة أخرى: ترسيخ مكانة الدولة، "فعليه أن يقوم بمسؤولياته الهامة في بناء الدولة وتحقيق رقي الأمة"[5]:" إننا نريد أن نجعل من القضاء عنصرا ديناميكيا في معركتنا

1– **لاكسيون تونيزيان** بتاريخ 15 أكتوبر 1956، مقال لفرحات الدشراوي.

2 – **خطاب** 10 أوت 1956.

3 – **خطاب** 14 جوان 1966.

4 – **نفس المصدر** .

5– **خطاب** 29 جويلية 1966.

من غير الممكن أن نشكك في حق رئيس الدولة التونسية بالتصرف كمصلح وبتجسيم الطموحات العميقة للشعب التونسي دون أن نوسم[...] بالرجعية"[1].

لقد دخلت مجلة الأحوال الشخصية حيز التطبيق في أول جانفي 1957، وكانت إجراءاتها تمنع تعدد الزوجات وتشترط الطلاق بأمر قضائي كما تمنع زواج البنت قبل بلوغها الخمسة عشر عاما وتربطه بموافقة الأبوين إذا كان سنها بين الخمسة عشر والعشرين عاما. لقد كان هذا القانون ثوريا بالنظر إلى الإطار الاجتماعي الذي تم فيه وكان عليه أن يدخل التونسيين عصر الحداثة. بل إنه كان يعني في نظر من أوحى به استجابة "لصوت الضمير ولضرورة ترسيخ الاستقلال وضمان شروط كرامة وتحرر كل المواطنين رجالا ونساء"[2]. لقد نزع هذا القانون "إلى تحقيق توازن المجتمع بطريقة تيسر تطوره المتجانس"[3].

كما أن هذا القانون كان يعني أيضا إنصافا للمرأة التي كانت لعهود طويلة واقعة تحت سيطرة نظام اجتماعي جائر وناكر للجميل، حيث أصبح عليها أن تشعر بالتغيير وأن تلج الحداثة أخيرا. ومن هنا فإن تطوير المجتمع لم يعد مهمة الرجل بمفرده وعلى الميدان القضائي قبل كل الميادين الأخرى أن يضع في اعتباره هذه الضرورة وبعد ذلك أن يعبر عن مستوى تطور المجتمع[4]. وفي السياق نفسه فإن خطب بورقيبة تضع على عاتق القضاء مهمة أخرى: ترسيخ مكانة الدولة، "فعليه أن يقوم بمسؤولياته الهامة في بناء الدولة وتحقيق رقي الأمة"[5]:" إننا نريد أن نجعل من القضاء عنصرا ديناميكيا في معركتنا

1– **لاكسيون تونيزيان** بتاريخ 15 أكتوبر 1956، مقال لفرحات الدشراوي.

2 – **خطاب** 10 أوت 1956.

3 – **خطاب** 14 جوان 1966.

4 – **نفس المصدر** .

5– **خطاب** 29 جويلية 1966.

الكبرى للخروج من التخلف. أعلم كم هي صعبة هذه المهمة ولكنني مصمم على الشروع فيها[1]".

إن على القاضي في نظر بورقيبة أن يطبق القانون "بذكاء" حيث أن "القاعدة التي تقتضي منه أن يصدر الأحكام بما يوافق وعيه وضميره قد ولى زمانها". كما أن القاضي الذي يطالب ببراهين قاطعة إنما يتخلى عن وظيفته كقاض، "فهو ليس في مستوى مسؤولياته"، "فقد غدا معزولا عن الواقع، على هامش الأحداث"، إنه "يبرهن على عدم فهم بل أيضا على نقص ما"[2]. ويعتنق بورقيبة في ذات السياق الفكرة التي ترى أنه في "الفترة الثورية" يجب على القاضي الوطني والمقدر لحقيقة مسؤوليته أن "يتلاءم مع ضرورات الظرف". لقد كان على القضاء في هذا "الظرف" أن يعاقب بقسوة أعداء النظام الاجتماعي وأعداء الدولة، سواء كانوا معارضين، محتكرين[3]، مجرمين قادمين من الأحياء الشعبية[4] أو مجرد منحرفين[1].

---

1 - **نفس المصدر** .

2 - **خطاب** 14 جوان 1966.

3- "في سنتي 1961 و 1962، عندما كانت بلادنا تشهد بفعل الاحتكار نقصا في بعض المواد المستهلكة بكثرة، لم يكن علي سوى إلقاء خطاب موجه للشعب وللقضاة حتى يفهم قصدي. وهكذا استطعنا تجاوز الأزمة دون خسائر كبيرة"، **خطاب** 14 جوان 1966(عن النص الفرنسي).

4- "إن نزاهة النظام وما يتصف به من جدية، كل ذلك يفرض الوقوف موقف الزجر الصارم إزاء أمثال هؤلاء. وهناك أيضا من يفد على العاصمة قادما إليها من أعالي الجبال، يحمل نفسية يرجع عهدها إلى قرون الانحطاط، فيقتني بعض الملابس القديمة بثمن زهيد ثم يتجول في شوارع العاصمة بنفسيته تلك وبغرائزه الجنسية الجامحة فيعمد إلى اقتراف الاعتداءات والسرقات والفجور ويجر الفتيات إلى الخناء ويتوسط لهن في ذلك. ولتلافي هذه الأعمال الشنيعة، يجب إنزال العقاب الصارم عن طريق إيداع هؤلاء المجرمين السجون لا لمدة شهر أو شهرين، بل لمدة سنوات. ويجب أيضا أن يوضع حد لظاهرة التروح، وعلى كل مواطن أن يكون مصحوبا بأوراق تثبت المدينة أو القرية التي ينتمي إليها. لأن المجتمع يحتضن الغث والسمين ولأن الفوارق لا تزال كبيرة بين الجهات وفئات الشعب[...] إن من واجب القضاء أن يهتم بتلك المظاهر وأن يعمد إلى زجر من ساءت أخلاقه بصرامة". **خطاب** 21 جويلية 1973.

هذا التصور للقضاء كضامن لسيادة الدولة وسطوتها سيدفع بورقيبة في عدة مناسبات لاختيار القضاء الاستثنائي باعتباره الحل الوحيد القادر على سحق الأخطار التي تتهدد الدولة خاصة عندما كان يبدو له عدم قدرة الهياكل القضائية الموجودة، أي قضاء الحق العام، على إنجاز تلك المهمة بفعل عدم قدرتها عن مجاراة نسق التطور وتركيزها على التفاصيل، غير أنه كان يعتبر ذلك من نوع "الحلول القصوى"[2] التي يلجأ إليها من "أجل القضاء على الأخطار وتحقيق انتصار الثورة"[3].

ففي خطاب له ألقاه في سنة 1968،وهي السنة التي شهدت من جديد تركيز محكمة أمن الدولة، وضح بورقيبة تفاصيل نظرته لهذه المسألة حيث أكد على أن الأولوية تبقى دائما للدولة التي يجب عليها أن لا تتردد إزاء أية عملية قمعية إذا كان الأمر يتعلق بخطر يهدد استقرار النظام[4]. وهكذا تتم العودة آليا إلى فكرة المصلحة العليا للدولة مرة أخرى بعد تجربة 1956 التي كانت أول فرصة لظهور القضاء السياسي الاستثنائي في إطار محكمة القضاء العليا وهي المحكمة التي برر بورقيبة وجودها بقوله: " أحدثنا محكمة القضاء العليا وراعينا في تركيبتها كل الملابسات التي بينتها لكم حتى تقتص بحزم من الإرهابيين مقترفي الجرائم البشعة وتحاكمهم في أسرع وقت وبروح شعبية متحمسة. فلا تقصر همها على البحث في الجزئيات التي لا طائل من ورائها لأن مهمتها تتمثل أساسا في حفظ الدولة الناشئة وإزاحة الأشرار من طريقها ومساعدتها في مسيرتها خاصة في هذه الفترة الدقيقة التي نعمل فيها جميعا لتركيز دعائم هذه

---

1 – وقد طالب بورقيبة في **خطاب** بتاريخ 14 جوان 1966 القضاة بنفس الصرامة إزاء الشبان الذين يقومون بمعاكسة الفتيات أمام المعاهد وإزاء الأشخاص الذين يعتدون بالضرب على النساء.

2 – **خطاب** 29 جويلية 1966.

3– **نفس المصدر** .

4– **خطاب** 27 جويلية 1968.

الدولة الفتية وحمايتها ممن في قلوبهم مرض أولئك الذين يلتجئون إلى مغالطة المواطنين وتشكيكهم في أولي الأمر المتولين لشؤونهم متهمين إياهم بالخروج عن الرابطة الإسلامية العربية وبالانضمام إلى فرنسا"[1] .

إن الأمر يتعلق إذا بقضاء سريع البت وغير مبال بتفاصيل الإجراءات يكون هدفه الوحيد هو حماية وجود الدولة بإقصاء كل نشاط احتجاجي. غير أن التجربة ستثبت أن هذا القضاء الاستثنائي سيصبح قضاء شبه نظامي باعتبار أن الالتجاء إليه سيترسخ كعادة دورية وهو وضع أخطر دون شك يتمثل في تحويل القضاء الاستثنائي إلى نوع من القضاء النظامي السياسي وبالتالي يصبح الفصل بين نوعين من القضاء: قضاء الحق العام والقضاء السياسي[2]. فبعد أن تأسست في 1956 لمواجهة "الفتنة اليوسفية"، سيقع الالتجاء إلى محكمة القضاء العليا أو إلى نسخ معدلة منها في سنة 1957 و 1958 لمحاكمة أعضاء حكومتي مزالي والبكوش وأفراد العائلة الحسينية في قضية المجوهرات ومحاكمة عناصر الإدارة الجهوية والمحلية بتهمة الإثراء غير الشرعي مثلما سنوضح ذلك في الفصل الموالي. وسيفتح فصل جديد في تاريخ الممارسة القضائية الاستثنائية في سنة 1963 ثم في سنة 1968 و 1970 و 1978. إن نسق المحاكمات السياسية السريع هذا وإن عبر عن وجود معارضة متصاعدة للنظام فإنه يعبر بدرجة أوضح عن رغبة الدولة في الاستفادة القصوى من المؤسسة القضائية في قمع كل ممارسة احتجاجية. بل إنه يغدو من اليسير ملاحظة الانحراف الخطير في سلوك الدولة إزاء هذه المؤسسة عندما نرى بورقيبة يطلب من القضاة بذل كل المساعدة الممكنة لرجال الشرطة في مجهودهم النشيط لحماية وجود الدولة[3].

1– **خطاب** 24 أفريل 1956.

2. ولكن دون أن تكون لهذا الفصل على مستوى الإجراءات أدنى انعكاسات على تصنيف المحكومين في فترة ما بعد صدور الأحكام أي في السجون.

3 "إن الشرطة تقوم بمهمتها على أحسن ما يرام (...) وإن الاعترافات التي تحصل عليها من المجرمين

وبالموازاة مع هذا اللوم الصريح لرجال القضاء فإن الزعيم بورقيبة يرى وجوب منحهم جملة من الامتيازات المهنية[1]، غير أن أهم أدوات التأثير التي كان يملكها إزاءهم كان بدون شك صفته كرئيس للهيكل القضائي يقرر التسميات والجرايات والمنح[2] وهو ما كان كافيا للحصول على تعاونهم التام. وهكذا فإن تعامل بورقيبة مع المؤسسة القضائية بإزاء المسائل السياسية كان تعاملا يتسم بالوضوح التام: فقد كان صريحا في مطالبة القضاة بضرورة الانصياع للحاجيات الجديدة التي تمليها عليها وظيفتهم بوصفهم شركاء في عملية بناء الدولة، وبالتالي فقد كان عليهم أن يتفهموا التدخلات المتكررة للسلطة التنفيذية في مسار القضاء بل وتحكمها فيه، وهو أمر سيزيد وضوحا في المراحل الموالية من مسيرة الدولة الوطنية.

ب – المجهود القانوني

كانت "الفتنة اليوسفية" أول التهديدات الجدية التي واجهت الدولة الوطنية غداة نيل البلاد استقلالها الداخلي وكان على النخبة حديثة العهد بالحكم أن تتصدى لها بكل صرامة. وقد ركز التاريخ الرسمي كثيرا على هذه النقطة معتبرا أن اليوسفية بوصفها أهم تحد داخلي جدي ظهر غداة الاستقلال كانت "تشكيكا في قدرة التونسيين على ممارسة السلطة في إطار الشرعية والانسجام"[3]. وفيما عدا المظاهر العسكرية لهذا الصراع وحالة التمزق التي أحدثها في مجتمع هش بفعل عقود السيطرة الاستعمارية وسنوات الكفاح من

مثبتة دائما بقرائن مادية و إن معرفة موظفيها بالقانون لا تقل في شيء عن معرفة القضاة. لذلك فإن على القضاة أن يقدموا المساعدة الكاملة لرجال الشرطة التي تضطلع بمهمة صعبة (...) إنهم يعملون في حماس كامل ويتصرفون كمناضلين حقيقيين". **خطاب** 16 ديسمبر 1966، عن النص الفرنسي.

1 – **خطاب** 21 جويلية 1973.

2 – **خطاب** 28 جويلية 1971.

3 – **الدولة الجديدة: الصراع ضد المؤامرة اليوسفة** ، مصدر سابق، الجزء الثالث، ص.9.

الدولة الفتية وحمايتها ممن في قلوبهم مرض أولئك الذين يلتجئون إلى مغالطة المواطنين وتشكيكهم في أولي الأمر المتولين لشؤونهم متهمين إياهم بالخروج عن الرابطة الإسلامية العربية وبالانضمام إلى فرنسا"[1] .

إن الأمر يتعلق إذا بقضاء سريع البت وغير مبال بتفاصيل الإجراءات يكون هدفه الوحيد هو حماية وجود الدولة بإقصاء كل نشاط احتجاجي. غير أن التجربة ستثبت أن هذا القضاء الاستثنائي سيصبح قضاء شبه نظامي باعتبار أن الالتجاء إليه سيترسخ كعادة دورية وهو وضع أخطر دون شك يتمثل في تحويل القضاء الاستثنائي إلى نوع من القضاء النظامي السياسي وبالتالي يصبح الفصل بين نوعين من القضاء: قضاء الحق العام والقضاء السياسي[2]. فبعد أن تأسست في 1956 لمواجهة "الفتنة اليوسفية"، سيقع الالتجاء إلى محكمة القضاء العليا أو إلى نسخ معدلة منها في سنة 1957 و 1958 لمحاكمة أعضاء حكومتي مزالي والبكوش وأفراد العائلة الحسينية في قضية المجوهرات ومحاكمة عناصر الإدارة الجهوية والمحلية بتهمة الإثراء غير الشرعي مثلما سنوضح ذلك في الفصل الموالي. وسيفتح فصل جديد في تاريخ الممارسة القضائية الاستثنائية في سنة 1963 ثم في سنة 1968 و 1970 و 1978. إن نسق المحاكمات السياسية السريع هذا وإن عبر عن وجود معارضة متصاعدة للنظام فإنه يعبر بدرجة أوضح عن رغبة الدولة في الاستفادة القصوى من المؤسسة القضائية في قمع كل ممارسة احتجاجية. بل إنه يغدو من اليسير ملاحظة الانحراف الخطير في سلوك الدولة إزاء هذه المؤسسة عندما نرى بورقيبة يطلب من القضاة بذل كل المساعدة الممكنة لرجال الشرطة في مجهودهم النشيط لحماية وجود الدولة[3].

1– **خطاب** 24 أفريل 1956.

2. ولكن دون أن تكون لهذا الفصل على مستوى الإجراءات أدنى انعكاسات على تصنيف المحكومين في فترة ما بعد صدور الأحكام أي في السجون.

3 "إن الشرطة تقوم بمهمتها على أحسن ما يرام (...) وإن الاعترافات التي تحصل عليها من المجرمين

وبالموازاة مع هذا اللوم الصريح لرجال القضاء فإن الزعيم بورقيبة يرى وجوب منحهم جملة من الامتيازات المهنية[1]، غير أن أهم أدوات التأثير التي كان يملكها إزاءهم كان بدون شك صفته كرئيس للهيكل القضائي يقرر التسميات والجرايات والمنح[2] وهو ما كان كافيا للحصول على تعاونهم التام. وهكذا فإن تعامل بورقيبة مع المؤسسة القضائية بإزاء المسائل السياسية كان تعاملا يتسم بالوضوح التام: فقد كان صريحا في مطالبة القضاة بضرورة الانصياع للحاجيات الجديدة التي تمليها عليها وظيفتهم بوصفهم شركاء في عملية بناء الدولة، وبالتالي فقد كان عليهم أن يتفهموا التدخلات المتكررة للسلطة التنفيذية في مسار القضاء بل وتحكمها فيه، وهو أمر سيزيد وضوحا في المراحل الموالية من مسيرة الدولة الوطنية.

ب – المجهود القانوني

كانت "الفتنة اليوسفية" أول التهديدات الجدية التي واجهت الدولة الوطنية غداة نيل البلاد استقلالها الداخلي وكان على النخبة حديثة العهد بالحكم أن تتصدى لها بكل صرامة. وقد ركز التاريخ الرسمي كثيرا على هذه النقطة معتبرا أن اليوسفية بوصفها أهم تحد داخلي جدي ظهر غداة الاستقلال كانت "تشكيكا في قدرة التونسيين على ممارسة السلطة في إطار الشرعية والانسجام"[3]. وفيما عدا المظاهر العسكرية لهذا الصراع وحالة التمزق التي أحدثها في مجتمع هش بفعل عقود السيطرة الاستعمارية وسنوات الكفاح من

مثبتة دائما بقرائن مادية و إن معرفة موظفيها بالقانون لا تقل في شيء عن معرفة القضاة. لذلك فإن على القضاة أن يقدموا المساعدة الكاملة لرجال الشرطة التي تضطلع بمهمة صعبة (...) إنهم يعملون في حماس كامل ويتصرفون كمناضلين حقيقيين". **خطاب** 16 ديسمبر 1966، عن النص الفرنسي.

1 – **خطاب** 21 جويلية 1973.

2 – **خطاب** 28 جويلية 1971.

3 – **الدولة الجديدة: الصراع ضد المؤامرة اليوسفة** ، مصدر سابق، الجزء الثالث، ص.9.

أجل التحرر، فقد مكن الصراع البورقيبي- اليوسفي النخبة الحاكمة من فرصة الاستعداد الجيد لمواجهة أية معارضة ممكنة الظهور في المستقبل، سواء كان الاستعداد الجيد يعني استخدام القوة العامة أو ترسانة النصوص القانونية،في حين لا يتدخل النفوذ القضائي إلا في المراحل الأخيرة.

فمن ناحية تشريعية بحتة نلاحظ أن السلطة الجديدة قد شرعت بصفة مبكرة في مجهود يرمي إلى تحديث المجلة الجنائية بما يتلاءم مع حاجياتها المباشرة. ومن المثير حقا أن نلاحظ أن الفصول المتعلقة بالجرائم ضد سلامة الدولة هي التي استرعت انتباه الحكام الجدد حيث سيدخلون عليها تحولات جذرية من شأنها أن توفر ما كان يرتجى من حماية لأسس الدولة الناشئة في وجه المعارضات المناوئة لها. فمنذ 31 ماي 1956 صدر قانون يلغي فصلين من القانون الجنائي التونسي وهما الفصل 65 الذي يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أي اعتداء المقصود منه قتل أحد أفراد العائلة الحسينية والذي يرفع العقوبة إلى الإعدام في حالة وفاة المعتدى عليه، والفصل 66 الذي يعاقب بخمس سنوات أشغال شاقة أي اعتداء على أحد أفراد العائلة المالكة[1]. كما ألغي أيضا الفصل 81 الذي يعاقب بخمس سنوات سجنا وبغرامة قدرها 3000 فرنك كل من ثبتت إساءته للعائلة الحسينية سواء بواسطة النشر أو القول أو الفعل[2]. وكما هو واضح فقد كان إلغاء هذه الفصول الحلقة الأولى من مسار كان سيؤدي في النهاية إلى نزع الحماية القانونية عن الأسرة الحاكمة وتعريتها أمام خصومها السياسيين وبصفة خاصة أمام النخبة الحاكمة الجديدة. وكان ذلك يعني دون أدنى شك إضعاف مركزها السياسي والاجتماعي بصورة واضحة قبل القضاء عليها سياسيا عبر إعلان الجمهورية وتوفير كل مقتضيات عملية المحاسبة التي ستتعرض إليها فيما

---

1 – القانون الجزائي التونسي، **الرائد الرسمي** بتاريخ 1 أكتوبر 1913، عدد 867.

2 -المنقح بفعل الأمر المؤرخ في 12 جانفي 1956.

بعد في إطار محاكمات سيطر عليها الطابع السياسي بغض النظر عن صحة دوافعها.

وبالفعل فبعد أقل من شهر عن إعلان الجمهورية تم سن قانون جديد كان يستهدف بصورة واضحة كل الطبقة السياسية التي ارتبطت بالوجود الاستعماري. فقد ورد في مقدمة هذا القانون تأكيد على ضرورة مراجعة الثروات التي وقع تكوينها بطرق مشبوهة وعلى حساب القوانين الجاري بها العمل، بالتوازي مع استغلال النفوذ[1]. وقد خصص نص القانون عنايته بمجموعة معينة من المشبوه في ارتكابهم هذه الجرائم وهم أعضاء حكومتي صلاح الدين البكوش التي زاولت "الحكم" من أفريل 1952 إلى مارس 1954 وحكومة محمد الصالح مزالي التي مارست مهامها بين مارس وجوان من سنة 1954[2]. وقد أكد الفصل الثالث من القانون المذكور على المصادرة الكلية أو الجزئية لأملاك المتهمين في صورة إدانتهم "بارتكاب أفعال مضادة لمصالح الأمة العليا".

ودون شك فإن الغاية من إصدار هذا القانون غداة إلغاء النظام الملكي مباشرة هو إحداث عملية تصفية حقيقية لكل النخبة المخزنية والسياسية التي خدمت النظام القديم ويسرت عمل النظام الاستعماري وقاومت الوطنيين دون هوادة.

أما قانون 10 جانفي 1957 فقد تعرض لجريمة الاعتداء على أمن الدولة الخارجي. ذلك أن القانون الجزائي التونسي الصادر في عام 1913 لم يطور كثيرا تعريف الاعتداء على أمن الدولة الخارجي وقصره على حمل السلاح ضد

---

1 – القانون 57-13 المؤرخ في 17 أوت 1957 والخاص بمصادرة الأملاك غير المشروعة، **الرائد الرسمي** بتاريخ 23 أوت 1957.

2 – **نفس المصدر** ، الفقرة 3 من الفصل الأول من نفس القانون.

الدولة أو الانخراط في جيوش أجنبية معادية أو التخابر مع العدو[1]. هذا التعريف يبدو قاصرا عن الاستجابة لفهم النخبة الوطنية الحاكمة لمفهوم سلامة الدولة إبان الصراع ضد اليوسفيين وانطلاق النضال من أجل جلاء الجيوش الأجنبية وهو الإطار التاريخي المباشر لصدور هذا القانون.من هنا ذلك المجهود النظري الواضح لمحرري نصه الذين جعلوا من أي عمل يشكل إضرارا بالدفاع الوطني سواء ارتكبه تونسيون أو أجانب اعتداء على أمن الدولة الخارجي ويعاقب بإعدام أي تونسي يفشي سرا من أسرار الدفاع الوطني[2] أو يقوم بتدمير أي معلم أو جهاز يمكن استخدامه في الدفاع الوطني[3]. ولا تكمن المشكلة هنا بقدر ما تكمن في تعريف مصطلح الدفاع الوطني ذاته الذي يمكن أن يشمل كل الوثائق الطبوغرافية والخرائطية والعسكرية والمعلومات الاقتصادية والعسكرية التي يمكن إعلانها كعناصر تخدم الدفاع الوطني[4].

وفي السياق ذاته وبدافع حماية "الوحدة القومية" فإن الفصل 60 مكرر من نفس النص يحكم بإعدام كل تونسي قام متعمدا بالمشاركة في عمل يرمي إلى إضعاف الروح المعنوية للجيش أو الأمة بهدف الإضرار بالدفاع الوطني. وهذا التحديد فضفاض بما يكفي لإدخال أنواع عديدة من الأعمال في دائرة الممنوع ومعاقبة مرتكبيها بأقصى صرامة ممكنة.

ومن جانب آخر فقد ضمن دستور 1959 استقلالية السلطة القضائية مثلما جاء في الفصل 53 الذي نص على أن السلطة القضائية مستقلة وأن القضاة ليسوا خاضعين أثناء أدائهم لمهامهم إلا لسلطة القانون. كما أن الأحكام تصدر باسم الشعب ويقع تنفيذها باسم رئيس الجمهورية. ومع ذلك فإن هناك

---

1 – الفصول 60 و 61 و 62 من **القانون الجنائي التونسي** لسنة 1913.

2 – **القانون الجزائي التونسي**، المطبعة الرسمية، تونس 1993، الفصل 60 مكرر، الفقرة الأولى.

3 – **المصدر نفسه**، الفقرة الثانية من الفصل الأول.

4 – **المصدر نفسه**، الفصل 60 مثلث.

هيكلا قضائيا استثنائيا توقعه دستور 1959 في فصله 56 وهو المتمثل في المحكمة العليا التي تلتئم في حالة اتهام أحد أعضاء الحكومة بالخيانة العظمى.

وهكذا فإننا بإزاء وضع طريف ولكنه تقليدي في البلدان حديثة العهد بالاستقلال أو ذات أنظمة الحكم الاستبدادي: دستور يؤكد على سيادة واستقلالية المؤسسة القضائية، وقوانين تضيق الخناق على تطبيق المبادئ الدستورية المتعلقة بالمسألة، وتدخل جلي لا تعوزه المبررات للسلطة التنفيذية العليا في تسيير جانب من الممارسة القضائية. ذلك أن بورقيبة استغل باستمرار كل الفرص من أجل توضيح رؤيته لدور السلطة القضائية ورجالها في الظروف الجديدة واعتبر أن عليها القيام بدور الشريك للسلطة التنفيذية في بناء الدولة التونسية المستقلة وترسيخ مبدأ أولوية الدولة على ما عداها ومعاضدتها في صراعها إزاء خصومها. بل إن الزعيم بورقيبة أكد مرات عديدة على أن حرية القرار السياسي لديه لا يجب أن تعطلها أية اعتبارات ما دامت تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة وهي هنا ترسيخ سيادة الدولة ومرجعيتها بالنسبة لمختلف الشرائح الاجتماعية. وتدل حدة اللوم الذي كان بورقيبة يوجهه من حين لآخر إلى القضاة بسبب تمسكهم بسيادة القانون واستقلالية مؤسستهم، تدل على وجود نوع من المقاومة لدى القضاة لمنحى بورقيبة في إخضاع مؤسستهم لاعتبارات سياسة الدولة إزاء خصومها. كما أن استحداث بورقيبة محاكم استثنائية لم يكن فقط يهدف إلى تقصير الإجراءات بل أيضا إلى الإفلات من فضاء قد لا يكون مسيطرا عليه بالكامل هو فضاء المؤسسة القضائية الدستورية. بل إن "اجتهاد" بورقيبة في هذا الموضوع سيمضي أبعد من ذلك حيث لن يستغل الفصل 56 من الدستور الخاص بإنشاء المحكمة العليا لتتبع أعضاء الحكومة المتهمين بالخيانة العظمى فقط وإنما ، وبصفة شبه مطلقة، معارضيه وخصومه السياسيين الفعليين أو المحتملين. وبذلك فإنه يستغل هيكلا دستوريا واستثنائيا في الوقت نفسه ولكن بعد إفراغه من محتواه القانوني وذلك من أجل

تحقيق غايته العليا بعيدا عن "الحساسية المفرطة" للقضاة: ترسيخ أقدام الدولة وتأكيد ريادتها في المجتمع ومنع خصومها من تعطيل مشروعها التحديثي.

وفي الحقيقة فإن مسار تأسيس ممارسة قضائية استثنائية قد شرع فيه منذ ما قبل صدور الدستور في 1959. فقد نجح بورقيبة المتمتع بمساندة مطلقة من جانب المجلس القومي التأسيسي في تركيز محكمة القضاء العليا لمحاسبة أعدائه من اليوسفيين. وقد تم ذلك في إطار من التعبئة السياسية ضد هذه الفئة التي ستصنف ليس على أنها عدوة الدولة فحسب بل أيضا كعدوة للأمة تسلط على أفرادها "الخونة" المتورطين في أعمال مخالفة للقانون أقصى العقوبات الممكنة ودون مراعاة أي تبريرات وأي ظروف تخفيف محتملة، وهو أمر أكد بورقيبة على أن "الشعب بكامله يطالب به وليس فقط أعضاء الحكومة"[1]. وبذلك فقد وقع المرور إلى استعارة مفهوم القضاء الشعبي والقضاء الثوري من ممارسة الديمقراطيات الشعبية[2]، بل أكثر من ذلك فإن هذا الهيكل القضائي دعي له على

---

1 – **خطاب** 24 أفريل 1956 بالمجلس القومي التأسيسي.

2 –في سنة 1956كتب شارل صوماني Charles Saumagne وهو أحد أهم المراقبين المحايدين في هذه الفترة حول هذه الطريقة في ممارسة القضاء قائلا: "وقع تأسيس محكمة قضاء عليا بواسطة أمر صادر عن الباي الذي لم تبد عليه أية علامات للاشمئزاز. كان يرأس هذه المحكمة قاض مضمون معين مباشرة من السيد بورقيبة وكانت الهيئة تتكون من هيئة محلفين ومن نيابة عمومية شعبيتين وافق مجلس تأسيسي طيع على إعطائهما السلطات الضرورية بأمر من الوزير الأول. لقد نزعت هذه المحكمة الاستثنائية قضاء الحق العام من سبعة أعشار صلاحياته الجزائية كما أصبح بإمكانها وصف جميع الأعمال المضرة بمصلحة الوطن كأعمال جزائية[...] كما أن أحكامها تنفذ في الإبان ودون استئناف أو عفو"، صوماني، شارل: **مذكرات وكتابات (تونس 1947–1957)** [بالفرنسية]، في كراسات المتوسط، نشر مركز المتوسط الحديث والمعاصر، نيس 1979، 351 ص، ص.304، تقرير مؤرخ في 4–8 ماي 1956 موجه إلى ر. سيدو ومنه إلى ج. شبان–دلماس.

Saumagne (Charles): "*Journal et écrits (Tunisie 1947-1957)*", Cahiers de la Méditerranée, Publié par le Centre de la Méditerranée Moderne et Contemporaine, Nice 1979, 351 pages, p304.

أساس أنه نابع من "الإرادة الشعبية" في حين أن دور الدولة لا يتجاوز حدود الدفاع عن حقوق الأمة وحماية وحدتها.

ويقر بورقيبة دون مواربة بأن "ضعف" القضاء العادي هو الذي ألجأه إلى هذا الهيكل الاستثنائي، معتبرا أنه حل فرضته الضرورة القصوى بسبب نقائص محاكم الحق العام[1]، وهي نقائص أمكن ملاحظتها بمناسبة بعض القضايا المنشورة أمام محاكم جنائية قضت بعدم سماع الدعوى في شان بعض المتهمين بسبب عدم كفاية الأدلة. ونتيجة لذلك، وحتى لا يفلت خصوم الدولة من العقاب لاعتبارات قانونية وقع تأسيس محكمة القضاء العليا تلك التي ينتمي لهيئتها "دستوريون صادقون" ويترأسها،"درءا لكل شطط"، قاض محترف "يكون هو الآخر دستوريا"[2]. وقد سبق إحداث محكمة القضاء العليا إحداث هيكل آخر وجدت النخبة الحاكمة أنه لا يلبي كل طموحاتها وهي المحكمة الجنائية الخاصة التي أحدثت في 28 جانفي 1956 ولكنها لم تعمر طويلا.

لقد كانت محكمة القضاء العليا تعد النخبة الوطنية الحاكمة بممارسة قضائية في مستوى تطلعاتها تتميز بالنجاعة والصرامة وسرعة الفصل، كما أن من صلاحياتها إصدار أحكام باتة وغير قابلة للمراجعة أو الاستئناف[3]، ومن جهتها كانت السلطات تسرع بتنفيذ الأحكام الصادرة عنها وخاصة أحكام

---

1 – **خطاب** 29 جويلية 1966.

2 – **نفس المصدر**

3 – في 28 ماي 1956 أصدرت محكمة القضاء العليا ثلاثة أحكام بالأشغال الشاقة المؤبدة على يوسفيين، وفي اليوم الموالي أصدرت حكما بعشرين عاما من الأشغال الشاقة، وفي 31 ماي 1956 أصدرت حكمين بالإعدام وحكما بالأشغال الشاقة المؤبدة. وفي 16 جويلية 1956 تم الحكم على الطيب الزلاق بالإعدام، وصدرت ثلاثة أحكام أخرى بالإعدام في 22 سبتمبر 1956. في 24 جانفي 1957 صدرت سبعة أحكام بالإعدام، وفي 23 نوفمبر صدرت ثمانية أخرى، في حين صدر 15 حكما بالإعدام يوم 21 سبتمبر 1959 و 19 حكما بالأشغال الشاقة المؤبدة.

الإعدام التي كانت تنفذ في أقصر الآجال[1] لإبراز جدية الدولة وإصرارها على إنجاح مشروعها من جهة وإعطاء العبرة لمن يحتاج إليها من معارضي الدولة من جهة أخرى.

هذا المسار سيتواصل ليفضي في سنة 1968 إلى تأسيس هيكل قضائي استثنائي جديد أطلق عليها اسم "محكمة أمن الدولة" وهي محكمة غير دستورية ولا تعدو كونها طبعة جديدة وغير منقحة عن محكمة القضاء العليا باعتبار أن القانون رقم 17-68 المؤرخ في 2 جويلية 1968 يكلفها ببلوغ نفس الأهداف حيث تنظر في الجرائم والجنح المرتكبة في حق أمن الدولة الداخلي والخارجي وكل الجرائم والجنح الملحقة والتحريض على ارتكاب هذه الجرائم والجنح مهما كانت طرق هذا التحريض[2]. كما أن تركيبة المحكمة لا تتيح أدنى شك في تصميم الدولة على سحق المعارضة لسياساتها في الوسط الطالبي. فمثلما هو الشأن لمحكمة القضاء العليا تكونت هيئة محكمة أمن الدولة من قاض محترف هو علي الشريف الذي كان في الوقت نفسه رئيسا للمحكمة العقارية وللمحكمة العسكرية إضافة إلى أربعة أعضاء آخرين من ضمنهم نائبان بمجلس الأمة. كما تتألف حجرة النقض الخاصة لمحكمة أمن الدولة أيضا من خمسة أعضاء أحدهم رئيس على أن يكون عضوان من الأربعة الباقين نائبين بالبرلمان [3]. كما أن النص القانوني المحدث لمحكمة أمن الدولة قد احتاط "لتجاوزات" لسان الدفاع فأقر إيقاع العقاب الفوري على أي من المحامين الموكلين في القضايا موضوع نظر

---

1 – حكم بالإعدام شنقا على الطاهر الجملي يوم 4 جوان 1956 ونفذ الحكم بعد ذلك بيومين، كما أن ثلاثة أحكام بالإعدام صدرت يوم 22 سبتمبر 1956 نفذت يوم 29 سبتمبر.

2 – القانون رقم 68-17 لشهر جويلية 1968 المحدث لمحكمة أمن الدولة، **الرائد الرسمي** بتاريخ 2 جويلية 1968.

3 – الأمر رقم 68-204 بتاريخ 2 جويلية 1968 الخاص بتسمية أعضاء محكمة أمن الدولة، **الرائد الرسمي** بتاريخ 2 جويلية 1968.

المحكمة "الذين يرتكبون مخالفة في حق الواجبات التي يمليها عليهم القسم المهني أثناء المحاكمة"، بمجرد مطالبة الإدعاء العمومي بذلك ومعاينة هيئة المحكمة له[1] . وهذا الاحتياط من جانب المشرع إنما يعبر عن حصيلة تجربة الدولة من المحاكمات السابقة وخشيتها من تحول محاكمة المعارضين إلى محاكمة لسياسة الدولة ومن هنا إعطاء هذه السلطة الزجرية للادعاء العمومي ولهيئة المحكمة لفرض سلطتها على أحد أطراف العملية القضائية وهم المحامون بعد أن ضمن ولاء هيئة المحكمة لوجهة النظر الرسمية.

غير أنه مع نهاية تجربة التعاضد وظهور قضية ابن صالح ستتم العودة إلى محكمة القضاء العليا التي نص عليها الدستور لمحاكمة أعضاء الحكومة. غير أن دستورية هذه المحكمة لا تعني براءة السلطة التنفيذية من التدخل المفرط في سير أشغالها وهو أمر بدأ عندما وقع إحداث لجنة برلمانية للتحقيق في سياسة أحمد بن صالح وهي اللجنة التي أكدت في خاتمة تقريرها على أن الأفعال التي أتاها أحمد بن صالح تدل على "تجاوز واضح للسلطة واستغلال متعمد للثقة التي أولاه إياها رئيس الدولة"[2]، وهو ما كان كافيا في نظر هيئة التحقيق تلك لاعتبار المتهم حريا بتهمة الخيانة العظمى بما أن قانون 1 أفريل 1970 الذي وضع على قياس الحالة قد عرف الخيانة العظمى بوصفها الاعتداء على أمن الدولة وتجاوز السلطة وارتكاب الأعمال المنافية للدستور أو المضرة بالمصالح العليا للأمة والاعتداء على هيبة الدولة وخاصة مغالطة رئيس الدولة[3]. ومن هنا فإن التلاعب لا يمس فقط بشكل ممارسة القضاء وإنما بالأسس القانونية التي يمارس

---

1 – الفصل 17 من القانون 68-17 بتاريخ 2 جويلية 1968، مصدر مذكور.

2 – "تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول تصرفات أحمد بن صالح"، المصادق عليه بالإجماع من قبل مجلس الأمة يوم 28 مارس 1970، **لاكسيون** بتاريخ 31 مارس 1970.

3 – قانون رقم 70-10 بتاريخ 1 أفريل 1970 المنظم لمحكمة القضاء العليا، **الرائد الرسمي** بتاريخ 27-31 مارس 1970، الفصل الأول.

القضاء مهامه انطلاقا منها. فكما جاء قانون محاسبة أصحاب الثروات غير الشرعية غداة الاستقلال غطاء لتصفية الطبقة السياسية السابقة فإن قانون 1 أفريل 1970 جاء ليورط، بأثر رجعي، ابن صالح وليغطي على المسؤولية السياسية الواضحة لكامل جهاز الحكم وبصفة خاصة بورقيبة في الكارثة الاقتصادية والاجتماعية التي حلت بالبلاد في أواخر الستينات.

ومرة أخرى كان أعضاء هيئة المحكمة مختارين بعناية من ضمن أكثر القضاة تشددا وأكثر نواب مجلس الأمة ولاء لبورقيبة[1]. كما أن رئيس المحكمة لم يكن سوى الوكيل العام للجمهورية[2] (الذي يساوي في فترة الحماية الفرنسية مدير المصالح العدلية[3]) وهو ما يشكل خلطا سافرا للاختصاصات وتنزيل الادعاء العمومي، وهو طرف مباشر في القضية، منزلة ليست من اختصاصه دستوريا. كما أن ثلاثة أعضاء في هيئة محكمة القضاء العليا كانوا أعضاء في "اللجنة البرلمانية للتحقيق"[4] التي عهد إليها بإعداد القضية في حين أن الفصل الثامن من القانون المنظم لمحكمة القضاء العليا يعارض ذلك[5]، وهو ما يؤكد بما لا يدع للشك مجالا في الخلط الفادح بين السلطات إبان محاكمة سياسية لم تعد هناك أية ضمانات لنزاهتها.

---

1 — محمود شرشور، بشير زرق العيون، محمود زهيوة وعبد العزيز بوراوي.

2 — محمد فرحات.

3 — من الضروري الإشارة إلى أنه في فترة الحماية الفرنسية لم يحدث أبدا أن تسلم هذا الموظف رئاسة محكمة.

4 — يتعلق الأمر بمحمد شرشور ومحمود زهيوة وعبد العزيز بوراوي. ومعلوم أن محمود زهيوة كان موجودا في معظم الهياكل القضائية الاستثنائية في الفترة من 1956 و 1970.

5 — يطعن الفصل الثامن في عضوية أحد أعضاء المحكمة العليا إذا كان قريبا أو مصاهرا لأحد المتهمين أو إذا ماوقع الإستماع إليه كشاهد في القضية موضوع نظر المحكمة. ويمكن من وجهة النظر القانونية اعتبار الأعضاء الثلاثة المذكورين كشهود باعتبار مشاركتهم في لجنة التحقيق. ومن هنا يتضح ذلك الخلط في تركيبة وصلاحيات أعضاء محكمة القضاء العليا باعتبار أننا نجد أعضاء-شهودا إلى جانب رئيس المحكمة الذي هو في الآن نفسه خصم وحكم.

وهكذا فإن الدولة الوطنية قد استخدمت بطريقة متعمدة ومتواصلة القضاء الاستثنائي، وعندما كانت تستعمل القضاء العادي فإنها كانت تتدخل في إجراءاته لتنزع عنها أي طابع دستوري وتجعلها بالتالي إجراءات استثنائية. وهكذا فإن القضاء الاستثنائي، إن في مضمونه أو في إجراءاته، قد شكل دون ريب الحليف الدائم والوفي للسلطة السياسية إزاء أعدائها (مثلما كان الشأن إزاء اليوسفيين) وإزاء الطبقة التي أزاحها من الحكم (وهو شأن العائلة الحسينية وحكومتي البكوش ومزالي وموظفي الإدارة المحلية والجهوية البائدة) وضد أولئك الذين "يدعون" الثورة على دكتاتورية النظام باسم الديمقراطية (وهو مثال الحركات اليسارية في الستينات والسبعينات) وأيضا إزاء عناصر من النظام ارتكبت أخطاء فتحولت إلى كبش فداء (أحمد بن صالح وبعض المقربين منه سياسيا). وهكذا يتضح حجم الخدمات التي قدمها القضاء الاستثنائي للنخبة الحاكمة في تونس غداة الاستقلال، تلك النخبة غير المبالية بما يسببه تدخلها المتواصل من اختلاط للسلطات والصلاحيات ومن فقدان قضاء خاضع لمصداقيته إزاء المجتمع.

2- المحاكمات السياسية: القضاء في خدمة السلطة

أ - المحاكمات السياسية كأداة للتصفية

إن استعمال القضاء لغايات سياسية لا يبدو حاجة عارضة للدولة الوطنية حيث تثبت قراءة الممارسة البورقيبية أن ذلك تطور شيئا فشيئا ليصبح استراتيجية حكم واضحة المعالم خاصة منذ 1957. وستعمل النخبة الوطنية غداة تسلمها الحكم مباشرة، ومنذ بداية سنة 1957 بالتحديد، على تحديد الإطار

الإداري الجهوي[1] حيث تمت إقالة مئات الموظفين المتهمين بالتعاون مع الحماية وبارتكاب تجاوزات وتعيين آخرين أكثر ولاء للدولة الجديدة مكانهم[2] .

ومن الهام هنا ملاحظة أن حكومة الحبيب بورقيبة التي خلفت حكومة الطاهر بن عمار كان بإمكانها أن تقوم بعملية التجديد المنتظرة تلك بمجرد أوامر قانونية ودون الحاجة إلى تنظيم محاكمات أو الالتجاء إلى القضاء. غير أن النخبة الوطنية الحاكمة كانت تريد دون شك استغلال حالة الحماس الوطني التي كانت تميز التونسيين من أجل محاكمة النظام الملكي الذي ألقى بتونس "في هوة الانحطاط طيلة أكثر من قرنين"[3]. ولا شك أيضا أنه في خضم الصراع ضد اليوسفيين واتهامهم الحكام الجدد بمهادنة الواقع القديم كان من شأن تنظيم هذه المحاكمات أن يرسخ الانطباع لدى التونسيين بأن هناك أشياء في واقعهم تتغير بالفعل وأن هناك تنفيسا عن عقود من القهر والكبت بإفساح المجال أمام منطق الانتقام، غير أنه سيكون انتقاما تنظمه الدولة ويؤطره القضاء. ذلك ما يبرر في نظرنا بالإضافة إلى اعتبارات أخرى صدور قانون إحداث محكمة القضاء العليا لمحاسبة الأشخاص الذين أثروا بوسائل غير شرعية[4] .

و قد وضح الفصل الأول من الأمر المحدث لهذه المحكمة أن الثروات والأرباح التي وقع تكوينها قبل صدور القانون بطرق غير شرعية ستقع مصادرتها لفائدة المالية العمومية. كما أن الأمر بين نوعية الفئة المستهدفة بتطبيقه

---

1 – سنتعرض في هذا العنصر إلى هذا الموضوع من زاوية علاقته بالقضاء الاستثنائي وبالممارسة السياسية للقضاء قي بداية عهد الدولة الوطنية، على أننا سنعود في فصل مستقل إلى هذا الموضوع لتحليل طريقة تعامل النخبة الوطنية مع الإدارة المخزنية وما هي السبل التي اختارتها لتركيز إدارة بديلة عنها في المستويين المحلي والجهوي.

2 – أنظر على سبيل المثال في **الرائد الرسمي** بتاريخ 1 جانفي 1957 وبتاريخ 22 جانفي 1957 أوامر العزل والتعيين في الإدارة المحلية.

3 – أنظر **خطاب** بورقيبة أمام المجلس القومي التأسيس بتاريخ 25 جويلية 1957.

4 – القانون رقم 57-13 بتاريخ 17 أوت 1957، **الرائد الرسمي** بتاريخ 23 أوت 1957.

وهي المتكونة من أعضاء الأسرة الحسينية وأعضاء وزارتي البكوش ومزالي[1]. ومن خلال هذين المعطيين تتضح نية الحكومة في التخلص من طبقة سياسية كاملة أو على الأقل من رموزها البارزة وهو ما يجسد اتجاها لاستغلال الفضاء العدلي كساحة للتصفية ضد خصوم سياسيين قبل أن يكونوا أصحاب ثروات غير شرعية. ويجسد خطاب بورقيبة في المجلس القومي التأسيسي بتاريخ 25 جويلية 1957 هذه الرغبة في التخلص من عبء أضحت تمثله الأسرة الحسينية على النخبة الوطنية التي لم تعد ترغب في مشاركتها السيادة على البلاد. بل إن الزعيم بورقيبة بتأكيده على فساد الأسرة الحسينية وتهييجه لأحاسيس القهر لدى التونسيين من جراء تاريخ هذه العائلة المفعم بالتجاوزات يضع نفسه ناطقا باسم معظم فئات الشعب التونسي التي ضاقت ذرعا باستبدادها ويترل إلغاء الملكية في سياق الثورات التي كانت تقوم من حين لآخر لرفع الضيم عن التونسيين طيلة التاريخ الحديث[2]. وفيما عدا ذلك فقد وضح بورقيبة أنه مما ساهم في تحديد موقفه من هذه الأسرة هو سعيها لاستغلال الصراع البورقيبي-اليوسفي من أجل البحث عن مكاسب سياسية جديدة تسمح لها بالاستمرار في السلطة[3]. من هذا المنطلق فإن القضاء على الأسرة الحسينية يعني في جانب أول تحقيق ثأر تاريخي لمعظم فئات الشعب، وفي جانب ثان تصفية لطبقة

---

1 – **نفس المصدر** ،الفقرتان 1 و 3 من الأمر المؤرخ في 17 أوت 1957.

2 ''إنّ وضعيّتهم الشّاذّة التي تتنافى وكلّ الوضعيّات القائمة في العالم جعلتهم يعتقدون راسخ الاعتقاد أنّهم جبلوا من طينة أسمى وأرفع من طينة الشّعب، فهم يعيشون من عرق جباهنا ويسيئون التّصرّف في حقوقنا ثمّ يحتقروننا وهذا السّلوك هو الذي بعث التّململ في الشّعب من قبل الحماية وأوحى بالثّورات''.**خطاب** بورقيبة في المجلس القوميّ التّأسيسيّ بتاريخ 25 جويلية 1957.

3 '' تلك هي بعض الأسباب التي تجعلنا لا نثق في العائلة المالكة. فهم من عهد الحماية ومن قبله لا يخلو حالهم من مساندة الاستعمار ومنافقة الشّعب. وعند مداهمة الخطر ينسحبون [...] لذلك رحّب بالفتنة التي أثارها صالح بن يوسف وراهن عليها منذ قدّر في نفسه أنّ ورقتها ستكون الرّابحة وأنّ فيها ضمانًا لبقاء الكرسيّ وتوريثه ابنه من بعده". **نفس المصدر**.

سياسية متحالفة موضوعيا مع أعداء بورقيبة اليوسفيين. ولكن الأمر يمكن أن يصور أيضا على أساس أن الثأر إنما كان تغطية على التصفية وتمويها على الغايات الأساسية من العملية برمتها.

ومن جانب آخر فإن الفصل الثالث من الأمر يوضح أنه في حالة ثبوت ارتكاب الأشخاص المعنيين تجاوزات في حق "المصالح العليا للأمة" فإنه بإمكان محكمة القضاء العليا أن تحكم بمصادرة أملاكهم كليا أو جزئيا. وهكذا فإن الأمر لم يعد متعلقا بتتبع ذوي الثروات المشبوهة بقدر ما كان يسعى لإعطاء إشارة الانطلاق لمحاكمات سياسية بحته ذات أسس قانونية ضبابية مما يجعل من سقوط هيئة المحكمة في الاستبداد أمرا غير مستبعد مطلقا. لقد أصبح الأمر إذا يتعلق بالحكم على مدى وطنية الأطراف الماثلة أمام المحكمة، وبما أن هؤلاء يمثلون بصفتهم الشخصية ماديا وبصفتهم الاعتبارية ضمنيا، فإن الأحكام لن تكون مساوية لقيمة الذنب المرتكب بقدر ما ستكون في مستوى الرغبة في الانتقام من طبقة سياسية واجتماعية معينة.

وتوضح طبيعة الإجراءات المتبعة أن هذه الرغبة دون غيرها هي التي كانت تحدو المؤسسة السياسية. فقد عهد الأمر بالتحقيق إلى لجان جهوية تقوم باستدعاء المتهمين بتكوين ثروات مشبوهة وتحديد قيمتها. غير أن تركيبة هذه اللجان تبين نوعية التحقيق الذي عهد إليها بإجرائه. فنجد على رأس اللجنة الوالي، إضافة إلى عضوية ممثل عن كاتب الدولة للمالية وقاض معين من قبل كاتب الدولة للعدل ونائب معين من قبل رئيس المجلس القومي التأسيسي وعضوين يعينهما كاتب الدولة للداخلية. وإذا تمعنا في الوزن الذي سيكون لممثل كتابة الدولة للمالية أو للقاضي داخل هذه اللجنة فإنه من السهل استنتاج أن الوزن الحقيقي سيكون لممثلي السلطة السياسية.

وهكذا فإن الطبيعة الاستثنائية للإجراءات المتبعة والغموض الذي كان يكتنف تعريف الجرائم المتهم بارتكابها سيمكنان من توسيع دائرة المعنيين بالتتبع وضمان عدم إفلاتهم من العقاب حتى وإن لم يثبت إثراؤهم بطريقة منافية للقانون، وذلك بهدف تصفية دورهم السياسي[1]. وتمثل محاكمة الطاهر بن عمار نموذجا لهذا الوضع حيث وقع ارتكاب أوضح حالات التجاوز في حق المتهمين. فمن جهة أولى يمكن ملاحظة أن هيئة المحكمة لم تحترم حتى مضمون لائحة الاتهام حيث انتقلت من مجرد قضية ضريبية[2] إلى قضية محاكمة آراء سياسية. فقد لخص رئيس محكمة القضاء العليا كامل الغاية من إجراء المحاكمة عندما طرح على المتهم سؤال "هل ناضلت أبدا من أجل الاستقلال؟"[3]، ناسيا أو متناسيا أن الطاهر بن عمار هو الذي أمضى باسم البلاد التونسية بروتوكول الاستقلال التام في 20 مارس 1956.ومن جهة أخرى فقد اتضح في الجلسة الثانية للمحاكمة ارتكاب اللجنة الجهوية للمصادرة أخطاء حسابية جلية[4]، غير أن هذا الخطأ قد لا يبدو ذا بال إذا ما قورن بإهمال هيئة المحكمة طلب رفع الحصانة البرلمانية عن الطاهر بن عمار من جانب المجلس القومي التأسيسي قبل الإذن

---

1 – عبد الوهاب (ح): **التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجمهورية التونسية (1956–1971)** [بالفرنسية]، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الحقوق والاقتصاد والعلوم الاجتماعية، باريس الثانية، 1975، مرقونة، ص 71.

Abdelwahab (H):*Evolution politique, économique et sociale de la République Tunisienne (1956 - 1971)*". Thèse pour le Doctorat en Droit. Université de Droit, d'Economie et de Sciences Sociales. Paris II. 1975; dactylographiée.

2 – استخلصت اللجنة الوطنية للتحقيق أن قيمة الأرباح غير المصرح بها للطاهر بن عمار تبلغ 56824675 فرنك بالنسبة للفترة من 1919 إلى 1956، **الصباح** بتاريخ 26 أوت 1958

3 – **الصباح** بتاريخ 3 سبتمبر 1958

4 – **الصباح** بتاريخ 2 سبتمبر 1958.

بتتبعه وهو ما يسقط قانونيا كل الإجراءات. كما أن قانون المخالفات الضريبية لا يسمح من جهة أخرى بتتبع مخالفات ارتكبت قبل أكثر من ثلاث سنوات[1].

إن محاكمة الطاهر بن عمار تمثل نموذجا عن نوع المحاكمات السياسية التي نظمتها النخبة الوطنية الحاكمة لخصومها أو لمنافسيها الفعليين والمحتملين حيث كان الأمر يتعلق بإصدار أكثر الأحكام قسوة[2] دون مراعاة الحد الأدنى من سلامة الإجراءات[3]. ويجسد سلوك رئيس محكمة القضاء العليا هذا المنحى أوضح تجسيد، فقد كانت غايته الأساسية إبراز عداء المتهمين للسلطات الجديدة عندما لم يكن متاحا له إبراز تعاونهم مع السلطات السابقة، حيث نجده يسأل متهما في إحدى الجلسات عن مقدار مساهمته في القرض الوطني[4]، ويلوم آخر على تركه ميدان القضاء واندماجه في الإدارة معتبرا ذلك دليلا كافيا على فساده[5]. بل إن جلسة أخرى شهدت تبرئة أحد المتهمين وإدانة جده المتوفى منذ عقود والحكم عليه (دون التحقيق معه طبعا) بمصادرة أربعة هناشير ورثها عنه حفيده الذي برأته المحكمة[6]. بل إن رئيس محكمة القضاء العليا رفض إلغاء التتبع في حق أحد المتهمين الذين توفوا وهم رهن الإيقاف وأتم محاكمتهم وهم أموات[7]. بل إنه كان يترك جانبا لوائح الاتهام ويوجه للماثلين أمام هيئة المحكمة تهما هي من قبيل الإشاعات التي لا تسندها أية قرائن مثل اتهام أحد مديري

---

1 – **الصباح** بتاريخ 3 سبتمبر 1958.

2 – حكم على الطاهر بن عمار بغرامة قدرها 30 مليون فرنك. **الصباح** بتاريخ 9 سبتمبر 1958. أنظر حيثيات الحكم في **الصباح** بتاريخ 10 سبتمبر 1958.

3 – يجب التذكير بأن رئيس محكمة القضاء العليا قد أقر بعدم علمه بوجود قانون يمنع تتبع الجرائم الجبائية بعد ثلاث سنوات من وقوعها. أنظر **الصباح** بتاريخ 4 سبتمبر 1958.

4 – **الصباح** بتاريخ 4 جويلية 1958.

5 – **الصباح** بتاريخ 15 جويلية 1958، قضية يوسف كريفة.

6 – **الصباح** بتاريخ 15 جويلية 1958، قضية صالح بن خليفة.

7 – يتعلق الأمر بالطيب بلخيرية الذي توفي في الإيقاف. أنظر **الصباح** بتاريخ 7 أكتوبر 1958.

المعهد الصادقي بالفاحشة[1] واتهام آخر بمقاومته لقوات المحور أثناء الحرب العالمية الثانية[2].

هذا النوع من المحاكمات هو الذي سيمكن تلك النخبة من التخلص من معظم أعدائها السياسيين الذين تميزوا بمقاومتها طيلة فترة الكفاح من أجل الاستقلال[3]، عن طريق حرمانهم من حقوقهم المدنية ومصادرة أملاكهم. وسيدفع نجاح النخبة الوطنية في إزاحة هذه الطبقة السياسية بواسطة القضاء الاستثنائي إلى استمرار تعويلها عليه عندما أحرجتها مساعي بعض قدماء المقاومين "الفلاقة" لابتزازها سياسيا فقامت بتنظيم محاكمات للبعض منهم من أجل جرائم لم يعترفوا بارتكابها مثلما هو شأن حسن العيادي. فرغم جليل خدماته للشق البورقيبي أثناء الصراع ضد اليوسفيين وتفانيه في القضاء عليهم بأكثر الأساليب قسوة واستخدامه الاغتيال السياسي برضى كامل من النخبة الحاكمة، فقد كانت محاولة الانقلاب الفاشلة في سنة 1962 الذريعة التي ستعتمدها الدولة للتخلص من اللوبي الذي أضحى يمثله المقاومون القدامى بما فيهم حسن العيادي الذي حوكم بتهمة اغتيال المناضل المختار عطية رغم أن المتهم كان في تلك الفترة في خدمة الشق البورقيبي الذي لم يعترف مطلقا بمسئوليته عن العملية[4].

---

1 – **الصباح** بتاريخ 12 أوت 1958، قضية محمد بن عطية.

2 – **الصباح** بتاريخ 2 جويلية 1958. قضية نور الدين بن عمارة.

3 – أنظر على سبيل المثال محاكمة وزارة البكوش. **الصباح** بتاريخ 5 نوفمبر 1958.

4 – أنظر **الصباح** بتاريخ 11 ماي 1963. يجب التذكير بأن حسن العيادي لم يشارك في محاولة الانقلاب لسنة 1962، وقد حوكم في جلسة سرية للمحكمة العسكرية بتونس وحكم عليه بالإعدام بتاريخ 9 ماي 1963. على أن اغتيال المختار عطية لم يكن فيما يبدو التهمة الأساسية التي وجهت إليه وأدين بسببها، إذ تشير بعض المصادر إلى أنه كان يعلم بأمر المحاولة الانقلابية و لم يفعل ما في وسعه لإعلام السلطات بأمر المتآمرين مما اعتبر دليلا على سوء نيته تجاه النظام. أنظر في هذا الخصوص سلسلة تاريخ الحركة الوطنية: **تونس المحررة** مرجع سابق، الجزء الأول،ص566 وما بعدها.

لقد أثبت القضاء الاستثنائي حجم الخدمات التي يمكن أن يقدمها للنخبة الوطنية الحاكمة، وستعمل هذه الأخيرة على الالتجاء إليه كلما أعياها أمر خصوم أو أتباع مارقين، غير أن ذلك سيكون الطريق الأسهل لتطور الدولة الوطنية إلى دولة دكتاتورية[1].

ب – القضاء في خدمة نظام الحزب الواحد

كانت المحاولة الانقلابية الفاشلة لسنة 1962 ذريعة ستعمل الدولة الوطنية على استغلالها من أجل إحكام السيطرة على المجتمع وعلى الفضاء السياسي بالخصوص عن طريق احتكار النشاط السياسي الشرعي وإخراج ما بقي من تنظيمات مستقلة من دائرة الشرعية. فقد تم حظر نشاط الحزب الشيوعي[2] الذي كان يشكل إزعاجا واضحا للنظام الجديد بفعل الانتقادات القاسية التي كان يوجهها لسياسة الحكومة في جميع الميادين وبصفة أخص في الميدان الاقتصادي والاجتماعي. من هنا نفهم تلك الرغبة في التخلص من هذا الحزب حيث كانت الدعاية الرسمية، في معرض تبريرها لقرار الحظر، تزعم تخليص المجتمع من"المخططات الخطيرة لمعارضة تتصف بالنفاق". وللوهلة الأولى كان قرار الحظر والدعاية التي بررته يوحيان بدور ما للشيوعيين في المحاولة الانقلابية وهو ما لم يثبت مطلقا مما يؤكد على أن النخبة الحاكمة كانت تقصد استغلال هذا الخلط لتمرير قرارها ضد حزب سياسي لم يتجاوز الشرعية [3]. وكانت

---

1 – بعد صدور الأحكام في هذه القضية حدثت حركة نقل وتسميات في سلك القضاء تمت بمقتضاها ترقية محمد فرحات رئيس محكمة القضاء العليا (والذي كان أصلا مدعيا عموميا لدى محكمة الإستئناف بتونس) مدعيا عموميا للحكومة وهو منصب أحدث خصيصا له. أنظر **الصباح** بتاريخ 11 نوفمبر 1958.

2 – أنظر تفاصيل إضافية حول هذه المسألة في : ن سليمان، سليمان: **ذكريات سياسية** [بالفرنسية]، سيراس للنشر، تونس 1989، الصفحات من 353 إلى 360.

Ben Sliman (S) : *Souvenirs Politiques*. Cérès Productions. Tunis 1989.

3 – هذه البلاد بحاجة إلى قبضة قوية (...) لو كنتم تعرفون طبيعة عقلية أكبر جانب من

نتيجة عملية الحظر تلك وما تبعها من تقلص فضاءات الاحتجاج الشرعية تعدد الحركات السياسية السرية التي وجدت في الفضاء الطلابي الظروف الموضوعية الملائمة للانتشار في إطار من الأزمة الاجتماعية التي غذتها الطبيعة الإقصائية لنظام الحكم والانعكاسات السلبية لسياسة التعاضد . تلك كانت الظروف العامة لمحاكمات 1968 التي استهدفت حركة يسارية سرية بتهمة التآمر على أمن الدولة الداخلي والإعداد لمحاولة انقلاب بالرغم من أن الأمر لم يكن متعلقا سوى بحركة احتجاجية يغلب عليها الطابع الفكري.

ومن أجل الإعداد الجيد لهذه المحاكمة التي أولاها النظام اهتماما كبيرا صدر قانون بإحداث محكمة أمن الدولة[1] وهو قانون خلت فقراته من أية ضمانات للمتهمين. فإمعانا في التأكيد على الطابع الاستثنائي لهذه المحكمة ومن أجل الإيحاء بضمان المشرع لحقوق المتهمين في استئناف الأحكام الصادرة عن الهيئة القضائية المذكورة فقد سمح لهم بذلك فقط أمام حجرة خاصة محدثة بمفعول نفس القانون أي حجرة استثنائية أيضا. بل إن قانون 2 جويلية 1968 قد احتاط أيضا للتحمس الزائد للسان الدفاع فأفرد في فصله 17 عقوبات استثنائية وفورية للمحامين الذين يتهمون "بتجاوز القسم المهني" بمجرد طلب الادعاء العمومي ذلك. ومن هنا فإن اليد الطولى للنيابة العمومية (التي كانت مجسمة في شخصية استطاعت ارتقاء درجات السلم القضائي بسرعة بفضل شدة ولائها للحكومة[2]) لم تكن مسلطة على المتهمين فقط وإنما أيضا على

الجماهير(...) إن تونس ليست مونبرناس(...) للذين يقولون أنه علي السماح بالنقد أقول أن الضغينة لا تبني شيئا وأن التونسيين يحتاجون للإيمان برجل وبنظام، ولا ينبغي تشويههما في عيونهم، فالسلطة يجب أن تكون موازية للعدالة(...) لقد أنبئنا بوجود جراثيم في جسمنا وقد قررنا التخلص منها". بورقيبة في حوار مع جان لاكوتير J.Lacouture، جريدة **لوموند** بتاريخ 19 جانفي 1963.

1 – قانون رقم 68-17 بتاريخ 2 جويلية 1968 المحدث لحكمة أمن الدولة، **الرائد الرسمي** بتاريخ 2 جويلية 1968.

2 – يتعلق الأمر بعبد المجيد بن سلامة، بن سليمان،**ذكريات سياسية**، مصدر سابق، ص 354.

لسان الدفاع وهو ما أتى أكله بوضوح حيث نجد أن ثلثي المحامين (40 من 60) قد وقع تسخيرهم، بل إن ضغوطات إضافية مورست على عدد منهم لدفعهم للتخلي عن الدفاع عن بعض المتهمين[1]. وفي حالات أخرى سجن أحد المحامين أياما عديدة قبل أن يطلق سراحه على خلفية قيامه بواجبه المهني[2] في حين تلقى عدد آخر من المحامين تهديدات صريحة أو مبطنة[3]. بل إن الأمر وصل في إحدى الجلسات إلى حد اتهام رئيس المحكمة لبعض المحامين بالتواطؤ مع المتهمين[4].

ومن جهة أخرى فإن المحامين الأجانب قد وجدوا أنفسهم محرومين من تقديم أي عون للمتهمين حيث أعلمهم علي الشريف رئيس المحكمة أنه بإمكانهم حضور الجلسات بلباس المحامين في المقاعد المخصصة للسان الدفاع ولكن كملاحظين فقط مما يعني منعهم من الاتصال بالمتهمين الذين هم في حالة سراح أو بعائلات المعتقلين منهم[5]. وقد دفعت هذه الضغوطات عددا منهم إلى مغادرة البلاد (مثلما هو شأن محاميين إيطاليين ومحام أنقليزي وآخر سنغالي[6]) أو إلى العدول عن القدوم إليها أصلا مثل عميد المحامين بباريس القادم بدعوة من زميله التونسي.في حين وقع ترحيل محاميين فرنسيين لدى نزولهما من الطائرة[7].

---

1 – الشريف، عز الدين: **مذكرات بلدي** [بالفرنسية]، سيراس للنشر، 1990، ص.ص. 181-182.

Cherif,(Ezzeddine) :*Mémoires d'un Beldi* Cérès productions 1990.

2 – يتعلق الأمر بالمحامي شريف الماطري، **لوموند** بتاريخ 12 سبتمبر 1968.

3 – **مذكرات بلدي**، مصدر سابق.

4 – **لوموند** بتاريخ 12 سبتمبر 1968.

5 – **لوموند** بتاريخ 13 سبتمبر 1968.

6 – **جون أفريك** *Jeune Afrique* بتاريخ 23 سبتمبر 1968(سنشير إليها لاحقا بجون افريك فقط). وقد منع المحامي السنغالي ديوب من المرافعة أمام المحكمة بسبب "خصوصية القضية" رغم أن الإتفاقية القضائية المبرمة بين تونس والسنغال تسمح بذلك. أنظر **لوموند** بتاريخ 23/22 سبتمبر 1968.

7- يتعلق المر بالمحاميان ر. ستيب R. Stibbe و م. مانفيل M. Manville المحاميان بمحكمة باريس، **لوموند** بتاريخ 12 سبتمبر 1968.

غير أننا نجد من ناحية أخرى أن بعض ممثلي لسان الدفاع قد انخرطوا في هذا المسار خوفا من غضب السلطات وهو ما يشكل نجاحا للضغوطات التي مارستها هذه الأخيرة على المحامين. وقد وقعت تغطية ذلك بالغيرة الوطنية التي كانت تقتضي عدم تحول المحكمة إلى منبر سياسي مما كان يعني إعطاء الانطباع بأن حقوق لسان الدفاع كانت محفوظة" [1]. بل إن عميد المحامين قد بذل جهدا كبيرا من أجل منع المحامين الأجانب من تقديم مرافعاتهم[2] خوفا من غضب السلطات. ويمكن في حقيقة الأمر أن نجد تفسيرا لهذه السلوكيات (التي وإن كانت متنافية مع مبدأ شرف المهنة فإنها لم تكن عامة) في الإطار السياسي العام الذي أحاط بهذه المحاكمات وهو إطار اتسم بسيطرة الممارسات الاستبدادية التي طالت الأفراد والمؤسسات. فقد وقع إخضاع الجمعيات والتنظيمات الوطنية لأوليات سياسة الحزب والدولة على اختلاف ميادين نشاطها، وفي الحالات التي تعذر فيها ذلك كان يتم اختراقها من الداخل لتغيير قيادتها أو حلها بكل بساطة وهي أهم مميزات الإستراتيجية الكليانية للدولة الوطنية. وكدليل على ذلك فإن السلطات قد استغلت أحداث بتررت لحل عمادة المحامين وتعيين مدير إداري مع عناصر معينة وغير منتخبة للقيام بمهام الهيئة المنحلة في حين وقع سجن الشاذلي الخلادي عميد المحامين[3]، وهو ما كان كافيا لتقديم العبرة للهيئة فيما

---

1 – **مذكرات بلدي**، مصدر سابق، ص 184.

2 – لم يعد بإمكان المحامين الأجانب أخذ الكلمة سوى بواسطة محام تونسي وهذا الأخير "هو الذي يقرر إن كان من الضروري التعرض لملاحظات المحامي الأجنبي في مرافعته أم لا. وبهذه الطريقة استطعت أن أتلافى جوا عدوانيا وأن أضمن لسير القضية السكينة المرجوة. وبالفعل فقد تتابعت الأمور على مستوى الدفاع بطريقة جد هادئة ولائقة ودون تهويل. كما أن زملاءنا الأكثر حدة قد وجدوا أنفسهم بفعل الجو العام مضطرين إلى مرافعة حرة وهادئة خالية من الارتجال المستفز وغير الضروري للدفاع". **مذكرات بلدي**، مصدر سابق، ص.ص.184-185.

3- يتعلق الأمر بقضية تخص نزاعا بين طرف تونسي وطرف فرنسي حول كازينو قمرت. وقد كان الكازينو على ملك شخص فرنسي وكل للدفاع عنه عميد المحامين الشاذلي الخلادي. وقد تزامن ذلك

بعد وحكم عليها بإتباع مواقف أقل استقلالية عن السلطة مثلما هو الشأن في محاكمات 1968.

ومن جهة أخرى فقد كانت هذه المحاكمات فرصة أخرى لإبراز قلة العناية التي كانت السلطات توليها لاحترام الإجراءات القانونية. فدون سابق إنذار ودون أي اعتبار لحقوق المتهمين ولسان الدفاع سعت السلطات لتقديم موعد المحاكمة رغبة منها في استغلال أحداث تشيكوسلوفاكيا[1] والانطباع السيئ الحاصل لدى قطاعات واسعة من الرأي العام المحلي كما الأوروبي ضد الشيوعيين. وهكذا فقد توفرت كل الظروف لإنجاز محاكمة سياسية وهو ما اتضح أيضا من خلال طبيعة التهم الموجهة للمعتقلين على ذمة القضية والذين بلغ عددهم 134 شخصا: التآمر على أمن الدولة، الاحتفاظ بجمعية غير شرعية، ثلب رئيس الجمهورية وكاتب الدولة للتربية القومية وكاتب الدولة للشؤون الخارجية ورئيس دولة أجنبية (همفري Humphrey) ووزير خارجية دولة أجنبية (تران فان دو Tran Van Do وزير خارجية فيتنام الجنوبي)، تحقير الجامعة، نشر معلومات خاطئة، القدح في سلك القضاء[2]...إلخ. وإمعانا في توريط بعض العناصر فقد ضمت لائحة الاتهام في حق عدد من المتهمين تهم الاتصال بدولة أجنبية مما كان يعني الخيانة وبالتالي إمكانية صدور حكم بالإعدام، رغم أن القرائن لم تكن متوفرة وفي أدنى الحالات كانت واهية[3].

مع أحداث بترت ("معركة الجلاء") مما جعل بعض الأطراف تستغل الوضع لإيغار صدر بورقيبة على الخلادي . **مذكرات بلدي**، مصدر سابق، ص 173.غير أن التبعات التي انجرت عن هذه القضية البسيطة ظاهريا تؤكد أن المطلوب كان تقويض هيئة المحامين وفرض قيادة طيعة على منخرطيها .

1 – **مذكرات بلدي، نفس المصدر** ، ص.ص. 177 إلى 179.

2 – **جون أفريك** بتاريخ 23 سبتمبر 1968.

3 – اتهم البعض بالتعامل مع الصين بواسطة السفارة الصينية بتونس، في حين وجهت لآخرين تهمة التعامل مع الإتحاد السوفياتي وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا...إلخ.

أما بالنسبة لوكيل الجمهورية فإن مرافعته كانت تكرارا دقيقا للأفكار الواردة في "الكتاب الأبيض" الذي صدر قبيل المحاكمة عن الحزب الاشتراكي الدستوري والذي قام فيه بتحديد المسئولين عن الإضطرابات التي شهدتها الجامعة وانتقلت بعد ذلك إلى الشارع. فقد تبنى وكيل الجمهورية التهم الواردة في **الكتاب الأبيض** ضد "حفنة من الشباب الهائج نزلت إلى الشوارع للتحريض على الكراهية بين الأجناس وممارسة الاقتتال"[1]،تلك "الأقلية من العدميين الفوضويين الذين لسوء نيتهم لا يريدون أن يروا من إنجازاتنا سوى النقاط السلبية"[2]. بل إن بورقيبة نفسه سوف يصفهم بأنهم "ناشرون للفوضى" مدينا في الوقت نفسه "عنادهم وفوضويتهم وتمسكهم بالقوالب الجاهزة والأوهام"[3]. وقد سعى وكيل الجمهورية من خلال مرافعته لإثبات وجود حركة تخريبية تهدف إلى قلب نظام الحكم باستخدام العنف، مؤكدا على أنها حركة منظمة بإحكام وتنشط تحت غطاء "مجموعة الدراسات والعمل الاشتراكي" وتقوم بانتداب أعضائها من الشباب الطالبي ومن بين المدرسين وحتى من بين العمال والفلاحين. غير أنه لإثبات هذه التهم لم يجد وكيل الجمهورية من أدلة سوى بعض المقتطفات من مقالات صدرت بمجلة **آفاق** Perspectives أو منشورات صادرتها الشرطة[4]، وهي أدلة واهية كان من المفترض أنها تسهل عمل لسان الدفاع حيث لم يكن هناك دليل مادي واحد على وجود مؤامرة، غير أن القضاة كانوا مقتنعين بأن الكتابات التي استشهدت بها النيابة العمومية في مرافعتها أدلة كافية على وجود مخطط تآمري[5].

---

1 – **لوموند** بتاريخ 7 أوت 1968. رسالة محمد المصمودي.

2 – **جون أفريك** بتاريخ 23 سبتمبر 1963. تصريح أحمد بن صالح كاتب الدولة للتربية القومية.

3 – **لوموند** بتاريخ 6 سبتمبر 1968 تصريح الباهي الأدغم كاتب الدولة للرئاسة.

4 – أنظر ملخص مرافعة وكيل الجمهورية في جريدة **لوموند** بتاريخ 15 و 16 سبتمبر 1968.

5 – الشريف، ليلى:**"المسيرة السياسية للمعارضة التقدمية في تونس المستقلة(1955–71/1970)**

لقد كان مطلوبا من هؤلاء القضاة الذين انتخبتهم السلطات من بين أشد العناصر ولاء لها داخل الهيئة القضائية ومجلس الأمة[1] أن يلعبوا دور قضاة المحاكم الشعبية الذين تناط بعهدهم مهمة "الحفاظ على استقلال البلاد واستقرارها ومجهودها التنموي" بمقاومة "النوايا التآمرية"[2] لبعض الأطراف. فبالنسبة لهؤلاء القضاة كان الأمر يتعلق بالحفاظ على السمعة الجيدة لتونس في الخارج، وهي سمعة لا يجب أن تسيء إليها أعمال "حفنة من المتطرفين الطائشين"[3]. من هنا نفهم عدم اهتمام هيئة المحكمة كليا بشكاوى المتهمين من أساليب الشرطة في التعامل معهم أثناء عملية التحقيق[4]. بل إن رئيس محكمة

[بالفرنسية]، بحث شهادة الدراسات العليا في العلوم السياسية، جامعة باريس الأولى، مرقونة، ص 136.

Cherif (Leila) : "*L'itinéraire politique de l'opposition progressiste dans la Tunisie indépendante (1955-1970/71)*". Mémoire De D.E.S. en sciences Po. Université de Paris I, dactylographié.

1 – تتألف حجرة التصريح بالأحكام لمحكمة أمن الدولة من رئيس وهو علي الشريف الذي كان يشغل في الوقت نفسه رئاسة المحكمة العقارية والمحكمة العسكرية، ومن أربعة أعضاء منهم قاضيان يترأسان في الأصل حجرتين بمحكمة الإستئناف بتونس (البشير زهرة والهاشمي الزمال) ونائبان في البرلمان (حبيب بن محمد الحبيب وحسين المغربي). أنظر الأمر رقم 68-204 بتاريخ 2 جويلية 1968 الخاص بتسمية أعضاء محكمة أمن الدولة، **الرائد الرسمي** بتاريخ 2 جويلية 1968.

2 – **لوموند** بتاريخ 8/7 ماي 1968.

3 – **لاكسيون** بتاريخ 27 مارس 1968. الإفتتاحية.

4 – لا تعتبر الممارسات المنافية للقانون من التعذيب والإهانة والمطبقة من قبل الشرطة على المعتقلين في القضايا السياسية خاصة بهذه القضية ذلك أنها أضحت ممارسة "تقليدية" وممنهجة سواء تعلق الأمر بفترة الحماية أو بعهد الدولة الوطنية. أنظر على سبيل المثال ملامح هذه الممارسات في:

– اللجنة الدولية المناهضة للنظام الإحتشادي: **كتاب أبيض حول الإعتقال السياسي في تونس** [بالفرنسية]، باريس 1953، أنظر خاصة الملاحق.

Commission internationale contre le régime concentrationnaire : *Livre blanc sur la détention poltitique en Tunisie*, Paris 1953.

– شهادة الأمير الشاذلي الشفوية حول فترة 1957-1958 والمحفوظة بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة

أمن الدولة دافع صراحة عن الممارسات اللاشرعية للشرطة بتأكيده لبعض المتهمين أن الحبس الانفرادي قد فرض عليهم "بداعي الحرص على مصلحتهم"[1].

وهكذا فقد كانت كل المؤسسات المهتمة بسير القضية مدفوعة إلى التعامل الصارم مع المتهمين وفي أدنى الحالات إلى إعطاء غطاء من الشرعية الزور لهذه المحاكمات التي لم تنظم إلا لغايات سياسية وبهدف لجم حركة معارضة احتجاجية سلمية أنتجتها ظروف الأزمة وانعدام فضاءات التعبير الحر بفعل استغراق الدولة الوطنية في سياستها الاستبدادية. وقد كانت الصرامة التي عبر عنها بورقيبة إبان المحاكمات[2] تشكل ضغطا إضافيا على هيئة المحكمة ولسان الدفاع على حد سواء وتنبئ بصدور أحكام تعبر عن طبيعة التهم وليس عن طبيعة القرائن. فقد صدرت أحكام بلغت 14 سنة من الأشغال الشاقة

الوطنية.

– بن سالم، محمد: **مذكرات** [بالفرنسية]، سيراس للنشر، تونس 1988.

Ben Salem, Dr. Mohamed, *L antichambre de l' indépendance*. Cérès Productions, Tunis 1988.

– النقاش، جيلبار: **كريستال**[بالفرنسية]، منشورات صلامبو، تونس 1982، 329 صفحة (في خصوص محاكمات 1968).

- Naccache, Gilbert,*Cristal*. Ed. Salammbô. Tunis 1982. 329 pages.

– **لوموند** بتاريخ 13 و 14 سبتمبر 1968.

1 – **لوموند** ، بتاريخ 12 سبتمبر 1968.

2 – " أعرف كيف أتحمل مسؤوليتي ولا أتراجع أمام عملية قمعية. فطالما تعلق الأمر بخطر يهدد استقرار النظام سأفعل كل ما بوسعي لأحافظ على ثقة كل عناصر الشعب في النظام والتحامهم به ولأتأكد من مشاركة الكل في المسيرة الجماعية دون أي احتراز. غير أنني سأضرب دون رحمة كل أولئك الذين تحركهم عقد وأحقاد موروثة من الماضي والذين تتضح عدم امكانية كسبهم". من حديث لبورقيبة خلال شهر جويلية 1968، **لوموند** بتاريخ 6 سبتمبر 1968.

ورفض مطلب استئناف الحكم في حين اكتفى بورقيبة بالتعليق على الأحكام الصادرة بالقول أن هيئة المحكمة لم تكن صارمة بالحد المطلوب[1].

ج – القضاء في خدمة السلطة الفردية

إن النظرة البورقيبية للقضاء كانت تتضمن أيضا فكرة استغلاله من أجل ترسيخ صورته كزعيم كاريزمي والتخلص من أفراد اعتقد أنهم مناوئون أو منافسون له داخل دائرة السلطة. غير أن الاختلاف الكبير بين ضحايا هذا الجانب من التصور البورقيبي لدور القضاء مع ضحايا المحاكمات التي تعرضنا إليها سابقا هو حرص الزعيم بورقيبة على عدم إصباغ أي مسحة سياسية على القضايا التي تعلقت برفاق النضال أو بكبار مسؤولي الدولة المشكوك في ولائهم المطلق لطريقته في تسيير شؤون الدولة وتعويم المحاكمات في مسائل متعلقة بالحق العام في أغلب الحالات.

هل يمكن الحديث عن أبطال هذه المحاكمات كضحايا بالفعل؟ يبدو الأمر موضوع نظر ذلك أن الزعيم بورقيبة كان في أغلب الأحيان يستغل أخطاء وقع ارتكابها وغض عنها طرفه في الماضي لتبرير المحاكمات. ذلك أن "ضحايا" هذه المحاكمات كانوا عادة ما يتزلقون في ممارسات تجعلهم عرضة للمحاسبة عندما يقرر الزعيم ذلك. غير أن قرار الزعيم لا يرتبط بتلك الممارسات التي لا تعدو أن تكون مجرد مبررات يستغلها عندما يزيغ أحد عناصر النخبة الحاكمة أو الدوائر المحيطة بها عن الخط السياسي الذي رسمه له زعيم لا يقبل النقد والمنافسة[2]. وقد تطورت هذه الممارسة بالتدريج لتشكل نوعا من

---

1 – أنظر سرد أحداث سنة 1968 بتونس في **حوليات إفريقيا الشمالية 1968**[بالفرنسية].

Annuaire de l'Afrique du Nord, 1968. Chronique politique Tunisie.

2 – أنظر على سبيل المثال الحداد، راضية: **مذكرات**، مصدر سابق، ص.49.

الإستراتيجيا الخفية لبورقيبة يستخدمها بالموازاة مع أساليب أخرى لضمان السيطرة على أجهزة الحزب والدولة وهو ما يبدو بوضوح من خلال عديد الأمثلة.

وبالفعل فإن مثال الحبيب عاشور يعبر عن طريقة التصرف تلك بشكل واضح. ذلك أن المسيرة السياسية لهذا الزعيم السياسي والنقابي تشكل أحد أوضح الأمثلة عن سياسة استخدام القضاء كأداة إقصاء لمناضل حاول لعب دور أكبر من الحجم الذي كان يقبل به بورقيبة. ومن وراء ذلك فإن إقصاء الحبيب عاشور كان يعني في كل مرة محاولة لإقصاء المركزية النقابية عن لعب دور رئيسي في الساحة الوطنية يتناسب مع حجمها التاريخي ومكانتها الاجتماعية. فنجد على سبيل المثال أن محاكمة الحبيب عاشور في سنة 1965 في إطار ما سمي بقضية الباخرة لم تكن تتناسب شكلا ومضمونا مع القيمة الفعلية لقضية هي في الأصل تتعلق بمسألة تأمين، غير أنها كانت متزامنة مع تصاعد دور الإتحاد العام التونسي للشغل في هذه الفترة على قاعدة من الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية التي كانت الحكومة تريد غض النظر عنها حتى لا يتم تقويض المسيرة التعاضدية والتشكيك في صواب اختيارات القيادة[1] . وقد تكرر ذلك أيضا في 1978 عندما قررت الحكومة والحزب التخلص من العبء السياسي الثقيل الذي غدا يمثله الإتحاد في إطار من الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة بسبب انعكاسات السياسة الليبرالية لحكومة الهادي نويرة. غير أنه في هذه المرة وبالنظر إلى الحجم الكبير الذي أخذته الأحداث لم يكن بإمكان الحكومة وأد المسألة في

---

1 – نقرأ في الصفحة 81 من مذكرات عاشور: "عند ذلك، وقبل توجيه الاتهام إلي، علمت أنهم كانوا يريدون رأسي" عاشور، الحبيب، **حياتي السياسية والنقابية: حماس وخيبات 1944–1981** [بالفرنسية]، منشورات أليف، تونس 1989.

Achour, Habib, *Ma vie politique et syndicale ; enthousiasme et déceptions 1944-1981.* Alif - Editions de la Méditerranée. Tunis 1989.

اعتبارات تهم الحق العام فلجأت من جديد لمحكمة أمن الدولة لتضمن لها استئصال جيل كامل من النقابيين المعارضين لسياستها حيث أن اللجوء في مثل هذه الحالات للقضاء العادي كان يمكن أن يؤول كسلوك متسامح من جانب السلطة التي كانت تبحث عن إقصاء خصومها ومعارضيها نهائيا من الساحة السياسية بعه أن تكون قد ضمنت تشويه صورتهم لدى الرأي العام. ذلك ما تكرر أيضا مع راضية الحداد رئيسة الإتحاد النسائي التونسي والمناضلة الدستورية العريقة التي وقع اتهامها باستغلال منصبها وتجاوز النفوذ وتحقيق أرباح غير مشروعة[1]. غير أن المسألة كانت تتعلق بإقصاء سياسي لرئيسة منظمة وطنية متهمة بإتباع سلوك مناوئ لسياسة الحزب داخل منظمة كانت تشكل إحدى أهم المنظمات الفاعلة في الدعاية للدولة. إن المسألة هنا كما في مثال الحبيب عاشور تتجاوز القضية الشخصية حيث أنها متعلقة بطريقة تصرف النخبة الحاكمة بإزاء المنظمات الوطنية في إطار مسعى واضح لتطويعها ومنعها من السقوط في المنطق الاحتجاجي.

ولكن من جهة أخرى كيف تقبلت النخبة الوطنية، بما في ذلك العناصر المتضررة من الممارسات الإقصائية، طريقة استعمال الدولة الوطنية للقضاء ضد خصومها السياسيين؟ من المفيد القول أولا أن هذه النخبة لم تتصرف أبدا كفئة موحدة إزاء منطق الاستبداد السياسي الممارس من قبل الدولة الوطنية حيث واجهت كل ضحية "قدرها" بصفة فردية مما كان ينبئ بمصير واضح لعل أهم مميزاته فسح المجال واسعا أمام الممارسة الاستبدادية، ذلك أن الخضوع لتلك الطريقة في التعامل مع القضاء سوف يجعل من مسار نشأة رأي عام واع بزيغ السلطة البورقيبية مسارا طويلا.

---

1 – راضية الحداد، **مذكرات**، مصدر سابق، ص 203.

وتتناقض مسيرة بعض الأفراد مع هذا الاتجاه العام حيث لاحظنا أن عناصر انتمت إلى دوائر النظام العليا لم تدخر جهدا للتنديد بغياب الحريات الديمقراطية والاتجاه نحو تركيز عبادة الشخصية مما أدى إلى تركيز نظام استّبدادي وذلك منذ السنوات الأولى من الاستقلال[1]. فقد وقعت إدانة سيطرة الدولة على كل السلطات وإخضاعها لخدمة مصالحها الخاصة دون مراعاة لمبدأ استقلاليتها مما أدى إلى وجود صوري لهذه السلطات كالسلطة القضائية والمجلس النيابي والنقابات والأحزاب السياسية. "فهي موجودة لكن مجال تصرفها أضحى معدوما فأصبحت بالتالي مجرد أدوات تستخدمها السلطة التنفيذية أنى شاءت وبحسب حاجتها. وفي هذا الخضم كان كل شيء ينطلق من الفرد الممسك بالسلطة ويعود إليه حيث لا يعترف بوجود غير وجوده ولا بقرار غير قراره: لقد كان المعبر عن نفسه وعن الشعب والمجسم له"[2] . وقد ألح أحمد التليلي بعد ذلك بعشر سنوات على نفس المساوئ وإن كان أكثر دقة. فقد لاحظ في رسالته الشهيرة إلى بورقيبة على ذات النقاط منتقدا بصفة خاصة الممارسة القضائية التي تشهد تدخلا سافرا ومستمرا للسلطة التنفيذية "مما جعل من القضاء عاجزا عن لعب دوره". كما أن سياسة المحاباة التي أصبحت تمارس على نطاق واسع وبصفة يومية من قبل النخبة الحاكمة قد بلغت انعكاساتها الميدان القضائي" فمنذ السنوات الأولى من الاستقلال وقعت ترقيات في سلك القضاء لا تحترم القوانين الداخلية لهذا السلك مما أدى إلى مظالم[...] كما أن

---

1 – أنظر **أفريك أكسيون** بتاريخ 13/7 أكتوبر 1961 المقال الذي أحدث ضجة كبيرة بعنوان "السلطة الفردية" حيث جاء فيه بالخصوص:"إن السلطة الفردية يتحصل عليها بعد نضال مرير ولكن في ظرف وجيز. فانطلاقا من نوع من السمعة الأخلاقية التي وقع بناؤها خارج فضاءات السلطة (في فترة الكفاح من أجل التحرر مثلا) والتي تستخدم كوسيلة، يقع المرور في ظرف بضع أشهر أو سنوات قليلة، وباستخدام تقنية وضعها ماكيافال وأضحت معروفة منذ زمن طويل، إلى سيطرة مطلقة على البلاد وعلى كامل السلطة".

2 – **نفس المصدر** .

إهانة المؤسسة القضائية قد اكتملت بتصفيتها من بعض أعضائها وإيقاف البعض الآخر[...] أما في خصوص حقوق الدفاع فإنها تصبح نظرية عندما يتعلق الأمر بقضايا تكون الإدارة طرفا فيها من قريب أو بعيد"[1].

وأكثر من ذلك فإن هذه الانتقادات التي شملت معظم أوجه الممارسة الاستبدادية للسلطة في تونس المستقلة قد قدمت الشهادة على نوع من خيبة الأمل لدى مناضلي الصف الأول في الدولة التي كانوا يأملون في تحقيقها للحريات الأساسية، وهي خيبة أمل نجدها في عدة كتابات مصدرية. و دون أن يشعروا بذلك فإن عددا من هؤلاء المناضلين الوطنيين الذين طبقت عليهم سياسة إقصاء منهجي باستخدام القضاء يقعون في المقارنة بين القضاء الفرنسي كما كان ممارسا زمن الحماية والقضاء الذي تمارسه الدولة الوطنية وهو منحى لا يمكن أن يدل سوى على عمق الإحساس بخيبة الأمل في دولة الاستقلال. فسليمان بن سليمان المناضل الدستوري العريق وأحد رفاق بورقيبة الذي تعرض للاستبداد البورقيبي منذ 1963 بحل الحزب الشيوعي وإيقاف صدور جريدة منبر **التقدم** "Tribune du Progrès"التي كان يشرف عليها ثم تعرضه للتتبع العدلي يكتب في مذكراته حول هذه المسألة:" كان علي أن أمثل يوم 30 جانفي 1963أمام قاضي التحقيق عبد المجيد بوسلامة[...]. منذ ذلك اليوم بدأت أصعب فترات حياتي، أصعب حتى من أيام التحقيق أمام الكولونال دي قيران دي كايلا De Guérin De Cayla غداة مؤامرة 9 أفريل 1938"[2].

نفس المنحى نجده لدى الحبيب عاشور الذي عادت به الذاكرة إلى سنة 1947 التي يشير إليها عندما يذكر في خصوص محاكمة 1965 أنه سجن في

---

1 – **رسالة إلى بورقيبة**، مصدر سابق، ص 18.

2 – بن سليمان، **ذكريات سياسية**، مصدر سابق، ص 357.

الزنزانة ذاتها التي سجن فيها إبان أحداث أوت 1947 بصفاقس [1]. واستمرارا في المنطق ذاته فإنه يلاحظ أيضا الفوارق الكبيرة بين القضاة التونسيين والقضاة الفرنسيين إبان العهد الاستعماري مشيرا إلى أن هؤلاء "لم يكونوا يتجاوزون محتوى ملفاتهم ويتعاملون معها بكامل الجدية. لقد كانوا خصوما أشداء ولكنهم لم يحاولوا أبدا التأثير على عواطفي"[2].

وهكذا فإن هذه الشهادات كانت عن طريق تعبيرها عن خيبة الأمل في إحدى أهم مؤسسات الدولة الوطنية وهي المؤسسة القضائية فإنها كانت تدين خضوع هذه المؤسسة للسلطة التنفيذية وتبعية القضاة للسلطة السياسية وغياب الحريات العامة وتعتبر ذلك كله ردة عما كان موجودا في العهد السابق. إن خيبة الأمل تلك ستؤدي بالتدريج إلى اختيار هذه الأطراف المنفى السياسي وهو ما لن يضعف حتما من النفوذ الشخصي لبورقيبة حيث كان يتوجب انتظار السبعينات لملاحظة بداية تآكل ذلك النفوذ. بل إنه كان بإمكان الكاريزما البورقيبية أن تخرج من الوضع الدفاعي أمام هذه الانتقادات وأن تدشن مسارا احتوائيا إزاء بعض من خرجوا عن الصف. فتلك الانتقادات التي عبروا عنها لم تضع سلطته الأبوية محل نقاش مطلقا، بل على العكس من ذلك فإن عددا من أصحاب الشهادات تلك كانوا يستندون إلى الأبوية البورقيبية لتبرير بعض سلوكياتهم. فقد حاول عدد منهم وبعض المتضررين الآخرين أن يعرقلوا مسار القضايا التي تعلقت بهم عن طريق طلب تدخل بورقيبة الشخصي [3]

---

1 – عاشور، **حياتي السياسية والنقابية** ...مصدر سابق، ص 84.

2 – **نفس المصدر** ، ص 86.

3 – نجد عدة أمثلة على ذلك:

– "[...]حررت برقية إلى بورقيبة الذي كان موجودا بالكاف، ولكن لم يكن لها أي تأثير"، بن سليمان،**ذكريات سياسية**، مصدر سابق، ص 356.

– "[...] وأحسست من جديد بالحاجة لأن أكتب لبورقيبة"، الحداد، **مذكرات**، مصدر سابق، ص 211.

رغم علمهم بأن بورقيبة هو من أذن بالتتبعات وبرغم رفضهم المبدئي المعلن لتدخل السلطة التنفيذية في سير المؤسسة القضائية، مما أدى أحيانا بالبعض منهم إلى الوقوع في مواقف مهينة[1]. وهكذا فإنهم كانوا ينتقدون ممارسة ويقعون فيها مبررين بوضوح صورة بورقيبة كتجسيم للعدل وكأب للأمة. ومن جهته فقد كان بورقيبة يستغل أحيانا محاولة تلك الأطراف استثارة عطفه للتدخل في مسار القضية لتشجيعهم على العودة إلى الصف[2] عندما كان يرى الدلائل على فهمهم الدرس[3]، وقد تم ذلك في حالات عديدة[4].

وهكذا فإن تراجع هذه النخبة أو عدد من عناصرها أمام هجوم الدولة الاستبدادية سيكون من نتائجه تدعيم الحكم الفردي البورقيبي حيث أن كل الأصوات المعارضة قد وقع إسكاتها شيئا فشيئا عن طريق قضايا مفتعلة أو بمجرد الضغط البوليسي. وقد لا يكون ذلك خاصا بتونس المستقلة باعتبار أن

- "[...] جاء مدير السجن إلى زنزانتي وطلب مني أن أحرر رسالة اعتذار لبورقيبة [...] ذكرت بورقيبة برسالة المساندة التي بعثت بها إليه في ماي 1955، قبل عودته إلى البلاد"، عزوز، عز الدين: **التاريخ لا يرحم،مذكرات 1938-1969**[بالفرنسية]، لارمتان ودار أشرف للنشر، 1988، ص 239.

Azzouz, Azzedine *L'Histoire ne pardonne pas : Tunisie 1938-1969*, L'Harmattan/Dar Ashraf Editions, 1988, p. 239.

1 – اصطحبني بورقيبة حتى باب مكتبه ومد إلي يده على طريقة الأمين باي لكي أقبلها. في تلك الظروف الصعبة والمخيفة، نفذت الأمر"، **التاريخ لا يرحم**، المصدر أعلاه، ص 242.

2 – التومي، محسن، "استرتيجية الإقصاء" [بالفرنسية] في **لي طون مودارن**، عدد 381، أفريل 1978، ص.ص. 1602-1625، ص1612.

Toumi, Mohsen, "La stratégie de l'élimination" in, *Les Temps Modernes*, N°381 Avril 1978 (p.p. 1602-1625.

(3) – الحداد، مصدر سابق، ص 59.

4 – **التاريخ لا يرحم**، مصدر سابق، ص 242. أنظر أيضا عاشور، **حياتي السياسية والنقابية**... مصدر سابق، بن سالم، **مذكرات**، مصدر سابق ص 219 و 221، وشهادة الشاذلي باي/ مصدر سابق.

الأحزاب التي فازت بالاستقلال في الدول الحديثة كانت قد اختارت نماذج تنمية مستندة إلى حد أدنى من الإجماع وبالتالي فإنها كانت تعتقد أن الاستبداد السياسي أو مستوى معين منه أمر لازم لإنجاح تلك الاختيارات. من هنا نفهم دور الزعيم الأوحد في هذه الإستراتجيات السياسية باعتبار ضمانه لحد معين من القبول باختيارات الدولة لدى الشعب المنبهر بقوة شخصيته وبدوره النضالي وتضحياته التي قل أن يجود الزمان بمثلها. وهذا ما أدى دون شك إلى زيغ السلطة السياسية واستغراقها في الاستبداد كلما تبين خطأ اختياراتها واستفحلت أزمة المجتمع، وإلى إحساس قسم من النخبة بخيبة الأمل في نموذج الدولة الوطنية وحنينها إلى بعض ما في العهد السابق من إيجابيات. ولعل مما يبرر خيبة الأمل تلك أن التنمية التي وعدت بها الدولة الوطنية لم تتحقق وأن الحلم الوطني الكبير بتأسيس دولة لا تعبر إلا عن إرادة الشعب قد أجهض تحت وطأة سلطة فردية مخترقة لتلك المؤسسات القليلة الهشة المسماة مؤسسات تمثيلية.

الفصل الخامس:

من القايد إلى الوالي

الدولة الوطنية وتجديد النخبة الإدارية في الجهات[1]

تمثل مؤسسة القيادة إحدى أهم مؤسسات النفوذ السياسي والاجتماعي في تونس خلال الفترة الاستعمارية. والحقيقة أن محافظة السادة الجدد للبلاد منذ 1881 على هذه المؤسسة وتطويعها لخدمة نمط الهيمنة الشمولي على المجتمع المحلي يعبر عن براغماتية هي في الوقت نفسه نتيجة لقراءة موضوعية لخصوصيات الواقع التونسي طيلة الفترة الحديثة. لقد اعتبرت السياسة الاستعمارية الأطر المحلية حلقة وصل رئيسية تضمن لها استمرارية وجودها من ناحية وتحقق لها من ناحية ثانية حدا أدنى من القبول في أوساط النخبة المخزنية سواء على المستوى المركزي أو الجهوي. ومن جهتها فقد كانت هذه الأطر مستعدة للعب هذا الدور وبالتالي لمواصلة تزعم الأطر الاجتماعية التقليدية لحساب نظام الهيمنة الاستعماري.غير أن هذه القدرة على الانسجام تتجاوز في

---

[1] – مقال صادر ضمن أعمال المؤتمر الأول المنعقد في ديسمبر 1999 بزغوان حول **الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية: قراءات علمية للبورقيبية**، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، أفريل 2000، ص.ص. 329-348.

الحقيقة الواقع الاستعماري ذلك أن القياد سعوا مستفيدين في ذلك من ظروف عدم الاستقرار التي ميزت الوضع التونسي إلى أواسط 1956 لاقتراح أنفسهم كوسطاء لا مناص من الاعتماد عليهم بين نخبة حديثة تسلمت الحكم وهي مفتقدة للخبرة اللازمة وبين أهالي خبروهم طيلة عقود من الزمن و مشاكل ألفوا التعامل معها خاصة تلك المتعلقة منها بحفظ الأمن. ويمكن أيضا تصنيف الحماس الكبير الذي أبداه القياد في مقاومتهم لليوسفية في هذا الإطار. فهو يعبر عن الرغبة التي كانت تحدوهم، كمؤسسة وليس كحالات منعزلة، في تأكيد ولائهم للدولة الوطنية وتشجيع الوطنيين الذين أضحوا في السلطة على التخلي عن التحفظ إزاءهم والتعويل عليهم في التصدي للأخطار التي أضحت تهدد مشروعهم السياسي. كما أن هذا الموقف يمكن أن يعبر عن اعتقاد القياد في أن محافظتهم على مواقعهم تقتضي منهم المراهنة على الطرف البورقيبي في الصراع.

1- علاقة الوطنيين بالقياد إلى حدود إصلاح 1956

لعب القياد دورا مركزيا في تحقيق التحول السياسي الذي أعلن عنه منداس فرانس في خطابه بقرطاج في 31 جويلية 1954 حيث وقع الاعتماد عليهم لتنظيم عمليات تسليم الثوار لأسلحتهم بالتعاون مع نواب عن الحكومة مهمتهم الاتصال بالفلاقة في مناطق عملياتهم وإقناعهم بضرورة وضع السلاح. فمن خلال منشور 30 نوفمبر 1954 الموجه من الوزير الأكبر إلى القياد يمكن ملاحظة تعويل الحكومة التفاوضية، ومن خلالها الوطنيون، على دور القياد في إقناع الأهالي "بطي صفحة الماضي بما فيها واستقبال عهد جديد يجد فيه جميع المتساكنين الطمأنينة المنشودة والسعادة المرجوة"[1] .بل إن التعويل على القياد قد

1 - **الأرشيف الوطني**، سلسلة A، ص 208 مثلث، ملف 2، ملف فرعي 2، وثيقة 2.

زاد بعد ذلك حيث طلب منهم "إحصاء المقاومين بسائر أنحاء المملكة وترسيمهم ببطاقات إرشاد تحتوي على أوفر ما يمكن من الإيضاحات والإرشادات المتعلقة بهم"[1] وتسليمهم مبالغ مالية في إطار رغبة الحكومة في الاعتناء بالمقاومين والعمل على إيجاد الحلول الكفيلة لضمان معيشتهم بأثبت الطرق وأنجعها[2]" . وقد كان ذلك في حقيقة الأمر تمهيدا لمهمة أكثر جسامة سيقع تكليف القياد بها مع انطلاق الصراع البورقيبي_ اليوسفي حول مسألة الاستقلال الداخلي. فقد عهدت الحكومة إليهم بضمان الأمن بمناطقهم ومدها بكل المعلومات حول نشاط المجموعات المسلحة اليوسفية والجزائرية وهي مهمة يبدو أنهم قاموا بها بكثير من الحماس. وتشير بعض مراسلاتهم في هذه الفترة إلى حالة من القلق الشديد التي استبدت بالأهالي من جراء عمليات العصابات المسلحة في الجهات. ورغم أن ذلك كان يعبر عن حالة واقعية من انعدام الأمن بدواخل البلاد خاصة فان تهويل الأمر وإثارة الحكومة ضد مرتكبي الاعتداءات وغياب الإشارة إلى مساع ما للحوار مع قادة هذه العصابات يؤكد تعويل القياد على هذه الأحداث لإقناع الحكومة الوطنية بعدم إمكانية الاستعاضة عنهم في التصدي لهذا الخطر. فيشير قايد تالة إلى أنه "بالبحث الذي أجري مني وراء الكشف عن كل ما يقع بدائرة العمل استفيد وأن الثوار المتحدث عنهم تحرجت منهم الحالة تحرجا فادحا تبلبلت منه الأفكار واضطربت من جراء ما أظهروه من التهديد والاعتداء بالعنف الشديد على الثوار التونسيين لجبرهم على تسليم ما عسى أن يوجد عندهم من السلاح...وقد أحدثت هاته الأعمال قلقا لا مزيد عليه في جميع الأوساط خصوصا في الفلاحين الذين تشتتت أرزاق غالبهم وتلاشت وعلاوة على ذلك عثر على عدة محلات فارغة من ساكنيها لا

---

1 - **الأرشيف الوطني**، سلسلة A، ص 208 مثلث، ملف 2، ملف فرعي 4، وثيقة 2. منشور وزير الداخلية بتاريخ 1 نوفمبر 1955.

2 - **نفس المصدر** .

يدرى ما فعل الله بهم(...) وبتلك الصفة أصبح كل الناس في قلق وحيرة من هاته الحالة يترجون وجود حل لهاته المشكلة العويصة التي أفقدت الاطمئنان وبعثت رعبا وخوفا في قلوب كافة ساكني الجهة الذين تركوا أماكنهم وركنوا للفرار(...)"[1] . ويؤكد قايد ماطر على نفس المخاوف عندما يشير إلى أن "هذه الاعتداءات على بعض الفلاحة التونسيين الآمنين من منطقة بجاوة أحدثت قلقا ومخاوف في أوساط الفلاحين بوجه عام ويخشى أن يتسع نطاق الاعتداءات من طرف المعتدين المذكورين على سائر الفلاحين في بوادي هذا العمل وأن يتمادوا على أعمالهم الخبيثة الأمر الذي يجعل الفلاحين المنتشرين في البوادي والمنقطعين في خطر ومخاوف تجعلهم في حالة يتعذر معها عليهم القيام بأدنى عمل فلاحي خصوصا وأن السنة الفلاحية المقبلة على الأبواب"[2] .

غير أن مساعي القياد للبروز في دور الحلقة التي لا يمكن الاستغناء عنها في هذه الفترة قد واجه بعض الصدود من طرف القاعدة الدستورية وخاصة من طرف المسؤولين الجهويين في الحزب. ويمكن ملاحظة هذا الاحتراز على سبيل المثال في تقرير قايد ورغمة منذ شهر ديسمبر 1954 اثر قرار الوطنيين دعوة المقاومين إلى تسليم أسلحتهم وفقا للتصريح المشترك. وكان القياد قد دعوا إلى تسهيل مهمة لجان الاتصال التي عهد إليها بالاتصال بالثوار وإقناعهم بوضع السلاح انسجاما مع الوعد الفرنسي الصريح بمنح البلاد استقلالها الداخلي. وفي هذا التقرير يعبر قايد ورغمة، علي بوعجيلة، عن أسفه لإصرار أعضاء الوفد على عدم الاتصال به رغم أنه قام ، انسجاما مع تعليمات الحكومة، بتوفير كل أسباب النجاح لمهمتهم باذلا كل الجهود للاتصال بهم دون جدوى. وقد اتهم أعضاء الوفد فيما بعد القايد بمحاولة إفساد مأموريتهم عن طريق تكليف بعض

---

1 - **نفس المصدر** . تقرير قايد تالة الى الوزير الأكبر بتاريخ 29 جويلية 1955

2 - **نفس المصدر** .ملف 2، ملف فرعي 3، قايد ماطر الى الوزير الأكبر بتاريخ 26 سبتمبر 1954.

المشايخ بالتدخل الأمر الذي أنكره قطعيا عارضا من جديد مساعدته على رئيس الوفد عبد الرحمان عبد النبي: " وعندئذ (...) غضينا الطرف عن بعض اعتبارات تشرفاتية وتوجهنا لمقابلة المندوب المذكور(...)وأشعرته بأنه حصل لي العلم وأن المسألة بلغت نقطة حرجة ولذا فاني مستعد لمده بيد المساعدة حسب الطاقة متى شاء لكنه لم يظهر أي استعداد لذلك مصرا على أن الحاجة لم تستدع الاستنجاد". وبالإضافة إلى التأكيد على أن فشل الوفد في إقناع مقاومي ورغمة بوضع أسلحتهم كان مرده بالأساس تجاهل القايد وعدم ايلائه أي دور في هذه القضية، فقد استنكر علي بوعجيلة هذا السلوك مبديا "أسفه العميق: أولا مما وقع توخيه من اجتناب الاتصال بإدارة العمل ولو بصورة شكلية وما نتج عن ذلك من الشائعات التي لا تليق بممثلي حكومتكم من جهة ومن أخرى بمندوبيكم في مهمة دقيقة للغاية(...) ثانيا، وهو الأشد، ما منيت به المهمة من الفشل الذي لا تخفى عواقبه وتأثيره على الأمن العام خصوصا في تراب عملنا(...)"[1] .

ويبدو أن بعض القياد، وكذلك الأمر بالنسبة للكواهي والخلفاوة، قد واجهوا وضعيات أكثر تعقيدا من حيث تراجع سلطتهم في الجهات أمام سعي بعض المسؤولين الدستوريين لتجاوزهم وافتكاك النفوذ منهم على المستوى المحلي في إطار مناخ من عدم الاستقرار التام بفعل استفحال الصراع اليوسفي البورقيبي. وتمثل منطقة حامة قابس نموذجا عن هذه الصعوبات، ففي تقرير لوزير الداخلية مؤرخ في 15 أكتوبر 1955 أشار قايد الأعراض إلى أن أحمد زوينخ، كاهية رئيس الجامعة الدستورية بالحامة "انتصب حكما بين الناس في نادي الشعبة الدستورية لمشيخة الشياب بالحامة واتخذ النادي محكمة وجعل به سجنا يزج به من يرى سجنه وأقام حارسا على ذلك السجن واستعمل أعوانا

---

1 - **نفس المصدر** ، مراسلة بتاريخ 6ديسمبر 1954

للجلب إلى غير ذلك من مظاهر الحكم... وهو مخالف للقوانين الجارية ومثير للفوضى في البلاد وماس بنفوذ السلطة المحلية وهاضم لحقوقها "[1] طالبا من وزير الداخلية كف المسؤول الدستوري عن ذلك. ويمكن في حقيقة الأمر الخروج بعدة استنتاجات عامة من هذه الحادثة. فمن جهة أولى نلاحظ الطريقة التي عبر بها بعض المسؤولين الجهويين للحزب الدستوري عن تسرعهم وشوقهم لممارسة سلطة فعلية ورسمية على الأهالي والشكل الذي عبروا به عن استبطانهم لمسألة السلطة بوصفها متمثلة أساسا في القدرة على العقاب فقد كان القايد في تصورهم الشكل الوحيد الممكن للسلطة في الفضاء الأهلي. ويؤدي ذلك إلى التأكيد على أن ممارسة القياد لسلطتهم في الجهات لمدة قرون عديدة بنفس الطريقة وباعتماد ذات الوسائل القائمة على الإكراه قد أصبح يطبع المخيال السياسي الشعبي وأصبح في نظر جانب من النخبة الوطنية، خاصة في الجهات، صورة لما يراد تحقيقه في المستقبل. كما أن نفس الحادثة تعبر عن خشية السلط الجهوية، ممثلة في القياد خصوصا، من فقدان نفوذهم بصورة فعلية إذا ما قدر لهذه الأحداث أن تتكرر ومن هنا تأتي دعوة وزير الداخلية إلى التدخل حفظا للأمن وتلافيا للفوضى وحماية لنفوذ السلط الرسمية. ويعبر تفهم وزارة الداخلية لهذه المخاوف عن حرص حقيقي على تلافي الفوضى في منطقة بمثل حساسية الحامة في هذه الفترة وعلى حماية سلطة القياد من التفتت في وقت كانت الحكومة والحزب الدستوري بأمس الحاجة إلى خدماتها. ومن هذا المنطلق فان ما يمكن تسميته تحالفا بين السلط الجهوية القديمة والسلطات المركزية الجديدة كان يستجيب لحاجيات واقعية لكلا الطرفين ومن هنا فقد كان مرشحا للاستمرار طالما تواصلت حاجة الدستوريين لفرض الأمن وطالما اعتقد القياد أن رسكلتهم في النظام الجديد رهين نجاحهم في مهامهم الأمنية. غير أن هذا

---

1 - نفس المصدر .

النجاح كان يتضمن وضع حد لهذا التحالف لأنه يحقق للوطنيين ولحكومتهم الهدف الذي من أجله أقاموا تحالفهم مع القياد ويحرم هؤلاء في الوقت نفسه من السبب الأصلي لاستمرارهم في وظائفهم. وبالفعل فان الحكومة الوطنية التي تأكدت من بداية انهيار الجبهة اليوسفية، غداة إعلان الاستقلال التام في 20 مارس 1956 الذي حرم المعارضة من أهم سبب لوجودها، سرعان ما نفضت يديها من النخبة المخزنية في الجهات حيث قدرت أن الحاجة إلى القياد لم تعد قائمة خاصة وأنه توجب عليها تركيز أنصارها من المناضلين الدستوريين في مراكز قيادية داخل الجهات فتم بالتالي إلغاء نظام القياد وتعويضه بنظام الولاة.

2- محاكمات القياد:

أ- الظرفية العامة

ظهرت الحاجة إلى هذه المحاكمات وما كانت تسمح به من تنفيس اجتماعي في إطار الأزمة العامة التي بدأت تواجه النخبة الوطنية في هذه الفترة[1] مما كان يدفع بها إلى البحث عن عدو داخلي يمكن أن يشغل الرأي العام أو تلك القطاعات منه التي بدأت في إبداء ضجرها من الإجراءات التقشفية للدولة الوطنية. فبالإضافة إلى حالة الاحتقان التي كانت تشعر بها الفئات المتدينة إزاء الإصلاحات الاجتماعية الجديدة وبصفة أخص القوانين الجديدة للأحوال الشخصية، أبدى الموظفون اشمئزازهم من التخفيض الهام في مرتباتهم حيث بدا لهم أنهم الضحايا الأساسيون لسياسة الحكومة التقشفية وأن عبء بناء الاقتصاد الوطني يقع عليهم بمفردهم[2]. ومن جهتهم فقد بدأ التجار بالتململ من جراء

---

1 - **الاستقلال** بتاريخ 24 أوت 1956 .

2 - أنظر البريد المنشور في الصحافة التونسية في هذه الفترة وخاصة في جريدة **لاكسيون** حيث يمكن ملاحظة حالة الرفض والغضب في صفوف الموظفين وتخوفهم من تدهور قدرتهم الشرائية من جراء هذه التخفيضات.

الزيادات في الضرائب بدعوى تعديل الموازنة العامة، في حين لم تشعر قطاعات واسعة أخرى بالمفعول السحري المنتظر للاستقلال على أوضاعهم الاجتماعية[1]. وفي هذا الإطار ذاته دعي الإتحاد العام التونسي للشغل، الشريك القوي للدستوريين، إلى الإسراع في إنجاز الإصلاحات الاجتماعية الجذرية الكفيلة بالقضاء على مصالح تلك "الفئات المشبوهة" التي استفادت من النظام السابق للإثراء مسلطة على التونسيين مزيدا من القهر، مطالبا الحكومة بالقضاء السريع على الظلم الاجتماعي حتى لا يؤدي تفاوت المداخيل إلى الحكم على الطبقات الضعيفة بالجوع والجهل والبؤس والموت.[2] وقد سارعت المركزية النقابية إلى إبداء رفضها للإجراءات التقشفية التي ظهرت في شكل تخفيضات قاسية في رواتب الموظفين مؤكدا أن العائلات الضعيفة هي المستهدفة بهذا الإجراء في حين يبقى أصحاب المداخيل المعتبرة من الفلاحين والتجار بمنأى عن هذه التضحية القسرية[3] وقد وصل الأمر إلى تبرؤ الإتحاد العام التونسي للشغل من الميزانية الأولى في عهد الاستقلال[4] لتصل العلاقة مع الحكومة بعد ذلك إلى نوع من الصراع ستكون نتيجته إحداث انشقاق داخل المركزية وإزاحة قيادته الشرعية[5]. أما من الناحية الاقتصادية فقد اصطدمت مساعي النخبة الوطنية لبناء

---

1 – انظر في هذا الإطار صوماني، شارل: **مذكرات وكتابات**، مصدر سابق، ص.272.

2– التقرير الاجتماعي للإتحاد العام التونسي للشغل، مصدر سابق، ص.ص. 181–194.

3– أنظر في هذا الخصوص **خطاب** الأمين العام للإتحاد، أحمد بن صالح، في الإجتماع النقابي المنعقد بسوسة بتاريخ 31 جويلية 1956 في جريدة **لوموند** بتاريخ 1 أوت 1956.

4 – **لوموند** بتاريخ 23 جويلية 1956.

5 – لمزيد الإطلاع على تطور العلاقة بين الإتحاد والحكومة أنظر مقالينا:

– " الحزب – الدولة – النقابة. مدخل لدراسة مسألة الاستقلالية النقابية بتونس من خلال اللأزمات (1924 – 1937 – 1956 – 1978)" **في الكراسات التونسية**، عدد 159 – 160، الثلاثة أشهر الأولى والثانية لسنة 1992. ص.ص. 7 – 51.

– " الخلافات الحزبية النقابية في تونس المستقلة: صراع قيادات أم صراع برامج؟ " **في الكراسات التونسية** عدد 164، الثلاثة أشهر الثانية، 1993، ص.ص. 9 – 56.

الاقتصاد الجديد بصعوبات ميدانية كبيرة رغم جدية هذه المساعي مقارنة بإمكانيات البلاد في هذه الفترة. فرغم إتباع المنهج التقليدي بالزيادة في الضرائب ودعوة التونسيين إلى المساهمة في المجهود الاقتصادي الوطني خاصة عن طريق القبول بالتخفيض في مرتبات الموظفين وفتح الاكتتابات[1] ودفع البنوك للمشاركة في المجهود الاستثماري للدولة[2]، انهار حجم الاستثمار الخاص[3] كانعكاس خاصة لهروب رؤوس الأموال الأجنبية فقدرت خسارة رأس المال الناجمة عن حل شركات أو التخفيض في رأسمالها بما بين 6 و 7 مليارات[4] ، وزاد هروب المعمرين في حدة الأزمة الاقتصادية رغم التطمينات التي أطلقها الوطنيون تجاههم. وكنتيجة مباشرة لحرب الجزائر وللموقف التونسي منها وقع قطع المساعدة المالية الفرنسية لتونس وهي المساعدة التي كانت تمثل في سنة 1957 حوالي 15 بالمائة من الناتج الداخلي الخام.

وهكذا أنتج تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام احتقانا اجتماعيا ونقصا فادحا في موارد الدولة وكانت محاكمة النخبة المخزنية السابقة فرصة في يد النخبة الوطنية الحاكمة المالية لتلهية الرأي العام وتعبئة الطاقات المعنوية من جديد إضافة إلى ما كانت تعد به من مداخيل ناجمة عن عمليات المصادرة. ومن هذا المنطلق فلم تكن الرغبة جدية في تنظيم محاكمات من نوع محاكمات القضاء المحترف الطويلة والمرهقة والمغرقة في التفاصيل. لقد كانت الرغبة في الانتقام من "رموز العهد البائد" رغبة عامة فيما يبدو، سعت النخبة الوطنية

---

1 – مثل إكتتاب الجيش والقرض الوطني.

2 – أنظر ذلك في بونصي، **الاقتصاد التونسي منذ الاستقلال**، مرجع سابق.

3 – إنهار الاستثمار الخاص بالدينار الثابت من 6 8. مليار سنة 1956 إلى 3 مليار سنة 1957 ولن يمكن الوصول إلى حجم استثمارات مقارب لسنة 1953 (10 مليار) إلا في عام 1959. أنظر مزيد المعطيات في **تقرير البنك المركزي**، مصدر سابق، ص.28.

4 – أنظر: بونصي: **تونس تبحث...**، مرجع سابق، ص.58..

الحاكمة إلى تأطيرها وتوجيهها الوجهة التي تخدم مشروعها السياسي مع حرص أدنى على الشكليات القانونية. وتضيء بعض أدبيات هذه الفترة على شدة الحقد الذي كان يميز النظرة إلى القياد وغيرهم من أعوان الإدارة المحلية في الفترة الاستعمارية والتحرق إلى تحقيق الانتقام الثوري منهم. وتمثل رواية "حتى لا ننسى، الواقع والخونة" للحسين بن الحاج خالد نموذجا عن هذا التصور الشعبي الملتزم للعمالة في الوسط الاستعماري حيث نقرأ بالخصوص:"(...) إن كفاح العملاء أقسى من كفاح العدو ذاته، وفكرت في الغد، الذي لا بد آت مهما طال الزمن، ومهما قسى المستعمر، والذي سيجد في انتظاره هاته العائلات التي تعج بها كل جهة، ولم تحرم من نعمة أو نقمة وجودها، لا المدن ولا القرى.

"لقد امتصت دماء الشعب وأذلته، وكانت ولا تزال في إصرار وتعنت عونا لعدوه عليه، تعبث بمستقبله، وتقلع بفأسها ما يزرع بدماء أبنائه الزكية الطاهرة، واستولت على الكثير من الأملاك بعون الجندي والجندرمي، وتناست عون الله الذي لابد آت(...)

"لقد سلكوا كل سبل البطش، وما هو البطش إن لم يكن ذلك السوط المعلق في مكتب الشيخ، والسلسلة التي يربط بها المساجين في الشمس، تقتص منهم بحرارتها اللاذعة، والماجل الذي يوضع فيه المذنبون تحت الأرض في عرف عدلهم(...)

"إنها العائلات التونسية الصميمة الشريفة الماجدة المحظوظة، التي تلتهم مع العدو خيرات الأمة على حساب تعاستها فتفرح لذلك، وترى الرشوة من مظاهر الولاء، وامتلاك أرض الغير من مظاهر القوة والعظمة، وسجن الضعيف وظلمه من مظاهر السيادة وطول اليد، واستباحة الاعتداء على الشرف من مظاهر الرجولة الحقة الكاملة.

"لقد برهنت على أنها شر عدو للشعب، وعلى الشعب أن يعاملها بالمثل وأن يتحرر منها كما سيتحرر من سندها، إذ لا تكون أرضا طيبة طاهرة خصبة، ما لم يقم الفلاح بتنظيفها من الحشائش التي يضر وجودها ولا ينفع بقاؤها.

"والمجتمع الذي لا يكون نقيا تقيا مخلصا لوطنه، يعمل في تكاتف وانسجام لبناء ما هدمه معول الاحتلال، لا يكون ذلك المجتمع المثالي الذي ينتظر النصر، لينتصر به على الجهل والفقر، والانحطاط والقهر.

"وكيف يكون غير ذلك ويذهب الظالمون بظلمهم، وهم مصاصي دماء الشعب، وقاهري جماهيره ببطشهم وجبروتهم..."[1]

ولا تبدو الرغبة في تصفية هذه الفئات في الحقيقة حكرا على النخبة المثقفة التي ينتمي إليها صاحب الرواية الذي أطر عمله في إطار الأدب الواقعي[2]، حيث نجد صدى لنفس الأفكار لدى فئات أخرى أكثر اتساعا. ورغم صعوبة العثور على مصادر معبرة عما يمكن تسميته رأيا عاما إلا أن بريد القراء في الصحافة المحلية يوفر لنا حدا أدنى من المعلومات حول الحالة الذهنية العامة التي كانت سائدة آنذاك إزاء هذه المسألة.

ففي البريد الصادر بجريدة لاكسيون L'Action بتاريخ 17 أكتوبر 1955 طالب أحد القراء باتخاذ الحكومة لأقسى العقوبات ضد "كبار المتعاونين مع الاستعمار الذين عملوا من خلال الجهاز الاستعماري على توريط الوطنيين

1- الحاج خالد، الحسين: **حتى لا ننسى، الواقع والخونة**، نشر وتوزيع مكتبة النجاح، دون تاريخ(1958؟)، ص.ص.31-32.

2 -" إن "حتى لا ننسى" هي قصة العائلات التي رمت بنفسها بين أحضان العدو فآلمتنا أعمالها وكانت للإستعمار خير معين وللشعب ألد وأبغض جرثومة (...) وهي قصة الواقع الذي لا ينكره أحد، الواقع المر المؤلم الذي لا محيد عنه ولا فرار منه، واقع الحياة الذي عشناه والذي سيبقى لنا ولمن بعدنا عبرة وذكرى"،**نفس المصدر**، ص7.

المجاهدين أو المشتبه في علاقتهم بالحزب الدستوري الجديد (...) إن أيدي عدد كبير منهم ملوثة بما يكفي من الدماء وإن ضمائرهم مثقلة بالذنوب بالقدر الذي يكفي لجعلنا غير قادرين على نسيان ماضيهم المظلم وعلى قبولهم في أمتنا التونسية"[1]. وطالب قارئ آخر بالشروع في عملية التصفية التي دقت ساعتها ضد "القوادة الذين يجب أن يزولوا من العائلة التونسية"، محذرا من "أشباه الوطنيين الذين أصبحنا نراهم أول الوافدين على الاجتماعات الدستورية وعلى التجمعات الشعبية وهم الذين آذونا أذى كبيرا في الأيام الحالكة" ومطالبا بعزلهم من وظائفهم إذا ما كانوا موظفين وبطردهم من المنظمات الوطنية إذا ما كانوا أعضاء فيها ومناديا بتشكيل المجلس القومي التأسيسي للجنة خاصة مهمتها تحقيق هذه التصفية خاصة إزاء من شارك في "انتخابات دي هوتكلوك من أعداء الشعب"[2] . ونقرأ في رسالة أخرى أن "ما يطالب به الشعب ليس رؤوس بضع قياد ولكن قطع رؤوس كل المجرمين والمتعاونين والانتهازيين الذين استطاعوا تكوين ثرواتهم بفضل سادتهم الاستعماريين"[3].

والحقيقة أن هذا التوجه كان جزءا من حالة مخاض سياسي كامل تزامن مع حصول البلاد على استقلالها وتجسد بصفة خاصة في السعي إلى تسريع وتيرة التحولات التي تشهدها البلاد. فقد طالب أحد القراء بأن يكون لتونس رجال بمثل كفاءة أولئك الذين يديرون دفة الحكم في مصر: "رجال أقوياء حكماء وذوي جرأة قادرين على توجيه البلاد بسرعة في وجهة التقدم والاستقلال. فليكن لتونس الجديدة الحرة رجالا جددا تحتل بهم مكانا بين أمم العالم" [4]. وطالب آخر بالشروع فورا في وضع خطط التنمية الاقتصادية

---

1 - **لاكسيون** عدد 28 بتاريخ 17 أكتوبر 1955، "Les Fumistes"

2 - **لاكسيون** عدد 48 " Epuration, épuration"

3 - **لاكسيون** عدد 28 بتاريخ 17 أكتوبر 1955، "Trop peu"

4 - **لاكسيون** عدد 29 بتاريخ 23 أكتوبر 1955، "Lenteurs désespérantes"

وبالشروع سريعا في بناء الدولة الحديثة وعدم الاستغراق في سياسة التصفية رغم ضرورتها للاقتصاص من أولئك "الخونة الذين كادوا أن يفشلوا النضال التحرري للشعب"[1] . وهو ما ألح عليه قارئ آخر على أساس أن عملية انتقامية واسعة من موظفي العهد البائد لا يمكن إلا أن تسيء للدولة الناشئة باعتبار أنها ستضخم صفوف أعدائها مدينا عملية عزل القياد باعتبارها غير منسجمة مع الخط السياسي العام المؤكد على الوحدة القومية بين جميع التونسيين[2].

ب- محكمة القضاء العليا كهيكل للقضاء السياسي

لقد كان من نتيجة الإصلاح في الإدارة الجهوية الذي أعلن عنه وزير الداخلية يوم 21 جوان 1956 [3]الاستغناء عن 105 من مجموع جملي يساوي 160 موظفا محليا وجهويا في سلك القيادات واتخاذ إجراءات في حقهم تراوحت بين العزل والشطب من السلك الإداري مع التمتع بجراية والإحالة على عدم المباشرة دون أجر لمدة خمس سنوات. وقد اعتبر الطيب المهيري في الندوة الصحفية التي أعلن فيها عن إلغاء القيادات أن الهدف من الإصلاح هو دفع دماء جديدة في دماء الإدارة وحاجة الحكومة، من أجل إنجاح ثورتها البيضاء، إلى عناصر قادرة على نيل احترام الأهالي وعلى تمثيل الحكومة وتنفيذ سياستها الوطنية في مختلف الميادين. ومن جهته فقد وضح بورقيبة أبعادا أخرى للإصلاح من خلال تأكيده في الخطاب الذي ألقاه قبيل سفره لباريس لإجراء جولة أخرى من المفاوضات مع الحكومة الفرنسية على العلاقة المتينة بين هذا

---

1 - **لاكسيون** عدد 28 بتاريخ 17 أكتوبر 1955، "D'abord édifier le jeune Etat"

2 - غير أنه موقف منعزل لشخص يبدو أن إصلاح جوان 1956 قد أضر به شخصيا حيث طالب صراحة بتناسي كل الماضي وقبول الدولة بالتعاون مع الطبقة الإدارية والسياسية القديمة. **لاكسيون** عدد 58 بتاريخ 25 جوان 1956، "Les caïds révoqués".

3 - **الصباح** بتاريخ 22 جوان 1956.

الإصلاح وبين المعركة التي لا تزال قائمة مع فرنسا من أجل تدعيم مقومات سيادة الدولة التونسية، ذلك أن هذا الإصلاح الذي يأتي إلى جانب إصلاحات أخرى بهدف تدعيم قاعدة الدولة من شأنه تحقيق المزيد من الانسجام والنظام بين التونسيين مما يقوي من موقف الحكومة في المفاوضات مع فرنسا. وقد أكد بورقيبة على طبيعة العلاقة التي يجب أن تسود بين الدولة وممثليها والأهالي مؤكدا على أن النخبة الإدارية التي وضع الإصلاح حدا لوجودها لم تكن تتصف طيلة وجودها بالصفات الواجب توفرها في موظفي الدولة من ناحية النزاهة والحرص على المصلحة العامة مما أدى إلى فقدانها احترام الأهالي.غير أن النخبة الوطنية لم تكتف بإلغاء هذه المؤسسة بل تعدت ذلك إلى تكليف القضاء بالنظر في التجاوزات التي ارتكبها أعضاؤها فجاء القانون رقم 13 لسنة 1957 المؤرخ في 17 أوت 1957 المتعلق بمصادرة المكاسب غير المشروعة مؤكدا على ضرورة "مراجعة الثروات التي جمعت بطريقة سريعة وفي غالب الأحيان بصورة غير شريفة وبانتهاك مطرد لحرمة التراتيب الجاري به العمل أو بواسطة الاستبداد بالسلطة أو استغلال المناصب النيابية أو الوظائف أو المكانة الشخصية الحقيقية أو المصطنعة". وقد أقر هذا القانون في فصله الأول مصادرة الثروات المكونة بهذه الطريقة لفائدة خزينة الدولة. غير أن الفصل الثالث من نفس القانون وسع من دائرة التتبعات من خلال إذنه بمحاكمة الأشخاص الذين "يتبين أنهم قاموا عن طواعية واختيار بعمل مضاد لمصالح الوطن" ومصادرة مكاسبهم. وزيادة على العقوبات المنصوص عليها بالفصل الخامس من المجلة الجنائية فقد سمح هذا القانون بإصدار أحكام بالتجريد من الحقوق القومية أو بتحجير مباشرة الحقوق القومية والمدنية(الفصل 26).وقد عهد لمحكمة القضاء العليا، أو ما سمي أيضا بالمحكمة الشعبية، بالنظر في القضايا الواقعة ضمن إطار الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وهي ذات المحكمة التي أسست حسب قانون 19 أفريل 1956 بهدف محاكمة عناصر المعارضة اليوسفية. وقد تكونت

هيئة المحكمة من وكيل الجمهورية العام لدى محكمة الاستئناف كرئيس، وعضوية محمد بن رمضان ومحمود الكافي والشاذلي قلالة ومحمود زهيوة ومحمد القنوني، في حين تولى نيابة الحق العام كوكيل جمهورية علي الشريف[1]. كما أنشأت بمقتضى قانون 17 أوت 1957 لجان جهوية للمصادرة يمثل أمامها الأشخاص الماديون أو المعنويون المتهمون بإنشاء ثروات غير مشروعة وهي مكلفة بالبحث عن مورد الثروات وضبط الأرباح أي بإنشاء ملفات القضايا ووضع مكاسب وأرباح المتهمين قيد الائتمان في انتظار المحاكمة. وقد تكونت هذه اللجان في كل ولاية وتحت إشراف رئيس محكمة القضاء العليا من الوالي رئيسا ومن نائب معين من طرف رئيس المجلس القومي التأسيسي وحاكم معين من طرف كاتب الدولة للعدل ونائب عن كاتب الدولة للمالية وعضوين معينين من طرف كاتب الدولة للداخلية. ومن هذا المنطلق فان هذه المحكمة قد كررت من خلال تركيبتها وكذلك من خلال طريقة عملها تجربة المحاكم الثورية التي كانت تظهر من حين لآخر في الأقطار التي تشهد تركيبة نظم الحكم بها تغييرات ثورية.

والحقيقة أن لطريقة العمل التي اتخذتها المحكمة لنفسها ما يبررها على عدة مستويات. فالمحكمة ليست في حد ذاتها إلا تواصلا لمحكمة القضاء العليا التي وقف أمامها المتهمون بالتعاطف مع المعارضة اليوسفية أو الانتماء إليها والقيام بأعمال مسلحة ضد الوضع الناشئ عن اتفاقيات الاستقلال الداخلي، ومن هنا فقد كونت لنفسها تجربة عمادها سرعة الفصل في القضايا وعدم إيلاء التفاصيل الاهتمام الكافي لشدة الوعي بالخطر الذي كانت تمثله المعارضة اليوسفية على الدولة الناشئة. ومن جهة أخرى فإن المحكمة حرصت على إبراز طابعها الثوري من خلال الدعاية الكبيرة التي رافقت جلساتها حيث سمح للصحافة العربية بنقل

---

1 - الصباح 18 جوان 1958.

فحوى الجلسات بطريقة شبه حرفية بالإضافة إلى البث الإذاعي الذي كان يرافق الجلسات وما كان يؤدي إليه ذلك كله من تنفيس اجتماعي. أما من جهة تركيبتها فقد ضمت محكمة القضاء العليا في عضويتها أربعة عناصر من خارج فضاء القضاء المحترف عهد إليها بالسهر على أن تكون الأحكام الصادرة عن المحكمة منسجمة مع "الخط الثوري" الجديد وبالحرص على تحقيق الغاية السياسية من إنشاء هذه المحكمة، أي توفير غطاء قانوني لإجراء عملية تصفية فعلية للنخبة الإدارية العتيقة. وتشير المكانة الهامة لغير المحترفين في تركيبة المحاكم الثورية في وسط حديث التحرر إلى الرغبة في إبداء الدور الأساسي الذي أصبح موكلا للشعب بعد استعادته سيادته السياسية والقانونية. غير أن الزج بعناصر شعبية أو نائبة عن الشعب يفضح من جهة أخرى الطابع السياسي والاستثنائي كما أنه لا يخفي سعي النخبة الحاكمة إلى بناء شرعية سياسية تقوم على معاداة النظام السياسي والاجتماعي البائد عن طريق تمكين الشعب، أو من يقوم بتمثيله كما هو الحال هنا مع نواب المجلس التأسيسي، من ممارسة السيادة. ورغم أن المحاكم السياسية لا تنتمي عادة لفضاء القضاء العادي فإنها تضم في تركيبتها عددا من القضاة المحترفين المنتمين أصلا إلى المحاكم العليا للحق العام، وهم يمثلون العنصر التقني الضروري لسير المحاكمات ولو كانت سياسية. كما نلاحظ أن محكمة القضاء العليا كانت شكلا من أشكال القضاء الاستثنائي المرتبط عضويا بالسلطة الحاكمة. فمن ناحية تأسيس هذه المحاكم نجد أنه يتم بقرار سياسي مرتبط بإرادة السلطة. كما يخضع تعيين القضاة والمستشارين إلى نفس الاعتبارات مما يجعل من القضاء السياسي والقضاء الاستثنائي أداة ناجعة في يد السلطة في مواجهة خصومها. وقد عبر ظهور هذا القضاء والطريقة التي أدى بها مهمته عدم توازن السلط الثلاث والمكانة الأساسية للسلطة التنفيذية في الحياة السياسية حتى وإن بدا أن السلطتين التشريعية والقضائية هما صاحبتا القول الفصل.

فنجد أن اللجان الجهوية للمصادرة بخضوعها هرميا لسلطة رئيس محكمة القضاء العليا لا تخفي طبيعتها غير المنحازة في الصراع الذي بدا على أشده بين النخبتين الإداريتين القديمة والجديدة. فهي مرؤوسة وجوبا من طرف الوالي ممثل الحكومة في جهته والساهر على تطبيق سياساتها، وفيما عدا ذلك فإنه طرف مباشر في الصراع ذلك أن وجوده في منصبه كان نتيجة مباشرة للاستغناء عن نظام القياد ومن هنا فإن مصلحته الشخصية أولا وكذلك مصلحة النظام الذي ينتمي إليه تكمن في البحث عن كل قرائن الإدانة الممكنة ضد المتهمين. وإذا ما نظرنا إلى بقية العناصر المكونة بموجب القانون لهذه اللجان فان أول ما يلاحظ الحضور القوي للعناصر الإدارية داخلها (عضو معين من كاتب الدولة للمالية وعضوين معينين من كاتب الدولة للداخلية) بالإضافة إلى أحد نواب المجلس القومي التأسيسي بوصفه ممثلا "للخط الثوري"، في حين لم يكن القضاء المحترف ممثلا إلا بعضو برتبة حاكم يعينه كاتب الدولة للعدل يكون مرؤوسا ضرورة من طرف الوالي. وبالإضافة إلى هذه الاعتراضات المتعلقة بتركيبة المحكمة العليا وتركيبة لجان المصادرة المنتصبة في الجهات تجدر الإشارة إلى أن الفصل بين الادعاء العمومي وبين الشهود لم يكن محترما، ففي غالب الأحيان كانت هيئة المحكمة تستمع إلى تقرير اللجنة الجهوية ثم تعتمد هذا التقرير كلائحة اتهام ولكنها تعيد استعماله في أحيان أخرى كشهادة إدانة ضد المتهمين أو أنها تدعو بعض أعضاء لجان المصادرة للإدلاء بشهادتهم مما أحدث خلطا في الأدوار والوظائف أساء إلى طبيعة الوظيفة القضائية. ومن جهة أخرى فقد لاحظنا من خلال الإطلاع على سير المحاكمات كما نشرتها جريدة الصباح وكذلك من خلال الإطلاع على بعض الملفات الإدارية للقياد المحفوظة بالأرشيف الوطني[1] أن اللجان الجهوية للمصادرة قد اعتمدت في أعمالها على هذه الملفات وبصفة

---

1 - ففي ملف الجيلاني بن رمضان عثرنا مثلا على رسالة من كتابة الدولة للعدل تحيل ملف الشخص المذكور إلى مصدره "بعد استيفاء الحاجة منه".

خاصة على نوعين من الوثائق. فقد اعتنت أولا برسائل وعرائض الشكوى الممضاة وغير الممضاة والموجهة من الأهالي إلى السلط الإدارية العليا ضد القياد معتبرة أنها وثائق إدانة من الدرجة الأولى، متناسية فيما يبدو الحذر الذي يجب أن يطبع المتعامل مع هذا النوع من الوثائق باعتبار أن الشكوى ليست بالضرورة صادقة. ومن جهة أخرى فقد أولت اللجان اهتماما خاصا بتقارير السلط الإدارية العليا التي كانت تحرر في شأن طريقة أداء أعوان الإدارة المحلية والجهوية لوظائفهم. فكلما كان رضى السلطات أوضح كلما اعتبر التقرير دليل إدانة في حق المتهم، في حين أن التقارير التي تبدي نوعا من عدم الرضى قلما يقع الاستشهاد بها مما يزيد من توضيح حدود الدور الذي عهد للجان المصادرة بأدائه في إطار هذه المحاكمات.

ج- سير المحاكمات: قضاء ثوري أم قضاء ثأري؟

لقد بين وكيل الجمهورية لدى محكمة القضاء العليا في أول مرافعة له بتاريخ 17 جوان 1958 الغاية من هذه المحاكمات[1]، مركزا على الطابع الثأري لها ولكن مغلفا ذلك بنوع من الحرص على أن تتم المسألة في إطار قضائي سليم خاصة من ناحية الشكل رغم الإدانة الكاملة التي وجهها للنخبة الإدارية القديمة ومن خلالها لثلاثة أرباع القرن من الاستغلال الاستعماري: "إنكم تعلمون والشعب يعلم بأن الاستعمار الفرنسي كانت ترتكز سياسته على تفقير الشعب وقتل وعيه القومي ويعتمد في تنفيذ سياسته هذه على السلك الإداري والذي يعبر عنه بالسلك السامي من وزراء وقياد وخلفاوات وعلى رجال الزوايا وكان الاستعمار يغدق عليهم من خيراته ما أرادوا ويعطيهم المال والجاه لتطبيق

1- وذلك في قضية الفيتوري جرجير (مولود في سنة 1899 قرب بئر علي بن خليفة، شغل منصب أمين فلاحة ثم شيخ ثم خليفة).

سياساته (...) وبعد أن تحصل الشعب على الاستقلال جاء دور الحساب وإرجاع الأرزاق إلى أصحابها. وعوض أن تصادر الحكومة الأملاك بدون حساب أرادت أن تقدمهم إلى المحكمة حتى تقع محاسبتهم"[1]. وهكذا فان ما كان يبحث عنه من خلال هذه المحاكمات هو تحقيق نوع من الانتقام الثوري من نخبة إدارية قديمة سمح اتحاد مصالحها مع مصالح نظام الحماية بترسيخ الهيمنة الاستعمارية على التونسيين، في حين لا تعدو المحكمة في حد ذاتها سوى الشكل الذي سيسمح بتحقيق هذه الغاية الثورية، أما العدل فلا يعدو أن يكون منة من طرف حكومة كان بوسعها أن تحقق كل أهدافها بمجرد قرارات إدارية[2]. ورغم إشادة لسان الدفاع أحيانا بالمحكمة "لتحريها خلافا لما كان عليه الأمر في روسيا والثورة الفرنسية والمجر أخيرا"[3]، فإن طبيعة الأمثلة المذكورة موحية بنفسها[4].

وتحيل تقارير لجان المصادرة من جهتها إلى الخلط الكبير الذي كان يميز عملها بين الجرائم الجبائية والجرائم التي تدخل تحت طائلة القانون الجنائي

---

1 - **الصباح** بتاريخ 18 جوان 1958.

2 - من الجدير بالملاحظة أيضا أن محكمة القضاء العليا لم تصدر أحكاما بإعادة الأرزاق إلى أصحابها مثلما جاء في مرافعة وكيل الجمهورية ذلك أن جميع أحكام المصادرة قد تمت لفائدة الخزينة العمومية.

3 - **الصباح** 27 جوان 1958، البحري قيقة في مرافعته في قضية عبد الجليل الباجي. ولا يبدو أن هذا التقييم كان مشتركا بين محاميي الدفاع حيث جاء في مرافعة الأستاذ بشر في قضية العزيز السقا إدانة للقانون رقم 13 باعتباره "قانونا استثنائيا واستبداديا"، **الصباح** 8 جويلية 1958.

4 - بين 1792 و1794 كانت محكمة باريس الثورية أهم مؤسسات العهد الثوري في فرنسا على الإطلاق، فقد تشكلت محكمة ثورية أولى بتاريخ 17 أوت 1792 متركبة من قضاة ومحلفين منتخبين، وقد نظرت هذه الهيئة في في 61 قضية أصدرت فيها 21 حكما بالإعدام. ورغم إلغائها في نوفمبر 1792 فإن المحكمة الثورية عادت للتشكل في مارس 1793 للنظر في كل قضايا الاعتداء على الجمهورية، وقد حافظت على نفس تشكيلتها بالإضافة إلى مدع عمومي. ومنذ انتصاب "نظام الرعب"*la terreur* اتسع نطاق الجريمة السياسية ومجال الشبهة فزاد عدد المتهمين والمحكوم عليهم بالإعدام بنسق سريع وتزامن ذلك مع تبسيط للإجراءات القانونية على حساب حقوق المتهمين حيث صدر في الفترة المتراوحة بين 10 جوان و 27 جويلية 1794 فقط أكثر من 1300 حكم بالإعدام.

باعتبارها جرائم حق عام مثل الاستيلاء على أملاك الغير دون وجه حق وما سيسمى بالجرائم السياسية كالتصدي للنشاط الوطني. فقد وجهت إلى الشيخ محسن بن الحاج مسعود مثلا تهمة "الإمعان في تعاطي الرشوة وتنفيذ تعليمات الاستعماريين بل تعديها ومقاومة الحركة الوطنية والتصدي للتيار الوطني والقيام بنشاط كبير في انتخابات مجالس الأعمال حتى خارج منطقته والاستيلاء على أموال كثيرة بطرق غير شرعية والعمل على إنزال الثوار"[1]. أما نور الدين بن عمارة فقد وجهت له نفس الخلطة من التهم حيث جاء في تقرير اللجنة الجهوية للمصادرة أنه "اشتهر بالارتشاء بصفة لا يقبلها العقل وتحصل على وسام جوقة الشرف الفرنسي وكان لا يشتري الأملاك بل يهدي كل ما كان يفتكه من المشايخ أو الأهالي إلى السلطات العليا وقد وصفه المرحوم علي البلهوان في كتابه "تونس الثائرة" بالحاكم بأمره"[2].ويعبر تقرير اللجنة الجهوية ضد العزيز السقا عن نفس الرغبة الجامحة في الإدانة مهما كانت الوسائل فقد عيب عليه أثناء الحرب العالمية الثانية مقاومته للمحور وفراره مع الجيش الفرنسي إلى الجزائر[3] ، وقد تبنى وكيل الجمهورية نفس هذا الموقف من خلال إيراده لهذه الحادثة في سرده لجملة التهم الموجهة في مرافعته[4] وهو مالم يكن منسجما إطلاقا مع الموقف الرسمي من المحور والحلفاء أثناء الحرب. وقد لوحظ تكرار لنفس الموقف بمناسبة قضية الهاشمي بن خليفة حيث ذكر رئيس المحكمة نفسه في باب التهم السياسية أنه "احتفل بالأمريكيين أثناء الحرب ووجهت له الحكومة رسالة شكر" بهذه المناسبة[5]، أما المتهم نفسه فقد سعى، انخراطا في ذات المنطق،

---

1 - الصباح بتاريخ 2 جويلية 1958.
2 - نفس المصدر .
3 - الصباح بتاريخ 4 جويلية 1958.
4 - الصباح بتاريخ 8 جويلية 1958.
5 - الصباح بتاريخ 16 جويلية 1958

إلى الدفاع عن موقفه أثناء فترة الحرب بذكره "لموقف وقفه لفائدة الألمان كاد أن يقدم بسببه إلى المحكمة العسكرية"[1]. وبغض الطرف عن مغزى هذه التهمة من الناحية الشكلية فإن توجيهها في مناسبتين على الأقل يوحي بأن المحكمة كانت شعبية وثورية بالفعل وهو ما يفسر في نظرنا الابتعاد أحيانا عن الخط الرسمي وعن الرؤية الرسمية لبعض الأحداث الهامة، مستندة عوضا عن ذلك إلى القراءة الشعبية لهذه الأحداث مثلما اتضح بمناسبة ذكر فترة الحرب العالمية الثانية وتبني موقف العداء الشعبي للحلفاء الذي ظهر في صفوف التونسيين آنذاك. غير أن الطابع الشعبي والسمة الثورية لهذه المحكمة كانت تعني أيضا عدم الاهتمام بالتفاصيل القانونية. فما كانت تبحث عنه هيئة المحكمة، وربما الرأي العام الشعبي أيضا، هو إدانة المتهمين كعناصر في مؤسسة فاسدة في جوهرها. لذلك فإن قضية الارتشاء اعتبرت تهمة ثابتة ضد كل العناصر التي وقفت أمام هيئة المحكمة، وعوض أن يعتبر المتهم بريئا إلى أن تثبت إدانته فقد كان مدانا وكان عليه أن يثبت براءته، وهي ممارسة تعلن بوضوح عن الطابع الثوري لمحكمة القضاء العليا. وقد أثار ذلك في مناسبات عديدة احتجاج لسان الدفاع[2] غير أنها احتجاجات لم تكن في الغالب لتعطل سير المحاكمات، فانعدام الأدلة على الارتشاء لم يكن ليدل مطلقا في نظر هيئة المحكمة على براءة المتهم بل ربما كان دليلا إضافيا على عمق انخراطه في شبكة تبادل المنافع مع السلطات العليا[3].

---

1 - نفس المصدر .

2 - "ما هي حجة النيابة على أنه قد أخذ الرشوة، فالمحكمة تحاكم شخصا هو العزيز السقا لا سلك العمال"، **الصباح** 8 جويلية 1958

3 - " أما موضوع الرشوة فالملف مملوء بالوثائق على ذلك (المقصود هنا هو الشكاوي المتعلقة بالرشوة) واذا لم نجده كون ثروة طائلة فذلك لأنه كان يهديها بدوره إلى الدوائر العليا"، وكيل الجمهورية في مرافعته في قضية نور الدين بن عمارة، *الصباح* بتاريخ 2 جويلية 1958. وقد كرر وكيل الجمهورية العبارة نفسها في مرافعته في قضية الشاذلي حيدر: "وثبت أنه كان يرتشي وإذا لم نجد عنده ثروة كبرى فذلك يرجع إلى كونه كان مبذرا ويكثر من إعطاء الهدايا"، **الصباح** بتاريخ 23

وبصفة عامة يمكن القول أن محاكمة القياد كانت تستند إلى نوع من الإجماع وتلبي مطلبا سياسيا ونفسيا فقد كان الأمر يتعلق بالنسبة للبعض رغبة في إحلال العدالة في حين كان جزء آخر من الرأي العام يعتبرها أداة للثأر وآخرون تحقيقا للإرادة الثورية[1]. ومن جهة أخرى كانت هذه المحاكمات تلبي احتياجات النخبة الوطنية الحاكمة لتحقيق نوع من التنفيس الاجتماعي والسياسي في إطار الظروف الاقتصادية الصعبة للسنوات الأولى من الاستقلال. وقد عقدت محكمة القضاء العليا أول جلساتها في إطار قانون 17 أوت 1957 بتاريخ 17 جوان 1958 وتواصلت المحاكمات فترة طويلة بعد ذلك حيث مثل أمامها عدد غير هين من القياد والكواهي والخلفاوة والأمناء ونواب المجلس الكبير. واللافت للنظر أن كل الأحكام الصادرة عن هذه المحكمة كانت إما بالتغريم بمبالغ كبيرة لفائدة الخزينة العامة أو بمصادرة جميع المكاسب أو جزء منها بالإضافة إلى الحرمان من الحقوق المدنية لفترات تتراوح بين الخمس سنوات والعشرين عاما. فنجد على سبيل المثال أنه حكم على عبد العزيز السقا بمصادرة أملاكه إلى حدود 50 مليون فرنك وحرمانه من حقوقه المدنية لمدة 20 عاما،[2] في حين حكم على الهاشمي بن خليفة بمصادرة هنشيرين قدرت لجنة المصادرة قيمتهما بنحو 57 مليون فرنك وحرمانه من الحقوق المدنية لمدة 5 سنوات.

جويلية 1958.

1 - وهو نفس ما وقع في المغرب حيث أصدر السلطان ظهيرا يقضي بعقاب كل الذين ساهموا في عملية خلعه يوم 20 أوت 1953 أو كانوا في خدمة ابن عرفة إلى يوم 16 نوفمبر 1955 أي إلى تاريخ عودة الملك من مدغشقر. وقد أكد الظهير أن الذين ينطبق عليهم الحال سيحرمون من حقوقهم الوطنية لمدة تتراوح بين 3 و 15 عاما مع الحجز الكلي أو الجزئي لثرواتهم، وقد شملت قائمة من يشملهم التتبع أبناء القلاوي و16 شخصا من قدماء الوزراء و27 من قدماء القضاة و96 من قدماء القياد و12 من أرباب الزوايا وآخرين. أنظر **الصباح** بتاريخ 4 أفريل 1958.

2 - **الصباح** 15 جويلية 1958

ويمكن القول أن هذه الأحكام كانت تضمن للنخبة الوطنية الحاكمة تحقيق عدة أهداف في الوقت نفسه. فقد قدمت من جهة أولى البرهان على عزم الدستوريين على مراجعة الثروات غير الشرعية وبالتالي على تمسك الدولة الوطنية بإحلال العدل والانتقام من تجاوزات النخبة الإدارية والسياسية القديمة مما يعتبر في نظر المواطنين ضمانا للمستقبل. ومن جهة ثانية فان عدم صدور أحكام بالإعدام أو بالسجن، وهو أمر لم يتضمنه القانون المحدث لهذه المحكمة أصلا، كان من شأنه تخفيف حدة الانتقادات الخارجية وبصفة أخص الفرنسية والقضاء على التخوف من أن تكون هذه المحاكمات تقديما لعمل انتقامي واسع من أصدقاء فرنسا القدامى [1].أما من جهة ثالثة وهو في نظرنا الاعتبار الأهم فقد مكنت هذه المحاكمات في الوقت نفسه من القضاء نهائيا على النخبة المخزنية القديمة وبالتالي التخلص من مزاحمتها للوطنيين وإلغاء وجودها السياسي من خلال حرمان أفرادها من كافة حقوقهم المدنية بمقتضى أحكام قضائية غير قابلة للاستئناف، وكذلك إضعاف مكانتها الاجتماعية من خلال مصادرة جزء من ثروتها أو كلها. وسيمكن ذلك الوطنيين من ضخ أموال الثروات المصادرة في خزائن الدولة التي كانت شبه فارغة في هذه الفترة نتيجة لتراجع الاستثمار وفرار الأموال إلى الخارج من ناحية ولتوقف المساعدة المالية الفرنسية لتونس أو تجميدها بسبب الموقف من قضية الجزائر ومسألة الجلاء. كما أن تفقير القادة المحليين القدامى سيكون من نتائجه إضعاف هيبتهم في الجهات وبالتالي منع أية إمكانية لتكوين بؤر معارضة للحزب الدستوري وهو ما تأكد في الفترة اللاحقة إبان الانتخابات الرئاسية أو النيابية. ومن هنا فقد كانت الغاية هي إبقاء مسافة بين السلطة السياسية الجديدة وخصومها والمحافظة على ميزان قوى ناشئ بين الطرفين، وإدانة تشكيلة اجتماعية واقتصادية كانت مسيطرة في السابق. ومما

---

1 - راجع في هذا الخصوص: **الدولة الجديدة: الصراع ضد المؤامرة اليوسفية...**، مصدر سابق، ص.ص.135-136.

يؤكد أن التخوف من المستقبل كان هو الدافع الأساسي لهذه المحاكمات وليست فداحة الجرائم التي ارتكبت في الماضي أن عددا من القياد الذين تورطوا في ولاء أعمى لنظام الحماية متسببين في العديد من المتاعب للوطنيين لم تشملهم المحاكمات لمجرد أنهم لم يعودوا يمتلكون أية ثروات يمكن أن تصادر مما كان يعد بمحاكمات لا تجني منها الدولة شيئا. ومن هذا المنطلق فإن محكمة القضاء العليا جسمت حاجة النخبة الوطنية الحاكمة إلى قضاء سياسي ذا صبغة ثورية في مواجهة التشكيلة الاجتماعية والسياسية السابقة.

لم يكن موقف النخبة الوطنية التي تسلمت مهام الحكم في تونس المستقلة من مؤسسة القيادة متنافرا في الحقيقة مع مواقفها إزاء بقية مؤسسات الدولة التي وقع العمل على إصلاحها أو إلغائها. كما يمكن القول أن هذا الموقف غير متعارض مع موقف الوطنيين إزاء نفس المؤسسات طيلة فترة الكفاح من أجل التحرر باعتبار أن ما دافع عنه الوطنيون بالفعل كان وجود تلك المؤسسات ذاته بغض النظر عما تلعبه من أدوار لأن في الحفاظ عليها حفظ لكيان سياسي قانوني اسمه سيادة الدولة التونسية ووجودها. وقد اتسم سلوك النخبة الوطنية طيلة الفترتين بنوع من البراغماتية مكنت في مرحلة أولى من تخفيف الأضرار وحفظ الكيان التونسي وأتاحت في المرحلة التالية استغلال تلك المؤسسات ،على نقائصها، من أجل خدمة أهداف مرحلية مثل ضمان الأمن ومنع استشراء الفوضى بالجهات إبان الصراع ضد اليوسفيين بالنسبة لمؤسسة القيادة، أو انتزاع المزيد من التنازلات الفرنسية باسم تحقيق سيادة الباي على مملكته بالنسبة للمؤسسة الحسينية إلى حدود 25 جويلية 1957. غير أن الموقف من هذه المؤسسات سيشهد تغيرا في المرحلة الموالية. فقد ظهرت الحاجة إلى القضاء الثوري/السياسي عندما أرادت السلطة الجديدة إحداث تأثير نفسي ما على الرأي العام عن طريق إصدار أحكام غير قابلة للاستئناف على نظام سياسي

بائد للتنقيص من قيمته وإظهار قيمة النظام الجديد ومحاكمة نموذج ممثل لموقف سياسي كان سائدا قبل انتصار الوطنيين في معركتهم التحريرية.

لقد كان القضاء السياسي، الذي لا يعدو القضاء الثوري أن يكون أحد أشكاله، هو أداة السلطة الجديدة في مواجهة خصومها، بغض النظر عما إذا كان الخصوم منتمين لتشكيلة اجتماعية وسياسية عتيقة كما هو الحال هنا، أو تعبيرا عن معارضة ناشئة للنخبة الحاكمة مثلما ظهر إبان محاكمة المعارضة اليوسفية وكما سيظهر في المراحل اللاحقة من مسيرة الدولة الوطنية. ذلك أن الشعور بقيمة هذه الأداة السياسية/القانونية أدى بالنخبة الحاكمة إلى مواصلة الاعتماد عليها لاحقا في مواجهة كل خصومها. حيث أن حكما صادرا عن القضاء له قيمة إشهارية وتشهيرية أكبر من التي يكتسبها قرار سياسي. وبالإضافة إلى ذلك فقد سمح هذا القضاء بالحفاظ على كل حظوظ السلطة السياسية حيث يسمح لها بالتدخل في سيره بطريقة مباشرة ودائمة. وتكتسب الإدانة بعدا آخرا ذلك أنها تضع في نفس الخانة القانونية الفئة المدانة ومذنبي الحق العام مما يؤدي إلى التنقيص من مكانة الخصوم. لقد عبر "قضاء الأزمات"هذا عن واقع المؤسسات السياسية واتجاه تطورها كما أنه عكس بصفة خاصة الأفكار الأساسية التي كانت سائدة في فترة معينة تنظم العلاقات بين الفئات الاجتماعية العتيقة والجديدة.

خاتمة

لقد كان من جملة ما استنتجناه من خلال دراستنا لسياسة الحماية الفرنسية إزاء مؤسسات الدولة التونسية أن موقف الوطنيين وبخاصة تيار الحزب الدستوري الجديد الذي أصبح التيار المهيمن على ساحة الفعل الوطني منذ النصف الثاني من الثلاثينات قد تميز بتغليب الطابع السياسي والوطني على الطابع الاجتماعي في نضالهم ضد سياسة الهيمنة الاستعمارية وذلك على حساب المبادئ التي ميزت الوطنية التونسية إلى حد ذلك الوقت من توق إلى الفصل بين السلطات ووضع حد للتعسف مهما يكن مأتاه، فرأينا كيف غضوا الطرف عن أكبر جانب من التجاوزات التي كانت تمارس داخل تلك المؤسسات وخاصة مؤسستي القيادة والقضاء الأهلي بداعي الحفاظ على طابعها التونسي وعدم إعطاء الفرنسيين ذريعة لمزيد الاستيلاء على ما بقي من مؤسسات الدولة التونسية. ورغم أن هذا النوع من المواقف قد تكون له مبرراته على المستوى السياسي العام فإنه لم يؤد فقط إلى تغليب هذا الجانب وإنما أيضا منع تقديم تصور ملتزم لطبيعة السلطة في مجتمع الاستقلال ولحقوق الفرد بإزائها، وهو ما كان يعد حتما بكثير من الأخطاء والخيبات.

فقد ظلت المؤسسات السياسية هي التي تحظى بالأولوية في مرحلة ما بعد الهيمنة الاستعمارية المباشرة وانغمست النخبة في بناء الدولة بغض النظر عن الفرد وعن المجموعة، وانهمك الجميع في إنجاز ذلك البناء على أسس الحداثة المفترضة بكثير من الحماس والثقة اللامحدودة في كفاءة النخبة وصواب اختيارات القيادة. وشيئا فشيئا حصل ترتيب جديد/قديم للمؤسسات احتلت فيه الزعامة البورقيبية الدور المركزي حيث أصبحت تلك الزعامة المحرك الحقيقي والأكثر فعالية للنسق السياسي الوطني. وبالتدريج أيضا انصهرت الزعامة

البورقيبية في الدولة وأصبح شبه حتمي تحول النظام إلى الصيغة الكليانية بغض النظر عن التبريرات أو سلامة النوايا. فقد كانت الدولة تستمد شرعيتها أساسا من قناعتها بأنها تمثل الحداثة وأنها صاحبة مهمة حضارية وأنها، بالخصوص، الممثل الشرعي والممكن والوحيد لمجتمع تنبغي قيادته إلى العصرنة طوعا أو كرها. وخضعت السياسة الاقتصادية وكذلك سياسة الإصلاح الاجتماعي إلى نفس المنطق حتما. ولتبرير سياساتها تلك وصيانة الإجماع الذي تكون حولها طيلة الكفاح الوطني وفي سنوات الاستقلال الأولى حرصت النخبة الوطنية على إنشاء نوع من الإيديولوجيا قدمت، إلى حد ما، التبرير النظري لوجود الدولة الوطنية ولكل سياساتها وأنتجت ما يمكن تسميته بعقيد جمعية جديدة. غير أن إيديولوجيا "الوحدة القومية" تلك لم تستطع تجديد ذاتها بطريقة دائمة وعجزت عن تقديم الإجابات التي بدأ يطرحها تحول المجتمع التونسي عبر العقود. وعوض أن يؤدي ذلك إلى مراجعة النخبة لسياستها وتمتين بنائها الإيديولوجي فإنها ستلتجئ إلى أساليب أخرى أقل ودية تجاه الخصوم والمحتجين والأجيال الشابة الجديدة التي وصلت الساحة السياسية متحررة من الكاريزما البورقيبية.

ولكن من جهة أخرى فقد حققت الدولة الوطنية من المكاسب ما اثبت قدرته على الاستمرار حتى في غياب الزعامة البورقيبية، ذلك أن حركة الإصلاح الاجتماعي والثقافي وإن أدت إلى قيام معارضات وأحدثت بعض الإحساس بالضيم والحرمان لدى الفئات التقليدية أو قسم منها، فإنها جعلت السير نحو الحداثة أمرا لا يمكن التراجع عنه ومكنت من إعادة توحيد البلاد مؤسساتيا وثقافيا بطريقة جعلتها أكثر تهيؤا لمواجهة العصر من غيرها من البلدان حديثة الاستقلال.

غير أنه لم يكن من الحتمي أن يتوازى ذلك مع استعمال متصاعد للإكراه تجاه الأفراد والجماعات، بل إن لجوء الدولة الوطنية لمنهجة استعمال وسائل الإكراه المختلفة لفرض خياراتها قد حكم على مجهودها تدريجيا بالقصور وعلى خطابها بالفجاجة والابتعاد المستمر عن الواقع مما أدى إلى ترهلها وإلى إعادة تأسيس للغربة بينها وبين المجتمع الذي كان يفترض بها أن تمثله. لقد استغرقت الدولة الوطنية في تونس طيلة الفترة البورقيبية، وهي موضوع دراستنا، كما في كل الدول حديثة الاستقلال تقريبا، في بناء الهياكل الدولتية وأرادت من الدولة أن تلعب جميع الوظائف في الآن نفسه، صامة آذانها عن الانتقادات وغير مراعية للتحولات التي كانت تعتمل داخل المجتمع فأدى ذلك المسار في نهاية الأمر إلى كثير من الإحباطات وخيبات الأمل، وأعاق، إلى حد كبير، بلوغ الحداثة المنشودة.

قائمة المصادر والمراجع

1- المصادر

أ- خطب بورقيبة:

جرد خطب بورقيبة المعتمد عليها في متن البحث بحسب تواريخ إلقائها:

1955

19 /11/ 1955.

1956

24 /04/ 1956

24 /05/ 1956

2 /06/ 1956

23 /06/ 1956

23 /07/ 1956

3 /08/ 1956

10 /08/ 1956

14 /08/ 1956

27 /12/ 1956

28 /12/ 1956

1957

4 /01/ 1957.

5 /01/ 1957.

25 /01/ 1957.

2 /03/ 1957.

15 /03/ 1957

25 /03/ 1957.

4 /04/ 1957.

9 /05/ 1957

18 /06/ 1957.

18 /07/ 1957.

25 /07/ 1957.

8 /08/ 1957.

10 /08/ 1957.

15 /08/ 1957

5 /12/ 1957.

1958

7 /04/ 1958.

22 /05/ 1958.

25 /06/ 1958.

3 /10/ 1958.

1959

14 /09/ 1959.

2 /03/ 1959.

1960

11 /04/ 1960.

18 /02/ 1960.

5 /02/ 1960

18 /02/ 1960

3 /09/ 1960.

9 /12/ 1960.

5 /02/ 1960.

13 /08/ 1960.

19 /05/ 1960

1961

12 /01/ 1961

6 /02/ 1961

30 /03/ 1961

11 /06/ 1961.

24 /06/ 1961

13 /08/ 1961.

27 /10/ 1961.

18 /11/ 1961

15 /12/ 1961.

1962

26 /02/ 1962

22 /03/ 1962.

26 /03/ 1962.

25 /07/ 1962.

11 /08/ 1962.

2 /11/ 1962

22 /11/ 1962

1963

4 /01/ 1963

18 /01/ 1963.

29 /01/ 1963

2 /03/ 1963.

12 /03/ 1963.

15 /03/ 1963.

16 /03/ 1963.

11 /05/ 1963.

29 /07/ 1963

7 /08/ 1963

15 /08/ 1963.

16 /08/ 1963.

27 /11/ 1963

13 /12/ 1963

1964

3 /01/ 1964.

12 /03/ 1964

31 /03/ 1964

19 /04/ 1964

21 /07/ 1964.

2 /10/ 1964.

21 /10/ 1964

1965

10 /07/ 1965.

1966

26 /04/ 1966.

14 /06/ 1966

29 /07/ 1966.

16 /12/ 1966

1967

24 /07/ 1967.

1968

27 /07/ 1968.

1971

28 /07/ 1971.

1973

21 /07/ 1973.

15 /12/ 1973.

8 /12/ 1973.

2 /11/ 1973.

21 /07/ 1973.

1975

24 /03/ 1975

- **القانون الجزائي التونسي**، المطبعة الرسمية، تونس 1993، الفصل 60 مكرر، الفقرة الأولى.
- **القانون الجنائي التونسي** لسنة 1913.

ب- شهادات

- شهادة الأمير الشاذلي الشفوية حول فترة 1957-1958 والمحفوظة بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.
- شهادة الباهي الأدغم في ملتقى الجمعية التونسية للقانون الدستوري، مرجع مذكور، ص 138.
- شهادة الطاهر لسود الشفوية المحفوظة بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.
- شهادة أحمد المستيري الشفوية المحفوظة بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

ج- دوريات

- **الاستقلال** 1956- 1957
- **أفريك أكسيون** Afrique-Action : 1961
- **جون أفريك** Jeune Afrique سبتمبر 1963- سبتمبر 1968.
- **الرائد الرسمي** بتاريخ 1 أكتوبر 1913، عدد 867.القانون الجزائي التونسي.
- **الرائد الرسمي** بتاريخ 1 جانفي 1957 وبتاريخ 22 جانفي 1957 أوامر العزل والتعيين في الإدارة المحلية.
- **الرائد الرسمي** بتاريخ 10 أوت 1957.المجلس القومي التأسيسي في جلسة 25 جويلية 1957، مناقشات الرائد الرسمي.
- **الرائد الرسمي** بتاريخ 2 جويلية 1968 الأمر رقم 68-204 بتاريخ 2 جويلية 1968 الخاص بتسمية أعضاء محكمة أمن الدولة.
- **الرائد الرسمي** بتاريخ 2 جويلية 1968.قانون رقم 68-17 بتاريخ 2 جويلية 1968 المحدث لحكمة أمن الدولة.
- **الرائد الرسمي** بتاريخ 23 أوت 1957 القانون 57-13 المؤرخ في 17 أوت 1957 والخاص بمصادرة الأملاك غير المشروعة.
- **الرائد الرسمي** بتاريخ 27-31 مارس 1970، قانون رقم 70-10 بتاريخ 1 أفريل 1970 المنظم لمحكمة القضاء العليا.
- **الرائد الرسمي** بتاريخ 28 مارس 1957، العدد 8.المجلس القومي التأسيسي، مناقشات المجلس القومي التأسيسي.
- **الرائد الرسمي**، مناقشات المجلس القومي التأسيسي العدد 2، 24 ماي 1956.

- **الصباح** لسنة1956، 1960،1958، 1963.
- **صوت التونسي** La Voix du Tunisien: فيفري ومارس 1931
- **العمل** جانفي 1956، مارس 1956، أفريل 1961
- **الفكر**:1956، 1959،1958، 1961، 1957، 1966، 1961، 1962
- **لاكسيون** L'Action: نوفمبر 1932، فيفري 1933، مارس 1933 أفريل 1933، ديسمبر1936.جويلية 1955، أكتوبر 1955، جوان 1956، سبتمبر 1956، أكتوبر 1956، مارس 1968، مارس1970.
- **لسان الشعب**: جانفي 1936.
- **اللواء التونسي** L'Etendard Tunisien : جانفي 1929.
- **لوموند** Le Monde : مارس ،جويلية،أوت 1956، جويلية، سبتمبر 1957، مارس1958، جانفي 1963، ماي،أوت،سبتمبر 1968.
- **لي بتي ماتان** Le Petit matin: ماي 1955.
- **منبر التقدم** La Tribune du Progrès : فيفري 1961، كامل سنة 1962.
- **الندوة**: 1953، 1954.
- **النهضة** : ديسمبر 1936.

د، مصادر أخرى

* باللغة العربية

- بن سلامة، البشير: **الشخصية التونسية، خصائصها ومقوماتها.** نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس 1974.
- سلامة البشير: **قضايا**، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1977.
- بوذينة، محمد، **الأغاني والأحداث الوطنية**، 304 ص، دون تاريخ.
- تاريخ الحركة الوطنية التونسية: **قضية بورقيبة**، نشر وزارة الإعلام، تونس 1983.
- **الثورة الكبرى للقضاء على التخلف الاقتصادي والفكري**، منشورات الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري التونسي، مصلحة التوجيه والنشر، مطبعة العمل، مارس 1960.
- الحاج خالد، الحسين: **حتى لا ننسى، الواقع والخونة**، نشر وتوزيع مكتبة النجاح، دون تاريخ(1958؟).
- الحزب الإشتراكي الدستوري، مصلحة التوجيه، لجنة الدراسات الإشتراكية: **الوحدة القومية والنظرة إلى الإنسان والمجتمع**، منشورات مصلحة التوجيه وتكوين الإطارات، تونس 1969.
- الحزب الإشتراكي الدستوري، **وثائق المؤتمر القومي السابع، بنزرت 23/19 أكتوبر 1964.**

- الحزب الحر الدستوري التونسي: **المؤتمر الوطني بصفاقس(من 15 إلى 19 نوفمبر 1955)** الشركة التونسية لفنون الرسم، دون تاريخ.
- رزق الله، عبد المجيد: **نظرات في إشتراكيتنا**، الشركة القومية للنشر والتوزيع، تونس 1963، ص 62.
- **عكاضية تونس لسنة 1957**، المطبعة الرسمية، 1377 هجري.
- الفاسي، علال: **دفاعا عن وحدة البلاد**، سلسلة الجهاد الأكبر، مؤسسة الرسالة، الرباط 1972.
- كتابة الدولة للتربية القومية، **انبعاثنا التربوي منذ الإستقلال**، منشورات الديوان التربوي، تونس 1963، 180 صفحة.
- كتابة الدولة للشؤون الخارجية للجمهورية التونسية: **كتاب أبيض في الخلاف بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية المتحدة**، المطبعة الرسمية، تونس 1958.
- **المؤتمر الخامس للحزب الحر الدستوري، مؤتمر صفاقس**، نشر وزارة الشؤون الثقافية والأخبار، تونس، 1971.
- محمد الخامس ملك المغرب: **انبعاث أمة**, الجزء الثاني: 1956،1957.
- مزالي، محمد: **مواقف**، الشركة التونسية للتوزيع،تونس 1984.
- مزالي، محمد: **وجهات نظر**، الشركة التونسية للتوزيع،تونس 1984 .

*** باللغة الفرنسية**

- Achour, Habib, *Ma vie politique et syndicale ; enthousiasme et déceptions 1944،1981.* Alif ، Editions de la Méditerranée. Tunis 1989.
- Azzouz, Azzedine : *L'Histoire ne pardonne pas. Tunisie 1938،1969*, L'Harmattan/Dar Ashraf Editions, 1988, p. 239.
- Bach،Hamba (Ali), Guellaty (Hassen) et Zaouch (A.*): La Justice tunisienne, les Israélites Tunisiens, les Israélites et la justice*, Tunis, société anonyme de l'imprimerie rapide, 1909.
- Banque Centrale de Tunisie: *Rapport annuel 1959.*
- Ben Salem, Dr. Mohamed, *L'antichambre de l'indépendance*. Cérès Productions, Tunis 1988.
- Ben Sliman (S) : *Souvenirs Politiques*. Cérès Productions , Tunis 1989.
- Cherif,(Ezzeddine) :*Mémoires d'un Beldi* Cérès productions 1990.
- Ennafaa, Med,, La Tunisie et le Néo-colonialisme, in *Nouvelle Revue Internationale*, octobre 1960, p.p. 59-75.
- Haddad, Radhia, *Parole de femme*, Ed. Alyssa, Tunis 1995

- Histoire du Mouvement national Tunisien: *La république délivrée 1959-1964.* Tome 1*: de la tentation militaire*, Dar El Amal, Tunis, 1984, p.p. 581-612.
- Histoire du Mouvement National, Le *Néo-Destour face à la troisième épreuve 1952-1956*, Tome 1: *l'échec de la répression* , dar El-Amal, Tunis, 1979
- *Le Nouvel Etat : aux prises avec le complot youssefiste(1956-1958)*, vol. 3,Dar Al-Amal, Tunis 1983
- *Les Congrès de l'U.G.T.T. (1946-1978)*, C.D.N., Tunis, 1981, p.p. 181-194.
- Naccache, Gilbert,*Cristal*. Ed. Salammbô. Tunis 1982. 329 pages
- Parti Communiste tunisien, *Point de vue du P.C.T. sur la perspective décennale de développement*, Imp. du Nord, sans date, 23 pages.
- Saumagne (Charles), *Journal et écrits (Tunisie 1947-1957)*, Cahiers de la Méditerranée, Publié par le Centre de la Méditerranée Moderne et Contemporaine, Nice 1979, 351 pages.
- Secrétariat d'Etat au Plan et aux Finances*: Perspectives décennales de développement 1962-1971*, Tunis, Imp. Officielle, sans date.
- Secrétariat d'Etat au Plan et aux Finances, « Plan triennal 1962-1964, Année 1962 » , in *Progrès économique,* Numéro spécial, N° 4, septembre 1963.

2- مراجع

*** باللغة العربية**

- ابراهيم، سعد الدين (وآخرون): **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988.
- الأيوبي، نزيه نصيف: **الدولة المركزية في مصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989، 236 صفحة.
- البكوش، الهادي: "المطالبة بدستور عبر تاريخ حركة التحرير الوطني"، مداخلة في الملتقى الخاص بالذكرى الأربعين لإصدار الدستور التونسي (1و2 جوان 1999)، تنظيم الجمعية التونسية للقانون الدستوري، نص مرقون، 19 صفحة.
- بن عاشور، رافع: "انتخاب المجلس القومي التأسيسي وتركيبه"، في **المجلس القومي التأسيسي**، أعمال ملتقى الجمعية التونسية للقانون الدستوري (ماي 1984)، نشر مركز الدراسات والبحوث والنشر، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية والاقتصادية، تونس 1986، ص.ص. 33-88 .
- بوقرة، عبد الجليل: **المجلس القومي التأسيسي**، مذكرة لنيل شهادة الكفاءة في البحث،كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس،1986، 184 صفحة.

- جبور، جورج: **العروبة ومظاهر الانتماء الأخرى في الدساتير الراهنة للأقطار العربية**، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1976.
- جعيط، هشام: **الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي**، دار الطليعة، بيروت 1990.
- جماعي: **جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب**، الدار البيضاء، 1992، 277 صفحة.
- جمال حمدان: **شخصية مصر**، الجزء الثاني، القاهرة 1981 .
- الجويلي، محمد، **الزعيم السياسي في المخيال الإسلامي بين المقدس والمدنس**، سراس للنشر، تونس 1992.
- الذوادي، زهير: **الوطن والحرية، مقدمة في الكتابات السياسية لعلي البلهوان**، الدار العربية للكتاب، تونس 1977.
- طرابيشي، جورج: **الدولة القطرية والنظرية القومية**، دار الطليعة، بيروت 1982، ص.ص. 190،189.
- علية الصغير، عميرة: "صورة المعارض في الخطاب البورقيبي: الوجه والقفا" في أعمال المؤتمر الدولي حول **السلطة وآليات الحكم في عصر بورقيبة بتونس والبلاد العربية**، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان 2003، ص.ص. 161،151.
- علية الصغير، عميرة: "هل نجح بورقيبة في مشروعه التحديثي؟"، في أعمال المؤتمر الثاني حول **بورقيبة والبورقيبيون وبناء الدولة الوطنية**، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، سبتمبر 2001، ص.ص. 116،101.
- علية الصغير، عميرة:"الفكر الدستوري في تونس بين الخطاب والممارسة"(1907،1987)"، مقال مرقون.
- المنصر، عدنان:" الحزب ، الدولة ، النقابة. مدخل لدراسة مسألة الإستقلالية النقابية بتونس من خلال اللأزمات (1924 ، 1937 ، 1956 ، 1978)" **في الكراسات التونسية**، عدد 159 – 160، الثلاثة أشهر الأولى والثانية لسنة 1992. ص.ص. 7 -51.
- المنصر، عدنان:" الخلافات الحزبية النقابية في تونس المستقلة: صراع قيادات أم صراع برامج؟ " **في الكراسات التونسية**، عدد 164 الثلاثة أشهر الثانية، سنة 1993.ص.ص.9-56.
- نصار، ناصيف: **تصورات الأمة المعاصرة**، دار أمواج للطباعة والنشر، بيروت 1994.
- الهرماسي، عبد اللطيف: **الدولة والتنمية في المغرب العربي: تونس أنموذجا**، سراس للنشر، تونس 1993.

باللغات الأجنبية

– Abdelwahab (H):*Evolution politique, économique et sociale de la République Tunisienne (1956 ‹ 1971)*". Thèse pour le Doctorat en Droit. Université de Droit, d'Economie et de Sciences Sociales. Paris II. 1975; dactylographiée.

– Adda, Serge, *L'expérience tunisienne de développement des années 1960 et sa mise en échec*, mémoire pour le D.E.S. en sciences économiques, Université de Paris I, 1975, 97 pages, dactylographié.

– Alavi (Hamza): "Etat et classe dans le capitalisme périphérique", in *SOU'AL*, N°6, avril 1987, pp. 9-31.

– Amin, samir, *Le développement inégal. Essai sur les formations du capitalisme périphérique*, éditions Minuit, 1973.

– Amin, Samir, *Le Maghreb moderne*, éditions Minuit, 1975.

– Arendt, Hannah, *Le système totalitaire*, Seuil, 1972.

– Baccouche(A.) et Blanco (H.)M « Le recrutement des députés à l'Assemblée nationale tunisienne : analyse des élections législatives en Tunisie de 1959 à 1974, in *Revue tunisienne des sciences sociales*, N° 64, 18è.année. 1981, p.p. 11-34.

– Béji(Hélé): *Désenchantement national. Essai sur la décolonisation*. Maspéro, Paris, 1982

– Ben Achour (Y.): « La réforme des mentalités; Bourguiba et le redressement moral » in Camau(dir) et al :*Tunisie au présent: une modernité au dessus de tout soupçon*? Editions du C.N.R.S., Paris 1987(.p.p. 145-159).

– Ben Achour, Yadh, Politique, *Religion et Droit dans le Monde Arabe*, Cérès productions, Tunis, 1992.

– Camau, Michel, *La notion de démocratie dans la pensée des dirigeants maghrébins*, C.N.R.S., Paris, 1971.

– Cherif (Leila), *L'itinéraire politique de l'opposition progressiste dans la Tunisie indépendante (1955‹1970/71)*, .D.E.S. en sciences politiques. Université de Paris I, dactylographié.

– Chérif (M‹H): « Bourguiba et l'Islam », in *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1994.*

– Debbasch (Ch.): "Le parti unique à l'épreuve du pouvoir. Les expériences maghrébines et africaines", in *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1965*, pp. 9-36.

– Debbasch , Charles: "Les assemblées en Tunisie".*Annuaire de l'Afrique du Nord, 1962*, p.p. 81-112.

– Debbasch, Charles, « Du Néo‹Destour au Parti Socialiste Destourien », in *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1964* (pp. 27-43).

– Debbasch, Charles, « Le parti unique à l'épreuve du pouvoir. Les expériences maghrébines et africaines », in *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1965*, (pp. 9-36).

– Debbasch, Odile, « La formation des partis uniques africains », in *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, N° 2, 1966, (pp. 51-94).

- Dougui (Noureddine): « la crise de Bizerte: le choc de deux stratégies complexes », in *Les relations tuniso-françaises au miroir des élites (XIX-XXè siècles)*, Actes du colloque organisé à la Faculté des Lettres de la Manouba, décembre 1994, Tunis 1997, p.p. 215-226.
- Flory (M.), Korany (B.), Mantran (R.), Camau (M.), Agate (P.): *Les régimes politiques arabes*, P.U.F., Paris, 1990, 558 pages.
- Gonidec (P. F.): "Les conceptions de la démocratie dans les Etats du Tiers-monde", in *Revue juridique et politique*, N° 1-2, janvier-juin 1986, pp. 1-15.
- Grimaud (Nicolle): *La Tunisie à la recherche de sa sécurité*, P.U.F., 1995, 222 pages.
- Guelmami, Abdelmajid, *La politique sociale en Tunisie de 1881 à nos jours*, L'Harmattan, 1996, 293 pages..
- Guen, Moncef, *La Tunisie indépendante face à son économie; enseignement d'une expérience de développement*, imp. La rapide, Tunis, 1961, p.p. 48-50.
- Hamza, Hassine-Raouf : « L'Etat dans la pensée et l'action bourguibiennes », in Actes du IIème congrès sur *Bourguiba, les bourguibiens et la construction de l'Etat national*, Fondation Temimi pour la recherche scientifique et l'information, Zaghouan, septembre 2001,(p.p. 45-54).
- Hamza, Hassine-Raouf: « L'eau et le feu: « Sidna El Moncef » et « Si Lahbib » dans l'imaginaire politique tunisien de 1942 à nos jours », article non publié.
- Khaddar, moncef : *Langage et réalité politique en Tunisie*, thèse en Sciences politiques, dactylographiée, Université de Paris I, 1977.
- Khaddar, Moncef, *Parti unique et violence politique en Tunisie*, mémoire de D.E.S. en Sciences politiques, Université de Paris I, 1971, 90 pages, dactylographié.
- Krichen, Aziz, *Le syndrome Bourguiba*, Cérès productions, Tunis 1992., 198 pages.
- Leveau (Rémy): Eléments de réflexion sur l'Etat au Maghreb, in Camau (Dir.): *Changements politiques au Maghreb*, CNRS, Paris 1991, pp. 268-280.
- Mansar, Adnen: « Les relations tuniso-françaises aux lendemains de l'indépendance dans les discours de Bourguiba », in *Histoire orale et relations tuniso-françaises de 1945 à 1962: la parole aux témoins*. Actes du VIIIè colloque international tenu les 10 et 11 mai 1996 à Tunis, publications de l'I.S.H.M.N., Tunis, 1998, p.p. 191-200.
- Micaud (A. Charles), Brown (Carl), Moore (Clement-Henry): *Tunisia: the politics of modernization*, Frederick A. Praeges, New York 1964.
- Michels, Robert, *Les partis politiques*, traduit par S. Jankélévitch, préface de René Rémond, Flammarion, Paris 1971.
- Moussa, Hichem, *Les rapports du parti unique et de l'Etat tunisien*, mémoire de D.E.S. en Sciences politiques, Université de Paris , 1968, dactylographié.
- Poncet (J.): *La Tunisie à la recherche de son avenir* , éd. sociales, Paris, 1974.
- Poncet (J.): « L'économie tunisienne depuis l'indépendance », in *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1969*, (p.p. 93-114).

- Poncet (J.):*La Tunisie à la recherche de son avenir*, éditions sociales, Paris, 1974.
- Poncet, J., *Le Sous‹développement vaincu? Italie , Tunisie , Roumanie*, éditions sociales, Paris, 1970, p. 72.
- Prieur (M.): « L'institutionnalisation du Parti Socialiste Destourien », in *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1966*, (pp. 121/131).
- Ridha (Abdallah): "Le Néo‹destour depuis l'indépendance", in *Revue juridique et politique d'Outre‹mer*, N° 4, oct‹déc. 1963, pp. 573‹642.
- Rondot (P.), " Le "Tournant Tunisien" de 1963 causes, caractéristiques et justification des aménagements internes, in *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1963*(p.p.179‹198).
- Rudebeck, Lars, *Party and people. A study of political change*, C. Hurst and company, London 1969.
- Sayah (Jamil): « Naissance d'un Etat‹Nation », in *Les Cahiers de l'Orient*, 3ème trimestre, 1996, N° 43, p.p. 17‹24.
- Toumi, Mohsen, "La stratégie de l'élimination" in, *Les Temps Modernes*, N°381 Avril 1978 (p.p. 1602‹1625).
- Wallerstein ,Immanuel : *L'Afrique et l'indépendance*, traduit par Arnelle De Lesquen , Paris 1966. 203 Pages.
- Zghal (Abdelkader): « Décolonisation et nouvelle dynamique de la construction nationale en Tunisie », in *Revue Tunisienne des Sciences sociales*, 4è année, août 1967, N° 10, p.p. 73-89.

مؤلف الكتاب:

من مواليد سوسة لسنة 1966، متزوج وأب لطفلين. متخرج من دار المعلمين العليا بسوسة سنة 1989، متحصل على التبريز في التاريخ في سنة 1991، درس بالمعاهد العليا لتكوين المعلمين ثم انتدب باحثا بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية طيلة الفترة بين 1992 و2000، يدرس التاريخ المعاصر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة منذ سبتمبر 2000، نشر عديد الدراسات بالمجلات التاريخية والأكاديمية كما نشرت له كلية الآداب بسوسة سنة 2003 كتابا بعنوان "استراتيجيا الهيمنة: الحماية الفرنسية ومؤسسات الدولة التونسية". محور اهتماماته البحثية الدولة وإشكالية السلطة في المجتمع التونسي تحت الحماية وغداة الاستقلال.

"إن دراسة الحقبة البورقيبية أمر ممكن وضروري اليوم. ممكن نظرا لوجود كم هام لا يستهان به من المصادر... وضروري لأن هذه الحقبة كما هو معلوم ما فتئت تحظى باهتمام متزايد من قبل بعض المختصين في العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد ...الخ وقد أعدت في شانها العديد من الدراسات التي غالبا ما اعتمدت على معطيات ومقاربات تاريخية لا يجوز للمؤرخ أن يتجاهلها وأن لا يسعى إلى مجادلة ومناقشة بعض منطلقاتها واستنتاجاتها. ثم لا يخفى على أحد أيضا أن هذا التاريخ -على غرار تاريخ الحركة الوطنية- هو ملاحق اليوم من قبل بعض قدامى السياسيين والصحافيين و"المستأرخين" وغيرهم من المتطفلين على هذا التاريخ الذين ما فتئوا يتنازعونه ويحاولون مصادرته وامتهانه -بكل معنى الكلمة- ولا يتحرجون من كتابته على طريقتهم وطبق مفاهيمهم وأهوائهم. وبالطبع فالمؤرخ مطالب أمام هذه الأوضاع والإنزلاقات بإعادة الأمور إلى نصابها وإعادة الاعتبار إلى هذا التاريخ والعمل على تثبيت أسسه وضبط منهجياته وتوسيع آفاقه وانتشاله من متاهات التاريخ-المؤرخ وانسدادا ته". من التقديم

ISBN: 9973-51-655-9
6 192201 004407
مطبعة التسفير الفني
(+ 216) 74 432 030

الثمن: 10,000 د